

الحركة النقابية الإفريقية في عالم متغير

دكتور أحمد يوسف القرني



الطبعة الأولى

القرعى، احمد يوسف .
الحركة النقابية الإفريقية في عالم متغير/ أحمد
يوسف القرعى - القاهرة . الهيئة المصرية العامة
للكتاب، ٢٠٠٧ .
٢٢٠ ص ٢٤٠ سم .
تدمك X ٦٠٤ ٤١٩ ٩٧٧
١ . النقابات والمجتمع .
٢ . الحركات العمالية
(أ) - العنوان .
رقم الإيداع بدار الكتب ٢٠٠٧ / ٣٦١٥
I.S.B.N 977 - 419 - 604 - X
ديوى ٣٠١،٤٤٤٢

الحركة النقابية الإفريقية في عالم متغير

دكتور أحمد يوسف القرعي



الهيئة المصرية العامة للكتاب

٢٠٠٧

الإشراف الفني:

صبرى عبد الواحد

تصميم الغلاف:

للفنان: أحمد الجنينى

الإخراج الفني:

عمر حماد على

مقدمة

أصبحت أدبيات جماعات المصالح كالنقابات والاتحادات المهنية والهيئات الشعبية تشغل اهتماماً متزايداً في الأدبيات السياسية المعاصرة وذلك في ظل هذه الجماعات تعتبر في "نظم السياسية مؤسسات سياسية غير حكومية تؤدي وظائف هامة تصل بالعنبر عن مصالح الجماهير وإثراء الديمقراطية وممارسة نوع من الرقابة على الممارسات الحكومية.

وتتناول الدراسة نشأة وتطور الحركة النقابية الإفريقية فيما بين عامي ١٩٦٠م، ١٩٩٠م وهو موضوع لم يحظ بعد بكتابات أكاديمية عربية رغم تزايد أهمية وضرورة قيام الحركة النقابية الإفريقية بدورها تجاه المتغيرات العديدة التي طرأت على النظم السياسية الإفريقية بصفة خاصة وعلى النظام الإقليمي الإفريقي بصفة عامة خلال عقدي الثمانينيات والتسعينيات.

ويمكن تلخيص أهمية دراسة مثل هذا الموضوع فيما يلي:

أولاً: دور الحركة النقابية الإفريقية المبكر في دعم حركة التحرر الوطني الإفريقي من أجل الاستقلال وبرز زعامات نقابية إفريقية تقمصت فيما بعد دور القيادة السياسية من أمثال سيكوتوري، لومومبا وأخيراً فريدريك تشيلوبا رئيس مؤتمر نقابات العمال في زامبيا الذي انضم لحركة المطالبين بالديمقراطية

والتعددية السياسية وكسب انتخابات الرئاسة أمام الرئيس كينيث كاوندا فى أكتوبر ١٩٩١ م .

ثانياً: تمثل وحدة الحركة النقابية الإفريقية إحدى صور التضامن الإفريقى والوحدة الإفريقية بعد الاستقلال حيث بادرت الاتحادات النقابية الوطنية منذ السنوات الأولى للاستقلال بتشكيل اتحاد نقابات جميع عمال إفريقيا فى ١٩٦١م فى إطار مجموعة دول الدار البيضاء، وإن كان قد ظهر اتحاد نقابى منافس له فى العام التالى (١٩٦٢م) وهو المؤتمر الإفريقى لنقابات العمال وضم الاتحادات النقابية فى بعض دول مجموعتى برازافيل ومنروfia ورغم أن دول المنظمات الثلاث وغيرها قد اتحدوا معاً بإنشاء منظمة الوحدة الإفريقية فى مايو ١٩٦٣م فإن الاتحادين النقابيين المتنافسين لم يستجيبا لوحدة الصف النقابى وانحصرت نقطة الخلاف الجوهرية بينهما فى مسألة الانتماء أو عدم الانتماء إلى منظمات الحركة النقابية الدولية وكانت تحكمها مؤثرات الحرب الباردة بين المعسكرين الغربى والشرقى وظلت الحركة النقابية الإفريقية منقسمة على نفسها حتى عام ١٩٧٣م عندما شجعت منظمة الوحدة النقابية على تأسيس منظمة الوحدة النقابية الإفريقية

The Organization of African Trade Union unity

وقد تم إقرار سياسة عدم الانحياز فى ميثاقها بمعنى حظر الانتماء أو الانتساب إلى منظمات الحركة النقابية الدولية وأبرزها الاتحاد العالمى لنقابات العمال (براغ) والاتحاد الدولى لنقابات العمال الحرة (بروكسل) ومع بزوغ ظاهرة الوفاق الدولى منذ منتصف الثمانينيات بدأت المناقشات حول شطب أو تعديل المادة (٨) التى تحظر الانتماء أو الانتساب خاصة وأن عدداً من الاتحادات النقابية الإفريقية لم يلتزم بنص المادة وانتسب إما إلى اتحاد (براغ) أو اتحاد (بروكسل).

ثالثاً: تعدد الحركة النقابية الإفريقية من أبرز المنظمات غير الحكومية والتى تحظى بعضوية استشارية فى العديد من المحافل الدولية منها: المجلس الاقتصادى والاجتماعى للأمم المتحدة، منظمة العمل الدولية، اليونسكو، الفاو، منظمة

الوحدة الإفريقية.. إلخ . وقد أصبح للمنظمات غير الحكومية - بصفة عامة - دور قيادي في أنشطة التنمية وفي دفع مجرى العلاقات الدولية.

رابعاً: تتبنى الحركة النقابية الإفريقية العديد من القضايا التي تتصل اتصالاً وثيقاً بالعمل السياسي الإفريقي المشترك في المجال الداخلي (على مستوى القارة) والخارجي معا وفي مقدمتها: قضايا انديون الخرجية، والإصلاح الاقتصادي والموقف تجاه شروط صندوق النقد الدولي، مشكلة الأبارتيد ونظام الحكم العنصري، في جنوب إفريقيا حتى عام ١٩٩٤م هجرة الأيدي العاملة بين الدول الإفريقية وعلى سبيل المثال توسط منظمة "الوحدة النقابية الإفريقية" لحل النزاع السنغالي الموريتاني نظراً لاحتوائه على مشاكل هجرة العمالة بين البلدين.

خامساً: تشكل الحقوق والحريات النقابية التي تدافع عنها الحركة النقابية موقعا مهماً في ميثاق حقوق الإنسان الدولية ولقد قامت منظمة "العمل الدولية" بتقنين ثمانى اتفاقيات (أرقام ٢٩، ٨٧، ٩٨، ١٠٠، ١٠٥، ١١١، ١٣٥، ١٤١) تخص حريات العمل والحريات النقابية وتحريم التمييز ورغم أن مثل هذه الاتفاقيات تخص سنئون العمل والعمال فإن الأمر المسلم به لدى المهتمين بدراسة حقوق الإنسان هو أن ثمة علاقة وثيقة بين الحريات المدنية والحريات النقابية، وبالتالي فإن الحركة النقابية لا يمكن أن تتطور بحرية وأستقلال إذا لم تكن الحقوق الأساسية للإنسان محترمة ومصانة.

سادساً: تمر الحركة النقابية الإفريقية حالياً (شأنها شأن الحركة النقابية الدولية) بمرحلة انتقالية إثر المتغيرات التي تحدث في عالمنا المعاصر بصفة عامة وأوروبا بصفة خاصة، وإفريقيا لم تكن في منأى عن رياح التغيير التي عصفت بالنظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية في أوروبا الشرقية فقد تقبلت كثير من الدول الإفريقية حتمية التعددية السياسية وتبنتها بفعل عوامل عديدة من أبرزها تعاظم الوعي الديمقراطي في عدد من الدول والضغط الأدبية التي تعرض لها العديد من نظم الحكم الإفريقية من قبل الديمقراطيات الغربية المانحة للمساعدات الإنمائية للالتزام بالتعددية

السياسية ولم تكن الحركة النقابية فى الدول الإفريقية بعيدة عن المشاركة فى المؤتمرات الوطنية العامة التى ضمت القوى السياسية والاجتماعية المختلفة وأسهمت الحركات النقابية فى تسيير عمل هذه المؤتمرات التى قادت إلى نظام تعدد الأحزاب السياسية ومن ثم أتاح هذا للحركة النقابية داخل كل دولة إفريقية مزيداً من الاستقلال عن النظام السياسى الحاكم أو الحزب الحاكم ولا عجب أن تبادر كثير من الاتحادات النقابية بالانفصال رسمياً عن الحزب الحاكم والمشاركة باستقلالية فى صياغة النظام السياسى الجديد ولم يكن هذا طريقاً سهلاً فلقد تعرضت الاتحادات النقابية فى عدد من الدول الإفريقية لضغوط ومضايقات متزايدة أو لمخطط تفتيت الاتحادات النقابية بالدعوة إلى التعددية النقابية على نسق التعددية السياسية.

وبينما يحظى موضوع الحركة النقابية الإفريقية باهتمام دراسات وبحوث متخصصة ورسائل جامعية منشورة فى أوروبا وأمريكا وإفريقيا فإن الكتابات العربية التى عالجت الموضوع نفسه (الحركة النقابية الإفريقية) قليلة ولا ترقى من حيث الكم والكيف إلى ما ينشر أساساً فى عدد من الدول الإفريقية الأخرى مثل: نيجيريا أو غانا أو تنزانيا أو المغرب أو تونس.

أقول هذا رغم ثراء الفكر النقابى المصرى بصفة عامة فى تناول الحركة النقابية المصرية أو العربية أو الدولية كما تشير المصادر والمراجع خاصة كتابات د. رؤوف عباس والأساتذة : أمين عز الدين، صلاح الدين الشريف ، وجمال البنا ، وعبد المنعم الغزالي ، وعبد المغنى سعيد.. إلخ

أما الكتابات المصرية بشأن الحركة النقابية الإفريقية فهى قليلة ولا ترقى أكثرها إلى الدراسة الموضوعية أو الأكاديمية حتى يغلب عليها الجانب الإعلامى أو المتابعة الخبرية والميدانية والتحقيقية ومنها كتابات ظهرت فى الستينيات والسبعينيات فى السلسلة العمالية التى كانت تصدر من قبل الاتحاد العام لنقابات عمال مصر .

أما عن المقالات التى تناولت موضوع الحركة النقابية الإفريقية فى الدوريات المتخصصة فهى قليلة جداً ومن أبرزها وأفضلها مقالات د. أحمد أبو زيد ومحمد

جمال إمام فى مجلة السياسة الدولية حتى بداية السبعينيات فقط وايضاً مقالات معدودة لإيهاب شلبى عن الحركة النقابية الإفريقية فى مجلة العمل العربية فى منتصف السبعينيات.

ولعل ما زل من صعوبة تدبير المادة الأولية والوثائقية للدراسة هو معاشتي الميدانية لتطورات علاقة مصر بالحركة النقابية الإفريقية منذ اشتراكى بورقة عمل أساسية من أوراق المؤتمر غير العادى لاتحاد نقابات جميع عمال إفريقيا بالقاهرة فى يناير ١٩٧١م ثم كتاباتى ومحاضراتى منذ ذلك الوقت حول الحركة النقابية الإفريقية فى الجامعة العمالية ومعاهد المؤسسة الثقافية العمالية ومعهد أحمد فاهيم للعلاقات العمالية الإفريقية وأتاح لى هذا الاحتكاك المباشر فرصة تجميع أوراق ووثائق غير قليلة حاولت توظيفها فى خدمة الدراسة .

ويبدو واضحاً مما سبق ان موضع الحركة النقابية الإفريقية لا يشغل إلا حيزاً متواضعاً جداً فى إطار الفكر النقابى المصرى، ومن هنا تستمد هذه الدراسة أهميتها حيث تتناول الموضوع بكل تطورات وأبعاده وقضاياها فيما بين محطتين تاريخيتين فى تطور إفريقيا الحديث والمعاصر المحطة الأولى عام ١٩٦٠م وهوبحق عام الاستقلال الإفريقى وعام ١٩٩٠م وهو سنة الأساس لكل المتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والسلوكية فى عالمنا المعاصر والتي تركت بصماتها واضحة على القارة الإفريقية.

من العرض السابق وبحكم طبيعة موضوع الدراسة حول الحركة النقابية فإن الدراسة تجمع بين أكثر من فرع من فروع العلوم السياسية فالدراسة تتناول أساساً منظمة قارية غير حكومية ومن ثم فهى تدخل فى إطار التنظيم الدولى وفى إطار العلاقات الدولية وباعتبار أن الحركة النقابية من جماعات المصالح فهى تشكل مفرداً من مفردات النظام السياسى داخل كل دولة كما تمثل مفرداً من مفردات النظام الإقليمى الإفريقى على المستوى القارى.

والدراسة السياسية المتكاملة للحركة النقابية الإفريقية تأخذ فى الحسبان العديد من العوامل التاريخية والتطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية

والثقافية وغيرها من تلك العوامل والتطورات المتداخلة بصفة مباشرة أو غير مباشرة لخدمة موضوع الدراسة التي تم تقسيمها إلى خمسة أبواب تسبقها مقدمة وبعقبها فصل ختامي .

جاء الباب الأول تحت عنوان: نشأة وتطور الحركة النقابية الدولية فيما بين (١٨٦٤م - ١٩٩٠م) ويقع في ثلاثة فصول تناولت أربع مراحل زمنية لكل منها سماتها وأبرزت المرحلة الرابعة منها ثلاثة اتحادات نقابية دولية تحاول منذ منتصف القرن العشرين استقطاب الحركات النقابية في مختلف القارات .

وخصص الباب الثاني لنشأة وتطور الحركة النقابية الإفريقية فيما بين (١٩١٩م - ١٩٧٣م) عبر مرحلتين : مرحلة الوعي النقابي القساري مع السنوات الأولى للاستقلال ثم ثنائية الحركة النقابية فيما بين (١٩٦٢م - ١٩٧٣م).

وعالج الباب الثالث منظمة الوحدة النقابية الإفريقية في ثلاثة فصول تناولت إرماصات إنشاء المنظمة ودستورها وأهدافها وأجهزتها .

وجاء الباب الرابع تحت عنوان أزمة انقسام المنظمة عام (١٩٨٥م / ١٩٨٦م) وأزمة العضوية المشروطة .

أما الباب الخامس فجاء تحت عنوان قضايا الحريات النقابية والتعددية والتنمية وعالج مدى التزام الدول الإفريقية بالحريات النقابية وإشكالية التعددية السياسية والتعددية النقابية هذا فضلا عن قضايا المشاركة في التنمية .

وفي الخاتمة حاول الباحث الخلوص بعدد من النتائج والملاحظات الأساسية حول تطور الحركة النقابية الإفريقية في إطار تغيرات العصر .



الباب الأول

نشأة وتطور

الحركة النقابية الدولية

(١٨٦٤م - ١٩٩٠م)

● مقدمة :

فى تحديد مفهوم الحركة النقابية

● الفصل الأول :

مراحل الحركة النقابية الدولية (١٨٦٤م - ١٩٤٥م)

● الفصل الثانى :

الحركة النقابية الدولية المعاصرة (١٩٤٥م - ١٩٩٠م)

مقدمة الباب الأول

فى تحديد مفهوم الحركة النقابية

من فروض أية دراسة علمية تحديد المفاهيم التى تستخدمها، ومن ثم كان من اللازم التعريف بماهية الحركة النقابية العمالية والحركة الاجتماعية - عند علماء الاجتماع - تعنى الجهد الموحد والمتصل الذى تقوم به مجموعة من الناس والأفراد لتحقيق هدف أو أهداف مشتركة بين أعضائها. وهذا التعريف العام يترك المجال مفتوحاً لتحديد درجات التنظيم والاستمرار ووضوح الهدف وهى تختلف من حركة اجتماعية إلى أخرى، كما أنها تختلف داخل نطاق حركة اجتماعية واحدة تبعاً لمراحل تطورها. وفى ضوء هذا التعريف فإن الحركات العمالية تعنى بتضامن العمال فى وحدة تنظيمية يشاركون فيها بنشاط هادف ويسعون من خلال تنظيمهم إلى تحقيق هدف معين وهو الأساس الطبيعى لأية حركة اجتماعية.. معنى هذا أن الحركة العمالية تنطوى على وجود طبقة عاملة ، ولكنها لا تظهر حتى ينمو وعى هذه الطبقة بشأن انفصال مصالحها وتعارضها مع مصالح أصحاب الأعمال. (١)

هذا عن مفهوم الحركة النقابية ككل ، أما عن مفهوم النقابية المجرى فى معنى (تجمع تنظيمى فى إطار القانون لممارسة مهنة ما) . وبهذا المعنى تصبح النقابة أداة تسعى لرعاية مصالح المهنة وحماية تلك المصالح. ويثار هنا ضرورة التفرقة بين مفهومى النقابة العمالية والنقابة المهنية.

ويرجع الالتباس بين النقابات المهنية ونقابات العمال إلى استعمال كلمة « نقابة » في هذين النوعين من المنظمات ، في حين جرى الوضع في الخارج على أن يطلق على المنظمات المهنية كلمة order professional في فرنسا، وكلمة Bar أو Licensing board في الولايات المتحدة، وكلمة Karperschaftin في ألمانيا، وكلمة College في روسيا، وكلمة Registration Council في إنجلترا، وكلمة Chambre professional في يوغوسلافيا.

وتجنباً للالتباس بين النقابات المهنية ونقابات العمال، يفضل د. أحمد زكى بدوى استعمال منظمة مهنية فيما يتعلق بالنوع الأول. أما نقابات العمال فهي على خلاف ذلك كله فهي تجمعات اختيارية يشكلها العمال الراغبون في ذلك بمحض اختيارهم، ولا يجبرون على الانتماء إليها، كما لا حظر على غير المنضمين إليها بالاشتغال بذلك العمل، ثم إن الغرض من نقابات العمال هو الدفاع عن مصالح العمال في مواجهة مصالح رأس المال، أى أن النقابات العمالية وليدة التناقض بين صالح العمال وصالح رأس المال في عملية الإنتاج. وهذه الخاصية منتفية تماماً في شأن النقابات المهنية. إذ أن أعضاء تلك النقابات لا يعملون في عملية الإنتاج المادى بل يؤدون خدمات معنوية، وبالتالي فلا تناقض هناك بين صالح المشتغلين بالمهنة وصالح المنتفعين بخدماتها. ورغم هذا الفارق فإنه لا يوجد أى تعارض بين وجود كل من المنظمات المهنية ونقابات العمال، على أن سلطة المنظمات المهنية تكون عادة أوسع من سلطات نقابات العمال. (٢)

وثمة خصائص أخرى تمثلها النقابات العمالية ويذكرها د. حامد عبد الله ربيع (٣) فيما يلي:

أولاً: أغلب من ينتمى إليها ينتمون إلى الطبقة العمالية الكادحة. إنهم ينتمون إلى المجتمع الحضرى (فى الغالب)، ويدور تخصصهم حول العمل اليدوى أو ما فى حكمه. كل ذلك صبغ النقابات العمالية بصبغة المصالح الفردية البحتة، وهى مصالح الطبقة العاملة.

ثانياً: يغلب على النقابات العمالية طابع الصراع الطبقي، نتيجة لأنها تعبير عن اختلال التوازن بين رأس المال والعمل، والسعي نحو خلق نوع من الحماية

الذاتية إزاء التطور الصناعى ، هى حماية للعامل ضد رب العمل. وهى دفاع عن مصالح العامل ضد الطبقة الرأسمالية، وهى أداة للمواجهة ضد الطبقة الحاكمة.

ثالثاً: النقابة العمالية لا تملك أى اختصاصات تنظيمية، بمعنى أنها لا تضع قواعد لممارسة المهنة، ولا تملك حق محاسبة العامل عن إخلاله بقواعد تلك الممارسة.

وبعد محاولة فض الاشتباك بين مفهوم كل من المصطلحين (النقابة العمالية)، و(النقابة المهنية)، فمن الأهمية أيضاً فى هذا السياق فض الالتباس بين مصطلحين يندرجان فى الموسوعات الكبرى وهما: Trade Union، Syndicate. فنجد أن النقابة العمالية Trade Union تعنى روابط عمالية لتمثيل المصالح المشتركة للعمال وللتفاوض باسمهم مع أصحاب الأعمال، وعقد اتفاقات جماعية بشأن قضايا العمل: ساعات العمل، تحسين أوضاع العمل، الأجور، عرض النزاعات بين العمال وأصحاب الأعمال على المؤسسات الشرعية. أما مصطلح Syndicate، فهو يعنى أحد أشكال التنظيم النقابى. وقد نشأ وتطور فى فرنسا، ويمثل حركة سياسية متطرفة، بهدف جعل وسائل الإنتاج والتوزيع ملكاً للنقابات العمالية أو تحت سيطرتها، بحيث تتوفر له إمكانية إدارة المجتمع وجهاز الحكم من خلال اتحاد يضم هيئات العمال الصناعيين. ولا يمانع فى سبيل تحقيق ذلك من اتباع العنف والإرهاب والإضرابات العامة والتخريب.. إلخ، والنظام الاقتصادى فى مفهوم السنديكالية، يملك فيه العمال مختلف الصناعات، ويديرون شئونها كشكل بديل عن الاشتراكية^(٤) ، كما أن السنديكالية نظرية فى الحكم تبنى على قاعدة التمثيل النقابى لا التمثيل الإقليمى.

ويبدو واضحاً أن ثمة فارقاً كبيراً بين مفهوم كل من المصطلحين، ورغم أن السنديكالية برزت فى السنوات العشر التى سبقت الحرب العالمية الأولى، وواصلت المسيرة خلال السنوات العشر التى أعقبتها ، فقد جاءت ملابسات

الحرب العالمية الثانية لتقضى عليها، ولم تعد السنديكالية إلا ذكرى من ذكريات التاريخ العمالي.. ويعنى هذا أن تسمية النقابات، أو التنظيمات النقابية بمصطلح Syndicate لا يعنى الأخذ بهذا المفهوم القديم للكلمة.^(٥)

■ ■ ■

الفصل الأول

مراحل الحركة النقابية الدولية (١٨٦٤م - ١٩٤٥م)

● **المبحث الأول: المرحلة الأولى
من الثورة الصناعية إلى الدولية الثانية
(١٨٦٤م - ١٩١٩م)**

● **المبحث الثاني: المرحلة الثانية
من الدولية الثالثة إلى سقوط الكومنترن
(١٩١٩م - ١٩٤٣م)**

المبحث الأول

المرحلة الأولى

من الثورة الصناعية إلى الدولية الثانية

(١٨٦٤م - ١٩١٩م)

فى بريطانيا قامت المحاولات الأولى للحركة النقابية، التى ارتبط قيامها بالثورة الصناعية والتى يرجع تاريخها إلى ستينيات القرن الثامن عشر. وكل نقابات العالم مدينة إلى حد ما للرواد النقابيين من رغيل الحركة النقابية البريطانية الأولى حيث ابتدع العمال البريطانيون شكل وأسلوب الحركة النقابية فى ظل الظروف التى أحاطت بالتصنيع البريطانى . فقد كانت بريطانيا أول بلد يأخذ بأسباب التصنيع ، وكان بها تقليد متطور لحرية الاجتماع والديمقراطية البرلمانية ^(١)

وكان للثورة الصناعية أثرها الكبير فى تغيير أسلوب الإنتاج وعلاقات العمل. وقد أدت هذه الثورة إلى الأخذ بأسلوب الإنتاج الكبير، وإلى التنافس بين الدول للسيطرة على الأسواق الخارجية لتصريف منتجاتها. وكان لابد لكى تنجح الصناعة الحديثة فى منافسة الصناعات فى الدول الأخرى أن تكون نفقات الإنتاج منخفضة. ومن هنا بدأ استغلال أصحاب رؤوس الأموال للعمال، فكان العامل

يعمل ساعات طويلة تتراوح بين ١٢ ، ١٦ ساعة يوميا بأجور تكاد لا تكفى
ضرورات الحياة، كما كانت ظروف العمل سيئة وقاسية إلى أبعد الحدود . وأدى
ذلك كله إلى تكتل العمال وتكوين تنظيمات لهم ظهرت أول ما ظهرت على شكل
(جمعيات المساعدة)، وهى الجمعيات التى كانت تقدم بعض المساعدات للعامل فى
حالات المرض والعجز والشيخوخة ، ومساعدة الوريثة فى حالة وفاة العامل، ثم
تطورت جمعيات المساعدة فأصبحت نقابات للعمال^(٧).

وكما انتقلت أسرار الصناعة من بريطانيا إلى الدول الأخرى فى أوروبا الغربية
مثل فرنسا وألمانيا، فقد انتقلت أيضا حركة تكوين النقابات إلى المناطق الصناعية
فى هذه الدول، وبدأ عمال الدولة الواحدة يلتفون تحت لواء التنظيم النقابى، كما
شرعوا فى الاتصال بعمال الدول الأخرى للتعارف وتبادل الخبرات والمعلومات.

وشهدت هذه الفترة صراعاً رهيباً بين العمال وأصحاب الأعمال، ولجأ أصحاب
الأعمال خلالها إلى محاولات مختلفة؛ لضمان استمرار سيطرتهم، وارتفاع
مكاسبهم منها جلب عمال من دول أجنبية لتشغيلهم بأجور أقل وساعات عمل
أطول، أو لتحطيم الإضرابات التى يلجأ إليها عمالهم بغرض الضغط لتحقيق
مطالبهم.

وحاول عمال الدول الصناعية شل محاولات أصحاب الأعمال عن طريق
الاتصال بعمال الدول الأخرى لاتخاذ موقف موحد تجاه المشاكل التى تواجههم.
وكان هذا الدافع الاقتصادى، أى رغبة العمال فى التكتل فى مواجهة قوة رأس
المال وسيطرته واستغلاله ، من أهم الدوافع إلى تكوين أول اتحاد دولى للعمال
، وهو (الدولية العمالية الأولى) عام ١٨٦٤م^(٨).

الدولية العمالية الأولى (لندن ١٨٦٤م - ١٨٧٢م)؛

أعلن إنشاء الدولية العمالية الأولى فى الاجتماع العمالى، الذى عقد
بقاعة (سان مارتن) فى لندن فى ٢٨ سبتمبر ١٨٦٤م تحت اسم الرابطة الدولية
للعمال ، وذلك بحضور نحو ٢٠٠٠ شخص معظمهم من النقابيين الذين يمثلون
عمال بريطانيا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا وسويسرا. ولم يكن ذلك إلا محاولة ضمن

المحاولات المقررة الهادفة إلى إقامة دولية للطبقة العاملة التي بدأت تقوى وتتزايد مع الثورة الصناعية في أوروبا.

حضر (كارل ماركس) ذلك الاجتماع التأسيسي ، كمجرد ضيف وإن أتيحت له الفرصة للمشاركة في صياغة البيان الختامي للمؤتمر. لكن يلاحظ أن لهجته جاءت أخف من لهجة البيان الشيوعي في عام ١٨٤٨م كما تم انتخابه واحداً من الاثنين والثلاثين عضواً في المجلس العام للدولية ، ولم يلبث أن تولى قيادة ذلك المجلس. (٩)

وكانت العضوية في الدولية الأولى عضوية أفراد تتم بطريق مباشر، وقد أنشأت الدولية فروعاً لها في مختلف العواصم الأوروبية، وكذا المدن والمناطق الصناعية الكبرى داخل كل دولة ، وكان يحق لأي عامل أن ينضم للمنظمة عن طريق هذه الفروع مباشرة ، وأن يدفع لها الاشتراك. لم تكن النقابات إذاً أعضاء في هذه الدولية كمنظمات لها شخصيتها، وإنما بحكم اشتراك أعضائها في الدولية اشتراكاً مباشراً. وكان المؤتمر العام (الكونجرس) هو أعلى أجهزة الدولية الأولى، وكانت لندن مقر (المجلس العام) الذي ينتخبه المؤتمر العام وهو الذي كان بمثابة اللجنة التنفيذية الدولية وكان يعقد اجتماعاً أسبوعياً (١٠)

اختارت الدولية الأولى لندن مقراً رئيسياً لها، واستمرت فيها حتى انسحاب النقابيين البريطانيين منها إثر الانقسامات التي حدثت داخل الدولية، ثم انتقلت الدولية إلى نيويورك بمعرفة كارل ماركس، حيث توقف نشاطها هناك ولفظت أنفاسها الأخيرة، وأعلن حلها رسمياً في مؤتمر فيلادلفيا في يوليو ١٨٧٦م .

تمثل العامل الأساسي في تدهور وانحيار الدولية الأولى، في عدم الاتفاق بين التيارات والأيدولوجيات المتناقضة والمتصارعة مع بعضها البعض، والتي تنتمي إلى مدارس فكرية مختلفة، وقد انقسمت الدولية من الداخل إلى ثلاث مجموعات:

المجموعة الألمانية : وسيطر عليها كارل ماركس (المنظم الاشتراكي المعروف والذي كان مقيماً في لندن وقتئذ) وكانت هذه المجموعة تؤمن بصفة عامة بالفكر الماركسي الثوري.

المجموعة البريطانية : وهذه كانت تعكس سياسة الحركة النقابية البريطانية التي تتسم بالإصلاح والتدرج.

المجموعة الفوضوية : وتزعمها اللاجئ الروسى (باكونين) ، والتف حوله عدد من السويسريين (الفابية) والأسبانيين .. وغيرهم، وهذه لم تكن تؤمن بأية صورة من صور الدولة. وكانت تريد مجتمعا يتحرر من سلطة الدولة كجهاز قمع يتسلح بالبوليس والسجون .. إلخ. ومن الواضح أنه كان من العسير جدا أن تتلاقى أو تتصالح هذه الاتجاهات المتعارضة. ^(١١) هذا إلى جانب انحسار فكرة الاتحاد الدولى مع تزايد الوعى القومى داخل كل دولة.

ورغم قصر عمرالدولية الأولى (نحو ١٣ عاما) فإنها تمثل حدثا له أهميته: تمثل الدولية الأولى أولى مظاهر الحركة النقابية الدولية فى العصر الحديث وما زالت تتمتع ببعض التأثير والبريق التاريخيين إلى الآن ، ذلك أن الدوليات المختلفة التى تعاقبت فى أثرها ادعت أنها الوريثة الشرعية للدولسية الأم، ولا تستثنى الدولية الاشتراكية الحالية من ذلك.

حققت الدولية الأولى للطبقة العاملة الصناعية الأوروبية الجديدة هدف تجاوز الحدود الوطنية ، وإظهار الطابع الدولى للحركة الاشتراكية.

شجع قيام الدولية الأولى الطبقات العاملة على إقامة الأحزاب السياسية الجماهيرية فى العالم الصناعى المعبرة عن مصالحها السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، والتي أخذت تقوى تدريجيا . فلقد كان للدولية الأولى الفضل فى تلبية حاجة الطبقة العاملة التى أقامت تنظيماتها السياسية الخاصة بها، وإثبات قدرتها على تنظيم نفسها فى مختلف أنحاء العالم (قانون الإصلاح ١٨٢١م).

كان المجلس العام للدولية الأولى بمثابة الإدارة النشطة فى منع استقدام العمال الأجانب إلى بريطانيا فى أوقات الإضراب، باعتبارهم جاءوا لإفساد الإضراب وشل فعاليته لصالح العمال المضربين.

قامت الدولية الأولى بنشاط سياسى واسع تمثل فى مقاومة تجارة الرقيق ،
وتأييد الحركات الاستقلالية ، والمطالبة بمنح حق التصويت دون تفرقة ، والمناداة
بإنشاء منظمة عالمية لرعاية شئون العمل والعمال.

أسهمت الدولية الأولى فى تزكية الوعي بين العمال للتمسك بتحسين أحوالهم
والوقوف فى وجه استغلال وتعنت أصحاب رؤوس الأموال ، حيث تبنت مؤتمرات
الدولية عددا من القرارات أهمها: يوم عمل الساعات الثمانى. والتشريع الدولى
لحماية المرأة والطفل ومنع تشغيل النساء ليلا. (١٢)

الدولية العمالية الثانية (باريس : ١٨٨٩ م - ١٩١٩ م):

بعد نهاية الدولية الأولى ، بدأ تزايد تكوين الأحزاب الاشتراكية على المستوى
القومى فى مختلف الدول الصناعية ، وقرر ممثلو هذه الأحزاب فى المؤتمر
التأسيسى الذى عقد فى باريس (١٤ يوليو ١٨٩٩ م) إقامة الدولية الثانية.

من الناحية التنظيمية قامت الدولية الثانية - بعكس الدولية الأولى - على
عضوية الأحزاب الوطنية والاتحادات العمالية فقط . ولم تكن الدولية الثانية تعتبر
تنظيما مركزيا ، مثلما كان الحال بالنسبة للدولية الأولى ، لكنها كانت أقرب إلى
الفيدرالية الفصفاضة ، إذ لم ينشأ لها جهاز تنفيذى إلا بعد ١١ سنة من قيامها ،
ذلك الذى عرف بالمكتب الاشتراكى (ISB)، واتخذت الدولية الثانية من بروكسل
مقرا لها ، وقد أسهم (فريدريك إنجلز) عقب وفاة ماركس فى مارس ١٨٨٣ م
بدور فى نشاط الدولية الثانية . فقد عمل كأداة وصل بين مختلف الأحزاب العمالية
، وأفادت الدولية الثانية من خبرته وآرائه التى كانت تجد صداها فى أوساط تلك
الدولية.

عقدت الدولية الثانية بعد مؤتمر باريس التأسيسى مؤتمرات لاحقة فى بروكسل
١٨٩١ م ، زيورخ ١٨٩٦ م ، باريس ١٩٠٠ م ، شتوتجارت ١٩٠٧ م ، كوبنهاجن ١٩١٠ م
، ثم فى بازل ١٩١٢ م وفى ذلك الوقت كانت الأحزاب الاشتراكية الممثلة فى الدولية
الثانية تنتمى إلى كل الدول الأوروبية والولايات المتحدة وكندا والأرجنتين
واليابان (١٣)

وفى مؤتمر ١٩٠٠م ، الذى عقد فى باريس أنشأت الدولية الثانية مكتباً إدارياً للتنسيق ، مؤلفاً من مندوبين عن كل دولة ، كما أنشئ مكتب أمانة سر، وبعد ذلك ألفت لجان دولية متفرعة تعنى بشئون خاصة ، كالبرلمانات ، والشباب، والمرأة، والحقوقيين، والصحفيين.

فرسخت الدولية الثانية وتوسعت أساساً فى أوروبا الغربية ، وكانت ضعيفة جداً فى أمريكا ، كما أن الحزب الاشتراكى الألمانى قد هيمن عليها أيديولوجيا ، غير أن دعوتها الإنسانية الشاملة ، واستعدادها للدفاع عن مصالح الطبقة العاملة أدبياً فى بداية القرن العشرين ، جعل أنظار بعض الكوبيين، وبعض المثقفين العرب، والصينيين ، والهنود تتوجه نحوها ، ولكن بدون جدوى، ذلك لأنها عجزت عن أن ترسم استراتيجية عالمية ، وأن ترسم أفاقاً شاملة للنضال فى جميع القارات فانكفأت إلى أوروبا الغربية.

وعشية الحرب العالمية الأولى، كانت الدولية الثانية قد أصبحت جهازاً ضخماً يضم ثلاثة ملايين ونصف مليون منتسب واثنى عشر مليون ناخب . وعلى الرغم من أن الدولية الثانية لم تكن تملك سلطة على أعضائها ، لكنها حظيت بالاعتراف بها من قبل أحزاب الأعضاء باعتبارها السلطة الأدبية والمعنوية الأعلى بالنسبة لتلك الأحزاب. وعموما فقد كان للدولية الثانية من خلال مناقشاتها ، ومناظراتها ، ومؤتمراتها المختلفة التى كانت تعقدها الفضل - إلى حد كبير - فى التأثير على أيديولوجية ، وأساليب، وسياسات الحركة العمالية الأوروبية، كما كان لها فضل بلورة التأكيد على أسلوب الديمقراطية البرلمانية^(١٣).

وكان الاهتمام الرئيسى للدولية الثانية منصبا على منع نشوب الحرب، ولذلك فقد شنت حملة عنيفة على التسليح ، وعلى أخطار الحروب.

وبالنسبة لاستخدام الإضراب العام ، فقد رفضت الدولية الثانية فى بداية الأمر هذا الأسلوب؛ لتفادى أخطار حرب كانت وشيكة الوقوع، إلا أنها عادت فى مؤتمر ١٩٠٧م فتبنت توصية دعت فيها أحزابها الأعضاء فى الدول المتحاربة إلى استغلال الأزمة الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن الحرب، لتنشيط الثورة الاجتماعية، لكن

نظرا لتغلب ظاهرة التضامن القومى على المبدأ الأساسى للدولية - وهو مبدأ تضامن الطبقة العاملة الدولية - فقد أخفقت الدولية الثانية أمام هذا الاختبار الذى جلبته الحرب العالمية الأولى ؛ لوقوف كل طرف من أحزابها خلف دولته فى حربها ضد غيرها من الدول. وهكذا تغلبت العواطف والضرورات القومية على الوعى الطبقي الدولى (١٤) .

ومثلما تسبب الصراع الداخلى بين التيارات أو المدارس الاشتراكية بمختلف اتجاهاتها إلى التعجيل بنهاية الدولية الأولى - انظر ما سبق ص ٩ - فإن السبب نفسه كان هو أبرز الأسباب التى أدت إلى الانشقاق الذى حدث فى الدولية الثانية. حيث ما لبثت الصراعات بين اليمين، واليسار ، والوسط أن عصفت بالدولية.

ثم جاءت الحرب العالمية الأولى، فأصابته الدولية الثانية فى مقتل لأنه كان من المبادئ الرئيسية للدولية الحيلولة دون قيام الحرب، وأن على النقابات، والأحزاب الاشتراكية أن تعارض الحرب فى كل دولة، ولكن عندما قامت الحرب بالفعل انحازت الأحزاب الاشتراكية والنقابات إلى حكوماتها، وتغلبت العواطف، والضرورات القومية على الوعى الطبقي الدولى ، وكان هذا بدء انهيار الدولية الثانية (١٥) .

ومع نهاية الحرب العالمية الأولى، وجدت الحركة الاشتراكية الدولية نفسها، وقد انقسمت على نفسها بشدة، وقام لينين بإنشاء الدولية الثالثة أو (الكومنترن) عام ١٩١٩م، فأجهز بذلك على الدولية الثانية. وقد بذلت محاولات عام ١٩٥١م لإعادة الدولية الثانية ، وأعيدت بالفعل أخذة اسم (الدولية الاشتراكية) ، ولكنها تكاد تكون تنظيماً آخر.. كما سيتضح فيما بعد .

الدولية العمالية الثالثة (موسكو، ١٩١٩م - ١٩٤٣م)؛

أشرف لينين بعد انتصار ثورة البلشفيك فى روسيا القيصرية على تكوين الدولية الثالثة فى مارس ١٩١٩م، عندما انعقد المؤتمر الأول فى موسكو، وتميزت الدولية الثالثة عن الدوليتين السابقتين بعدة مزايا منها: أنه كان وراءها دولة كبرى تساندها بإمكاناتها ونفوذها، ومنها أنها حسمت كل صور الخلاف المذهبى،

وأخذت بصورة واحدة من الفكر الاشتراكي هي (الماركسية اللينينية)، ووضعت ٢١ شرطاً لكل حزب أو اتحاد يريد الانضمام إليها، وكانت هذه الشروط تسلم الحزب أو الاتحاد للدولية قلباً وقالباً ولا تدع له حرية أو إرادة^(١٦) .

نتيجة لهذه المزايا برأت الدولية الثالثة من النقائص التي أصيبت بها الدوليتان الأولى والثانية ، ولكنها في مقابل هذا دفعت ثمناً غالياً ؛ فكل حزب أو اتحاد انضم إليها أصبح لا يملك لنفسه أى حرية ، وعليه أن يطبق أوامرها^(١٧) .

النقابية المسيحية،

من الاتجاهات النقابية التي سادت أوروبا في أواخر القرن التاسع عشر ما يسمى بـ (النقابية المسيحية) ، والتي قامت على أساس من المبادئ البابوية التي نشرت عام ١٨٩١م ، محددة السياسة الاجتماعية والاقتصادية للكنيسة الكاثوليكية. وكانت هذه المبادئ تؤكد على التعاون فيما بين كل أفراد البشر، رافضة العنف والصراع الطبقي سواء من جانب أصحاب العمل أو العمال ؛ لأنها ترى أنه من الخطأ الكبير وقوف إحدى الطبقات ضد الأخرى، حيث لا يمكن لرأسمالي أن يعيش بدون العمال، ولا أن يعيش العمال بدون رأسمالي. وعلى أساس من هذه المبادئ ، انتشر في كثير من الدول الأوروبية ما عرف بـ (نقابات العمال المسيحية) .

ومنذ مطلع القرن العشرين، وهذه النقابات تعمل على تخطي الحدود القومية، وحاول بعضها الانضمام إلى التنظيمات الدولية التي قامت حينئذ ، ولكن الخلافات المبدئية أعاقت ذلك. وفي عام ١٩٠٨م تكونت سكرتارية دولية للنقابات المسيحية . ولكن الطريق لم يكن ممهداً، فقد كانت هناك متاعب وحساسيات قومية مثل: الشك في السيطرة الألمانية على هذه الجهود. إلا أنه مع نهاية الحرب العالمية الأولى ، بدأت محاولات تطوير هذا التنظيم الدولي تتضاعف حتى تأسس الاتحاد الدولي لنقابات العمال المسيحية^(١٨) .

الاتحادات المهنية الدولية:

شجع قيام الدولية الأولى على تكوين عدد من الاتحادات العمالية المهنية الدولية، أى اتحادات عمالية دولية لعمال مهنة واحدة فى مختلف الدول، أو مجموعة مهن متشابهة، ويطلق عليها فى بعض التعبيرات (السكرتاريات الدولية).

وفى سنة ١٨٨٩م اجتمع فى باريس ١٧ مندوبا من مندوبى نقابات عمال الطباعة فى عدد من الدول الأوروبية والأمريكية وكونوا (الاتحاد المهنى لعمال الطباعة) ، وفى السنة التالية (١٨٩٠) اجتمع أكثر من مائة مندوب من النقابات القومية للفحامين وكونوا (الاتحاد المهنى للفحامين). واستحدث هذان المثالان بقية النقابات على تكوين اتحادات مثيلة. بحيث وصل عددها فى سنة ١٩٠٠م إلى ١٧ اتحادا عند نشوب الحرب العالمية الأولى، وغطت فروع الصناعة وكانت معظم هذه الاتحادات فى ألمانيا . بينما كان اتحاد الفحامين والغزل والنسيج فى لندن، وكانت النقابة التى يكون مقر الاتحاد فى دولتها تعمل بسكرتارية له ، وأن يبدأ العمل العمالى الدولى قبل الاتحادات القومية العامة أمر طبيعى؛ لأن الوشائج بينهما أقوى ، ولأن الاتصال أسهل^(١٩) .

وكانت الوظيفة الرئيسية لمثل هذه الاتحادات إطلاع أعضائها على أحوال الحرف والمنازعات فى الدول المختلفة ، ومنع العمال فى أية دولة من المشاركة فى تقويض الإضراب فى الدولة الأخرى.

محاولة إنشاء الاتحاد الدولى لنقابات العمال^(٢٠): (IFTU)

كانت الاتحادات المهنية السابقة تحت سيطرة الاتجاهات الاشتراكية، وشجع قيامها على إحياء فكرة تكوين اتحاد دولى لنقابات العمال. وفى الفترة من ١٨٧٧م حتى ١٩٠٠م جرت عدة محاولات فى بلجيكا وسويسرا وفرنسا وبريطانيا؛ لتحقيق هذه الفكرة وإن كان لم يصادفها النجاح. وفى عام ١٩٠١م وأثناء انعقاد مؤتمر العمال الإسكندنافية فى كوبنهاجن - والذى حضره إلى جانب أعضائه الأصليين (الدانمارك، فنلندا، النرويج، السويد) ممثلون عن المنظمات النقابية فى بلجيكا، وألمانيا، وبريطانيا - قرر المجتمعون ضرورة العمل على تكوين اتحاد دولى للنقابات، على أن يتم ذلك من خلال عقد مؤتمرات دولية.

وعقد أول هذه المؤتمرات فى العام التالى فى مدينة شتوتجارت الألمانية ، وتقرر فيه تكوين اتحاد باسم (السكرتارية القومية للنقابات العامة)، على أن يكون مقرها برلين. وكان العمل الأساسى للسكرتارية نشر المعلومات والتقارير عن المنظمات الوطنية الأعضاء، بينما قاوم جانب كبير من أعضائها قيام السكرتارية بأى عمل آخر حتى ولو كان يتعلق بتنظيم نشاط نقابى دولى ؛ من أجل المطالب العمالية العادلة ، مثل حق الإضراب أو العمل ثمانى ساعات فقط فى اليوم. وفى المؤتمر السابع المعقود فى باريس عام ١٩٠٩م ، اقترح وفد (الاتحاد الأمريكى للعمل) تغيير اسم السكرتارية إلى (الاتحاد الدولى لنقابات العمال)، ونوقش هذا الاقتراح فى مؤتمر باريس ، وفى مؤتمر بودابست عام ١٩١١م ، ووافق عليه فى مؤتمر زيورخ عام ١٩١٣م . ولكن الاتحاد صادفته متاعب فى بداية عمره، إذ أن نشوب الحرب العالمية الأولى مع وجود مقر الاتحاد فى برلين جعل من الصعب عليه أن يمارس نشاطا دوليا فعليا. وما أن وضعت الحرب العالمية الأولى أوزارها حتى عقد الاتحاد مؤتمره الأول فى أمستردام فى يوليو ١٩١٩م (٣١) .



المبحث الثانى

المرحلة الثانية

من الدولية الثالثة إلى سقوط الكومنترن

(١٩١٩م - ١٩٤٣م)

بعد الحرب العالمية الأولى ، تبلورت الحركة النقابية الدولية ، بصورة أكثر شمولاً مع بداية عقد التنظيم الدولى بإنشاء عصبة الأمم عام ١٩١٩م وقيام منظمة العمل الدولية التى استحدثت نظام التمثيل الثلاثى فى العضوية ، بمشاركة العمال ، وأصحاب الأعمال إلى جانب الحكومات، فى تيسير أعمالها، وتحقيق أهدافها.

وشهدت سنوات ما بين الحربين تكوين عدة اتحادات نقابية دولية ، تأثرت بالصراعات، والتيارات الأيديولوجية الدولية، والتى زادت حدتها بقيام الثورة الروسية عام ١٩١٧م . وكان من أبرز هذه الاتحادات: الدولية الثالثة (الكومنترن)، الاتحاد الدولى لنقابات العمال ، الاتحاد الدولى للأحزاب الاشتراكية (اتحاد فيينا)، الدولية الرابعة (ليون تروتسكى وأتباعه)، الدولية النقابية الحمراء.

وقبل التعريف بهذه الاتحادات، من الأهمية الإشارة إلى أهم تطورات الحركة النقابية فيما بين الحربين (١٩١٤م - ١٩٤٤م)

- تطورت منزلة نقابات العمال منذ نهاية الحرب الأولى بصفة عامة، وإن تباين هذا التطور بالطبع في نوعه وطبيعته بين مكان وآخر، على أنه حيثما قامت ثورات مضادة ناجحة ، كما هي الحال على الأخص تحت حكم موسوليني وهتلر وفرانكو كان التطور يسير إلى الأسوأ.

- أما الولايات المتحدة، فقد قامت النقابات فيها بطفرات ملحوظة منذ عام ١٩٣٣م ، كما حدث الشيء نفسه في بريطانيا منذ ١٩١٩م، وفي فرنسا منذ قام ذلك الإضراب الخطير في فبراير ١٩٣٤م (فيما عدا بالطبع سنوات الاحتلال الألماني الخمس خلال الحرب الثانية)، وفي شمال إيطاليا منذ انهيار موسوليني في عام ١٩٤٣م .

- ومن دلالات تطور الحركة النقابية الدولية ، اعتراف الحكومات بتلك الأعمال، والخدمات الاجتماعية التي كانت نقابات العمال وقتئذ تقوم بها، من أجل أعضائها فقط ، ومبادراتها بتطبيقها على جميع المواطنين الذين تناسبهم . ومن أبرز الأمثلة على صدق ذلك، اتجاه الولايات المتحدة نحو التأمين ضد البطالة في عام ١٩٤٠م ، بمقارنته بسنة ١٩٢٠م .

- الأهمية المعلقة على الأصوات الانتخابية لنقابات العمال، وإن كان هذا التعبير عن هذه الأهمية يختلف باختلاف النظم السياسية. وفي هذا الصدد يشار إلى دور النقابات الأمريكية في حملة الدعاية في انتخابات الرئاسة الأمريكية عامي ١٩٣٦م، ١٩٤٤م .

- حرص كل حكومة على اشتراك نقابات العمال في أن تجتذب لعضويتها تلك الطوائف من العمال غير اليدويين، وهم الذين يطلق عليهم الأمريكيون لقب أصحاب الياقات البيضاء، ويسمئهم الإنجليز ذوى السترات السوداء ، ومثال ذلك : انضمام اتحاد العمال العلميين إلى مؤتمر نقابات العمال في بريطانيا.

- لما كانت الاشتراكية - كالنقابية - تقوم على الطبقة العاملة وتقاوم الرأسمالية ، فقد وجدت علاقة وثيقة بين النقابية والاشتراكية منذ الأيام الأولى لها. وانعكس هذا خاصة على اتجاهات حركة النقابات الدولية فيما بين الحربين العالميتين.(٢٣) وفيما يلي نقدم تعريفاً بالاتحادات النقابية الخمسة السابق الإشارة إليها.

الدولية الثالثة (الكومنترن) - (موسكو: ١٩١٩م - ١٩٤٣م):

تأسست في مؤتمر موسكو ١٩١٩م بحضور ١٩ مجموعة من الأحزاب التي جاءت بصفة أساسية من دول شرق ووسط أوروبا، وشهد المؤتمر الثاني والثالث للدولية زيادة كبيرة في عدد الوفود والأحزاب . وحضره بضع مئات من الوفود التي جاءت إليه من ٣٧ دولة - لم تكن تمثل فحسب الأحزاب الاشتراكية ، من فرنسا ، وإيطاليا ، والنرويج ، وسويسرا ، وحزب العمل الاشتراكي المستقل ، والديمقراطيين الاجتماعيين الألمان المستقلين - لكن هذه الأحزاب الاشتراكية الديمقراطية الأوروبية ، لم تلبث أن انشقت بسبب هجوم المؤتمر الشديد على الاشتراكية والديمقراطية (٣) .

بدأ الاتحاد السوفيتي في استخدام الكومنترن لتحقيق أهداف سياسته الخارجية . فبعد عام ١٩٢١ مأخذ السوفييت يتبعون سياسة خارجية مزدوجة : فمن ناحية استلزمت متطلبات التعمير الداخلي والتنمية عقد اتفاقيات مع الدول الرأسمالية ، لكنهم راحوا من ناحية ثانية ، ومن خلال السيطرة على الكومنترن يعملون على استخدامه أداة في عمليات لتشجيع ، وتقوية الاضطرابات الداخلية ، والأنشطة الهدامة في الدول الرأسمالية. وكان لينين قد استطاع قبل ضعفه ، وحتى مماته في عام ١٩٢٤م الحفاظ على التوازن بين هاتين السياستين . لكن الأمر قد اختلف بعد رحيله ، إذ خضع الكومنترن في عام ١٩٢٩م لسلسلة من التكتلات المعارضة الداخلية ، مما اضطر ستالين إلى تعيين بعض رجاله المقربين ، والموالين له للإشراف على الكومنترن وإدارته بالطريقة التي يرضاها، حتى أنه خلال المؤتمر السابع والآخر للكومنترن عام ١٩٣٥م ، لم يكن هناك دور يذكر للمناقشات العامة في تحديد سياسته (٢٤) .

ولكن مع سيطرة هتلر على الحكم في ألمانيا (من عام ١٩٣٣م) ثم نشوء محود(روما، برلين، طوكيو) ، بعد ذلك اضطرت موسكو إلى إجراء مراجعة جذرية في سياستها تجاه العالم الخارجي، حيث بدأت العلاقات السوفيتية - الأوروبية تشهد تحسنا ملموسا. وحينما تم توقيع ميثاق ستالين - هتلر (أغسطس ١٩٣٩م) ، تخطى الكومنترن مؤقتاً عن صراعه ضد الفاشية، وخفف من لهجته

حيالها . ولكن عندما نشبت الحرب العالمية الثانية وتحالف الاتحاد السوفيتى مع الديمقراطيات الغربية ضد المحور أصبح الكومنترن غير ذى بال، فتم حله نهائيا فى يونيو ١٩٤٣م ، بموجب مرسوم نص على أنه قد استوفى غرضه.

وكان ليون تروتسكى (الزعيم السوفيتى الشيوعى) ، قد حاول فى عام ١٩٣٧م وهو يقيم فى المكسيك إحياء الدولية الرابعة . ولكن لم تسفر محاولته عن أية نتيجة عملية ذات بال، حتى اغتيل عام ١٩٤٠م، وفى النهاية أصبح الكومنترن خاضعا شبه تام للسياسة السوفيتية بشكل أكثر سفورا من أى وقت مضى.

الاتحاد الدولى لنقابات العمال:

سبقت الإشارة إلى ملاحظات إنشاء هذا الاتحاد قبل الحرب العالمية الاولى، وقد نجح الاتحاد فى مؤتمره الأول فى أمستردام (يوليو ١٩١٩م)، وحضره ممثلو ١٤ اتحاداً عمالياً من: النمسا، وبلجيكا، وتشيكوسلوفاكيا، والدانمارك، وفرنسا، وألمانيا، ولوكسمبورج، وهولندا، والنرويج، واسبانيا، والسويد، وبريطانيا، والولايات المتحدة الأمريكية. وتقرر فى هذا المؤتمر اختيار أمستردام، كمقر دائم للاتحاد، وحدد المؤتمر أهداف الاتحاد فيما يلى:

- تحقيق وحدة الطبقة العاملة العالمية ، بتنمية الروابط بين المنظمات النقابية فى كل أنحاء العالم.

- تنظيم السكرتاريات النقابية الدولية (الاتحادات المهنية) ، وربطها بالاتحاد.

- تعزيز الثقافة العمالية.

- الدفاع عن مصالح الحركة النقابية فى كل الدول.

واتخذ المؤتمر موقفاً سياسياً اشتراكياً واضحاً مؤكداً أن جهود البروليتاريا يجب أن توجه نحو جعل وسائل الإنتاج اشتراكية، ومؤكداً على ضرورة قيام عصبة الأمم على أساس من الإرادة الحرة لشعوب العالم، والتعاون فيما بينهم.

ولكن التطورات التى جاءت بعد ذلك خيبت أمل الاتحاد، وجعلته يمر بفترة عصيبة خائفة بالفلاقل، ووجد نفسه موضع الخصومة ، والحرب من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار، ففى أقصى اليمين، قامت الدكتاتوريات فى إيطاليا

(منذ ١٩٢٣ م) ، وفي ألمانيا (منذ ١٩٣٣ م) ، وفي إسبانيا (منذ ١٩٣٦ م) بمحاربة الاتحاد من خلال اضطهاد الحركة النقابية المستقلة في هذه الدول وغيرها . وفي أقصى اليسار أعلن الاتحاد السوفيتي عداوته للاتحاد .

وفي عام ١٩٣١م تقرر نقل المقر الدائم إلى برلين ، إلا أن هذا الانتقال لم يستمر لأكثر من عامين ، فبعد استيلاء الحزب النازي على الحكم انتقل المقر إلى باريس ، وخلال هذه السنوات حاول الاتحاد توسيع قاعدته خارج أوروبا لكي تشمل منظمات نقابية في أمريكا اللاتينية والشرق الأوسط وإفريقيا . ونجح بالفعل في بعض المنظمات النقابية ، في الولايات المتحدة الأمريكية ، ونيوزيلندا ، والصين ، ومصر ، وجنوب غرب إفريقيا ، وموزمبيق ، وفي عشية الحرب العالمية الثانية كانت عضوية الاتحاد قد ارتفعت إلى عشرين مليون عامل تقريبا ، وخلال الحرب انتقل مقر الاتحاد من باريس إلى لندن .

وقد استمر نشاط الاتحاد أساساً في تجميع الوثائق عن الحركة النقابية ، والتشريع الاجتماعي ، وفي ترتيب الإحصائيات ، وإصدار النشرات الدورية ، ومواد الإعلام ، والتدخل في مجال التحكيم ، ومن المواقف التي تؤخذ على الاتحاد طوال فترة وجوده :

- عندما استولى الفاشيون على السلطة في إيطاليا عام ١٩٢٣ م ، اكتفى الاتحاد بتوجيه رسالة إلى موسوليني تشير إلى أن هذا العمل يعد خرقاً لمعاهدة فرساي حول المقدمة النقابية .

- في عام ١٩٢٦ م عندما قام (الفاشيست الإيطاليون) بحل كل التنظيمات العمالية اقتصر نشاط الاتحاد على تحرير احتجاج . ولزم الصمت عن عدوان إيطاليا على الحبشة ، ثم من احتلال الجيوش النازية لتشيكوسلوفاكيا .

- وعشية الحرب العالمية الثانية ، فقد الاتحاد ، وقل نفوذه الأدبي ، وكل تأثيره ، فقد انضم الاتحاد السوفيتي ، والولايات المتحدة إلى الحلفاء ، وبدت بوادر إمكان إقامة جبهة عمالية دولية ، تبلورت فيما بعد إلى قيام الاتحاد العالمي للنقابات عام ١٩٤٥ م .

الاتحاد الدولي للأحزاب الاشتراكية (اتحاد فيينا)؛

أسسته الأحزاب الاشتراكية في كل من النمسا وفرنسا في فبراير ١٩٢١م، واتخذ موقفاً وسطاً بين الاتجاهات الاشتراكية المتصارعة ، وحاول إقامة الجسور لتوحيد صفوف الطبقة العاملة في أوروبا والعالم، وتبنى الدعوة إلى هدف تمهيد السبيل أمام دولية جديدة تأخذ في الاتساع بحيث تستوعب أصحاب مختلف الاتجاهات الاشتراكية. والواقع أنه لم يدم إلا عامين، ثم انضم في مؤتمر هامبورج في مايو ١٩٢٣م إلى الدولية الاشتراكية والعمالية (٢٥).

الدولية النقابية الحمراء؛

تشكلت باجتماع ممثلى اتحادات العمال الاشتراكية من روسيا، وإيطاليا، وفرنسا، وأسبانيا، وبلغاريا، ويوغوسلافيا، وجورجيا في موسكو (فيما بين ٢ و٩ يونيو ١٩٢١م) حيث أعلنوا قيام الدولية النقابية الحمراء، وهدفها : قلب نظم حكم البرجوازية الرأسمالية وإقامة ديكتاتورية البروليتاريا، والفضال ضد الإصلاحية النقابية. ، ومنظمة العمل الدولية، والاتحاد الدولي لنقابات العمال. على أن الدولية حاولت في منتصف الثلاثينيات، ومع وضوح نية النازيين لشن حرب عالمية جديدة إلى توحيد الحركة العمالية الدولية ، فدعت في مارس ١٩٣٥م إلى عقد مؤتمر نقابى دولى لهذا الغرض ، إلا أن الاتحاد لم يبد استجابة لهذه الدعوة.

وقد كانت الحرب العالمية الثانية نهاية فعلية لكلا الاتحادين : الاتحاد الدولي للأحزاب الاشتراكية ، والدولية النقابية الحمراء.

الدولية الاشتراكية العمالية؛

بعد فشل مؤتمر برلين في إبريل ١٩٢٢م ، فى مهمة توحيد الدوليات الثلاث : الدولية الثانية ، واتحاد فيينا ، والدولية الثالثة (الكومنترن) ، فقد توثقت العلاقة بين الدولية الثانية من جهة ، واتحاد فيينا من جهة أخرى إلى أن تم توحيدهما معا فى مايو ١٩٢٣م ، فى مؤتمر هامبورج . حضر المؤتمر ٦٢٠ مندوباً يمثلون ٤٣

حزباً تنتمى إلى ٣٠ بلداً، واتخذت الدولية الجديدة لنفسها اسم (الدولية الاشتراكية العمالية) ، حيث قامت ، حسب نص دستورها، كاتحاد يضم الأحزاب التى تقبل مبادئ التحرير الاقتصادى للعمال من السيطرة الرأسمالية (٣١) .

وعقدت الدولية الاشتراكية العمالية مؤتمرات فى مارسيليا ١٩٢٥م، وبروكسل ١٩٢٨م ، وفيينا ١٩٣١م ، وعاصرت بداية قيام النازية والفاشية ، من هنا كان تقييمها للفاشية منذ البداية أنها أكبر انتقاص للحرية والسلام، ولذلك قررت أن وحدة الطبقة العاملة هى الوسيلة الفعالة لمقاومة الفاشية، ورات فى تولى هتلر الحكم مقدمة لخطر الحرب. كما أيدت مبدأ الأمن الجماعى المنصوص عليه فى الاتفاقية العامة لعصبة الأمم لتقوية وسائل منع الحرب، وعارضت أيضاً تسليح ألمانيا النازية.

وضعت الدولية الاشتراكية العمالية لنفسها نظاماً أساسياً تلتزم به أحزابها الأعضاء، وكانت لها سكرتارية دائمة كتلك التى كانت للكومنترن - كان مقرها بروكسل - ، ومع ذلك لم تتمكن الدولية الاشتراكية العمالية من الاستمرار لمدة طويلة بسبب الحرب المعلنة بينها وبين الكومنترن (٣٢) .

وشهدت فترة الثلاثينيات تراجعاً للحركة الاشتراكية العمالية ، ومع عام ١٩٤٠م كانت الدولية الاشتراكية العمالية قد قضت نحبها، عندما استولى النازى على مقر سكرتارياتها فى بروكسل .

وسبقت الإشارة إلى أن الكومنترن قد توقف هو الآخر ، فى يونيو ١٩٤٣م، بعد بضع سنوات قليلة من انتهاء الدولية الاشتراكية العمالية، وهكذا حاربت الواحدة منهما الأخرى حتى قضت، أو على الأقل ساعدت ، فى القضاء عليها.

وهكذا تحالفت النظم الشمولية، سواء كانت يمينية متطرفة ، أو يسارية متطرفة بطريق مباشر أو غير مباشر على وضع نهاية للدولية الاشتراكية العمالية فى تلك الفترة ، ولم تقم لتلك المنظمات العمالية والاشتراكية قسائمة إلا بعد عدة سنوات من الحرب العالمية الثانية (٣٨) .



الفصل الثاني

الحركة النقابية الدولية المعاصرة (١٩٤٥م - ١٩٩٠م)

• المبحث الأول:

مرحلة وفاق الحلفاء (١٩٤٥م - ١٩٤٩م)

• المبحث الثاني:

مرحلة الحرب الباردة (١٩٤٩م - ١٩٩٠م)

المبحث الأول

مرحلة وفاق الحلفاء

(١٩٤٥م - ١٩٤٩م)

أدت الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩م - ١٩٤٥م) إلى تحولات عميقة بالنسبة للعمال، خاصة في البلاد المحتلة، فقد نفى أكثر من خمسة ملايين عامل، ولم يعد الكثير منهم إلى مكانهم أبدا. وحرّم العمال من أبسط حقوقهم السياسية والنقابية وحظر عليهم أن ينظموا أنفسهم، وكان الظلم شاملا اقتصاديا وسياسيا وقوميا. ولم يكن هناك بد من أن يكون لهذا الواقع تأثيره على الحركة العمالية والنقابية، واتخذت معارضة الاحتلال الفاشستي أشكالا مختلفة من إضرابات ومظاهرات لتؤدي إلى المقاومة المسلحة، والكفاح السري، وإلى حرب التحرير الوطنية. وفي غمار الكفاح ضد الفاشية الذي تم بوحدة الصفوف ودون تمييز بين الآراء السياسية والانتماءات النقابية تدعمت أمنية العمال في تحقيق الوحدة النقابية.

تجمعت ظروف الكفاح ضد الفاشية من أجل خلق الوحدة في قلب الحركة العمالية والنقابية. وقدّر للاتحاد العالمي للنقابات أن يكون هو التنظيم المنشود، وقد أرسيت قواعده الأولى في عام ١٩٤١م. في هذا العام قرر مؤتمر النقابات البريطاني الاتصال بالنقابات السوفيتية، من أجل تحقيق وحدة النضال بينهما، فأنشئت

لجنة نقابية أنجلو سوفيتية، والتزم الاتحادان بتنظيم المساعدة المتبادلة في ظروف الحرب ضد المعتدى، وبمساندة كل من الاتحادين لحكومته في هذا الاتجاه. وتعهدا بالإسهام في زيادة إنتاج الحرب، ومد شعوب البلاد المحتلة بكل مساعدة ممكنة. وفي عام ١٩٤٣م اقترحت النقابات السوفيتية توسيع اللجنة الأنجلو سوفيتية بضم اتحادات نقابية مركزية أخرى. وفي إبريل ١٩٤٤م، تم الاتصال بمؤتمر المنظمات الصناعية، وبالاتحاد العام للعمل الفرنسي (CGT). (٢٩) وفي العام نفسه اجتمعت في باريس لجنة نقابية فرنسية - بريطانية، وتضاعفت الاتصالات النقابية. وقد فتحت هذه الاجتماعات الطريق إلى دعوة اللجنة التحضيرية للمؤتمر النقابي العالمي في ديسمبر ١٩٤٤م بمدينة لندن. وقد مثلت النقابات السوفيتية، ومؤتمر المنظمات الصناعية الأمريكي، ومؤتمر النقابات البريطاني في هذه اللجنة (٣٠).

وارجئ المؤتمر الذي كان من المقرر عقده في عام ١٩٤٤م إلى عام ١٩٤٥م، وقد تم انعقاده أخيراً في لندن من ٦ إلى ١٧ فبراير، وقد سبقه في يناير اجتماع اللجنة النقابية الفرنسية - السوفيتية. وقد انعقد هذا المؤتمر، وصواريخ (ف - ٢) الألمانية تتساقط على العاصمة البريطانية، والحرب مستمرة، ولكن لم يعد هناك أدنى شك في انتصار الحلفاء.

وفي نفس اللحظة التي اجتمع فيها القادة النقابيون في لندن، كان رؤساء الاتحاد السوفيتي، والولايات المتحدة، وبريطانيا مجتمين في (القرم) يتفقون على مواصلة الحرب، وعلى الإجراءات التي يجب اتخاذها بعد هزيمة الفاشيست.

وفي المجال العسكري، كانت الجيوش السوفيتية تطارد فيالق النازي في الأراضي الألمانية، وفي الغرب، كانت وحدات الحلفاء تتقدم نحو منطقة (الروهر)، وفي الشرق الأقصى بدأ تقهقر اليابانيين من آسيا.

مؤتمر لندن:

كان هناك مائتان وأربعة مندوبين ومراقبين من حوالي أربعين اتحاداً مركزياً، وخمسة عشر تنظيمًا دوليًا يمثلون قرابة خمسين مليوناً من العمال.

أوفدت النقابات السوفيتية ٣٥ مندوباً، ومؤتمر النقابات البريطاني ١٥ مندوباً، ومؤتمر المنظمات الصناعية الأمريكي ١٢ مندوباً، وكل من الـ (سى جى تى)،

والرابطة الصينية للعمال ٣ مندوبين. مثل المستعمرات البريطانية والأقاليم التي ما زالت تحت الانتداب البريطانى ٣٢ مندوباً ، ومثل الاتحاد النقابى الدولى ٣ مندوبين ، كما كان هناك ١٢ مندوباً عن السكرتاريات المهنية الدولية الثلاث عشرة.

وقد تضمن جدول الأعمال النقاط الأربع التالية:

١- مواصلة المجهود الحربى لقوى الحلفاء.

٢- موقف النقابات من مسألة إقرار السلام.

٣- إرساء قواعد اتحاد نقابى عالمى.

٤- إعادة البناء بعد الحرب والطلبات العاجلة للنقابات.

ولم يكن هناك مقرر، ولكن الخطباء الذين عينتهم اللجنة التحضيرية قاموا بافتتاح المناقشات، وقام المؤتمر بإقرار الإعلانات المتعلقة بكل نقطة ، وبإقرار بيان موجه لكل الشعوب يحدد مهام الحركة النقابية.

وقد طالب المؤتمر بأن تطبق فى البلدان والأراضى المحررة سياسة تسمح بتعبئة التأييد الشعبى ، تعبئة كاملة ، من أجل المساهمة فى المجهود الحربى، على أن تتضمن:

أ - الإقرار فوراً بحرية الحديث، والصحافة، والاجتماع، والدين، والانتماء السياسى ، والحق فى التنظيم النقابى.

ب - تكوين حكومات تتمتع بتأييد شعوبها.

ج - التموين بالمنتجات الغذائية ، والأدوات والمواد الأولية لإشباع احتياجات السكان ، وللتمكن من الاستخدام الكامل لليد العاملة لوسائل الإنتاج المتوافرة فى هذه المناطق.

واكد المؤتمر المبادئ الواردة فى ميثاق الأطلنطى ، وعلى الأخص حق جميع الشعوب فى اختيار شكل الحكومة التى يرغبون فى أن يعيشوا فى ظلها.

وتعهد المؤتمر بمساندة الأمم المتحدة بكافة الوسائل، وألح على وجوب تمثيل الحركة النقابية فى المجلس الاقتصادى والاجتماعى المزمع إنشاؤه. وأعلن المؤتمر

عن إحياء اشتراك الحركة النقابية في تقرير كل المسائل التي تهم السلام، وتنظيم فترة ما بعد الحرب.

وعلق المؤتمر أهمية قصوى على تصفية الأسباب الاقتصادية للحرب ، ولا يجب للحركة النقابية أن تنسى أبدا أن أحد الأسباب الأساسية للحروب يكمن في صراع الاحتكارات من أجل الاستيلاء على الأسواق.

وبناء على ما لاحظته المؤتمر من أن الحركة العمالية الدولية لا تستطيع القيام بتحقيق هذه الأهداف ، إلا إذا هي نظمت في هذا الاتجاه. أعلن تصميمه على توحيد المنظمات النقابية في اتحاد عالمي بغض النظر عن الجنس أو العقيدة ، وبدون تفرقة سياسية كانت أو دينية أو فلسفية.

تلك بعض الأهداف الرئيسية الواردة في ١٣ صفحة تحتوي على الوثائق الختامية التي أقرها المؤتمر. وهناك مسائل أخرى كانت أيضا موضعاً للمناقشة مثل: طريقة التمثيل، التصويت، تحديد الأهداف، والسكرتاريات المهنية الدولية. وجرت معظم هذه المناقشات فيما بعد في داخل اللجنة الإدارية التي تحولت إلى مؤتمر تأسيسي تم انعقاده من ٢٥ سبتمبر إلى ٨ أكتوبر ١٩٤٥م، تولد منه (الاتحاد العالمي للنقابات).

وسرعان ما انقسم الاتحاد العالمي للنقابات بانشقاق أكبر مجموعة من اتحادات النقابات في الدول الأوروبية الرأسمالية، وقيامها بتأسيس (الاتحاد الدولي لنقابات العمال الحرة) عام ١٩٤٩م. وهكذا ظلت الحركة النقابية الدولية المعاصرة منقسمة بين اتحادات دولية ثلاثة هي وفقا لتاريخ إنشائها: الاتحاد العالمي للعمل (١٩٢٠م) ، والاتحاد العالمي للنقابات (١٩٤٥م) ، والاتحاد الدولي لنقابات العمال الحرة (١٩٤٩م).

ومن الأهمية التعرف على ملابسات انقسام الحركة النقابية الدولية في المبحث التالي قبل دراسة نشوء وتطور الحركة النقابية الإفريقية ، والتي لم تكن بعيدة عن تأثيرات الحركة النقابية الدولية.



المبحث الثانى مرحلة الحرب الباردة (١٩٤٩م - ١٩٩٠م)

لم يلتئم شمل الحركة النقابية الدولية إلا نحو أربع سنوات (١٩٤٥ م - ١٩٤٩ م) ، وكان فى مقدمة أسباب الانقسام الخلاف حول مشروع (مارشال الأمريكى) ، والمشروع اسم يطلق على مشروع أمريكى لإنعاش الدول الأوروبية الغربية لمكافحة الجوع والفقر والقياس والفوضى ، وينسب إلى الجنرال (جورج كاتلت) مارشال وزير الشؤون الخارجية الأمريكية ، وأعلن عنه فى خطاب ألقاه فى ٥ يونيو ١٩٤٧م بجامعة (هارفارد) . ويهدف هذا المشروع فى صميمه إلى وقف المد الشيوعى إلى أوروبا الغربية بتقديم مساعدات مادية لإعادة بناء اقتصاديات الدول الراغبة فى التعاون مع مجموعة الدول الحرة (أى الدول الرأسمالية) ، باعتبار أن هذا الهدف يمثل إحدى ركائز السياسة الأمريكية الخارجية بعد الحرب.

وبدأت أزمة مشروع مارشال داخل الاتحاد العالمى لنقابات العمال، عندما حاول مندوب مؤتمر المنظمات الصناعية (الأمريكى) مناقشة المشروع فى اجتماع المجلس التنفيذى للاتحاد (نوفمبر ١٩٤٧م)، رغم أن هذا الموضوع لم يكن مدرجاً فى جدول الأعمال، ومع هذا فقد سمح لهذا المندوب بالكلام ، فأبدى وجهة نظره

وطالب بمناقشة الأمر بصورة أوسع، وتمت الموافقة على أن يكون ذلك فى الاجتماع القادم للمجلس.

وكان البريطانيون يريدون عقد هذا الاجتماع فى أسرع وقت ممكن، ولما تأخر انعقاد المجلس أرسلوا للأمانة العامة للاتحاد إنذاراً فى ٢٨ يناير ١٩٤٨م، بأنه ما لم يعقد المجلس الاجتماع فى فبراير التالى فإنهم سيدعون لعقد اجتماع دولى مستقل. ولم ينتظر البريطانيون طويلاً خاصة وقد ضمنوا تأييد ممثلى : هولندا، وبلجيكا، ولكسمبورج، فدعوا ممثلى نقابات ١٨ دولة أوروبية مستفيدة من مشروع مارشال إلى عقد اجتماع فى لندن فى مارس ١٩٤٨م، وتقرر فى هذا الاجتماع تكوين لجنة استشارية نقابية لتأييد مشروع مارشال، وكان من الواضح أن البريطانيين الذين كانوا أصلاً من أعضاء النقابية الخالصة، وقد ضايقهم غلبة الاتجاهات الاشتراكية اليسارية داخل الاتحاد العالمى، قد بدأوا يعملون بهمة مع الأمريكين، وغيرهم من أعداء الماركسية لتقويض الاتحاد العالمى^(٣١).

وضح هذا الاتجاه فى اجتماع المجلس التنفيذى الذى عقد فى (ميلانو) فى ٣٠ إبريل ١٩٤٨م، حيث كان رأى الغالب يميل إلى رفض المشروع. وفى مواجهة هذا الاتجاه هدد البريطانيون والأمريكيون بالانسحاب، فاقترح المندوب السوفيتى حلاً وسطاً يحفظ للاتحاد العالمى وحدته بأن يترك لكل منظمة عضو اتخاذ موقفها الذى يناسبها من مشروع مارشال، ولكن الاقتراح لم ينل رضا البريطانيين.

واقترح البريطانيون تجميد أنشطة الاتحاد العالمى لمدة سنة لإتاحة الفرصة للتوفيق بين الاتجاهات المختلفة، أو إعادة النظر بشأن الاتحاد. وأيد الكثيرون - منهم الأمريكين - هذا الاقتراح.

وكان مشروع مارشال قد بدأ تنفيذه فعلاً، وبدأت المساعدات تصل إلى أوروبا فى جنيف ١٩٤٨م، وفى يناير ١٩٤٩م عقد المجلس التنفيذى اجتماعاً فى باريس أعيدت فيه مناقشة مشروع مارشال، فاقترح السوفييت عرضه على مؤتمر عام يعقده الاتحاد العالمى لهذا الغرض، فعارض البريطانيون فى ذلك وطرحوا

اقترحهم بالتجميد، وعارض السوفييت، والفرنسيون، والإيطاليون، والصينيون الاقتراح البريطاني، فما كان من المندوب البريطاني، الذي كان يرأس الجلسة، إلا أن أعلن رفعها وغادر القاعة منسحباً ، وتبعه مندوب هولندا، والولايات المتحدة.

وخلال الفترة من يناير حتى يونيو ١٩٤٩م، كان قد تبع المنظمات الثلاث الانسحاب من الاتحاد العالمي المنظمات النقابية الأعضاء من: أيرلندا، والنرويج، ونيوزيلندا، والدانمارك، وبلجيكا، وأستراليا ، والسويد، وسويسرا (٣٢) .

وكان مشروع مارشال في بدايته اقتصادياً بحثاً، ثم تحول إلى مساعدات عسكرية في سنواته الأخيرة ، لا سيما بعد نشوب الحرب الكورية، واحتدام الصراع بين الرأسمالية والاشتراكية العالمية.

وتفاقم الخلاف أيضاً داخل الاتحاد العالمي لنقابات العمال، بسبب وضع الاتحادات المهنية الدولية التابعة للاتحاد المعروفة باسم (السكرتاريات المهنية الدولية I.T.S)، إذ رأت سكرتارية الاتحاد العالمي، وكانت ذات اتجاهات شيوعية، بأن تكون الاتحادات المهنية الدولية جزءاً من الاتحاد العالمي، وتسير وفقاً لسياسته. بينما عارضت ذلك نقابات الكتلة الغربية، وكانت لها السيطرة على الاتحادات المهنية الدولية، حيث تمكنت من المحافظة على استقلال الاتحادات المهنية، وأن تكون علاقتها بالاتحاد العالمي علاقة تعاون وتنسيق لا علاقة تبعية وخضوع. وامتد الخلاف حول الاتحادات المهنية الدولية مستمرا حتى حدوث الانقسام، فارتبطت (مجموعة الاتحادات المهنية القديمة) بـ (الاتحاد الدولي لنقابات العمال الحرة) (٣٣)، نتيجة للتأثير والنفوذ (الأنجلو أمريكي) في هذه الاتحادات، ولم يشذ عن هذا الاتجاه سوى اتحاد مهني واحد هو (الاتحاد الدولي لنقابات المعلمين) الذي تمسك بالارتباط بـ (الاتحاد العالمي للنقابات) .

وعلى أثر ذلك، بدأ (الاتحاد العالمي) في تكوين مجموعة (اتحادات مهنية) ترتبط به من النقابات العامة التابعة للاتحادات الأعضاء فيه، والتي تؤمن بفلسفته القائمة على أساس مبدأ وحدة الحركة النقابية الدولية، وما يستتبع ذلك من ضرورة مشاركة الاتحادات المهنية للسياسة العامة التي يرسمها الاتحاد العالمي.

وإذا كانت نقابات الدول الشيوعية في الاتحاد العالمي، قد اعترضت على مشروع (مارشال الأمريكي)، فإن النقابات للدول الرأسمالية في الاتحاد كثيرا ما عارضت دور الاتحاد السوفيتي في شرق أوروبا، وحاولت عن طريق الاتحاد العالمي التنديد بما أسمته التأثير السوفيتي في دول شرق أوروبا، وانتقدت الأوضاع النقابية في هذه الدول وغيرها من الدول الاشتراكية.

وطوال سنوات الحرب الباردة، ارتفعت أصوات من داخل الحركة النقابية الدولية، تطالب بعقد مائدة نقابية دولية مستديرة تضم كل المنظمات النقابية الدولية دون شروط مسبقة، إلا أن الصراع بين الاتحادات الثلاثة، حال دون ذلك. ويعتقد البعض أن الوحدة النقابية الدولية يمكن أن تقوم على أساس التفاهم والاحترام المتبادل لكل رأى دون أن يلحق ذلك أى ضرر باستقلالية مختلف المنظمات، والتنظيمات النقابية الدولية، ومناهجها، وأدائها وبرامجها الخاصة. وفيما يلي تعريف بواقع الاتحادات الثلاثة:

الاتحاد العالمي للنقابات (W.F.T.U)، (٢٤)

أنشئ الاتحاد العالمي لنقابات العمال، كما سبقت الإشارة في الثالث من أكتوبر ١٩٤٥م، ورغم الانشقاق الذي تعرض له الاتحاد عام ١٩٤٩م، فإنه ظل يمثل نقلا كبيرا على الساحة الدولية حتى بداية التسعينيات. في البداية اتخذ الاتحاد العالمي (باريس) مقراً له، وبعد حركة الانشقاق عام ١٩٤٩م، انتقل مقر الاتحاد إلى فيينا (عاصمة النمسا) عام ١٩٥١م، وظل بها حتى أعلن استقلال النمسا وحيادها (بتوقيع دول الحلفاء الأربع لمعاهدة الصلح مع النمسا عام ١٩٥٥م)، فانتقل المقر إلى براغ (عاصمة تشيكوسلوفاكيا) وما يزال بها رغم عدم ترحيب الحكومة بذلك عقب المتغيرات التي حدثت في أوروبا بانهيار المنظومة الاشتراكية.

وحدد دستور الاتحاد أهدافه العامة وفي مقدمتها:

- تنظيم وتوحيد نقابات العمال في سائر أنحاء العالم، بصرف النظر عن الجنس والقومية، والعقيدة الدينية أو السياسية.

- مساعدة عمال الدول المختلفة على تكوين نقابات تدافع عن حقوقهم.
- إعلان الحرب على النظم الفاشستية بكل صورها، ظاهرة أو مقنعة.
- تنظيم ودعم الكفاح النقابي المشترك في جميع الدول، في سبيل الحريات الديمقراطية، والاستخدام الأمثل الكامل، وتحسين الأجور وظروف العمل، والتأمين الاجتماعي الشامل، وكل ما يتصل بالرعاية الاجتماعية والاقتصادية للطبقة العاملة.

وكان الاتحاد العالمي يضم حتى أواخر الثمانينيات نحو ٢٠٠ مليون نقابي ينتمون إلى ٩١ اتحاداً نقابياً من ٥٣ دولة منها ١٣ دولة أوروبية (الاتحاد السوفيتي ومجموعة دول شرق أوروبا، بالإضافة إلى اتحاد عمال فرنسا واتحاد عمال إيطاليا)، و ١٠ دول إفريقية، و ١٢ دولة من أمريكا اللاتينية، و ١٨ دولة من آسيا.

كما أن عضوية الاتحاد العالمي لم تكن مقصورة على الاتحادات الوطنية الأعضاء، وإنما ضمت أيضاً عضوية ١١ اتحاداً مهنيّاً عالمياً. وكان الاتحاد العالمي للنقابات قد أقر في أكتوبر ١٩٧٣ م مبدأ العضوية المرتبطة (أو الانسحاب)، والتي تتيح لبعض المنظمات الصديقة غير المنتسبة للاتحاد العالمي، والتي تتخذ خطأ مبدئياً معانلاً، أن ترتبط معه بروابط أوثق أقل قليلاً من روابط العضوية التنظيمية. ولعل هذا يفسر انتساب بعض الاتحادات النقابية العربية إلى الاتحاد العالمي في إطار العضوية المرتبطة.

ولم يستطع الاتحاد العالمي عند تأسيسه السيطرة على الاتحادات المهنية الدولية التي بدأت في الظهور منذ أوائل هذا القرن، والتي أنشئت عام ١٩٤٩ م، وانتسبت إلى الاتحاد الدولي لنقابات العمال الحرة. ومن ثم فقد عمل على تأسيس اتحادات مهنية دولية تؤدي نفس الغرض الذي قامت من أجله مجموعة الاتحادات الدولية، وبلغ عدد الاتحادات المهنية الدولية التي تنتمي إلى الاتحاد العالمي ١١ اتحاداً، أو تحظى بالعضوية العاملة شأنها شأن الاتحادات الوطنية. وظل هذا الاتحاد يعمل من خلال مقره في براغ على مدى سنوات طويلة بدون مشاكل تعرقل نشاطه في العاصمة التشيكوسلوفاكية، حتى تحولت تشيكوسلوفاكيا عن النظام الشيوعي

بموجب ما يعرف بثورة المحمل في ١٧ نوفمبر ١٩٨٩م، حيث تغير المناخ السياسي العام، وجوب كل ما يمت للأيديولوجية أو الحركة الشيوعية بشكل مكثف. ولم يقتصر الأمر على الحزب الشيوعي وتنظيماته الحزبية وميليشياته فحسب، بل تعدى ذلك إلى تنظيماته، والمؤسسات ذات الطبيعة الدولية القائمة هنا، باعتبار مقارها موجودة في براغ مثل: اتحاد النقابات العالمي، الاتحاد العالمي للصحفيين، اتحاد الشباب العالمي. فقد وصمها النظام الجديد بأنها كانت ضالعة ومتحالفة ومؤازرة للنظام الشمولي السابق، وكانت تتعاون معه تعاوناً وثيقاً، ومشاركة معه بفعالية في التآمر على الشعب التشيكوسلوفاكي (وبقية شعوب المنطقة) لصالح ذلك النظام، ومن أجل استمرار الحكم الشيوعي إلى الأبد، لذلك طلب من هذه الاتحادات أن تنهى نشاطها في تشيكوسلوفاكيا وتنتقل بمقارها خارجها.

ومر الاتحاد العالمي للنقابات آنذاك بفترة عصيبة تشبه الشلل، بعد أن تخلص من عدد كبير من موظفيه، ومر بضائقة مالية واضحة في ميزانيته، وتمثلت الضربة القاضية في انسحاب عدد من المنظمات النقابية في دول أوروبا الشرقية من عضوية الاتحاد العالمي في براغ، وتجميد عضوية بعضها.

وأعطى الاتحاد مهلة حتى نهاية عام ١٩٩٢م يدبر فيها أموره تمهيدا لنقل مقره من براغ، ومعظم الاتحادات النقابية التشيكية انسحبت من الاتحاد، ولا يحظى حاليا إلا بتأييد على جيا واستحياء من الشيوعيين، الذين هم أنفسهم الآن في وضع أقل ما يقال عنه هو الدفاع عن النفس، وإعادة ترتيب البيت بعد أن تقلصت عضوية الحزب الشيوعي في بوهيميا ومورافيا (مثلا) من حوالي ١,٥ مليون عضو، إلى أقل قليلا من نصف مليون عضو (٣٥).

أما عن موقف الحركة النقابية التشيكوسلوفاكية من الاتحاد، فيمكن وصفه إجمالا بأنه موقف يتراوح بين التنصل من تأييده، أو التزام الصمت، أو التأييد الباهت - من جانب الشيوعيين بالذات - لأنهم أنفسهم محاصرون. ويعني هذا أن الاتحاد العالمي للنقابات في وضع صعب وفي أزمة بمعنى الكلمة.

الاتحاد الدولي لنقابات العمال الحرة (I.C.F.T.U): (٣٦)

تأسس عام ١٩٤٩م بانشقاق نقابات العمال فى الدول الرأسمالية من الاتحاد العالمى لنقابات العمال، لاحتدام الخلاف الأيديولوجى. وبدعوة من بريطانيا عقد المؤتمر التأسيسى فسيما بين ٢٨ نوفمبر، ٧ ديسمبر ١٩٤٩، باشتراك ٦٧ اتحاداً عمالياً، تمثل ٤٨ مليون نقابى، من ٥١ دولة. وقد تمكن الاتحاد بسرعة من زيادة عدد أعضائه مستغلاً فى ذلك مواقفه الواضحة والمعلنة ضد المبادئ الشيوعية، وحدد الميثاق الذى أقره المؤتمر التأسيسى الأهداف الأساسية للاتحاد بأنه يعمل من أجل: الخبز والحرية والسلام.

وتضم عضوية الاتحاد ١٤٤ منظمة نقابية فى ١٠٢ دولة حتى منتصف ١٩٩١م، وتزايدت العضوية بعد التغيرات الدولية التى شهدتها التسعينيات.

ومن الانشقاق، الذى كانت نتيجته قيام الاتحاد الحر، يمكننا أن نستشف هويته السياسية الأولى، وهى معاداة كافة الاتجاهات الماركسية سياسياً ونقابياً. عندما انسحب (جورج مينى) باتحاد عمال أمريكا، من الاتحاد الحر فى ٢٢ نوفمبر ١٩٦٩م، كان من بين الأسباب التى ساقها لتبرير هذا الانسحاب، ضعف مواقف الاتحاد الحر لمناهضة الاتجاهات الشيوعية المتزايدة خاصة فى إفريقيا. ورغم أن الاتحاد الحر، كان يعمل على الوقوف إلى جانب نضال الشعوب المكافحة إلى الاستقلال والحرية - إذا لم يتعارض ذلك مع مواقف إحدى المنظمات الأعضاء، القوية داخله - إلا أنه ما يكاد يشتم أن الحركة السياسية المتزعمة للمطالبة بالاستقلال فى إحدى المستعمرات حركة شيوعية، حتى يتضامل تأييده لمطالبها. وللاتحاد، إلى جانب رفضه للنظم الشيوعية، موقف ثابت فى رفض كافة النظم الديكتاتورية، بما فى ذلك النظم الفاشية التى حكمت أسبانيا واليونان وقتاً ما.

ويوجد أربعة عشر اتحاداً دولياً مهنيًا، تمثل أكثر من ٦٠ مليون عامل يعملون فى الصناعات والحرف المختلفة، وإذا كانت هذه الاتحادات المهنية ذات ارتباط وثيق بالاتحاد الدولى الحر، فإن هذا الارتباط يعنى الالتزام المعنوى بالخطوط العريضة

العامة وأساسيات السياسة التي يضعها الاتحاد، إلا أنها ليست منظمات فرعية تابعة لها، فهي التي تضع السياسات الخاصة بها، ولها هيكلها التنظيمي المستقل (٣٧).

الاتحاد العالمي للعمل (W.C.L): (٣٨)

تأسس، كما سبقت الإشارة عام ١٩٢٠م، تحت اسم الاتحاد الدولي لنقابات العمال المسيحية، كاتحاد أوروبي، واتخذ اسمه الحالي عام ١٩٦٩م، سعياً وراء توسيع فرص زيادة عضويته، بجذب بعض الاتحادات المستقلة التي ليس لها طابع ديني في العالم.

اهتم الاتحاد في بداية عمره بتأسيس اتحادات مهنية دولية، أسس منها ١٣ اتحاداً، حتى عام ١٩٢٢م، قايت على نفس الأسس التي قام عليها الاتحاد الأم: التمسك بالمبادئ المسيحية، ومثلها في العدالة، والخير، والأخوة، وعلى هديها فإن الاتحاد (يدين كل الأنظمة الليبرالية، أو الاشتراكية، أو الشيوعية، ويقف معضداً التعاون المنهجي بين الطبقات).

وامتدت عضوية الاتحاد عقب الحرب العالمية الثانية، لتشمل عدداً من الاتحادات العمالية في أمريكا اللاتينية، مستفيداً من الاتجاهات الكاثوليكية المحافظة لدى بعض قيادات العمل النقابي في هذه القارة. وكان الاتحاد قد استفاد من الأوضاع الاستعمارية في إفريقيا، والتي كانت تسمح للمنظمات في الدولة المستعمرة، أن تنظم العمال في المستعمرات الإفريقية لكي يمد عضويته إلى القارة.

كان مقر الاتحاد منذ إنشائه، وحتى عام ١٩٥٠م مدينة لاهاي (هولندا)، ثم تقرر نقل المقر إلى بروكسل، ليكون قريباً من الاتحاد الدولي لنقابات العمال الحرة (بعد تأسيسه عام ١٩٤٩م)، وسنرى فيما بعد كيف تطورت العلاقة بين الاتحادين.

استطاع الاتحاد فيما بين ١٩٤٥م، ١٩٦٨م، أن يوسع عضويته من ٥٥٧ ألف نقابي يمثلون ستة اتحادات عمالية أوروبية فقط إلى ١٢,٨٠٥,٠٠٠ نقابي يمثلون ٨٦ اتحاداً من ٤٤ دولة، ثم إلى ١٥ مليون نقابي يمثلون ٨٦ اتحاداً من ٨٣ دولة حالياً.

وهذه العضوية موزعة كما يلي: أوروبا الغربية: أكثر من أربعة ملايين نقابي من ٢٩ منظمة نقابية ، أمريكا اللاتينية: نحو ٥ ملايين نقابي من ٢٩ منظمة نقابية، كندا: ٢٠٠ ألف عضو من منظمة واحدة ، أفريقيا: ١,٥ مليون نقابي من ٢٠ منظمة ، آسيا: ٢,٥ مليون نقابي من ١٠ منظمات، ويتبع الاتحاد العالمي للعمل ١١ اتحاداً مهنيًا، وهي من أوائل الاتحادات المهنية التي أنشئت في العصر الحديث (٢٩) .

الحركة النقابية على المستوى القارى:

فضلا عن انقسام الحركة النقابية الدولية على المستوى الدولى بصفة عامة، فإن الحركة النقابية تعرضت للانقسام الحاد أيضا على المستوى القارى، والإقليمى، حيث واكب إنشاء الاتحادات النقابية الدولية اتحادات مماثلة على المستوى القارى، خاصة فى أوروبا وأمريكا اللاتينية وإفريقيا وآسيا.

ونعرض هنا لقضايا الانقسام فى الحركة النقابية على المستوى الأوروبى والأمريكى اللاتينى كأمثلة من الواقع.

تنقسم الحركة النقابية الأوروبية (نحو ٤١ اتحاداً) على نفسها بين الاتحادات النقابية الدولية الكبرى، فهناك ١٨ اتحاداً منضماً إلى الاتحاد الدولى لنقابات العمال الحرة ، ١٤ اتحاداً إلى الاتحاد العالمى لنقابات العمال ، ٦ اتحادات إلى الاتحاد العالمى للعمل، إلى جانب عدد من الاتحادات المستقلة.

ونظراً للحرب الباردة بين أوروبا الغربية وبين أوروبا الشرقية من ناحية، والمنافسة بين الاتحادات النقابية الدولية الثلاثة الكبرى من ناحية أخرى، فقد انعدم الحوار سنوات طويلة بين الاتحادات الأوروبية ، حتى أن المؤتمر الإقليمى الأوروبى لمنظمة العمل الدولية ، والذي عقد دورته الأولى عام ١٩٥٥م ، لم يعقد دورته الثانية إلا بعد مرور عشرين عاماً، حيث حالت الحرب الباردة وأثارها دون عقده طوال هذه المدة.

ورغم سياسة الانفراج الدولى التى سادت أوروبا والعالم منذ بداية السبعينيات، فإن الانقسام ظل بين الحركة النقابية فى أوروبا الغربية وفى أوروبا الشرقية ،

وتكون عام ١٩٨٣م الاتحاد النقابى الأوروبى ، ويضم نحو ٢٥ اتحاداً نقابياً من ١٩ دولة أوروبية غربية. وبعد انهيار الاتحاد السوفيتى زادت عضوية الاتحاد.

وعلى مستوى أمريكا اللاتينية ، لم تنجح الحركة النقابية فى التغلب على انقسامها وانشقاقاتاها ، وهناك أربعة اتحادات نقابية:

١ _ الاتحاد الكونفيدرالى لعمال أمريكا اللاتينية، وتأسس عام ١٩٣٨م .

٢- الاتحاد الكونفيدرالى للدول الأمريكية للعمال، وتأسس عام ١٩٤٨م.

٣ _ الاتحاد الكونفيدرالى اللاتينى للنقابات المسيحية، وتأسس عام ١٩٥٤م.

٤ _ المؤتمر الدائم للوحدة النقابية لعمال أمريكا اللاتينية ، وتأسس عام ١٩٦٤م.

ورغم عوامل الانقسام المختلفة بين هذه الاتحادات، فإنها التقت فى مؤتمر عام فى يوليو ١٩٨٥ م؛ لمناقشة أزمة الديون الخارجية التى تهدد اقتصاديات أمريكا اللاتينية . ولعل مناقشة مثل هذه الأزمات المشتركة تذيب عوامل الانقسام بين الاتحادات النقابية الدولية أو القارية (٤٠) .



مراجع الباب الأول

- (١) راجع بتوسع: د. السيد حنفى عوض، الحركات السياسية للطبقة العاملة، (القاهرة: مكتبة وهبة ، ١٩٨٧م) ص ٩ - ١٨ .
- (٢) د. أحمد زكى بدوى، المنظمات المهنية، المجلة المصرية للعلوم السياسية، القاهرة ، العدد ٤٩ ، إبريل ١٩٦٥م، ص ١٥٣، ١٥٤ .
- (٣) أوردها فى كتابه: د. السيد حنفى عوض، م.س.ذ. ص ٢٠، ٢١ .
- (٤) يتفق الاشتراكيون السنديكاليون مع الاشتراكيين النقابيين فى شكل الدولة الاشتراكية، فكلاهما يؤمن بالإدارة الجماعية الذاتية للمصانع. وتوجيه الإنتاج إلى حيث يحقق حاجة المجتمع. ويتفق السنديكاليون أيضا مع الفوضويين فى وجوب إلغاء الدولة، ولكنهم لم يستطيعوا أن يوضحوا الطريقة التى يلجأ إليها المجتمع كله لتحقيق المصلحة العامة. ومن هذا كله يتضح أن سياسة السنديكاليين ترمى إلى الهدم أكثر مما ترمى إلى البناء. والاشتراكية السنديكالية تعتبر مسئولة إلى حد كبير عن الإضرابات التى حدثت فى فرنسا قبل الحرب العالمية الأولى، كما ظهرت آثارها كذلك فى إسبانيا وأمريكا. وقد عملت على تكوين منظمة (عمال العالم الدوليين) وظهر نشاطها السياسى فى القيام بالاضطرابات المحلية، والإضرابات العامة فى هذه الدول ، وكانت الحرب العالمية سبباً فى توقف نشاط هذه الحركة بعض الوقت، وما كادت الحرب تنتهى حتى بدأ نشاطها يظهر من جديد ، فبدأت بإضرابات عامة فى كل من فرنسا وإسبانيا وبعض الدول الأخرى، لكن حركتها لم تنجح، ثم ما لبثت أن أخذت تزول تدريجياً، وبدأ كثير من أنصارها ينضمون إلى المنظمات الشيوعية الروسية. كما أن (الاتحاد الفرنسى العام للعمل) منشئ الفكرة قد حول سياسته وأصبح يتعاون مع الحكومة الفرنسية، ومع مكتب العمل الدولى، هذا فى حين أنه قام أصلاً لمحاربة القانون الفرنسى الذى كان يعارض وجود النقابات العمالية، وينكر حقها فى الإضراب، ولما حقق للعمال وحدتهم تحول إلى استعمال الوسائل الدستورية.

راجع بتوسع: د بطرس بطرس غالى، د. محمود خيرى عيسى، د. عبد الملك عودة، دراسات فى المجتمع العربى ، (القاهرة: مكتبة الأنجلو، ١٩٦٢م) ص ٢٤٤، ٢٤٥ .

(٥) أجرى الباحث مسحاً شاملاً لأسماء الاتحادات النقابية العمالية فى الدول الإفريقية ووجد أن مصطلح السنديكالية هو الغالب فى أسماء نقابات الدول الناطقة بالفرنسية والبرتغالية والإسبانية ، بينما وجد مجموعة ثالثة لم تستخدم المصطلحين مفضلة مصطلح (اتحاد عمال ...)

(٦) وكانت بريطانيا أيضاً سبق الدول فى الاعتراف بالاتحادات العمالية بصدر قوانين الاتحادات العمالية فى ١٨٧١م ، ١٨٧٥م ، ١٨٧٦م التى تقضى بضرورة تسجيل الاتحاد حتى يحصل على الامتيازات والضمانات ، التى يقرها القانون لمثل تلك الجمعيات راجع بالتفصيل . د. أحمد عباس عبد البديع، دروس فى التشريعات الاجتماعية، (القاهرة . مكتبة عين شمس، ١٩٨٩م / ١٩٩٠م) ص ١٨٥ .

(٧) Herbert, the British Trade Union Movement, (Brussels: International Confederation of Free Trade Union, 1955), P.13,14

(٨) أحمد يوسف القرعى ، الحركة النقابية الدولية المعاصرة ، (القاهرة: المؤسسة الثقافية العمالية ، ١٩٨٦) ص ١٢ ، ١٣ .

(٩) د. خالد محمود الكومى، الدولية الاشتراكية والصراع العربى الإسرائيلى (١٩٥٢م - ١٩٨٠م) رسالة دكتوراه ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٨٢م . ص ١٨ وما بعدها .

(١٠) لمزيد من التفاصيل راجع: محاضر المجلس العام للدولية الأولى (١٨٦٦م - ١٨٦٨م)، ترجمة حمدي عبد الجواد، (القاهرة، دار الثقافة العربية، ١٩٧٩م). وتبين المحاضر مساندة الدولية الأولى لحركة التحرر الوطنى للشعب البولندى، ص ١٦ وما بعدها .

(١١) جمال البنا، الحركة النقابية الدولية (القاهرة : الإتحاد الإسلامى الدولى، ١٩٨٦م) ص ٢٣ وما بعدها .

(١٢) راجع بتوسع: د. خالد الكومى، م. س. د. ص ٢٢ .

وجمال البنا، الحركة النقابية الدولية، م. س. د. ص ص ١٥ : ٢٥ .

(١٣) د. خالد الكومى، م. س. د. ص ٢٤ ٢٥ .

(١٤) المرجع نفسه ، ص ٢٥ . وفى هذا المعنى انظر :

ج. هـ. كوتل ، الدولية الثانية، ترجمة عبد الكريم أحمد (القاهرة: المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر، ١٩٦٣م) ، ص ٩ .

(١٥) د. خالد الكومى، م. س. د. ص ص ٢٧ ، ٢٨ .

(١٦) جمال البنا، الحركة العمالية الدولية، م. س. د. ص ص ٢٦ : ٤٠ .

(١٧) راجع بتوسع، المرجع نفسه ص ص ٤١ : ٥٤ .

(١٨) تعرض الاتحاد العام لنقابات العمال المصري لمؤثرات نتيجة انضمامه للدولية الثالثة فيما بين (١٩٢١م - ١٩٢٤م)

(١٩) راجع تطور هذا الاتحاد في الفصل التالي تحت عنوان الاتحاد العالمى للعمال.

وراجع بالتفصيل: محمد أحمد خضر، العلاقات العمالية الدولية، (القاهرة : المؤسسة الثقافية العمالية، ١٩٧٣م) ص ٢٠ وما بعدها

وجورج لوفران، الحركة النقابية فى العالم، ترجمة إلياس مرعى (بيروت : منشورات عويدات ، ١٩٨٦م) ص ٧٤ وما بعدها.

(٢٠) المرجع السابق، ص ٥٧ .

(٢١) International Federation Of Trade Union

(٢٢) راجع نشاط الاتحاد فيما بين الحربين فى الصفحات التالية.

(٢٣) أحمد يوسف القرعى ، الحركة النقابية الدولية ، م. س. ذ. ص ٢٢، ٢٣ .

(٢٤) خالد الكومى ، مرجع سابق ، م. س. ذ. ص ٢٤ .

(٢٥) المرجع نفسه ، ص ٣٥ .

(٢٦) ج. هـ. كول ، تاريخ الفكر الاشتراكي، الجزء الثانى من المجلد الرابع، ترجمة عبد الكريم أحمد (القاهرة : الدار المصرية للتأليف والترجمة ، ١٩٦٥م) ص ٢٥٥، ٢٥٦ .

(٢٧) د خالد الكومى. م. س. ذ. ص ٣٦ .

(٢٨) المرجع نفسه ، ص ٣٧ .

(٢٩) المرجع نفسه ، ص ٣٧، ٣٨ .

(٣٠) أحمد يوسف القرعى، الحركة النقابية الدولية المعاصرة ، م. س. ذ. ص ٢٠.

(٣١) محمد أحمد خضر ، م. س. ذ.، ص ص ٢٤ : ٢٨ .

(٣٢) المرجع نفسه ، ص ٢٩ .

(٣٣) راجع بالتفصيل التعريف بالاتحادات المهنية الدولية، ونقاط الخلاف بين الاتحاد العالمى والاتحاد

الحر فى Neuhaus, Rolf, International Trade Secretariats (Bonn friedrich :-

World Federation Of (٢٤)- Ebert - slietung, 1981) p.p.g - 14, 151, 156.

Trade Union

(٣٥) تابعت تطورات الأحداث فى تشيكوسلوفاكيا عام ١٩٩٢م من خلال الإجابة المكتوبة على الأسئلة التى

طرحتها عن طريق البريد مع كل من السيد/ إبراهيم زكريا الأمين العام السابق للاتحاد العالمى،

والسفير د خالد الكومى الدبلوماسى بالسفارة المصرية فى براغ آنذاك .

International Confederation Of Free Trade Union (٣٦)

(٣٧) أحمد يوسف القرعي، م.س.ذ ص ص ٢٨ : ٤٤.

World Confederation Of Labour (٣٨)

(٣٩) أحمد يوسف القرعي، م.س.ذ. ص ص ٢٤ : ٢٨.

(٤٠) أحمد يوسف القرعي ، الحركة النقابية الدولية المعاصرة ، م.س.ذ ، ص ٥٥ ، ص ٥٦ .



الباب الثاني

نشأة وتطور

الحركة النقابية الإفريقية

(١٩١٩م - ١٩٧٣م)

• الفصل الأول :

مرحلة الإمبراطوريات الاستعمارية

(١٩١٩م - ١٩٥٧م)

• الفصل الثاني :

جذور الخلاف وثنائية الحركة النقابية

(١٩١٩م - ١٩٥٧م)

الفصل الأول

مراحللة الإمبراطوريات الاستعمارية
(١٩١٩م - ١٩٦١م)

• المبحث الأول:

مرحلة ما بين الحربين الأولى
(١٩١٩م - ١٩٤٥م)

• المبحث الثاني:

مرحلة المقاومة والوعي النقابي
(١٩٤٥م - ١٩٦١م)

المبحث الأول

مرحلة ما بين الحربين الأولى والثانية

(١٩١٩م - ١٩٤٥م)

بحثًا عن الجذور التاريخية لتطلع الإفريقيين إلى المساواة في شئون العمل والعمال في ظل الاستعمار نجد ما يؤكد هذا في توصيات مؤتمر الجامعة الإفريقية المعقد في باريس (١٩ - ٢١ فبراير ١٩١٩م) فقد أوصى المؤتمر بأن تضع عصبة الأمم ميثاقًا خلقيًا يوفر الحماية الدولية للزنوج الإفريقيين، وأن تنظم وكالة دائمة لفهم مكاسبهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وطلبوا من المجتمعين في مؤتمر الصلح التأكيد من عدم تجاهل الإفريقيين في تشريعات العمل الدولية ^(١).

بل إن دوبوا قد سافر إلى جنيف بعد ذلك ليقدم قرارات مؤتمر الجامعة الإفريقية إلى عصبة الأمم، ويطالب من مكتب العمل الدولي تشكيل لجنة خاصة لدراسة ظروف الوطنيين الإفريقيين في العمل.

وكان رئيس مكتب العمل الدولي ألبرت توماس ودودًا للغاية فقال لدوبوا إن مكتب العمل يناضل بالفعل في سبيل قضية العمل عند الوطنيين الإفريقيين، وأيد

اقترح مؤتمر الجامعة الإفريقية بإنشاء لجنة خاصة لهذه المشكلة، لكنه نظرا لعدم كفاية الميزانية المخصصة له لم يستطع أن يعهد إلى أكثر من رجل واحد بمهمة هذه اللجنة (٢) .

كانت مشاكل العمل والعمال من بين القضايا التي أحكمت الدول الاستعمارية فرض سيطرتها على شئونها رافضة أى تدخل خارجى بخصوصها من قبل الاتحادات النقابية الدولية أو منظمة العمل الدولية حتى نهاية الحرب العالمية الثانية، ولم تكن المنظمات الدولية الأولى مثل الاتحاد الدولى للنقابات والدولية الحمراء لاتحادات العمال، قد لعبت دورا فى سياسة العمل فى المستعمرات، وكانت الهيئة الوحيدة الخارجية التي أظهرت أى اهتمام هى اتحادات النقابات الحضرية METROPOLITAN TRADE UNION FEDERATIONS التي بدأت بعد عام ١٩٣٠م تظهر تأييدها لنشوء ونمو النقابات فى المستعمرات وتنفيذ اتفاقيات منظمة العمل الدولية، وقد وضع التصديق على تلك الاتفاقيات أول تحدٍ خطير للمزايا المزعومة للحكومات الاستعمارية، ولكن حتى فى هذا النطاق فإن الاتحادات الأوربية كانت بطيئة فى الدفاع عن قضية العمل الإفريقى (٣) أيا كان الأمر فلم تكن النقابات العمالية الإفريقية موجودة إلا فى عدد قليل فقط من الدول الإفريقية، ومثل هذه النقابات كانت قليلة بدورها فى كل دولة، وكانت ذات نشأة حرفية، أو تخص مصنعا من المصانع ولم تكن هناك أى مراكز وطنية لهذه النقابات، وكانت التنظيمات على نطاق واسع وإيجاد مراكز وطنية للنقابة قد تم تطويرها فى فترة لاحقة، كما أن غالبية النقابات القليلة القائمة كانت اتحادات لعمال أوروبيين أو آسيويين وكان السبب فى هذا الوضع ليس من العسير إدراكه: فليست هناك نقابات دون وجود عمال، كما لن يكون هناك عمال دون وجود بعض التدابير الخاصة بالنشاط الصناعى.

وفى ما قبل ١٩٣٩م كان مستوى النشاط الصناعى فى غالبية الدول الإفريقية التى كانت تحت وطأة الحكم الاستعمارى منخفضا جدا وأعقب ذلك نشوب حرب عالمية مدمرة من ١٩١٤م إلى ١٩١٨م عقب حقبة من الاستعادة البطيئة للقوة بعد الكساد الكبير من ١٩٢٩م إلى ١٩٣٥م ذلك الكساد الذى خلف وراءه ملايين من

العاطلين فى كل من أوروبا وأمريكا الشمالية وقد شجرت بنتائج هذا الكساد الكبير جهات أخرى من العالم كان من بينها إفريقيا (٤) .

ولقد لعبت السياسة الاستعمارية التى انتهجت سياسة الفصل والتمييز العنصرى دورها فى هذا المجال كذلك فإن السلطات الاستعمارية والمستوطنين البيض نظروا إلى كل محاولة من جانب الإفريقيين للتنظيم بعين الشك أو فعلوا ما فى وسعهم لعرقلة سيرها .

وفى المستعمرات البريطانية لم تعترف لندن بحق التنظيم النقابى فى مستعمراتها إلا فى عام ١٩٣٠م عندما وجه اللورد باسيفيلد، الذى كان وزيرا للمستعمرات البريطانية حينذاك، خطابه الدورى المشهور للحكومات الاستعمارية يحضهم فيه على اتخاذ الخطوات اللازمة لإصدار قانون لتنظيم النقابات العمالية، وهذا الخطاب الدورى لم يكن مدفوعاً بالرغبة فى تحسين مستقبل عمال المستعمرات، ولكن كان مدفوعاً بالقلق من أن تنتشر الصراعات المريعة التى حدثت غرب الإنديز إلى الجهات الأخرى، وفى نهاية العشرينيات من القرن العشرين تمكن عمال غرب الإنديز من السيطرة على القانون، وثاروا ضد تنكر النقابات لمصالحهم، وهناك اتسعت أعمال الشغب، وأدت إلى حدوث خسائر بلغت آلاف الجنيهات، وفقدان بعض الممتلكات ولقد فسرت المصادر الرسمية هذه الأحداث على أنها من صنع عناصر غربية خارج نطاق حركة النقابات كانت ترمى إلى استخدام العمال لتحقيق بعض الأهداف السياسية (٥) .

وكان الدافع وراء إصدار اللورد باسيفيلد هذا التشريع هو ضمان عدم سعى الأشخاص الموترين لتعبئة مشاعر العمال لبلوغ مآربهم الشخصية وأعقب صدور قانون ١٩٣٠م بعض قوانين أخرى فى ١٩٣٥م، ١٩٣٧م، ١٩٣٨م، ١٩٣٩م .، ولقد عمد بعض الإداريين الاستعماريين والمستوطنون البيض إلى تخريب هذه القوانين، ولقد حدثت ثلاثة تطورات أجبرتهم على تغيير موقفهم ففى عام ١٩٣٨م عينت وزارة المستعمرات أول مستشار عمالى دائم، وبذلك أعطت الإشارة على إصرارها على وضع تشريع عمالى وعلى انشاء (إدارات للعمل) وعلى تعيين مفتشين عماليين

وعلى إنشاء آلية لتسوية المنازعات العمالية، غير أن نشوب الحرب العالمية الثانية عام ١٩٣٩م تسبب في التحاق آلاف من الأفارقة في صفوف الجيش، بدعوى الفضال للحفاظ على الديمقراطية، وقد أوجدت برامج الإنتاج الحربي تسهيلات للعمال لم تكن موجودة حتى ذلك الحين ونظرا لأن أعدادا كبيرة من العمال دخلت سوق العمل وغالبا ما كان دخولها في ظروف غير عادية حيث كان المطلوب من العمال أن يعملوا ساعات أطول وفي ظروف صعبة (٦) .

فإن مشكلات التوافق الاجتماعي من ناحية فضلا عن بعض الصراعات التي تثور عادة بين أصحاب الأعمال والعمال قد تفاقمت من ناحية أخرى، وفي ١٩٤٠م أصدر البرلمان البريطاني (قانون التطور الاستعماري والصالح العام) الذي تضمن تقديم المساعدة الاقتصادية للمستعمرات لكن هذا القانون نص على (أنه أيا من البلاد لا يتسنى لها تلقي أية مساعدة ما لم يكن لديها تشريع نافذ المفعول يحمي حقوق النقابات، ومالم يكن العمل الذي تقدم إليه هذه المساعدة يجرى في ظل عقد يتضمن شرط الأجر العادل، ويحظر تشغيل الصبية ممن تقل أعمارهم عن ١٤ سنة) وقد تم إصدار لوائح النقابات في مختلف الأقطار بعد تطبيق هذا القانون وكانت كل من كينيا ونيجيريا وسيراليون من (أراضي) المستعمرات البريطانية التي صدرت فيها مثل هذه القوانين قبل ذلك ببضع سنين (٧) .

وكان تنظيم نقابات العمال قد بدأ على قدم وساق حين دخلت القوانين المنظمة لها حيز التنفيذ، ولقد تم تسجيل أول نقابة عمالية في نيجيريا في ١٩٤٠م، وقبل حلول نهاية هذا العام تم تسجيل خمس نقابات ضمت ٣٥٠٠ عضو، وفي نهاية عام ١٩٤٢م كانت هناك ٦٢ نقابة تضم ٢١,٠٠٠ عضو غير أن زيادة تكاليف المعيشة أثناء الحرب أوجت بحدوث قلاقل من أجل الحصول على علاوة لغلاء المعيشة، وفي ١٩٤٢م كسبت نقابات العمال النيجيرية زيادة بلغت ١٠٠٪ من الحد الأدنى للأجور بعد منح علاوة لغلاء المعيشة (٨) غير أن فشل الحكومة الاستعمارية في الوفاء بوعودتها نحو مراجعة علاوة غلاء المعيشة في حالة وجود زيادة في تكاليف المعيشة تسبب في حدوث إضراب عام في سنة ١٩٤٥م استمر ٤٤ يوما في لاجوس واستمر ٥٢ يوما في بقية الأقاليم، وفي غانا نظم عمال السكك الحديد

اضراباً ناجحاً فى ١٩٤٠م لزيادة الأجور، كما تم تنظيم إضراب عام فى سنة ١٩٥٠م لمساندة موظفى الأرصاد الجوية فى مطالبتهم لزيادة أجورهم، ولقد استغل نيكروما هذه الحالة من السخط بين العمال لضمهم إلى حزب مؤتمر الشعب الذى يرأسه للنضال من أجل الاستقلال، وتم القيام (ببرنامج عمل إيجابى) يشمل - ضمن أشياء أخرى - الحق الدستورى فى الإضراب والمقاطعة وعدم التعاون على أساس مبدأ (عدم العنف)، وفى أوغندا تم تنظيم إضراب عام فى يناير ١٩٤٥م للمطالبة بزيادة الأجور، وتوصلت لجنة للاستقصاء باشرت عملها فى أوساط دعاة الشعب إلا أن الدوافع وراء هذه الأحداث كانت سياسية أكثر منها اقتصادية.

وقبل عام ١٩٤٥م كانت (إدارات العمل) قد أنشئت فى عدد من البلاد، وبعد الحرب تم إنشاء أقسام للنقابات لتقديم المشورة لهذه النقابات الوليدة فى شتى نواحي أعمالهم، وكان القصد منها هو إقامة نفس النسق للعلاقات الصناعية، كما كان عليه الحال فى المملكة المتحدة، وكان يجرى ملء هذه الإدارات العمالية بأناس من شتى الجنسيات فكان بعضهم عبارة عن موظفين إداريين محليين وكان البعض يجد له عوناً من وزارة العمل فى بريطانيا فى حين كان البعض الآخر يجرى تعيينهم من أوساط النقابات العمالية البريطانية بتوصية من (المؤتمر النقابى العمالى) ولكن كان هناك الكثير من الاختلافات تظهر فى التعامل اليومى لهذه الإدارات بين العمال لصالح إقامة نقابات قوية من جهة وإبداء النية نحو مساعدة العمال الأفارقة لتحقيق هذا الهدف من جهة أخرى، ويمكن ذكر مثالين فى هذا الصدد .. فى شنتس جى إس براندى الذى كان مستشاراً نقابياً فى أوغندا وطرده من منصبه لأنه تصرف ضد السياسة الرسمية، بأن أدى المشورة للنقابات الإفريقية حول فن التفاوض النقابى، وفى كينيا جيمس باتريك وهو مستشار نقابى آخر تم إخطاره لدى وصوله من جانب المستوطنين البيض ورئيس هيئة العمل نفسه، بأن الوقت لم يحن بعد لإقامة نقابات عمالية فى البلاد، وأن عليه العودة بعد عشرين سنة، والحالة الوحيدة التى أحرز فيها نقابى بريطاني سبابق بعض النجاح فى إدخال نظام للعلاقات الصناعية يشابه النمط البريطانى كانت فى سيراليون^(٩)

فماذا كانت السياسة الرسمية التى تصرف براندى ضدها والتى كلفته فقد وظيفته؟ لقد حددها اللورد باسيفيلد فى القانون الذى أصدره فى ١٩٣٠م حينما

اقترح أن يكون التشريع الذى يزعم إصداره ينص على ختمية تسجيل النقابات التى ينبغى توجيهها بحرص والإشراف عليها، غير أن (المؤتمر النقابى البريطانى) زاد الطين بلة حين أصدره وتم قبول إصداره على أن تكون النقابات فى المستعمرات (غير سياسية) وهو مستوى لا تستطيع حتى النقابات العمالية البريطانية ذاتها التمسك به نظراً لتاريخها وعلاقاتها مع حزب العمل، وقد أصبحت هذه الأمور المبرر للسلطات الاستعمارية لاستخدام مختلف الابتكارات للسيطرة على النقابات العمالية، وخلال الصراع من أجل الاستقلال حاولت السلطات الاستعمارية تثبيط همة النقابات حتى لا تشارك فى النواحي السياسية، ونظرت إلى كثير من النزاعات الصناعية على أنها من قبيل الاضطرابات السياسية، وكان فضل بعض عمال المناجم فى نيجيريا عام ١٩٤٩م نوعاً من هذا الطراز، ولكن لجنة استقصاء قامت بعد هذا الموضوع، ووجدت أن الحاكم كان مخطئاً فى اعتبار نزاع صناعى بحت نوعاً من الاضطراب السياسى على أن النقابات العمالية الإفريقية كانت ترى فى الصراع من أجل الاستقلال أمراً وطنياً يستحق مساندة كل جماعة منظمة وكانت تساهم من أن لاخر فى تنظيم إضرابات رغم كونها ذات طابع اقتصادى بحت فإنها كانت تعطى دفعة للأحداث السياسية فى حينها .

وسرعان ما قدم نكروما الرد على وقف النشاط السياسى للنقابات حيثما طرح الشعار القائل (ابحثوا عن دنيا سياسية ثم تأتى السياسة وكافة الأشياء بعد ذلك)، ولقد ردد العمال هذا الشعار فى عدد من البلاد الأخرى، وفى كينيا حيث كان محظوراً على الأفارقة أن يشتركوا فى السياسة أثناء فترة الطوارئ كانت الحركة النقابية توفر المنبر الوحيد للأفارقة لى يعبروا عن أنفسهم تجاه الأمور السياسية التى تشمل حقوق الإنسان، وانتبهز الاتجار الفيدرالى العمالى فى كينيا هذه الفرصة للتعبير عن الجماهير الإفريقية التواقعة إلى الحرية.

وبمناقشة دور (إدارات العمل) فى المستعمرات الإفريقية البريطانية وما تبع ذلك من تسجيل النقابات العمالية نجد أن تقرير أيان ديفيز يقول إنه كان جرى الإشراف عليها من جانب إدارات العمل، وكان يتم فحص حساباتها بدقة وكبح

جماع الانتماءات السياسية، وكان يجرى إغلاق مكاتب النقابات، ومن الناحية العملية كان يجرى تضيق الخناق على حق الإضراب من جانب قوانين الطوارئ التي فى يد الحكام، أو بتقديم قوائم طويلة بالخدمات الأساسية التى يكون فيها الإضراب أمراً غير قانونى.. وكان تأثير ذلك هو منح إدارات العمل صلاحية حقيقية أو سلطة لم تكن تعرفها التجربة الصناعية فى بريطانيا، وبعد الاستقلال تم استخدام هذه السلطة من جانب غالبية الحكومات الجديدة لإقامة صرح من العلاقات الصناعية كان مختلفاً جداً عن ذلك الصرح الذى نادت به بريطانيا، ولذلك فإن سياسة الإدارة القوية هذه مهدت السبيل لتكامل بين الحزب والبيروقراطية ونقابات العمال، وأصبح ذلك سمة مميزة فى عدد من الدول الإفريقية فى الوقت الراهن (١٠) .

أما فى المستعمرات الفرنسية فكان هناك تعامل مختلف نوعاً ما من أجل تحقيق نفس الهدف على الرغم من أن الظروف المختلفة كانت تؤدى فى بعض الأحيان إلى نتائج مختلفة، فحق تنظيم النقابة تم منحه فى شمال إفريقيا فى ١٩٣٢م وفى غرب إفريقيا فى ١٩٣٧م لكن حق الانضمام للنقابة كان يقتصر على أولئك الذين يعرفون قراءة وكتابة اللغة الفرنسية، ويكونون حائزين على شهادة دراسة ابتدائية، وفى ١٩٤٤م تم إلغاء شرط الإلمام بالقراءة والكتابة وهذا أتاح الفرصة لتنظيم الغالبية ممن يعملون بأجر، وفى المغرب ورغم أن حق التنظيم النقابى تم منحه لغير المغاربة الذين كانوا مواطنين فرنسيين فى الأساس، وفى ١٩٥٠م تم منح المغاربة الأصليين الحق القانونى فى التنظيم النقابى حينما تم وضع القانون موضع التنفيذ . وهذا القانون وضع أوصاف ظروف العمل فى الخدمة المدنية كما أعد قانون ١٩٥٢ للعمل فى أراضى ما وراء البحار متضمناً الآلية الخاصة بأسلوب المساومة الجماعية والتفتيش على العمل كما تضمن النص شرط الأجور المتساوية للأعمال المناظرة بصرف النظر عن الجنسية أو المنشأ، وكما هو الحال فى المستعمرات البريطانية فإن أرباب العمل فى القطاع الخاص كما هو الحال بالنسبة للمديرين فى الإدارة الاستعمارية لم تكن لديهم الرغبة فى التفاوض مع نقابات العمال الإفريقية لكن سياسة (الامتصاص) الثقافى التى كانت متبعة فى المستعمرات الفرنسية وفرت لهذه النقابات قوة إضافية عنها فى المستعمرات

البريطانية، وزيادة على ذلك فإن الأفارقة كان يجرى تمثيلهم فى البرلمان الفرنسى مما هيا أمامهم فرصة نافعة للضغط بمطالبهم لتحسين أحوال العمال. على أن قانون (لاين جى) فى حد ذاته استمد اسمه من المندوب السنغالى المشهور الذى لعب دوراً رائداً فى صياغته. وبعد تقديم هذا القانون صار المندوبون والنقابات الافريقية يعملون فى تعاون وثيق لتنفيذ بنوده.

ولقد كان هناك فارق كبير بين عملية تنفيذ القانون فى المستعمرات الفرنسية والبريطانية. فإذا كانت فاعلية سياسة العمل فى المستعمرات البريطانية تعتمد فى المقام الأول على الحماس الذى تبديه الإدارة المحلية والتعاون الذى يبديه أرباب الأعمال، فإن هذه الفاعلية فى المستعمرات الفرنسية كانت تعتمد على قوة الحركات الشعبية من أجل الحث على تنفيذ قوانين العمل الممتدة، فالفرنسيون كانت لهم ثلاثة مراكز وطنية ليس لأحد منها علاقة وثيقة بالحكومة أيامها. وبدلاً من التعاون مع الحكومة كما تفعل النقابات البريطانية بالنسبة للعمال أو فى السياسات الاستعمارية فإنهم يرسمون سياساتهم التى تنطوى على أحكام خاصة بالمستعمرات لأن المستعمرات من وجهة نظرهم هى فرنسا فيما وراء البحار^(١١)

وبالنسبة للمستعمرات البلجيكية فى الكونغو ورواندا أو بوروندى، فقد كان يتم إعداد سياسة العمل عن طريق أربعة قوانين تحكم التوظيف فى الخدمة المدنية والقطاع الخاص فى الصناعة. وكانت هناك قوانين مختلفة لكبار موظفى الحكومة الذين كانوا من الأوروبيين. وصيغار موظفى الحكومة الذين كانوا من الأفارقة، وكبار الموظفين الأوروبيين فى القطاع الخاص، وكذلك الأفارقة فى القطاع الخاص. ولم يكن يسمح للأفارقة بتنظيم النقابات العمالية حتى حلول عام ١٩٤٦ م .

لم يتقبل العمال الأفارقة مثل تلك القيود المفروضة فى المستعمرات البريطانية والفرنسية والبلجيكية ورد الأفارقة على هذا التآكل فى مستوى معيشتهم. فتراوحت الاحتجاجات فى المدن بين الإضرابات المنظمة، والمظاهرات وأعمال الشغب التلقائية، وأصبحت تتكرر بصورة متزايدة. وكان المستخدمون فى الإدارة الحكومية، وبخاصة عمال السبك الحديدية، القدوة فى تشكيل النقابات وتشجيع الأعمال النضالية. وتاريخ الإضرابات العمالية فى إفريقيا الغربية يرجع إلى القرن التاسع عشر، أما الاحتجاجات العمالية الواسعة الانتشار فى المنطقة ككل فترجع

إلى بداية الحرب العالمية الأولى. وبعد ذلك أصبحت الإضرابات طريقة شائعة إلى حد ما للإعراب عن المظالم، ووصلت إلى ذروتها (من حيث التكرار وأيام العمل الضائعة) خلال الحرب العالمية الثانية. وفيما يلي أبرز الأمثلة لاحتجاجات المدن فيما بين عامي ١٩١٨م و١٩٤٥م، وإن كانت الدراسات التفصيلية لم تتناول إلا القليل منها. ففي أفريقيا الغربية الفرنسية قام عمال أرصفة ميناء كوناكري بإضراب في عام ١٩١٩م، وحدثت أعمال شغب خطيرة في بورتونوفو في عام ١٩٢٣م، كما قام عمال السكك الحديدية على خط دكار- النيجر بإضراب في عام ١٩٢٥م، ووقعت اضطرابات في لومي في عام ١٩٣٣م، وكانت هناك سلسلة من الاحتجاجات ضد استخدام السخرة وإساءة استخدامها في السنغال وساحل العاج خلال الحرب العالمية الثانية.

وفي إفريقيا الغربية البريطانية كانت هناك إضرابات ومظاهرات خطيرة في المستعمرات الأربع جميعا. ففي جامبيا كانت هناك إضرابات في عامي ١٩٢١م و ١٩٢٩م وفي سيراليون أضرب عمال السكك الحديدية عن العمل في الأعوام ١٩١٩م و ١٩٢٠م و ١٩٢٦م ، وأضرب عمال المناجم في عامي ١٩٣٥م و ١٩٣٧م ، وتوقفت أعداد كبيرة من المستخدمين في القطاعين العام والخاص عن العمل في الفترة ١٩٣٨م _ ١٩٣٩م ، وسجلت في عام ١٩٤٢م نروة بلغت ثلاث عشرة حالة توقف خطيرة عن العمل. وفي ساحل العاج قام المستخدمون في الحكومة بإضرابات في عامي ١٩١٩م و ١٩٢١م، كما حدثت إضرابات في مناجم الذهب في عامي ١٩٢٤م و ١٩٣٠م، وكذلك سلسلة من حالات التوقف عن العمل بين عمال السكك الحديدية والمناجم ومستخدمي إدارة الأشغال العامة في أواخر العقد الرابع، كان من أهمها إضراب عمال السكك الحديدية في عام ١٩٣٩م، وعشرة إضرابات رئيسية في عام ١٩٤٢م. وفي نيجيريا قام عمال السكك الحديدية بإضراب في عام ١٩٢٠م، وحدثت إضرابات فيما بين سنوات ١٩٣٧م _ ١٩٣٩م كما قام عمال السكك الحديدية باحتجاجات جماهيرية ١٩٤١م _ ١٩٤٢م وحدث إضراب ناجح عام ١٩٤٥م اشتركت فيه ١٧ نقابة تمثل نحو ٣٠ ألف مستخدم واستمر ٣٧ يوما (١٢) .

■ ■ ■ .

المبحث الثاني

مرحلة المقاومة والوعى النقابى

(١٩٤٥م - ١٩٦١م)

تولد شعور إفريقى جارف لدى العمال الأفارقة إثر اشتراك القارة بآلاف الجنود مع جيوش الحلفاء الإنجليز والفرنسيين ضد النازية، وهو شعور جدد الآمال بإمكانية حدوث تغييرات عميقة فى إفريقيا، التى دفعت ضريبة كبرى بشرية واقتصادية فى العمليات الحربية، على اعتبار أن انتصار المثل الإنسانية والديمقراطية التى كانت تقود الكفاح ضد هتلر والنازية يجب أن يشمل الشعوب الإفريقية، فتنمتع باستقلالها، سواء منها ما كان تحت الحكم الاستعماري المباشر أو غير المباشر.

ولكن هذه الآمال سرعان ما تبخرت بعد نشوب الحرب الثانية، وبعد انتهائها تماما، ومن هذا المنطلق يمكن القول إن الطبقة العاملة الإفريقية وحركتها النقابية قد عرفت منذ ولادتها الجنينية بتوجهها الوطنى ونضالها ضد النظام الاستعماري، فكان الاستقلال الوطنى بالنسبة لها هو الهدف الأساسى والمقدمة التى لا بد منها لأى تحول اقتصادى أو اجتماعى.

واجه العمال الأفارقة أرباب عمل ومدراء أوروبيين مما أضفى على مطالبهم بشكل طبيعي طابعاً وطنياً، فالسلطة التي تحكمهم هي سلطة استعمارية، تقوم في الوقت نفسه بحماية أرباب العمل من رعاياها، أو من المستثمرين الأجانب الذين اختاروا إقامة المشاريع في البلدان الإفريقية بما يضمن لهم أقصى ربح ممكن بأقل كلفة ممكنة وبأسرع وقت ممكن أيضاً. ومن هذه الزاوية كانت مطالبات النقابات الإفريقية بمبدأ المساواة في العمل والأجور في المستعمرات الفرنسية تحمل بين طياتها طابع النضال الوطني، وكذلك الحال بالنسبة لمطالب العمال الأفارقة في البلدان الناطقة بالإنجليزية، لاسيما في بلدان كانت التفرقة العنصرية ما تزال تسود فيها (كينيا وموزمبيق وزيمبابوي وجنوب إفريقيا) (١٣).

وعلى سبيل المثال فقد ظهرت فعالية دور النقابات العمالية والمهنية وقيمة زعامتها في الحملات السياسية الموجهة ضد الحكم البريطاني وما تتخذه المنظمات السياسية من إجراءات كالإضراب أو المقاطعة أو العصيان السلمي.. الخ (١٤).

كان الإضراب أهم وسائل نضال العمال الأفارقة، ومن بين الإضرابات الكبرى أيام الحرب الثانية تجدر الإشارة إلى إضراب عمال مرفأ مومباسا الذين طالبوا بتحسين أوضاعهم السكنية، وحوالي منتصف عام ١٩٤٠ انفجرت عدة مظاهرات لعمال السكك الحديدية في كينيا، كان سببها الرئيسي الرواتب المنخفضة جداً والتي استمرت على حالها أثناء الحرب على الرغم من ارتفاع أسعار المعيشة، كما أضرب عمال ميناء دار السلام وليندي في تنجانيقا عام ١٩٤٦م، وفي أوغندا توسعت حركة الإضرابات كثيراً خلال الحرب، وكان أعنفها أحداث عام ١٩٤٥م الدامية التي لم تكن ناجمة عن الأوضاع المادية الصعبة للغاية بالنسبة للعمال الأفارقة فحسب، وإنما كانت ناجمة أيضاً عن أزمة الاستعمار أحد نتائج الحرب العالمية الثانية، وفي الوقت الذي انتصرت فيه الشعوب بتحالفها ضد الفاشية التي كانت قريبة العهد، فإن شعب أوغندا قد قام بالمحاولات الأولى للحصول على الاستقلال.. استنفاد العمال الأوغنديون خلال هذه الأحداث من التعاطف الواسع وتضامن جميع طبقات الشعب، إذ ساندتهم الفلاحون والمهنيون والمتقنون.

وبصورة عامة يمكن القول إن الإضراب العام لعام ١٩٤٥م في أوغندا قد قدم لتراث حركة التحرر الوطني دفعا كبيرا ليس في أوغندا وحدها، إذ كان الإضراب بداية للثورة الوطنية، ولكن أيضا في بلدان إفريقيا الشرقية حيث أصبحت الطبقة العاملة قوة اجتماعية مهمة في النضال ضد الاستعمار من أجل الحرية والاستقلال.

كما انفجرت موجة من الإضرابات في إفريقيا الغربية منذ عام ١٩٤٥م وقامت انتفاضات شعبية ضد العمل الإجباري، وقانون سكان الأهالي الذي يعطى المالكين القادمين من البلدان المستعمرة امتيازات خاصة، وظهرت بؤر ثورية منظمة في دول (الكامبيرون)، وداكار (السنغال)، وليوبولد فيل (زائير).

اضطرت فرنسا في الأول من شباط (فبراير) ١٩٤٦م لإلغاء «قانون الأهالي» وما كانت شعلة الكفاح والتحرر لتخمد في بلد حتى تمتد إلى بلد آخر، فحدثت انتفاضة مدغشقر عام ١٩٤٧م التي أدى قمعها الوحشي إلى مقتل ثمانين ألف مواطن، وفي شهر أغسطس (آب) من العام نفسه بدأ الإضراب المشهور لعمال السكك الحديدية التي تربط بين داکار ونهر النيجر، واستمر حتى آذار (مارس) من عام ١٩٤٨م.

وفي نوفمبر من عام ١٩٤٩م بدأ إضراب عمال المناجم في أيتونغو بنيجيريا، وانتهى بمقتل واحد وعشرين عاملا، خلال العام التالي حدث الإضراب العام في غانا، والتمرد في ساحل العاج، ونيروبي (كينيا) حيث قامت ثورة شعب الماوماو عام ١٩٥٢م، وإضراب عمال مناجم النحاس في كينيا، وإضراب غينيا عام ١٩٥٣م، وهكذا (١٠).

وفضلاً عن ظاهرة النضال الشعبي في إفريقيا برزت بصورة خاصة ثورات الفلاحين في جنوب إفريقيا إذ شهد إقليم الترنسكاي نضالا فلاحياً عنيداً منذ عام ١٩٦٠م سقط خلاله عشرات القتلى من جراء مقاومة الفلاحين لتملك أراضيهم من قبل المستوطنين الأوروبيين، ورفضهم دفع الضرائب التي يفرضها عليهم الحكام المعينون من قبل الحكومة المركزية.

انتقلت حركة المقاومة الفلاحية في اتحاد جنوب إفريقيا إلى تنظيم دائم إذ كوّنت لجنة ثورية في مارس عام ١٩٦٠م باسم المنطقة الجبلية التي كانت تجتمع فيها، وخلال فترة قصيرة سيطر الفلاحون الثوار على المنطقة، فأرسلت الحكومة العنصرية الجيش والطيران في حزيران من العام نفسه واستخدمت الغازات السامة ضد المقاتلين في الجبال، وسجنت ونفت وأعدمت عددا كبيرا من زعماء الثورة (١٦).

وهكذا يبدو لنا من خلال العرض السابق أن الحركة النقابية الإفريقية ولدت في رحم النضال الوطني ضد الاستعمار، وبالتالي فقد اتخذ النضال العمالي وجهين متلازمين: الوجه السياسي والوجه النقابي، وهذه هي الظاهرة الأولى التي رافقت نشوء الحركة النقابية الإفريقية، فوجدت الأحزاب الاشتراكية والديمقراطية الثورية في هذه الظاهرة حليفاً طبيعياً لها، والعكس صحيح أيضاً، وتعرض العديد من القادة النقابيين إلى ضغوط متتالية بشكل إغراءات أو تهديدات لترقية مناصبهم أو طردهم من العمل، وكان المناضلون النقابيون أفضل الكوادر وأنشطها بين صفوف الأحزاب والتنظيمات السياسية، بعبارة موجزة يمكن القول: إن التنظيمات النقابية الإفريقية كانت جزءاً من النضال الشعبي العام، وطلبة متقدمة ضد الاستعمار (١٧).

الظاهرة الثانية: التي رافقت نشوء النقابية الإفريقية هي أن النقابات قد شكلت امتداداً بشكل أو بآخر للنقابات الأوروبية، أي أنها لم تكن مستقلة بالفعل من حيث ميكلتها التنظيمي وثقافتها النقابية، بل على العكس من ذلك كانت عرضة للتيارات النقابية والسياسية في أوروبا الغربية، والعديد من النقابات الإفريقية تشكل كأمتداد للاتحادات العمالية في بلجيكا وفرنسا، كما أن السياسة البريطانية في غانا ونيجيريا وسيراليون وكينيا وغيرها قد اتبعت أسلوب إيفاد نقابيين بريطانيين من مدرسة النقابية الإصلاحية لتشكل تنظيمات نقابية في هذه الدول على غرار النقابات البريطانية.

وبالإضافة إلى ذلك عنمت السلطة الإدارية الاستعمارية وأرباب العمل إلى تشتيت القوة التنظيمية للحركة النقابية الإفريقية وصرفها عن مهام النضال السياسي، بل والفصل بين مهمة القيادة السياسية والقيادة النقابية.

الظاهرة الثالثة: هي ضعف الانتساب للحركة النقابية، ويرجع البعض ذلك إلى خشية العمال من الانخراط فى المنظمات النقابية إذ كانت السلطات الادارية الاستعمارية تصفها بأنها مثيرة للبلبله والفوضى، ثم إن هجرة الفلاحين إلى المدن كانت تشكل احتياطا يهدد باستمرار أولئك الذين حصلوا على عمل ما، بالإضافة إلى عدم تلقى النقابيين والكوادر النقابية ثقافة عمالية عميقة، بل إن معظمهم كان قد ترك المدرسة فى المرحلة الابتدائية فيما دونها، كما أن معظم العمال كانوا دون اختصاصات فنية سواء بالنسبة للمناجم أو الموانئ أو البناء.

وبالمقابل فقد كان استقرار بعض المؤسسات والمنشآت الاقتصادية يعطى العمال مزيدا من الاستقرار والخبرة، وبالتالي مزيدا من السلطة والجدية.. فالاتحاد العام لعمال السودان على سبيل المثال حصل على حق التنظيم النقابى بعد إضراب شامل استمر عشرة أيام، قام به عشرة آلاف من عمال السكك الحديدية، ونفس الوضع ينطبق على الاتحادات القوية لعمال السكك الحديدية فى كينيا وإفريقيا الغربية، وهذا بدوره يفسر المكانة المرموقة التى كانت تتمتع بها نقابات الموظفين، خاصة المعلمين منهم^(٨).

أيا كان الأمر فقد جاء استقلال غانا عام ١٩٥٧م ليدشن نهاية مرحلة وبداية مرحلة جديدة من تطورات الحركة النقابية الإفريقية إذ بادرت بالدعوة إلى أول مؤتمر للشعوب الإفريقية فى أكرا الذى أوصى بتشكيل أول اتحاد نقابى إفريقى مستقل. ويرجع إلى حركة التحرير فى غينيا بقيادة أحمد سيكوتورى وضع أول مبادرة فى هذا المجال بدعوته إلى إنشاء الاتحاد العام لعمال إفريقيا السوداء نتيجة الصراعات الحادة بين الإلتماءات الإفريقية للاتحادات العمالية الدولية واجتمعت فى كوناكرى لجنة تنسيق نقابية إفريقية خلال يوليو ١٩٥٥م بناء على دعوة سيكوتورى وقررت وضع حد لتلك الإلتماءات، وبالفعل قام عدد من المنظمات الإفريقية بقطع صلاتها مع الاتحاد النقابى الفرنسى (G.G.T) مع الاتحاد العالمى (F.S.M) وكونت اتحادا نقابيا إفريقيا (C.G.T.A) بزعامة كل من سيكوتورى، وديالوسيدو اللذين دعيا فى الوقت نفسه إلى توسيع الاتحاد.. وتحقق هذا فى المؤتمر النقابى العام الذى عقد فى مدينة كوتوكو (بنين) فى يناير ١٩٥٧م

حيث أطلق عليه الاتحاد العام لعمال إفريقيا السوداء على أساس عدم الانضمام إلى الاتحادات العمالية العالمية خارج نطاق إفريقيا، وتأكيد الشخصية للاتحادات العمالية الإفريقية:

حاول هذا الاتحاد، خاصة بعد استقلال غينيا، أن يلعب دوراً أساسياً في حركة التحرر الوطني، وأن يوجه اهتمام أعضائه بالدرجة الأولى إلى تحقيق الاستقلال الوطني في الدول الإفريقية إلا أن السلطات الاستعمارية سرعان ما واجهت نشاط هذا الاتحاد وحاصرته حتى اقتصر على عمال غينيا قبيل نهاية ١٩٥٧م، وانضمت إليه في وقت لاحق المنظمات النقابية في كل من غانا ومالي (١٩).

وبعد المبادرة الغينية تبلورت إرماصات الوعي النقابي القاري كما سبقت الإشارة باستقلال غانا عام ١٩٥٧م (٢٠) وجدت استجابة لدى الدول الإفريقية المستقلة الأخرى (٢١)، وانطلقت الدعوة إلى إنشاء كيان نقابي إفريقي قاري مع انعقاد ثلاثة مؤتمرات للشعوب الإفريقية في أكرا (٥ - ١٣ ديسمبر ١٩٥٨م) وتونس (٢٥ - ٣٠ يناير ١٩٦٠م) والثالث بالقاهرة (٢٣ - ٣٠ مارس ١٩٦١م) في إطار مشروع إنشاء منظمة دائمة لمؤتمر جميع شعوب إفريقيا. وجاء بشأن الكيان النقابي الإفريقي الجديد في نتائج عمل وقرارات المؤتمرات الثلاثة ما يلي:

أولاً: طالب مؤتمر أكرا بعقد مؤتمر إقليمي إفريقي للاتحادات العمالية في سياق الدعوة إلى عقد مثل هذا المؤتمر أيضاً للأحزاب، ومنظمات الشباب والكتاب والصحفيين والهيئات النسوية .. إلخ لتشجيع وحدة الهدف وروح الجماعة (٢٢) كما دعا المؤتمر العمال والفلاحين والأقسام الأخرى للجماهير الكادحة مع رجال الفكر لتوحيد صفوفهم في عمل مشترك لشن هجوم نهائي على التمييز والتفرقة العنصرية (٢٣).

ثانياً: أفرد مؤتمر تونس قراراً خامساً بشأن وحدة منظمات الاتحادات العمالية الإفريقية إهاب فيه بحكومات جميع الدول الإفريقية المستقلة وبجميع القوى الديمقراطية والشيوعية في إفريقيا أن تعترف بحقوق النقابات العمالية، وحيا المؤتمر وأيد دون تحفظ امتدعاء مؤتمر نقابي عمالي إفريقي للاجتماع في منتصف

عام ١٩٦٠م فى الدار البيضاء خدمة لقضية إفريقيا تكون أبوابه مفتوحة لكل اتحادات العمال الوطنية المتعددة التى تعمل مخصصة لأجل التحرر السياسى والاجتماعى للطبقات العاملة، كما أيد المؤتمر الجهود المبذولة فى سبيل وحدة العمال الإفريقيين ومنظمات اتحاداتهم العمالية، ودعاهم فوراً لمضاعفة حميتهم والعمل بغية ضمان نجاح مدو لمؤتمر الدار البيضاء الذى يعتبر خطوة حاسمة فى سبيل تحقيق وحدة الحركة الاتحادية العمالية الإفريقية (٢٤).

ثالثاً : أوصى مؤتمر القاهرة باحترام الحريات النقابية الديمقراطية اللازمة لنمو الحركة الإفريقية العمالية المستقلة البناءة، وإنشاء مجلس دولة إفريقى أعلى لمراقبة وفحص القضايا التى تتضمن انتهاك الحقوق النقابية الديمقراطية، كما طالب المؤتمر الهيئات العمالية بعقد مؤتمر لاتحادات نقابات العمال الإفريقيين بغية تكوين اتحاد فيدرالى يضم الاتحادات العمالية الإفريقية، وعقد مؤتمر لاتحادات العمال المزارعين الإفريقيين يتضمن خلق حركة موحدة للمزارعين الإفريقيين (٢٥).

وتنفيذا لتوصيات المؤتمرات الثلاثة انعقد فى الدار البيضاء مؤتمر للاتحادات النقابية الإفريقية فيما بين ٣١ مايو ١٩٦١م أسفر عن توقيع ميثاق الدار البيضاء وإنشاء اتحاد نقابات جميع عمال إفريقيا. من الاتحادات النقابية لكل من المغرب ومصر (ج.ع.م آنذاك)، وغينيا، غانا، مالى، الجزائر (قبل استقلالها) فى حين انسحبت الوفود النقابية لكل من تونس ونيجيريا ومعظم اتحادات شرقى ووسط القارة (٢٦).

وجاء انسحاب تلك الدول ليعكس بوضوح انقسام الحركة النقابية الإفريقية منذ سنوات تكوينها الأولى حول مبدأ الانحياز من عدمه تجاه اتحادات الحركة النقابية الدولية.



الفصل الثاني

**جذور الخلاف وثنائية الحركة النقابية
(١٩٥٨م - ١٩٧٣م)**

• **المبحث الأول:**

**جذور الخلاف وتطوراتها
(١٩٥٨م - ١٩٦١م)**

• **المبحث الثاني:**

**مرحلة ثنائية الحركة النقابية
(١٩٦١م - ١٩٧٣م)**

المبحث الأول جذور الخلاف وتطوراته (١٩٥٨م - ١٩٦١م)

جاء إنشاء اتحاد نقابات جميع عمال إفريقيا فى مؤتمر الدار البيضاء (مايو ١٩٦١) ليكشف جذور الخلافات العميقة بين الاتحادات النقابية الإفريقية نتيجة الضغوط التى تمارسها اتحادات الحركة النقابية الدولية على مستوى القارة منذ وقت مبكر بدأت منذ عام ١٩٤٥م . لقد تابع المستعمرون قيادات العمل السياسى وهى تخرج من بين صفوف الحركة النقابية، فأصبح من الضرورى لاحتواء الحركة السياسية احتواء الحركة النقابية أيضا.. وقد كان لهذه المحاولات تأثيرها على حركة النقابيين الإفريقيين نحو تحقيق وحدة قارية.

وبينما كان الوعى الطبقي لدى النقابيين البريطانيين لا يمتد لأكثر من مصالحهم الخاصة، فيجعلهم يتعاونون مع الإدارة الاستعمارية والمستثمرين الاوروبيين من أجل تزييف صور العمل النقابي فى إفريقيا، فإن النقابيين الفرنسيين صوروا وحدة الطبقة العاملة على أنها احتواء الحركة النقابية الإفريقية فى المستعمرات الفرنسية داخل تنظيمااتهم ومعارضة أية محاولات لها للاستقلال.

وقد ظهر هذا أوضح ما يكون بعد أن تأسس الاتحاد العالمى لنقابات العمال عام ١٩٤٥م وكان يضم فى عضويته مؤتمر نقابات عمال بريطانيا والاتحاد العام لعمال فرنسا، فقد اصطحب الوفد البريطانى معه للمؤتمر الأول للاتحاد مراقبين من نقابىي نيجيريا وجامبيا وسيراليون وساحل الذهب، أما الوفد الفرنسى فلم ينتبه لهذه الضرورة الظاهرية.. وعلى مر السنوات القلائل التى ظل فيها البريطانيون والأمريكيون أعضاء فى هذا الاتحاد مع الاتحاد الفرنسى اليسارى وبقية الاتحادات العمالية شرقاً وغرباً التى شاركت فى تأسيس الاتحاد العالمى، شهدت مؤتمرات الاتحاد صوراً عجيبة من المناورات للسيطرة على الحركة النقابية الناشئة.

فالأمريكيون، برغبة مبكرة فى وراثة الاستعمار القديم وبدوافع صليبية ضد الشيوعية، أخذوا جانب المنظمات النقابية الإفريقية وحققها فى الاستقلال والمشاركة فى العمل السياسى من أجل الاستقلال الوطنى.. والبريطانيون كان همهم الأكبر الدفاع عن السياسة الاستعمارية لحكوماتهم، أما الفرنسيون فقد كانوا يفقدون حماساً لاستمرار العضوية الإفريقية من خلال الاتحاد الفرنسى وليس بأية صورة مستقلة وتحت دعاوى وحدة الطبقة العاملة.. ونظرا للمواقع القيادية التى كان يحتلها البريطانيون والفرنسيون (رئيس الاتحاد كان بريطانيا أما سكرتيره العام فكان فرنسياً) فقد استطاعوا أن يفرضوا وجهة نظرهم على سياسة الاتحاد العالمى نحو إفريقيا (٣٧).

وعندما شعر الاتحاد العالمى بقوة الرغبة الإفريقية نحو الوحدة، فكر فى إيجاد جهاز اقليمى إفريقى لتنسيق نشاطه فى القارة الإفريقية.. فعقد مؤتمرا فى داكار فى إبريل ١٩٤٧م لهذا الغرض تحت ضغط من الأعضاء السوفييت والأمريكيين واستطاع هذا المؤتمر أن يجمع معلومات مفيدة عن الحركة العمالية الإفريقية.. ولكن البريطانيون والفرنسيين لم يستسلموا لهذا الاتجاه، فاستطاعوا أن يحبطوا اقتراحا سوفيتيا _ أمريكيا بتخصيص ميزانية مستقلة لمساعدة النقابات الإفريقية مباشرة..

وقد أساءت هذه السياسة إلى صورة الاتحاد العالمى فى إفريقيا، خاصة ما حدث من سياسة متضاربة نحو الاتحاد العام لعمال تونس الذى أسسه فرحات

حشاد فى عام ١٩٤٦م ثم تقدم بطلب للانضمام للاتحاد العالمى فعارض لويس سايان سكرتير عام الاتحاد العالمى قبول الاتحاد التونسى، لأن الاتحاد العام لعمال فرنسا له فرع فى تونس وأن الاتحاد الذى أسسه حشاد إنما هو واجهة سياسية مرتبطة بالحزب الدستورى الجديد البورقييى المؤيد من قوى تقليدية ورجعية داخل تونس.. وسارع الاتحاد الفرنسى إلى إعطاء الاستقلال لفرعه التونسى وضمه للاتحاد العالمى.. وفى عام ١٩٤٩م عندما انسحب البريطانيون والأمريكيون وبعض مؤيديهم من الاتحاد العالمى وأسسوا الاتحاد الدولى لنقابات العمال الحرة، عاد الاتحاد العالمى فوافق على ضم اتحاد حشاد جنباً إلى جنب مع الاتحاد الآخر.. إلا أن سايان عاد وأصر على فرض ممثل الاتحاد الآخر (اتحاد نقابات عمال تونس) كمندوب عن شمال إفريقيا رغم معارضة حشاد نظراً للمفارق العدى فى عضوية الاتحادين.. ولما لم تجد معارضة حشاد جدوى انسحب من الاتحاد العالمى وانضم للاتحاد الحر.

هذه السياسة التى قادها الفرنسيون والبريطانيون، ثم استمر سايان، وهو من زعماء الاتحاد العام لعمال فرنسا، فى فرضها على الاتحاد العالمى، جعلت النقابيين الإفريقيين يفقدون حماسهم تدريجياً للاتحاد العالمى والروابط التى تربط من ينتمون معهم للمستعمرات الفرنسية بالاتحاد العام لعمال فرنسا، ويفكرون فى الوحدة النقابية الإفريقية خاصة أن الصراع بين الاتحاد العالمى والاتحاد الحر بدأ يدخل الحركة العمالية الإفريقية فى ربح الحرب الباردة..

فقد نقل الأمريكيون معهم حماسهم للسيطرة على الحركة العمالية الإفريقية إلى داخل الاتحاد الحر.. كما استمر البريطانيون فى دفاعهم ذى النظرة الوطنية الضيقة عن سياسة حكومتهم الاستعمارية داخل الاتحاد الحر مما جلب عليهم سخرية معظم الأعضاء خاصة مع اصرارهم على أن نمو النقابات الإفريقية يجب ألا يكون مرتبطاً بالنضال ضد الاستعمار، ووجد الأمريكيون أنه مع استمرار ضغطهم داخل الاتحاد الحر للابتعاد عن وجهة النظر البريطانية التى كانت تجد لها تأييداً بين القوى المسيطرة على الاتحاد، فإنه من المفيد لخططهم أن يتصلوا مباشرة بالنقابيين الأفارقة.. وكانت نقطة البداية فى كينيا حيث اندلعت ثورة

الماوماو فى عام ١٩٥٣م وبرز دور اتحاد عمال كينيا كقوة لها نفوذ وتأثير على الوضع العام هناك.. وقدم اتحاد عمال أمريكا لبويا كل ما يحتاج إليه من مساعدات .. فتح له صحفه ومجلاته ليكتب من خلالها عن تطور القضية الوطنية الكينية، وقدم له مساعدات مالية لمواجهة النفقات الإدارية المتزايدة لاتحاده، ثم مول بناء مقر فاخر للاتحاد بالإضافة إلى العديد من المنح الدراسية للنقابيين الكينيين.. وكان هذا هو نقطة الانطلاق للتسلسل الأمريكى النشاط داخل الحركة العمالية الإفريقية لسنوات طويلة تلت ذلك (٢٨) .

وفى الوقت نفسه بدأ الاتحاد الحر ينشط أكثر داخل إفريقيا، فعين ممثلا مقيما له بها مقره نيروبي وذلك عام ١٩٥٣م وفى العام نفسه أنشأ مركزا للإعلام فى أكرا وفى عام ١٩٥٦م قرر إنشاء منظمة إقليمية له فى إفريقيا يكون مقرها أكرا.. وفى هذا الوقت كانت حركة النقابيين الإفريقيين نحو الوحدة تشتد، فسارع الاتحاد الحر ليعقد مؤتمره الإفريقى الأول فى أكرا عام ١٩٥٧م .. وكانت خطته استخدام مؤتمر نقابات عمال غانا بدعوته الحماسية للوحدة الإفريقية كأداته للسيطرة على النقابات فى إفريقيا الاستوائية، بينما يستخدم اتحاد عمال تونس للسيطرة على النقابات فى شمال شرق إفريقيا وانتخب جون تتيجا رئيسا للمؤتمر، وألقى كوامى مكروما كلمة ترحيب فى الجلسة الافتتاحية (٢٩) .

قبيل هذا الوقت، كانت هناك حركة نشطة بين المنظمات فى المستعمرات الفرنسية للانسحاب من عضوية الاتحاد العام لعمال فرنسا والاستقلال.. وجاء هذا بتأثير من مواقف الاتحاد الفرنسى داخل الاتحاد العالمى تجاه الحركة النقابية الإفريقية، وبتأثير ما قام به فيليكس هوا فويه بوانيه عندما انسحب من الحزب الشيوعى الفرنسى عام ١٩٥٠م وكون (التجمع الديمقراطى الإفريقى) كحركة سياسية إفريقية شاملة.. وكانت البدايات محدودة متمثلة فى جانب من النقابات فى السنغال بقيادة عباس جوييه واتحاد نقابات فولتا العليا، وفى عام ١٩٥٥م قررت اللجنة المركزية لفرع الاتحاد الفرنسى فى السنغال وفرع موريتانيا الانسحاب أيضا.. وأعقب هذا انقسام فى لجنة التنسيق لغرب إفريقيا التابعة للاتحاد العام لعمال فرنسا والتي اجتمعت فى دكار فى فبراير ١٩٥٦م .. فبينما طالب

سيكوتورى ودياللو سيد وأحد نقابىي السنغال بالانفصال عن الاتحاد، عارض ذلك عبد الله دياللو زعيم نقابات مالى ونائب رئيس الاتحاد العالمى يؤيده فى ذلك سييسه اليونى من السنغال وجريس كاميللى من ساحل العاج.. وانسحب سيكوتورى ومؤيدوه من عضوية الاتحاد وكونوا الاتحاد العام لعمال إفريقيا.. ولكن الفريقين المنقسمين عادا فاجتمعا فى كوتونو (داهومى) فى يناير ١٩٥٧م وكونوا اتحادا جديدا باسم الاتحاد العام لعمال افريقيا السوداء (٣٠)

وأثارت هذه الخطة الوجدوية الإفريقية الأولى حماساً شديداً ونالت تأييدا كبيرا من السياسيين الإفريقيين، ومن النقابيين وعلى رأسهم جون تتيجا والمحجوب بن صديق الأمين العام للاتحاد المغربى للشغل (والذى كان قد تأسس عام ١٩٥٠م مستقلا عن الاتحاد الفرنسى وانضم إلى الاتحاد الحر).. فقد كان كلاهما قلقا لتزايد نشاط الاتحاد الحر فى إفريقيا، ومحاولة أصدقاء أمريكا داخله أن يجعلوا من الحركة العمالية الإفريقية ميدانا نشطا للحرب الباردة.. وكان الأمريكيون قد بدأوا يعلنون معارضتهم العنيفة لدعوى الحياد الإيجابى الآخذة فى الانتشار فى إفريقيا.

وكان الاتحاد قد وضع فى مقدمة أهدافه تنظيم وتوحيد عمال إفريقيا السوداء وتنسيق نشاطهم فى النضال ضد النظم الاستعمارية وكل أشكال الاستغلال، وتأكيد الشخصية النقابية الإفريقية.. ولعب الاتحاد دورا مهماً فى تأييد الدعوة لرفض الانضمام للمجموعة الفرنسية وتفضيل الاستقلال، ورغم أن غينيا هى التى فعلت ذلك وحدها فى النهاية، فإن هذا الدور كانت له آثاره المهمة على حياة الاتحاد.. فقد أخذت حكومات الأقاليم المحيطة بغينيا تنظر له بقلق، وتمارس ألوانا مختلفة من الاضطهاد للنقابات الوطنية المرتبطة به وتشجع نقابيينها بكل السبل على الانفصال عنه وتأسيس منظمات نقابية جديدة.. لذلك فمع نهاية عام ١٩٥٩م لم يكن قد بقى فيه سوى اتحاد عمال غينيا فقط، وإن كان قد انضم إليه بعد وقت قصير كل من مؤتمر نقابات غانا واتحاد عمال مالى.

كانت هذه هى المحاولة المخلصة الأولى التى شجعت محاولات أخرى فيما بعد وتمثلت فى ثلاثية مؤتمرات الشعوب الإفريقية (١٩٥٨م - ١٩٦١م) السابق الإشارة

إليها، ودعا المؤتمر الأول في أكرا بالإجماع إلى تكوين (اتحاد نقابات جميع عمال إفريقيا) وكون لجنة تحضيرية للإعداد لقيام الاتحاد.

وبدلا من أن تكون هذه الخطوة بداية لقيام وحدة حقيقية للحركة العمالية الإفريقية، فإنه نتج عنها بداية الانقسام الجذرى فى هذه الحركة.

كانت نقطة الخلاف التى تسببت فى هذا الانقسام هى «الانتماءات الدولية» ففريق يرى ضرورة استقلال الاتحاد الجديد وكل المنظمات الأعضاء به عن الانتماءات لأى اتحاد عمال دولى.. وكان من رأى هذا الفريق الذى تزعمه بحماس شديد جون تتيجا وعبد الله دياللو، أن الاتحادين الدوليين الموجودين هما جزء من الحرب الباردة بين المعسكرين الشرقى والغربى، وأنه من الضرورى التزاما بمبادئ سياسة الحياد الإيجابى البعد عن كليهما.. أما الفريق الآخر، وكان من زعمائه توم بويأ وأحمد التليلي (تونس) ومورها من نيجيريا فقد كان من رأيه أن الاتحاد الدولى لنقابات العمال الحرة كان منذ تأسيسه منبرا مفيدا لإعلان وجهة النظر الإفريقية، وأن الأمريكين ليسوا مسيطرين عليه، وأن سياسته بالنسبة للقضايا الإفريقية، مثل الكونغو والجزائر وأنجولا وجنوب إفريقيا، كانت منسقة مع وجهة النظر الإفريقية، وكان من الواضح أن كل المتبنين لهذا الموقف هم من رجال الاتحاد الحر فى إفريقيا (٣١).

بل إنهم وصلوا بحماسهم لاستمرار الانتماء إلى الاتحاد الحر، وليس غيره من الاتحادات الدولية، إلى حد القول بأن العضوية به لا تتنافى مع مبادئ الحياد الإيجابى، وقال توم بويأ وهو يخاطب المؤتمر الإفريقى الثانى للاتحاد الحر والذى عقد فى لاجوس عام ١٩٥٩م، أنه يرى الاتحاد الحر وسيلة متعاطفة يمكن من خلالها تقديم الشخصية الإفريقية للرأى العام العالمى.

وأثناء اجتماعات اللجنة الدولية لمناصرة عمال وشعب الجزائر التى انعقدت فى مدينة فارتا (بلغازيا) فى مايو ١٩٥٩م، اتفق ممثلو الاتحاد الدولى لنقابات العمال العرب والاتحاد المغربى للشغل واتحاد عمال الجزائر على الدغوة لاجتماع تحضيرى لعمال إفريقيا يعقد فى الدار البيضاء، وتم الاتفاق على أن ينعقد هذا الاجتماع فى سبتمبر ١٩٥٩م.. وقد استجاب للدعوة التى وجهها الاتحاد المغربى

للشغل لهذا الاجتماع اتحادات عمال كل من غانا وغينيا والكاميرون والجزائر والسنغال ومصر.. وكما حضره ممثلون عن كل من اتحاد عمال إفريقيا السوداء والاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب. وفي هذا الاجتماع جرى بحث الاسس التى يقوم عليها اتحاد نقابات عمال افريقيا، واعتبر المجتمعون أنفسهم بمثابة الهيئة التأسيسية لهذا الاتحاد.

وتصاعد الخلاف مع اقتراب شهر نوفمبر ١٩٥٩م حيث كان مقررا للمؤتمر الإفريقى الثانى للاتحاد الحر أن ينعقد فى لاجوس ومن ضمن أهدافه إعلان قيام المنظمة الإقليمية الإفريقية للاتحاد الحر والمقترح مقراً لها فى أكرا.. إذ أعلن مؤتمر نقابات عمال غانا انسحابه من الاتحاد الحر، ودعا لعقد مؤتمر فى نفس موعد انعقاد مؤتمر لاجوس تقريبا لإعلان قيام (اتحاد نقابات جميع عمال إفريقيا) وقد اتخذوا هذه الخطوة الاخيرة دون التشاور مع اللجنة التى شكلها مؤتمر الشعوب الإفريقية لهذا الغرض والتى كانت قد انتخبت توم بويأ رئيسا لها. ولما كانت الدعوة دون تحضير كاف، فإن العدد الأكبر من المنظمات الإفريقية الأعضاء بالاتحاد الحر قد فضلوا بالطبع حضور مؤتمر لاجوس، وإن كان بعضهم قد أرسل مراقبين لمؤتمر أكرا.. أما الذين حضروا مؤتمر أكرا فقد كانوا أقلية (١٩ منظمة فقط) ولم يكن من الممكن إعلان قيام الاتحاد كما كان مقررا، واكتفى بتشكيل لجنة توجيهية للإعداد لتأسيس الاتحاد، وكانت تتكون من مندوبى مؤتمر نقابات غانا واتحاد عمال غينيا والاتحاد المغربى للشغل والاتحاد العام المصرى للعمال وأحد أجنحة مؤتمر نقابات عمال نيجيريا (٣٦) .

وبهذا الانقسام فى الراى والمواقف واجه الزعماء النقابيون الإفريقيون المؤتمر الثانى لكل الشعوب الإفريقية الذى عقد فى تونس فى يناير ١٩٦٠م .. وبذلت محاولات مضمينة لرأب الصدع، وأخيرا تمكن المؤتمر من الوصول إلى حل وسط، إذ ضمن قرارات الترحيب بقيام اتحاد نقابات جميع عمال إفريقيا (أتوف) دون الإشارة إلى موضوع الانتماءات الدولية.. كما اتفق على أن تترك كل المسائل الشائكة ليناقشها النقابيون أنفسهم فى مؤتمر يعقدونه فى الدار البيضاء فى مايو ١٩٦٠م.. ولكن هذا المؤتمر لم ينعقد بالمرّة، بدلا من هذا واصل الفريقان التعبير

العلنى عن اختلافاتهم.. فأنصار الاتحاد الحر لا يتوقفون عن إعلان تأييدهم له، والفريق الآخر يمضى أيضا فى التوعية بأرائه فعبد الله دياللو، والذي كان قد انتخب سكرتيرا عاما لمؤتمر الشعوب الإفريقية، يصرح فى مؤتمر صحفى: [إن عمال إفريقيا يجب أن تكون لهم علاقات بكل عمال العالم لا أن يجعلوا من أنفسهم أعداء لفريق منهم.. كما أننا لا نستطيع أن نكون أعضاء فى منطمتين فى نفس الوقت.. ومن أجل هذه الأسباب قررنا أن نرفض الانتماءات الدولية].

وأوفد الرئيس نكروما فى نهاية عام ١٩٦٠م جون تتيجا فى جولة بعدد من الأقطار الإفريقية تحت شعار (يجب أن يكون لإفريقيا اتحاد نقاباتها الذى لا يدين بالولاء للاتحاد العالمى أو الاتحاد الحر).. وفى نوفمبر وقع تتيجا مع توم بويانا بياناً مشتركاً جاء فيه أن كليهما متفق على أن يكون (أتوف) مستقلاً عن كل من الاتحاد العالمى والاتحاد الحر والاتحاد المسيحى، كما أنهما يعترفان بحق الاتحاد الوطنية فى أن تقرر شكل علاقاتها الدولية.. وأنهما لا يريان فى الوضع الحالى ما يمنع أى منهما من المشاركة الكاملة فى تأسيس أتوف.

ولكن حركة الاتحاد الحر كانت أسرع، فما أن حل نوفمبر ١٩٦٠م حتى كان قد عقد فى تونس مؤتمره الإفريقى الثالث الذى قرر قيام المنظمة الإفريقية الإقليمية (أفرو) على أن يكون مقر سكرتارياتها الدائمة فى لاجوس.. وشن المؤتمر هجوماً عنيفاً على اللجنة التوجيهية التى شكلها مؤتمر أكرا، واتهم الاتحادات الأعضاء بها والمؤيدون لها بأنها خاضعة لنفوذ حكوماتها التى تحاول بكل الوسائل المشروعة وغير المشروعة أن تخضع اتحادات عمالية إفريقية مرة أخرى لنفوذها^(٣).. وقال البيان الختامى للمؤتمر إنه فى مرحلة التغيير المهمة التى تمر بها إفريقيا، فإن الحركة النقابية الإفريقية تجد نفسها واقعة تحت ضغوط عنيفة من المنظمات النقابية العميلة للحكومات والتى تحاول التسلل إليها.. وأضاف البيان أن المؤتمر يعترف بأصالة الرغبة الطبيعية للعمال الإفريقيين نحو تنسيق نشاطهم فيما بينهم، وأن يشاركوا عمال القارات الأخرى فى آمالهم وتطلعاتهم بروح من الأخوة والتضامن الدولى.. وأن فكرة تأسيس اتحاد نقابى لعموم إفريقيا لا تتعارض مع استقلال الحركة النقابية الإفريقية.. وأنه من الظلم تجاهل ما تلقاه الدعوة للوحدة

الإفريقية من استجابة بين المنظمات السياسية والاجتماعية فى إفريقيا للقرن العشرين.. وأن هناك من الدلائل القوية ما يوحى على الاعتقاد بأنه لو لم تشارك النقابات الإفريقية الحرة فى قيام هذه الوحدة وتوجيهها فإنها قد تقع فى أيدي قوى أخرى وتستخدمها دول إفريقية لتحقيق نهايات سياسية معينة.. وبهذا تفتت الجبهة العمالية الإفريقية.

ولم تكن هذه هى أول منظمة نقابية إقليمية إفريقية.. فان الاتحاد الدولى لنقابات العمال المسيحية كان قد أحس هو الآخر بالخطر على نفوذه بين النقابات المتبقية المرتبطة به، فسارع فى عام ١٩٥٩م بتكوين (اتحاد عموم إفريقيا للنقابات المسيحية) كأحد منظماته الإقليمية.

تلك هى جذور الخلافات التى نشبت بين القوى النقابية الإفريقية تجاه مبدأ الانحياز من عدمه، ففريق منهم يتزعمه مندوبو غانا وغينيا ومالى والمغرب ونيجيريا ومصر كان ينادى بأن يكون الاتحاد وأعضاؤه مستقلين عن عضوية كل المنظمات الدولية الأخرى (العالمى والحر والمسيحى) على أساس أنها قد أصبحت جزءاً من لعبة الحرب الباردة.. وأن ارتباط الاتحاد الإفريقى أو أعضائه بعضوية هذه التنظيمات سيعرض الاتحاد للانقسامات والاختلافات الحادة فى وجهات الراى، كما قد يحوله إلى ساحة معركة لهذه الاتحادات أو يخضعه لنفوذ أحدها، إذا كان له نصيب الأسد فى عضوية أعضائه (٣٤).

والفريق الآخر تزعمه مندوبو عمال كينيا وتونس والسنغال ونيجيريا، كان يرى أن تترك الحرية لأعضاء الاتحاد فى الارتباط بعضوية المنظمات الأخرى، وإن كان يوافق على أن يكون الاتحاد نفسه مستقلاً عن عضوية هذه المنظمات، وكان يرى أن المنظمات المعنية - وعلى وجه الأخص الاتحاد الدولى لنقابات العمال الحرة - تقدم دعماً مادياً ومعنوياً مستمراً للمنظمات النقابية الإفريقية الناشئة التى هى فى أمس الحاجة إليها.

وبعد محاولات عديدة، عقد فى الدار البيضاء فى ٢١ مايو ١٩٦١م المؤتمر التأسيسى لاتحاد نقابات جميع عمال إفريقيا (A.A.T.U.F). (٣٥).

إلا أن تلك الخلافات ما لبثت أن تفاقمت عندما وافقت الأغلبية على مادة في دستوره تمنع الجمع بين عضوية الاتحاد وعضوية المنظمات الأخرى. وانسحب الفريق الآخر ليكون في داكار في يناير ١٩٦٢م المؤتمر الإفريقي لنقابات العمال (A.T.U.C) ^(٣٦) ممثلاً لوجهة نظرهم. ورغم كل المحاولات التي بذلت لتوحيد المنظميتين - والتي شاركت في بعضها منظمة الوحدة الإفريقية ومؤتمرات وزراء العمل الإفريقيين - فإنهما ظلتا حتى عام ١٩٧٣م منفصلتين مما قسم الحركة العمالية الإفريقية إلى ثلاث فرق، سواء من يؤيدون إحداها أو من يقفون على الحياد. ^(٣٧)



المبحث الثانى مرحلة ثنائية الحركة النقابية (١٩٦١م-١٩٧٣م)

دخلت الخلافات بين القوى النقابية فى إفريقيا ذروتها عقب انعقاد مؤتمر الدار البيضاء فى مايو ١٩٦١م عندما قرر بعض زعماء الاتحادات النقابية وخصوصا أحمد تليلي من تونس وتوم مبيويا من كينيا ولورنس بورها من نيجيريا، قرروا البحث عن إمكانات إقامة منظمة عمالية أصلية للوحدة الإفريقية استجابة لقرار مؤتمرى الشعوب الإفريقية عامى ١٩٥٨م، ١٩٦٠م .

وفى يونية سنة ١٩٦١م عقدوا اجتماعا استكشافيا مع ممثلى العمال الإفريقيين الذين حضروا الجلسة الخامسة والأربعين لمؤتمر منظمة العمل الدولية. وقد وافق هذا الاجتماع على عقد مؤتمر نقابى إفريقى فى دكار فى السنغال فى أغسطس. واتفق كذلك على دعوة كل المراكز النقابية الوطنية وأن يكون جدول الأعمال وبرنامج العمل وكذلك الشئون الأخرى الخاصة بالإجراءات تتحدد فى اجتماع رؤساء الوفود. وكانت مهمة المؤتمر النظر فى مسودة دستور المنظمة وفحص المشاكل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والنقابية للدول الإفريقية ومحاولة الوصول إلى اتفاق بطريقة ديمقراطية وتجنب بقدر الإمكان المشاكل التى يحتمل أن تخلق انقسامات.

وقد فشلت محاولات عقد المؤتمر فى أغسطس بسبب بعض الصعوبات. وعندما عقد أخيراً فى يناير ١٩٦٢ حضره ممثلون عن ٤٠ مركزاً وطنياً من ثلاثين دولة انشقت عن اتحاد نقابات جميع عمال إفريقيا أنصار الاتحاد الدولى للنقابات العمالية المسيحية ومنظمات عديدة أخرى. وبالرغم من الفوارق فى التوجه فقد كانت تشترك فى شىء واحد هو التمسك بمبادئ النقابية الحرة والديمقراطية. ولم يحضر المؤتمر أى من المراكز الوطنية من مجموعة الدار البيضاء التى شنت حملة إعلامية مضادة لمشروع الاتحاد الجديد (٣٨).

ومن اللافت للنظر أن حجم العضوية النقابية للاتحاد النقابى الإفريقى الجديد (ATUC) عند نشأته لا يزيد على ٢٥٪ من حجم العضوية النقابية الإفريقية، بينما كان حجم العضوية فى الأتوف حوالى ٦٠٪ (٣٩) وإلى جانب الاتحادين كان يوجد أيضاً عدة تنظيمات نقابية عرفت باسم المنظمات المستقلة.

وقد مثل قيام الـ (ATUC) انقساماً ما فى الحركة النقابية الإفريقية وفى الشهور والسنوات التى أعقبت ذلك سيطر سؤال واحد على تفكير زعماء الاتحاد فى كل بلد إفريقى تقريباً، وهو كيف تتحقق الوحدة النقابية فى القارة على أساس مقبول لكل فرد ويحمى استقلال المراكز النقابية الوطنية. وقد تعقدت المشكلة بالانقسام فى المسرح السياسى مع مجموعتى كازابلانكا ومنروfia للدول الإفريقية الداعمة للوحدة الإفريقية لا يمكن أن يوجد إلا من خلال وسائلها. وقد توقفت المحادثات الاستكشافية التى عقدت بين (ATUC)، (AATUF) فى أكتوبر سنة ١٩٦٣م عن وحدة النقابات العمالية بسبب صلابة موقف الـ (AATUF) حول مسألة الانتماء الدولى.

وقد ذكر منشور خاص لـ (ATUC) بخصوص نتائج الاجتماع أنه يوجد شعور واضح بأن ما يشغل بال مجموعة الدار البيضاء هو ببساطة مجرد الرغبة فى الخروج من الاجتماع ببيان عن الانفصال الشكى عن الاتحادات الدولية (٤٠).

هكذا انحصرت نقطة الخلاف الرئيسية بين الاتحادين حول مسألة الانتماء أو عدم الانتماء إلى اتحادات الحركة النقابية الدولية.

فاتحاد نقابات عمال إفريقيا (أكرا) يلتزم سياسة (عدم الانتماء) إلى أى منظمات نقابية دولية، ويرى أن الاتحادات العمالية الأعضاء فيه أو المنضمة إليه يجب ألا ترتبط بأى تنظيم نقابى دولى.

أما الاتحاد النقابى الإفريقى (دكار) فكانت سياسته موالية للكتلة الغربية وللاتحاد الدولى الحر ببيروكسل، كما أنه أعطى الفرصة للنقابات الإفريقية المنضمة إليه فى أن تنضم أو لا تنضم فى الوقت نفسه إلى أى اتحاد نقابى دولى آخر، أى أنها حرة فى ارتباطاتها مع الاتحادات العمالية الدولية.

وقد بلغ من شدة الخلاف بين الاتحادين، أن كان اتحاد جميع نقابات عمال إفريقيا (أكرا) لايعترف بشرعية وجود الاتحاد الآخر - أى اتحاد دكار - وكان يتهمه صراحة وباستمرار بأنه ربيبة الاستعمار الغربى، وبأنه يخدم مصالح هذا الاستعمار فى إفريقيا.

وعلى أثر انتهاء مؤتمر القمة الإفريقى فى أديس أبابا مايو ١٩٦٣م وإقرار ميثاق الوحدة الإفريقية الذى تضمن النص على إنشاء النقابة الإفريقية الموحدة، بادرت سكرتارية اتحاد نقابات عمال إفريقيا (أكرا) بتوجيه الدعوة إلى سكرتارية الاتحاد النقابى الإفريقى (دكار) لعقد اجتماع مشترك بقصد التباحث فى توحيد الحركة العمالية الإفريقية، وترتب على ذلك أن عقد مؤتمر دكار فى المدة من ١٧ إلى ١٩ أكتوبر ١٩٦٣م بين ممثلى هذين الاتحادين. وقد أصدر هذا المؤتمر بيانا مشتركا أعلن فيه أن الاتفاق قد تم على توحيد الحركة النقابية الإفريقية^(٤١).

كما أشار البيان إلى أن لجنة تحضيرية تضم سبعة أعضاء من كل جانب سوف تجتمع بالجزائر فى غضون النصف الأول من شهر يناير ١٩٦٤م للإعداد لتكوين الاتحاد النقابى الإفريقى الجديد الموحد. وأن هذا الاتحاد الجديد سوف يحافظ على علاقات الصداقة بالتضامن مع كل المراكز النقابية القومية والدولية على أساس المساواة والاحترام المطلق وعدم التدخل فى الشئون الداخلية.. وكذلك أوصى البيان كل المنظمات النقابية الموجودة بأن تتحد على أساس قومى وتحرر نفسها من أى ارتباطات دولية.

تحددت بعد ذلك أيام من ٩ إلى ١١ يناير ١٩٦٤م موعدا لعقد الاجتماع التمهيدي المشار إليه، ولكنه أعلن أن اتحاد جميع نقابات عمال إفريقيا (أكرا) قد طلب تأجيل هذا الموعد.

ثم تحددت أيام من ٢٤ إلى ٢٦ فبراير ١٩٦٤م موعدا جديدا لعقده في الجزائر، غير أن ممثلي مجموعة دكار تخلفوا عن الحضور هذه المرة وطلبوا تأجيله لتعذر حضور زملائهم، وذلك على أساس أن تبدأ اللجنة الثنائية المشتركة بين الاتحادين في ٢٣ مارس ١٩٦٤م.

ولكن السيد/ أحمد التليلى رئيس اتحاد دكار صرح بعد ذلك بأن هذا الاجتماع الأخير سوف لا يعقد في مواعده، بسبب استحالة حضور بعض أعضاء اللجنة التنفيذية لاتحاد دكار، وطلب تأجيل الاجتماع إلى ما بعد إبريل ١٩٦٤م. (٤٢)

وفي هذا الصدد بادر الاتحاد الوطنى السنغالى للعمال بالرغم من عضويته في الاتحاد النقابى الإفريقى (دكار) بمعارضة هذا التأجيل وعقد جلسة في ٢١ مارس ١٩٦٤م. لدراسة وتحديد الخطوات المختلفة لتحقيق الوحدة النقابية على مستوى القارة. ثم أصدر بياناً عقب هذه الجلسة هاجم فيه سكرتارية الاتحاد النقابى الإفريقى وبالأخص رئيسه أحمد التليلى الذى اتخذ قرار التأجيل متجاهلاً آمال الطبقة العاملة الإفريقية. وأضاف البيان أن الاتحاد الوطنى للعمال بالسنغال يؤيد عقد اجتماع فى باماكو لتحقيق الوحدة النقابية الإفريقية.

وإزاء التطورات السابقة اتجه اتحاد جميع نقابات عمال إفريقيا (أكرا) إلى مهاجمة الاتحاد النقابى الإفريقى (دكار) وإلى اتهامه بالعمل متعاوناً مع الاستعمار. على تمييز الموقف النقابى الإفريقى، وأعلن عن الدعوة إلى عقد مؤتمره الثانى الذى سبق أن أجله منذ سنتين تماشياً مع الوحدة النقابية الإفريقية.

كما أعلن أن هذا المؤتمر الذى تحددت الفترة من ٢١ إلى ٢٤ مايو ١٩٦٤م موعداً لعقده فى باماكو عاصمة مالى سوف يكون مفتوحاً لكل المنظمات النقابية الإفريقية الأهلية المستقلة عن كافة الاتحادات العمالية الدولية، وكذلك - النقابات المصممة على العمل من أجل التحرر الحقيقى لإفريقيا ووحدة الحركة النقابية فيها.

ولم يعقد هذا المؤتمر فى موعده، حيث أعلن تأجيله إلى يوم ١٠ يونيو ١٩٦٤ م . وأرسلت الـ (ATUC) وفدا من ثلاثة رجال لمؤتمر القمة الثانى لرؤساء الدول والحكومات المنعقد فى القاهرة فى ١٩٦٤م لشرح أنشطة الاتحاد وموقفه من مسألة الوحدة النقابية الإفريقية. وكان أعضاء الوفد هم أحمد تليلى رئيسا، وبورها نائبا للرئيس، وباسيرو جوى السكرتير الإدارى، وحاولت غانا حمل رؤساء الدول والحكومات على الاعتراف بالـ (AATUF) النقابية الوحيدة للوحدة الإفريقية لتمثيل العمال الإفريقيين. وقد فشلت هذه المحاولة بفضل الموقف القوى الذى وقفه وفد الـ (ATUC) وتدخل كثير من الوفود الصديقة.

وفى محاولة أخرى اجتمعت فى القاهرة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية المنبثقة عن منظمة الوحدة الإفريقية وكان إنشاء اتحاد إفريقى مستقل للعمال أهم الموضوعات المدرجة فى جدول الأعمال وقد أصدرت اللجنة المذكورة قراراً تطالب فيه بإنشاء منظمة إفريقية نقابية مستقلة وتدعو السكرتير العام لمنظمة الوحدة الإفريقية إلى أن يهين بأسرع ما يمكن كل التسهيلات للاتحادات النقابية الإفريقية لى تنصوى تحت لواء الوحدة الإفريقية. هذا وقد وافق مجلس وزراء منظمة الوحدة الإفريقية (نيروبي - ١٩٦٥م) على قرار اللجنة المشار إليه.

وبعدها عقدت الـ (ATUC) مؤتمرها الثانى فى لاجوس فى أكتوبر سنة ١٩٦٥م ومن أهم الموضوعات التى ناقشها ذلك المؤتمر هو وحدة النقابات الإفريقية. وقد أكد كثير من العمال أهمية الوحدة، خاصة حيث إن مشكلة الانقسام السياسى قد تم حلها بتأسيس منظمة الوحدة الإفريقية (OAU) وفى حين تمت الموافقة على أن الوحدة كانت مرغوبة بل وحقا ضروريا فقد أشار كثير من الآخرين إلى أن وحدة النقابات الإفريقية لى تكون فعالة ومستديمة فإنها يجب أن تقوم على الاعتراف باستقلال وذاتية المنظمات المؤسسة، وقد عبر المؤتمر عن وجهة النظر بأن وحدة النقابات القارية يجب أن تقوم على استقلال وحرية كل منظمة تابعة فى تصديق مصيرها وفقا لـ (اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ٨٧) ونصوص ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية (OAU) التى تمنع التدخل فى الشؤون الداخلية للدول الأعضاء، ثم فوض المؤتمر مجلسه التنفيذى فى التفاوض بشأن وحدة العمل الإفريقية على أساس المبادئ المذكورة آنفا. ولم يعرف إلا قسليلا جدا عن أنشطة الـ

(CATUAUC) بعد مؤتمر لاجوس وبخلاف البيانات الموسمية التي تعلن عن موقفها بالنسبة لوحدة العمل الإفريقية فإنها لم تفعل إلا قليلا جدا لتعزيز أهدافها والقضية الرئيسية التي كانت موضع اهتمام خلال هذا المؤتمر هي قضية الانتماء الدولي وبنسبة أقل قضية التكتيكات التي ينبغي تبنيها لتوحيد النقابات الإفريقية) (٤٣).

وكما يبدو واضحاً من العرض التحليلي السابق فإن الخلافات التي لم يمكن حسمها بين منظمتي الوحدة المتنافستين وهما الأتوف والأتوك استمر لمدة عقد تقريباً. ولذلك ففي محاولة جادة للخروج من المأزق تبني مؤتمر قمة الدول والحكومات لمنظمة الوحدة الإفريقية المنعقد في سبتمبر سنة ١٩٦٧م قراراً يدعو السكرتير العام لمنظمة الوحدة الإفريقية إلى مواصلة مبادراته بإقامة حركة نقابية عمالية إفريقية موحدة، ويعقد اجتماع لمراكز الاتحادات العمالية الوطنية قبل ٣٠ إبريل سنة ١٩٦٨م.

ولم يكن من الممكن (لاجتماع الوحدة) كما أطلق عليه أن يجتمع حتى نوفمبر ١٩٧٢م عندما عقدت اللجنة التحضيرية في أديس ابابا. وفي هذا الاجتماع الذي حضره ممثلون لاتحاد النقابات والمنظمات غير المنتمية ظهرت خلافات حول المسألة القديمة الخاصة بالانتماء الدولي. ووفقاً لتقرير الاجتماع الذي أعدته السكرتارية العامة لمنظمة الوحدة الإفريقية (وافقت اللجنة على التنديد بالانتماء المزدوج الذي لا يتفق مع أهداف الوحدة).

وقد كانت هناك ردود فعل مضادة لمسلك الاجتماعات التحضيرية خاصة من جانب بعض المنظمات ذات الانتماءات من اثيوبيا وليبيريا وسيراليون. وقد اعتقد النقاد أن مسودة الدستور المعد بواسطة سكرتارية منظمة الوحدة الإفريقية - كان يمثل تحيواً شديداً لصالح الميثاق الذي تبنته الأتوف في مؤتمرها الثاني في باماكو ١٩٦٤م (٤٤).



مراجع الباب الثانى

(١) أليوت م. ردفيك: وليم إدوارد دوبا، دراسة فى قيادة جماعة الأقلية، ترجمة فاروق عبد القادر (القاهرة: مجموعة الألف كتاب رقم ٥٦٢، وزارة التعليم العالى، ١٩٦٥م) ص ٢٨٧، ٢٨٨ .

(٢) Davies, Joan, African Trade Union, (London, Penguin Books, 1966) P,188

(٣) Ananaba, Wogu, The Trade Union Movement In Africa, Promise and Hurst & (Company, 1979) P.1.Performance, (london: C

,Ibid., p. (٤)

Ibid., p.2 (٥)

Ibid., p.2,3 (٦)

Ibid., p.2 (٧)

Ibid., p.3 (٨)

Ibid., p.4 (٩)

Ibid., p.5 (١٠)

(١١) أ.ج. هويكنز، (التاريخ الاقتصادى لإفريقيا الغربية)، ترجمة فؤاد بليغ (القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، ١٩٩٨م) ص ٥١٣، ٥١٤ .

(١٢) أمين أسبر، مسيرة الوحدة الإفريقية، (بيروت : دار الكلمة للنشر، ١٩٩٣ م) ص ١١١

(١٣) د. عبد الملك عودة، السياسة والحكم فى إفريقيا (القاهرة: مكتبة الانجلو، ١٩٥٩م) ، ص ٢٦١ .

- (١٤) المرجع نفسه، ص ١١١، ١١٢ .
- (١٥) عبد الملك عودة، سنوات الحسم في أفريقيا، ١٩٦٠م - ١٩٦٩م ،
(القاهرة : مكتبة الأنجلو، ١٩٦٩م) ص ص ٦٧ - ٧٥ .
- (١٦) أمين أسير، م.س.ذ.ص ١١٢ .
- (١٧) المرجع نفسه ص ١١٣، ١١٤
- (١٨) المرجع نفسه م.س.ذ. ص ١١٥، ١١٦
- (١٩) خلال عام ١٩٥١ م سجلت في غانا ٤١ نقابة ارتفعت إلى مائة نقابة عام ١٩٥٧م . راجع: م . س . ذ . ص ١٠٩ .
- (٢٠) انفردت مصر، آنذاك بالدعوة إلى أول مؤتمر للشعوب الإفريقية - الآسيوية في أواخر ديسمبر ١٩٥٧م وأصدر بياناً ختامياً في أول يناير ١٩٥٨م يدعو إلى التجمع النقابي الإفريقي - الآسيوي.
- (٢١) كولين ليجوم: الجامعة الإفريقية، دليل سياسي موجز، ترجمة، أحمد محمود سليمان (القاهرة، الدار المصرية للتأليف والترجمة، ١٩٦٦م) ص ٣٦١ .
- (٢٢) المرجع نفسه ص ٣٦٥ .
- (٢٣) المرجع نفسه ص ٣٧٧، ٣٧٨ .
- (٢٤) المرجع نفسه ص ٤١٢، ٤١٤ .
- (٢٥) أمين أسير، م.س.ذ. ص ١١٧ .
- (٢٦) Davies, Joan, OP, Cit . P.190, 191
- (٢٧) Ibid., P. 192,193.
- (٢٨) OP.Cit., P.196,197
- (٢٩) Ibid., P.199
- (٣٠) Ibid.,P.199:201 .
- (٣١) Ibid.,P.201: 203
- (٣٢) Ibid., P.203
- (٣٣) وقف الاتحاد الحر موقف العداء من مشروع تأسيس اتحاد مستقل لعمال إفريقيا وكشفت إحدى الوثائق السرية البريطانية التي تسربت إلى أيدي بعض الوطنيين الإفريقيين آنذاك وترجمت إلى العربية والفرنسية عن هذا الموقف حيث جاء في هذه الوثيقة أن الخطة التي نظرت في مؤتمر أكرا الفرض منها إنشاء اتحاد عمالي إفريقي والتي أيدها اتحاد نقابات عمال غانا هي خطة من أخطر

ما يكون، لأنها لو نفذت فإنها ستقتضى على أهمية ومركز الاتحاد الدولى للنقابات الحرة كما ستقتضى بالتالى - وبمرور الزمن - على مركز ونفوذ الغرب فى إفريقيا. وتنبه الوثيقة إلى أنه لو تحقق إنشاء هذا الاتحاد الإفريقى وكتب له النجاح فإنه سوف يعمل حتى على ربط الحركة العمالية بالحركة الوطنية التحررية - انظر نص الوثيقة فى الملاحق الوثائقية.

All African Trade Union Federation (٣٤)

African Trade Union Congress (٣٥)

(٣٦) محمد جمال إمام، المؤتمر الرابع لاتحاد عمال مصر، مجلة السياسة الدولية، العدد رقم ٢٤، إبريل ١٩٧١م، ص ١٦٦، ١٦٧ .

(٣٧) Ananaba, Op. Cit, P.132 وانتخب أحمد التليلى (تونس) رئيساً للاتحاد وبيفيد سوماح (السنغال) سكرتيراً عاماً له واختيرت دكار عاصمة السنغال مقراً رئيسياً للاتحاد.

(٣٨) إيهاب شلبى، الوحدة النقابية بين الماضى والحاضر، مجلة العمل العربية، العدد الثالث (القاهرة: منظمة العمل العربية، إبريل ١٩٧٤م) ص ١٠٦، ١٠٧ .

Davies, Op . Cit. P.133 (٣٩)

(٤٠) وجاء فى هذا البيان:

(٤١) [إننا نقرر إنشاء مركز نقابى إفريقى واحد يقوم على الديمقراطية ومضاد للامبريالية والاستعمار ومستقل عن كل المراكز النقابية الدولية، الإجراء الذى يتماشى مع كفاح الشعوب الإفريقية من أجل نبذ الاستعمار والضرورة العاجلة للأخذ بديمقراطية حقيقية. إن هذا المركز الإفريقى سوف يحافظ على علاقات الصداقة والتضامن مع كل المراكز النقابية القومية والدولية على أساس المساواة والاحترام المطلق وعدم التدخل فى الشئون الداخلية].

(٤٢) مذكرة غير منشورة للإدارة الإفريقية بالخارجية المصرية فى أوراق عمل جدول أعمال القمة الإفريقية بالقاهرة عام ١٩٦٤م .

Wogu, Op. Cit., P. 133, 134 (٤٣)

Ibid., P.134 (٤٤)



الباب الثالث

منظمة الوحدة النقابية الأفريقية

• الفصل الأول :

إرهاصات إنشاء المنظمة (١٩٧٣ - ١٩٧٥م)

• الفصل الثاني :

الدستور - الأهداف - الهيكل التنظيمي -

الفصل الأول

إرهاصات إنشاء المنظمة

(١٩٧٣م - ١٩٧٥م)

الفصل الأول

إرهاصات إنشاء المنظمة

(١٩٧٣م - ١٩٧٥م)

بالرغم من المحاولات المتكررة لعقد اجتماع مشترك بين اتحاد نقابات جميع عمال إفريقيا، واتحاد النقابات الإفريقية، لتوحيد الحركة النقابية منذ أكتوبر ١٩٦٣م (مؤتمر دكار)، فإن واحدة منها لم تنجح حتى بداية السبعينيات. وجاءت الخطوة الأولى في هذا الصدد بصدور قرار مؤتمر وزراء العمل الأفارقة في دورته العاشرة كمبالا ٦ - ٩ مارس ١٩٧٢م، بتجديد الدعوة لقيام وحدة نقابية إفريقية، بناء على تقرير مقدم من الأمانة العامة لمنظمة الوحدة الإفريقية عن مشكلات الوحدة النقابية الإفريقية آنذاك. وتركزت دعوة مؤتمر وزراء العمل الإفريقية في النقاط السبع التالية: (١)

١- يدعو الاتحاد النقابي الإفريقي، واتحاد نقابات جميع عمال إفريقيا، ومنظمات العمل المركزية القومية في جميع الدول الأعضاء بمنظمة الوحدة الإفريقية، لعقد مؤتمر قبل اجتماع الدورة العادية الحادية عشرة لمؤتمر وزراء العمل الإفريقيين.

٢- يطلب إلى الأمين العام الإدارى لمنظمة الوحدة الإفريقية، تدبير مكان متفق عليه للمؤتمر، مع مراعاة الموقع المناسب بجمهورية الجزائر فى هذا الخصوص. أما فى حالة عدم الاتفاق على مكان ما تكون أديس أبابا مكاناً للمؤتمر.

٣- يطلب أيضاً بالآ تمثّل منظمة أو منظمات العمل المركزية القومية، لكل بلد بأكثر من أربعة أعضاء فى هذا المؤتمر. على ألا يمثّل كل من الاتحاد النقابى الإفريقى، واتحاد نقابات جميع عمال إفريقيا بأكثر من أربعة من أعضائه المنتخبين فى كل حالة.

٤- يطلب إلى حكومات الدول الأعضاء بمنظمة الوحدة الإفريقية القيام بنفقات سفر وإقامة أعضاء الوفود من بلدانهم إلى هذا المؤتمر.

٥- يطلب إلى الأمين العام الإدارى لمنظمة الوحدة الإفريقية القيام بخدمة المؤتمر النقابى الإفريقى، واتحاد نقابات جميع عمال إفريقيا للنقابات، وكافة منظمات العمل المركزية القومية، فيما يتعلق بجدول الأعمال، والتنظيم والجدول الزمنى، والأمور الأخرى المختصة بالمؤتمر النقابى الإفريقى.

٦- يطلب إلى مجلس وزراء منظمة الوحدة الإفريقية توفير الاعتمادات المالية اللازمة للأمانة العامة، لتحقيق هذه الأغراض.

٧- يطلب إلى الأمين العام الإدارى لمنظمة الوحدة الإفريقية، التقدم بتقرير إلى الدورة العادية الـ ١١ لمؤتمر وزراء العمل الإفريقيين عن قيام هذا الاتحاد.

وبمتابعة قرار وزراء العمل، عُقد اجتماع للقيادات النقابية الإفريقية المشاركة فى مؤتمر العمل الدولى بجنيف فى ٢٣ يونيو ١٩٧٢م، بحضور ممثلين نقابيين لـ ٢٥ دولة إفريقية منها مصر وقرر الاجتماع تشكيل لجنة تحضيرية من ١١ عضواً على النحو التالى: (٤ أعضاء من كل من اتحاد نقابات جميع عمال إفريقيا، والاتحاد النقابى الإفريقى والمنظمات النقابية المستقلة) (٢).

وعقدت اللجنة التحضيرية أول اجتماعاتها، فيما بين ٢٤، ٢٠ نوفمبر ١٩٧٢م فى أديس أبابا، وتحت إشراف منظمة الوحدة الإفريقية، التى طرحت على الحضور

الميثاق المقترح للاتحاد الجديد لمناقشته.

وقام وفد (الأتوف) بإدخال تغييرات جذرية على الميثاق المقترح، منها تغيير اسم الاتحاد المقترح إلى (منظمة الوحدة النقابية الإفريقية)، كذا النص على مبدأ عدم ازدواج العضوية الدولية، وغير ذلك من المبادئ والأهداف الأساسية للأتوف. وقد جاء فى الميثاق ما نصه: (ستكون منظمة الوحدة النقابية الإفريقية مستقلة عن كافة المنظمات النقابية الدولية، وستكون من المنظمات النقابية الإفريقية التى يجب ألا تنضم بأى حال من الأحوال إلى أية منظمات نقابية دولية وتحت هذه الظروف لن يكون هناك أى مؤثرات أجنبية تغير أو تؤثر أو تتدخل فى مفاهيم الوحدة النقابية الإفريقية) (٣).

وفى مواجهة وجهة نظر الاتوف، تبلورت وجهات أخرى مضادة عبر عنها ممثلاً سيراليون وأثيوبيا، فقد أشار ممثل مؤتمر العمل لسيراليون إلى أن الحكومات الإفريقية، وأصحاب الأعمال لهم انتماء دولى للأمم المتحدة، ومنظمة العمل الدولية، والكونغرس والشركات متعددة الجنسيات. فضلاً عن ذلك ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية، فى حين أن الحكومات وأصحاب الأعمال سمح لهم بالتمتع بحق الانتماء الدولى، فإن ذلك الحق حرمت منه الاتحادات العمالية.

وفى إبريل ١٩٧٣م، عقد المؤتمر الافتتاحى فى أديس أبابا، تحت رعاية منظمة الوحدة الإفريقية بحضور ممثلى نقابات ٣١ دولة. وبعد قدر من المناقشات المثيرة والعدائية تم تبني مسودة الميثاق والدستور، ولكن اتفق على تأجيل مسألة الانتماء الدولى للنظر فيها فى مؤتمر آخر.

كما عبر ممثل اتحاد نقابات العمل الأثيوبية (ELU) عن هذا التوجه المنحاز، وأبدى تحفظات حول موقف اللجنة بالنسبة للانتماء الدولى. وأضاف أن منظمته تفخر بانتمائها إلى الاتحاد الحر. وقد تعجب بعض الأعضاء عما إذا كان المؤتمر التأسيسى فى ضوء الموقف، الذى اتخذه ممثل الاتحاد النقابى الأثيوبى، مازال ينبغى أن يعقد فى أديس أبابا كما كان مخططاً فى الأصل (٤).

ورغم التعديلات المقترحة من قبل (الأتوف)، فإنه تدارس مشروع الميثاق من

جانبه، وعقد اجتماع للمجلس التنفيذي للأتوف فى الدار البيضاء (ديسمبر ١٩٧٢م)، أسفر عن وجهة نظر رافضة لقيام الوحدة النقابية الإفريقية، بالصورة المطروحة للأسباب التالية:

مبادرة منظمة الوحدة الإفريقية تهدد الكيان الثورى للحركة النقابية الإفريقية. فالميثاق المطروح لا يعطى الضمانات اللازمة التى تحمى المبادئ الأساسية التى قام عليها الأتوف. وهى ثورية الحركة النقابية الإفريقية وأصالتها وحيادها عن التأثيرات الحكومية والخارجية.

لاحظ (الأتوف) أن فى اتفاق أديس أبابا الأخير نقاطا خطيرة لا تتفق ومبادئه وهى:

١- أن لكل منظمة عضو صوتاً واحداً مهما يكن حجم عضويتها، أى سيكون لاتحاد عمال مصر مثلاً (أكثر من مليونى عضو) صوت واحد مثلها اتحاد عمال (فولتا العليا) (بضعة آلاف من الأعضاء)، وهو أمر مستحدث على أصول العمل النقابى الوطنى والدولى. والغرض من ذلك ضمان أغلبية فى التصويت للمنظمات الصغيرة، الخاضع معظمها لنفوذ الاتحادات العمالية الدولية.

٢- أن منظمة الوحدة الإفريقية طولبت خلال اجتماع أديس أبابا بأن تطلب من الحكومات الإفريقية، تمويل نفقات حضور منظماتها النقابية إلى مؤتمر ياوندى المقترح، لعقد المؤتمر التأسيسى لمنظمة الوحدة النقابية الإفريقية. فإذا أخذ فى الاعتبار أنه فى أغلب الدول الإفريقية، يوجد عدة اتحادات عمل تتراوح اتجاهاتها بين التقدمية والرجعية، فإنه من المنتظر أن تختار الحكومات الرجعية، وهى مازالت قائمة فى إفريقيا المنظمات العميلة لحضور هذا المؤتمر^(٥).

٣- أن ما تم الاتفاق عليه فى أديس أبابا، هو مشروع ميثاق وليس دستوراً. فالدستور سيُعرض على المؤتمر، حيث الأغلبية الموالية للانحياز الدولى، بما يمكن معه التلاعب فى نصوصه، بحيث يجرى فى صالح الاتحادات الدولية، التى تعمل بنشاط داخل الحركة العمالية الإفريقية^(٦).

وفى ضوء تلك التحفظات، تقرر فى اجتماع المكتب التنفيذى (للأتوف) عرض

الموضوع برمته على المجلس العام للاتوف، لكي يقدم رأيه فيه، وبالفعل تم الاتفاق على عقد اجتماع المجلس العام فى القاهرة خلال الفترة من ١٧ إلى ١٩ فبراير ١٩٧٣م، وذلك لاتخاذ موقف موحد بشأن مبادرة منظمة الوحدة الإفريقية التى تدعو إلى عقد مؤتمر تأسيسى لمنظمة الوحدة النقابية الإفريقية، وذلك فى ياوندى عاصمة الكاميرون فى إبريل ١٩٧٣م. وبعد مناقشات صريحة، انتهى الاجتماع إلى القرار الآتى:

(إن اجتماع ياوندى المقترح يجب ألا يخرج عن اجتماع ضيق يجمع بين سكرتارية الاتوف، وسكرتارية الأتوك، وأعضاء عن المنظمات الإفريقية المستقلة، ذلك لدراسة ومراجعة أهم المشاكل التى تواجه الحركة النقابية الإفريقية خاصة:

- ١- مشكلة الانقسامات النقابية القائمة فى بعض الدول الإفريقية وإيجاد حلول لها.
- ٢- تحديد نماذج (تطبيق مقاييس الأصالة وعدم التبعية والتمثيل)، وذلك فى إطار الدعوة لعقد مؤتمر تأسيسى من أجل توحيد الحركة النقابية الإفريقية.
- ٣- تحديد ميعاد ومكان انعقاد هذا المؤتمر وكيفية تمويله.

وكان الدافع وراء صدور هذا القرار نابغاً من أن الدعوة لوحدة الحركة النقابية الإفريقية، يجب أن تنبثق أساساً من فكر وأصالة نقابية، وليس من توجيهات حكومية. وقد قام الاتوف بإخطار منظمة الوحدة الإفريقية بهذا القرار المهم التى أصرت هى الأخرى على موقفها بعقد المؤتمر التأسيسى لمنظمة الوحدة النقابية الإفريقية فى موعده المقترح، وقامت بتوجيه دعوات فردية إلى جميع المنظمات النقابية الإفريقية، وحددت الفترة من ٦ الى ١٤ أبريل ١٩٧٣م موعداً لعقد المؤتمر فى أديس أبابا، نظراً لتعذر عقده فى ياوندى، كما كان الاتفاق (٨).

وقد انعقد المؤتمر بالفعل فى موعده المحدد بأديس أبابا، وعلى غير المتوقع حضرت سكرتارية الاتوف يمثلها غينيا وتنزانيا وزامبيا وموريشيوس، وهى سكرتارية غير مكتملة، وظهر فيما بعد أنها لم تكن تعبيراً حقيقياً، عن الاتوف، كما حضرت سكرتارية الاتوف علاوة على ممثلى ٣١ منظمة عمالية إفريقية هى:

- ١- أعضاء فى الاتوف: ممثلو الاتحادات العمالية فى كل من بوروندى، جامبيا،

موريشيوس، الصومال، تنزانيا، مالي، زامبيا.

٢- أعضاء في الأتوك: ممثلو الاتحادات العمالية في كل من الكاميرون، ساحل العاج، فولتا العليا، ليبيريا، مدغشقر، موريتانيا، النيجر، السنغال، تونس، أوغندا، زائير، توجو.

٣- المنظمات المستقلة: ممثلو الاتحادات العمالية في داهومي، أثيوبيا، إفريقيا الوسطى، المغرب، (وهو اتحاد يمثل نسبة ضئيلة جداً من عمال المغرب، بخلاف الاتحاد العربي للشغل). كما حضر هذا المؤتمر مندوبو أنجولا وجنوب إفريقيا كمراقبين، وبعد مناقشات طويلة انتهى المؤتمر إلى القرارات التالية:

تتكون منظمة الوحدة النقابية الإفريقية من الاتحادات العمالية والوطنية في الدول الإفريقية المنتمة للمنظمة، عند الموافقة النهائية على الدستور، ثم كافة المنظمات النقابية الوطنية التي تلتزم بأهداف هذا الدستور والبرامج التي يحددها. كما ينص الميثاق على عدم التبعية الدولية وتعتبر أكرا عاصمة غانا هي المقر الرئيسي للاتحاد.

تتكون أجهزة المنظمة الجديدة من:

- ١- المؤتمر العام: وهو أعلى سلطة في المنظمة، ويجتمع مرة كل ثلاث سنوات.
 - ٢- المجلس العام: ويتكون من المنظمات الأعضاء، بحيث يمثل كل دولة مندوب واحد، ويجتمع مرة كل سنة.
 - ٣- اللجنة التنفيذية: وتتكون من عشرة أفراد، الرئيس وخمسة نواب للرئيس وسكرتير عام وثلاثة مساعدين للسكرتير العام.
- وقد نص الدستور على : (أن المنظمة تعترف باتحاد نقابي واحد في الدولة الإفريقية الواحدة، وأن لكل منظمة وطنية صوتاً واحداً، وتحرم المنظمات الأعضاء من حق التصويت إذا لم تسدد اشتراكاتها) ^(٨).

وقد قام المؤتمر بانتخاب اللجنة التنفيذية للمنظمة من:

- السيد (لانيسان سيللا) غينيا رئيساً، وخمسة نواب للرئيس لم تحدد

أسمائهم فى المؤتمر من كل من الكاميرون، وأثيوبيا، والمغرب، والنيجر، وتوجو.
- السيد (دنيس أكومو) من كينيا سكرتيراً عاماً، وثلاثة سكرتيرين عامين
مساعدين لم تحدد أسمائهم، من فولتا العليا ونيجيريا وزامبيا.

وفى نهاية المؤتمر أعلن قيام منظمة الوحدة النقابية الإفريقية. وقامت جميع
المنظمات الحاضرة بدون استثناء بالتوقيع على الميثاق.

ومع تداعى تلك الأحداث، دعا الاتوف إلى انعقاد مجلسه العام فى ٧
فبراير ١٩٧٤م فى مدينة (باماكو) عاصمة مالى، وذلك للتعبير عن موقفه حيال قيام
منظمة الوحدة النقابية الإفريقية. وحضر هذا الاجتماع ممثلو أحد عشر تنظيماً
نقابياً أعضاء فى الاتوف من كل من (مصر، المغرب الاتحاد المغربى للشغل
الجزائر، ليبيا، موريتانيا، الصومال، فولتا العليا، الكونجوبرازافيل، مدغشقر،
غينيا بيساو، مالى). كما حضر وفد من الاتحاد الدولى لنقابات العمال العرب
برئاسة الأمين العام كمراقب.

فى هذا الاجتماع ظهر اتجاه غالب يدعو إلى عدم الاعتراف بمنظمة الوحدة
النقابية الإفريقية، لأنها لاتعبر تعبيراً صادقاً عن الحركة النقابية الإفريقية، وذلك
للاسباب الآتية:

١- منظمة الوحدة الإفريقية أسرعت بتكوين المنظمة الجديدة. وكان الهدف من وراء
هذا التسرع، هو إبراز نشاطها فى احتفالات الذكرى العاشرة لقيام منظمة
الوحدة الإفريقية.

٢- منظمة الوحدة النقابية الإفريقية تضم فى عضويتها الاتحادات الإفريقية ذات
العضوية القليلة، والتى تمثل قطاعاً ضئيلاً من عمال إفريقيا.

٣- بعد قيام المنظمة الجديدة بفترة وجيزة، قامت بعض المنظمات النقابية الثورية
التي حضرت المؤتمر التأسيسى للمنظمة بالانسحاب منها، مثل عمال
الصومال وتونس ومالى.

٤- فى المؤتمر الإقليمى الإفريقى الرابع لمنظمة العمل الدولية (نيروبي ديسمبر

١٩٧٣) أعرب المسئولون فى سكرتارية منظمة الوحدة النقابية الإفريقية أمام وفد اتحاد عمال مصر عن استعدادهم لعقد مؤتمر استثنائى للمنظمة يشترك فيه الأتوف والمنظمات المستقلة. وذلك لمناقشة القضية وإعادة انتخاب المناصب القيادية فى المنظمة الجديدة.

وبعد مناقشات طويلة انتهى المجلس العام للأتوف إلى إصدار قرار وذلك بناء على اقتراح من وفد اتحاد عمال مصر، يدعو إلى تشكيل وفد يمثل الأتوف، لإجراء حوار مع المنظمة الجديدة ومنظمة الوحدة الإفريقية، المستقلة حول قضية الوحدة النقابية الإفريقية.

وقد تم تشكيل هذا الوفد من الاتحادات العمالية فى مصر، ليبيا، الجزائر الاتحاد المغربى للشغل، مالى، الصومال، الكونجو برازافيل، داهومى . على أن يقوم هذا الوفد بإجراء اتصالاته، وتقديم تقرير حول نتائج هذه الاتصالات إلى سكرتارية الأتوف فى موعد لايتعدى ثلاثة أشهر من تاريخ هذا الاجتماع (١٠) .

شمولية عضوية منظمة الوحدة النقابية الإفريقية :

جاءت ملابسات انضمام الاتحادات العمالية، التى لم تلحق بالمؤتمر التأسيسى لمنظمة الوحدة النقابية الإفريقية فى إبريل ١٩٧٣م، بعد ذلك بعامين كاملين. وذلك فى سياق فعاليات اجتماع أول مجلس عام للمنظمة فى اكرا فى مارس ١٩٧٥م (١١)

سبق اجتماعات المجلس العام للمنظمة لقاءات أجنبية متعددة استمرت أيام ١٥ و ١٦ و ١٧ مارس ١٩٧٥م، بين المنظمات وتنسيق عملها، وتحديد مطالبها قبل إعلان الانضمام إلى المنظمة، وهى المنظمات النقابية فى كل من الجزائر، المغرب، (الاتحاد المغربى للشغل)، ليبيا، مصر، مالى، موريتانيا، الكونجو، فولتا العليا، السودان، داهومى، تشاد، السنغال، النيجر، إفريقيا الوسطى. وتحدث ممثلو تلك المنظمات عن وجهات نظرهم فى ملابسات ومبررات الانضمام. وأبدت رغبتها فى تحقيق الوحدة النقابية الإفريقية الشاملة، بشرط إحداث تغييرات جوهرية فى كيان المنظمة تتمثل فيما يلى:

● ضرورة عقد مؤتمر استثنائي للمنظمة قبل نهاية عام ١٩٧٥م، أو الاكتفاء بالمؤتمر العادى المقرر عقده فى أبريل عام ١٩٧٦م .

● تشكيل لجنة تحضيرية للإعداد للمؤتمر، تمثل فيها المنظمات المجتمعة بأكبر عدد.

● تشكيل لجنة للتوفيق والتحكيم تقوم بالسفر إلى البلدان الإفريقية، التى تتعدد فيها الاتحادات النقابية، للعمل على توحيد الصفوف، أو تقديم المشورة إلى هذه الاتحادات لتكون أكثر تمثيلاً للعمال فى بلدها.

● تشكيل لجنة ثلاثية لتوضع هذه الشروط فى ورقة عمل، أو اتفاق نهائى يتم التفاهم بشأنه قبل انعقاد المؤتمر. وقد تم تشكيل هذه اللجنة من ممثلى الجزائر والسنغال ومالى، على أن يكون رئيس اتحاد السنغال هو الناطق باسم المجموعة، وتعقد اللجنة اجتماعاتها للتنسيق والاتفاق قبل بدء العمل تجميعاً لوجهات النظر، وتوحيدها أولاً بأول (١١) .

وبعد أن وضعت اللجنة الثلاثية ورقة العمل وخطة التحرك، عقدت مجموعة الدول غير المنضمة اجتماعاً مع هيئة مكتب المنظمة ووزير العمل فى غينيا، ومستر أكومو السكرتير العام لمنظمة الوحدة الإفريقية. ووافقت اللجنة التنفيذية لمكتب المنظمة على مقترحات مجموعة الدول غير الأعضاء مع تعديل موعد عقد المؤتمر العام للمنظمة، ليصبح النصف الأول من إبريل ١٩٧٦م بدلاً من نهاية سبتمبر ١٩٧٥م، ويعقد المؤتمر فى ليبيا بعد موافقة المؤتمر العام. وأطلق على هذا الاتفاق بروتوكول تعاون بين اللجنة التنفيذية (للمنظمة الوحدة النقابية الإفريقية)، ومجموعة المنظمات غير المنضمة.

وفى الجلسة الثانية، ناقش المجلس العام البروتوكول الموقع بين المنظمات غير الأعضاء واللجنة التنفيذية للمنظمة، وكان إقرار المجلس العام لهذا البروتوكول، واعتماده هو الشرط الأساسى والوحيد لقبول المنظمات غير الأعضاء الانضمام إلى المنظمة.

وحول البروتوكول وشروط المنظمات غير الأعضاء، دارت مناقشات حادة اشترك فيها وفود سيراليون وليبيريا حول عدم قبول أى اشتراطات، ولكن وقد مصر أوضح أن المنظمة لكل إفريقياً، وأن البروتوكول لا يتضمن شروطاً بل مقترحات

لِدعم الوحدة العمالية الإفريقية. ثم عرض البروتوكول للتصويت ففاز بأغلبية ٣٦ صوتاً مقابل ستة أصوات هي : ليبيريا، سيراليون، مدغشقر، كينيا، زيمبابوي، نيجيريا.

وعقب إقرار البروتوكول أعلن انضمام الدول غير الأعضاء إلى منظمة الوحدة النقابية الإفريقية. ودوت القاعة بالتصفيق وبين تبادل التهاني بين جميع الوفود تحققت وحدة الحركة النقابية الإفريقية بصورة أشمل. وبعد إعلان الوحدة بدأ المجلس مناقشة جدول الأعمال، فتم اعتماد اللائحة الداخلية للمجلس العام بعد إدخال بعض التعديلات. أما بالنسبة لتعزيز النشاط المقدم من السكرتير العام، فقرر المجلس إرجاء مناقشته إلى المؤتمر القادم.

وخصّصت الجلسة الثالثة للمجلس العام، لبحث المناصب الشاغرة في اللجنة التنفيذية للمنظمة، وهي تمثل مكتب الرئاسة، وقد تم انتخابها من المؤتمر التأسيسي (للأوسا) على النحو التالي:

لانسيان سيلا (غينيا) رئيساً، دنيس اكومو (كينيا) سكرتيراً عاماً، ثلاثة سكرتيرين عامين من (فولتا العليا، نيجيريا، زامبيا). وقد خلت ٥ مناصب في اللجنة التنفيذية لم يتم شغلها (١٢).

وبعد المناقشة التي أثارت بعض الحساسيات والاختلافات في وجهات النظر حول استمرار المنظمات، التي خلت مقاعدها لظروف متعددة بنفس القاعدة، أو انتخاب ممثلين غيرها - تم حسم المشكلة بقرار المجلس العام بأن تظل المنظمات المنتمية أصلاً في عضوية اللجنة التنفيذية محتفظة بمقاعدها. ويؤجل النظر في توسيع عضوية اللجنة التنفيذية إلى المؤتمر العام القادم.

ويبحث الجلسة الرابعة للمجلس تشكيل اللجنة التحضيرية للمؤتمر القادم، ولجنة الوساطة والتحكيم. وقرر المجلس العام تشكيل اللجنة التحضيرية للمؤتمر القادم من ممثلي الدول الآتية: الجزائر - غانا - ليبيريا - أوغندا - السنغال - تنزانيا - زائير - الكونجو - ليبيا - داهومي - مالي - سيراليون - المغرب (الاتحاد المغربي للشغل).

وتشمل مهام اللجنة بحث كل ما يخص التحضير للمؤتمر القادم، وتضع خطة زمنية للعمل تبدأ من ١٥ مايو حتى ٣٠ نوفمبر ١٩٧٥ م. وقد تم تقسيم اللجنة إلى ٣ مجموعات عمل على أن تجتمع اللجنة التحضيرية بكامل هيئتها - المجموعات الثلاث- فى انجرا عاصمة غانا يوم ٢٧ أكتوبر ١٩٧٥ م، لوضع الخطة النهائية والمشروع النهائى للمؤتمر القادم، المقرر عقده فى ليبيا فى النصف الأول من شهر إبريل عام ١٩٧٦ م.

كما شكل المجلس لجنة الوساطة والتحكيم التى ستعمل على توحيد الحركة النقابية فى البلدان الإفريقية، وتحديد المنظمات الأكثر تمثيلاً للعمال من الدول الآتية: مصر - ساحل العاج - موريتانيا - الصومال - السودان - الجابون - تونس. بالإضافة إلى أعضاء اللجنة التنفيذية، على أن يتم وضع خطة عمل وتحرك وموعد لقاء اللجنة قبل انعقاد المؤتمر العام القادم بفترة كافية (١٣).

وعقد المؤتمر الثانى لمنظمة الوحدة النقابية الإفريقية، كما كان مقرراً فى طرابلس (ليبيا) فى إبريل ١٩٧٦، وقيم أنشطة المنظمة منذ المؤتمر التأسيسى وما خطط لعمله فى المستقبل، وهناك مسألة واحدة أثرت، ولدت مناقشات حارة، وهى مرة أخرى الانتماء الدولى. أشار البعض من الحضور المؤيدين لمبدأ الانتماء الدولى إلى أن المادة ٨ من ميثاق المنظمة^(١٤)، تشكل اعتداء على استقلال الاتحادات العمالية، وانتهاكاً لمبادئ فى إتفاقية (٨٧) لمنظمة العمل الدولى، واقترح اتحاد نقابات سيراليون أن تعدل المادة ٨ لتشمل النص على أن تتكون المنظمة من منظمات عمالية إفريقية، لن يضار استقلالها وسياساتها القومية والدولية بسبب عضويتها. وقد قبلته اللجنة التحضيرية، وفيما بعد قبله المجلس العام وشمله جدول الأعمال.

أثارت المادة الثامنة فى دستور أديس أبابا جدلاً شديداً فى المؤتمر، إذ تنص على أن المنظمة ومنظماتها الأعضاء مستقلة عن كل المنظمات العمالية المسنولة. وعلى ذلك لن تقبل فى عضويتها إلا الاتحادات الوطنية التى انسحبت من كل المنظمات العمالية الدولية. ومسألة العضوية المدرجة هذه هى التى قسمت وحدة الحركة النقابية الإفريقية منذ عام ١٩٦١م الذين يعارضونها، وكونوا اتحاد نقابات جميع عمال إفريقيا، والذين يؤثرونها وكونوا الاتحاد الإفريقى لنقابات العمال، وكلهم

أعضاء فى الاتحاد الدولى لنقابات العمال الحرة.

وتحت ستار الحرص على وحدة الصف العمالى الإفريقى، أصر أصدقاء الاتحاد الحر على استبعاد هذه المسألة من مناقشات مؤتمر أديس أبابا عام ١٩٧٣م، والذي أسفر عن تكوين المنظمة. واحتوى ميثاق أديس أبابا على فقرة بعنوان (العلاقات الدولية)، تتناول هذه المسألة بعمومية ومرونة، وتقول هذه الفقرة :

(إن المنظمة مستقلة عن أى مركز عالمى، وتتألف من المنظمات النقابية الإفريقية التى تعمل مستقلة فى إطار تشريعاتها الوطنية. وتتعهد هذه المنظمات تماماً بالعمل بمبدأ عدم الانحياز، وبالمبادئ الأخرى التى أعلنها ميثاق منظمة الوحدة النقابية الإفريقية، ولن يسمح بأى تدخل أجنبى يخطط للتعديل أو التأثير على مفاهيم وأساليب النقابية الإفريقية وعلى ذلك، فإن على كل المنظمات الأعضاء، ودون أى مساس بحقهم الراسخ فى تعزيز العلاقات الثنائية مع عمال العالم، وكمبدأ أساسى، الاستقلال إزاء المنظمات النقابية الدولية وتحتفظ بعلاقات ودية متكافئة مع كل العمال وكل المنظمات النقابية فى العالم. وبذلك فإن العلاقات الدولية لمنظمة الوحدة النقابية الإفريقية سوف تقوم على الأخوة والصداقة والتضامن والتعاون المتبادل بين العمال فى أنحاء العالم) وهو نص يرضى جميع الأطراف المتنازعة، إلا أن نص المادة الثامنة يوافق هوى الأعضاء المنتمين إلى الاتحاد الحر، وهم أغلبية المنظمة والذين لن يوافقوا على الانسحاب منه، وهو الذى يقدم الأموال الوفيرة سواء للاتحادات أو لقيادات هذه الاتحادات.

وتفاقت حدة المناقشات، عندما قررت لجنة اعتماد أوراق الاعتماد حرمان بعض الاتحادات العمالية، بما فى ذلك بعض الأعضاء المؤسسين للمنظمة من حق التصويت أو الترشيح للانتخاب للمجلس التنفيذى، على أساس أنه يوجد أكثر من مركز نقابى قومى واحد فى بلادهم (مشكلة التعددية). وقررت لجنة التوجيه استناداً لنص الدستور، أن المنظمة سوف تعترف بمركز نقابى عمالى واحد فى كل دولة. وقررت أن تضع مجموعة من المبادئ التى يتبغى الالتزام بها عند بحث حالة البلاد المعنية: جامبيا، ليسوتو، ليبيريا، مدغشقر، موريشيوس، المغرب، سيراليون،

فولتا العليا .

وفى مقدمة تلك المبادئ : لن يسمح لاية دولة، ذات منظمات متعددة، بالترشيح للانتخاب كعضو للجنة التنفيذية، وإذا استطاعت المنظمات المتعددة فى كل دولة أن تتفق فيما بينها بأن يكون لها متحدث واحد، فسوف يسمح لها بممارسة حقها فى الكلام، والتصويت دون الترشيح للانتخاب كعضو للجنة التنفيذية.

المنظمات التى اتفقت على الاتحاد فيما بينها لن تمارس حق التصويت، إلا إذا سددت ماعليها من اشتراكات، وأن يتفقوا فيما بينهم على من يقوم بتسديد هذه الاشتراكات . إذا وجدت لجنة الوساطة أنه من الصعب أن تجعل المنظمات المتعددة تتحد فيما بينها، فإنها توصى فى تقريرها أن يسمح لأكثر المنظمات تمثيلاً أن تكون عضوا فى المنظمة الأم (١٩) .

ووفقاً لتلك المبادئ، فإن لجنة التوجيه عملت - ما وصفه بعض المراقبين - بأنه قرار منصف فى بعض الحالات، وقرار سيئ ولامبرر له بالنسبة لليسوتو، وليبيريا، وسيراليون. وليسوتو لها مركزان وهما (اتحاد باسوتولاند للعمل) الذى تأسس منذ أواخر الخمسينيات وعضويته تقدر بأكثر من ٦٠٠٠ عامل (ومجلس عمال ليسوتو) الذى تأسس فى سنة ١٩٦٣م وعضويته حوالى ٢٠٠٠ عامل. وكان السكرتير العام للمنظمة الأولى حين ذاك فى المنفى فى بتسوانا، وقد أرسلت المنظمة دعوة للمؤتمر لمجلس العمال فى ليسوتو، ولكن المنظمة الأولى لم توجه إليها الدعوة، ومع ذلك فإن ممثلها قد جاء أساساً، ليبين حالة الاتحاد بأنه كان أكثر المنظمات تمثيلاً. ورغم ذلك فإن لجنة التوجيه أوصت بالاعتراف بمجلس العمال، بحجة عدم حدوث سابقة خطيرة، إذا لم يتم الاعتراف بواحدة من المنظمين.

وكان كل من اتحاد عمال ليبيريا، ومؤتمر العمل فى سيراليون من الأعضاء والمؤسسين للمنظمة الأم، وفى وقت تأسيس المؤتمر فى عام ١٩٧٣م، كان يوجد مجلس وطنى واحد فى كل منهما، ولم تكن المنظمات المنافسة التى ظهرت فى كلا البلدين قبل ١٩٧٣م أعضاء فى المنظمة الأم. ولم يكن هناك دليل على أنهما قبل اجتماع طرابلس كانا يسعيان إلى العضوية، وفى هذه الظروف يبدو أنه من العادل المطلق للجنة التوجيه أن تحرم (ال CIO و SLLC) من حقهما فى

. التصويت، وأن يصوت لهما .

وكان القرار يصتقح اليوم في حالة الـ SLIC (سليرون)، لأن المنظمة الضعيفة (قليلة الشأن) لم تجلس سيراياون للعلم لم يكن موجها في الاجتماع، كما أنه لم تقدم الدعوة إليهما، ولذلك لم يكن منعتريا أنه بعد الاجتماع طرابلس مباشرة قرر الـ SLIC الانفصال عن المنظمة الأم. وقد أثار القرار رد فعل لدى الأمانة العامة للمنظمة الأم، واضطر السكرتير العام (دينيس أكويو) أن يقوم بزيارة عاجلة إلى (فري تاون) في محاولة لإغراء وزير العمل لممارسة الضغط على المؤتمر، لسيحب قراره. وقد فشلت الرحلة بعد أن أوضح الوزير لضعفه أنه ليس من اختصاصه إجبار المنظمة على تغيير قرارها (١٦)

■ ■ ■

الفصل الثانى

الدستور- الأهداف- الهيكل التنظيمى

الفصل الثاني

الدستور- الأهداف- الهيكل التنظيمي

أولاً: الدستور:

أقر المؤتمر التأسيسي لمنظمة الوحدة النقابية الإفريقية (طرابلس- إبريل ١٩٧٣م) أول دستور للمنظمة. ويتكون من ١٥ مادة تسيقها ديباجة طويلة اتسمت صياغتها بالثورية السياسية والبلاغة اللغوية. ^(١٧) وحددت الديباجة بعد ذلك القرارات العامة للجنة التحضيرية للمؤتمر التأسيسي، ثم جاء نص الدستور بمواده الـ ١٥ مشيرة مرة أخرى في المادة الأولى منها لأهداف المنظمة في خمس نقاط، ثم حدد الدستور عضوية المنظمة وأجهزتها وبعض المسائل الإجرائية الأخرى.

ويبدو واضحاً من شكل ومضمون دستور ١٩٧٣م، أنه تم إعداده على عجل، حيث افتقر إلى دقة الصياغة وشمولية النص.

وفي أول اجتماع للمجلس العام للمنظمة في مارس ١٩٧٥م، تشكلت لجنة لإعداد مشروع دستور جديد يُعرضه على المؤتمر الثاني للمنظمة في إبريل ١٩٧٦م يتناسب مع توسيع عضوية المنظمة. وأقر المؤتمر الثاني للمنظمة المعقود في طرابلس (٢٠-٢٢ إبريل ١٩٧٦م) الدستور الجديد الذي اتسم بالروح الإصلاحية،

لتفادي العقبات التي واجهت المنظمة في أعوامها الأولى. ومن ناحية أخرى فإن بعضاً من مواد دستور ١٩٧٦م كانت محل انتقادات من قبل المغنيين بالشئون النقابية الإفريقية، ونذكر منها مايلي:

(١) تحدد المادة الخامسة من الدستور أهداف المنظمة في ١٢ بنداً .

ويلاحظ أن هذه المادة من الدستور، والتي تحدد أهداف المنظمة، لا تشير من بعيد أو قريب إلى الاشتراكية. بل إن نفس الأمر يلاحظ أيضاً في الديباجة التي تقول المادة الرابعة من الدستور، إنها تحدد الأساس المذهبي والتوجيهي للمنظمة. وهو أمر ثان تختلف فيه منظمة الوحدة النقابية الإفريقية عن اتحاد نقابات جميع عمال إفريقيا.

(٢) تنص المادة الثامنة من الدستور على أن منظمة الوحدة النقابية الإفريقية ومنظماتها الأعضاء مستقلة عن كل المنظمات النقابية الدولية. ويضيف نص المادة: (وعلى هذا فإن عضوية المنظمة مفتوحة فقط أمام الاتحادات العمالية الوطنية غير المتضمنين إلى أية من المنظمات النقابية الدولية). على أن لجنة اعتماد العضوية تجاهلت في تقريرها هذه المادة تماماً، وصبت اهتمامها على الحالات التي يوجد فيها داخل الدولة الإفريقية الواحدة أكثر من اتحاد عمالي، أو على الاتحادات التي لم تسدّد رسوم العضوية والاشتراكات. ومن المؤكد أنه من بين الثمان والأربعين منظمة التي اشتركت في أعمال المؤتمر أكثر من منظمة، كانت لا تزال محتفظة بعضويتها في الاتحادات العمالية الدولية الثلاثة الموجودة حالياً (١٨).

ولعل الملاحظة الأخيرة هي التي قادت المنظمة إلى أزمة الانقسام عامي ١٩٨٥م، ١٩٨٦م. مما اضطر المنظمة إلى تعديل في مؤتمر (أكرا - ١٩٨٧م).

أهداف الأهداف:

جديد المادة الرابعة من الدستور المعدل عام ١٩٩٢م اثني عشر هدفاً لمنظمة الوحدة النقابية الإفريقية:

١- تحقيق الوحدة النقابية على المستوى القاري وكذلك على المستوى الوطني.

٢- الدفاع عن المصالح السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والمعنوية للطبقة العاملة الإفريقية.

٣- العمل على اتساق التشريعات العمالية، ومبادئ المفاوضة الجماعية في قارة إفريقيا.

٤- حماية وتأكيد استقلال وشخصية الحركة النقابية على جميع المستويات.

٥- النهوض بالحقوق الإنسانية والنقابية وتعزيزها والدفاع عنها.

٦- تعزيز مصالح العمال والنقابات الإفريقية في المنظمات الإقليمية والدولية والدفاع عنها.

٧- العمل على الوحدة الإفريقية والتكامل الاقتصادي.

٨- المساهمة في تحقيق وتدعيم السلام في العالم.

٩- تقديم المساعدة للمنظمات النقابية المحتاجة من أجل تدعيم التضامن العمالي.

١٠- الدفاع عن المصالح المادية والمعنوية للعمال الأفارقة المهاجرين، بالتعاون مع المنظمات النقابية في الدول المضيفة.

١١- النضال ضد الإمبريالية والاستعمار الجديد والعنصرية والفصل العنصري والصهيونية وعمالهم، كذلك ضد الإقطاع، وأي شكل من أشكال القهر والاستغلال من أجل استقلال إفريقيا والتحرير الكامل لشعوبها.

١٢- إزالة آثار الاستعمار وكل الهياكل المفروضة على القارة، بهدف إقامة نظام اجتماعي للديمقراطية والتقدم والسلام المبني على العدالة الاجتماعية والاقتصادية لمصالح إفريقيا. وتأمين التعليم والتدريب للجماهير الكادحة في القارة، خاصة من خلال:

- الاستخدام الكامل من خلال التصنيع والتكامل الاقتصادي.

- المساواة للجميع دون تمييز في الجنس أو العنصر أو اللون أو العقيدة أو

الدين.

١- التوزيع العادل للدخل القومي.

- تأكيد تبادل البرامج النقابية الإفريقية، والتعاون فيما بينها في كافة المجالات، وخاصة في مجال العمالة بين الدول الأعضاء في منظمة الوحدة الإفريقية.

ويمكن تصنيف تلك الأهداف إلى أهداف نقابية، وأهداف سياسية وأهداف اقتصادية وتنموية إفريقية، ثم أهداف سياسية دولية كما يلي:

أولاً: وردت الأهداف النقابية في البنود من ١ إلى ٦، ثم في البندين ٩، ١٠ ثم في الشق الأخير (د) من البند (١٢).

ثانياً: وردت الأهداف السياسية والاقتصادية الإفريقية في البند السابع والحادي عشر، ثم البند ١٢ ما عدا الشق الأخير (د) السابق الإشارة إليه.

ويبدو واضحاً، أن الأهداف في مجملها قد اتسمت بالعموميات ودون ترتيب منطقي لكل دائرة من دوائر اهتمامات المنظمة. وأكثر من هذا فإن الدستور لم يوضح أساليب محددة لتحقيق تلك الأهداف. واكتفت المادة الخامسة بالإشارة إلى أن المنظمة سوف تقوم بتنفيذ البرامج المتعلقة بها، وتعمل على النهوض بالتعاون بين أعضائها. وفضلاً عن هذا فقد أغفل الدستور تحديد الآليات المتوط بها تحقيق مثل تلك الأهداف، حيث لم يشر الدستور من قريب أو بعيد إلى مسئوليات الأجهزة الثلاثة الرئيسية في الهيكل التنظيمي للمنظمة (المؤتمر، المجلس العام، اللجنة التنفيذية).

وفي تحقيق أي هدف من الأهداف الاثني عشر للمنظمة، اكتفى الدستور بتحديد المهام الإجرائية لكل هيئة وعلاقتها ببعضها البعض، كما سيرد بعد قليل.

ثالثاً: الهيكل التنظيمي:

يشمل الهيكل التنظيمي لمنظمة الوحدة النقابية الإفريقية التكوين الثلاثي التقليدي للمنظمات : المؤتمر، المجلس العام، اللجنة التنفيذية (١٩).

١- المؤتمر:

حددت المواد ١٢، ١٣، ١٤ من دستور منظمة الوحدة النقابية الإفريقية الصادر عام ١٩٩٢م، سلطات وعضوية ومهام المؤتمر، الذي يعد السلطة العليا للمنظمة،

ويجتمع مرة كل أربع سنوات. ويعقد المؤتمر غير العادي بدعوة من المجلس العام بناء على اقتراح ثلثي المجلس العام أو ثلثي الدول الأعضاء. وتشمل عضوية المؤتمر جميع أعضاء اللجنة التنفيذية، والأعضاء الممثلين لكل مركز نقابي وطني عضو في (ال أواتو) ويجري تمثيل كل مركز عضو في المنظمة بأربعة مندوبين في المؤتمر للسكرتارية العامة أو ممثلة لكل منظمة نقابية إقليمية فرعية وسكرتارية مهنية ووكالة متخصصة (للأواتو) هم مندوبون في المؤتمر، ولكن لا يجوز لهم حق التصويت .

أما مهام المؤتمر فقد حددتها المادة ١٤ كما يلي:

– انتخاب أعضاء اللجنة التنفيذية.

– مناقشة التقارير والمقترحات المقدمة من اللجنة التنفيذية.

– المناقشة والموافقة على التقرير المالي المقدم من أمين عام الصندوق باسم اللجنة التنفيذية.

– انتخاب مراجعي الحسابات.

– الموافقة على كل طلب للعضوية موصى عليها من المجلس العام.

– اتخاذ قرار بطرد عضوة أو عضو اللجنة التنفيذية باقتراح من المجلس العام.

وبخلاف المؤتمر التأسيسي عام ١٩٧٢م، فقد عقد المؤتمر الأول عام ١٩٧٣م، والثاني عام ١٩٧٦م في طرابلس، والثالث العادي في مقديشو عام ١٩٨٠م، والرابع في لاجوس عام ١٩٨٥م ومؤتمر غير عادي في أكرا (فبراير ١٩٨٦م)، وآخر في أديس أبابا (أكتوبر ١٩٨٦م)، والخامس في طرابلس ديسمبر ١٩٩٠م، والسادس في أكرا ٢٢-٢٥ مايو ١٩٩٥م والجزائر عام ٢٠٠٠م

ويبدو واضحاً استئثار طرابلس وحدها باستضافة ثلاثة مؤتمرات مقابل استضافة أكرا، مقر المنظمة، مؤتمرين فقط من لاجوس وأديس أبابا والجزائر.

وينتخب المؤتمر أثناء انعقاده الرئيس، ويكون مسئولاً من الناحية القانونية عن المنظمة، كما يقوم بالاشتراك مع الأمين العام ببذل كل ما في وسعه لتشجيع

الاهتمام العام بالمنظمة والمؤتمر والعمل العام واللجنة التنفيذية. ويقوم برئاسة كافة الاجتماعات ويتخذ جميع الإجراءات اللازمة التي تطل بالرؤية السليمة للعمل والنظام والانضباط، أثناء كافة الاجتماعات، وفقاً للمواد الدستورية والأحكام الداخلية، ويظل في انعقاد دائم مع أمانة إواتو.

أضافت اللائحة الداخلية: (يرأس رئيس المنظمة المؤتمر في حالة انعقاده بمقر المنظمة، وفي حالة انعقاده بعيداً عن المقر يرأس الرئيس الجلسة الافتتاحية، ويقوم المسئول في المركز القومي للدولة المضيفة برئاسة باقى الجلسات. ويقوم الرئيس ونواب الرئيس بمساعدته)، كما أكدت اللائحة الداخلية أن تعقد اجتماعات المؤتمر، كلما كان ذلك ممكناً ببلدان مختلفة، وعلى أساس مبدأ الكفاءة والملاءمة. ويتعين دعوة وقبول المركز النقابي في البلد المعني، وفي حالة عدم وجود دعوة من مركز قومي يعقد المؤتمر بمقر المنظمة.

٤- المجلس العام:

وحددت المواد من ١٥ إلى ٢٠ تكوين مهام المجلس الذي يعد السلطة العليا للمنظمة بين كل مؤتمرين، حيث تنقل إليه سلطات المؤتمر باستثناء سلطة تعديل الدستور (٢٠) ويتكون المجلس العام من أعضاء اللجنة التنفيذية وعضو واحد يمثل كل مركز نقابي وطني عضو بالمنظمة الأم. (٢١) ويجتمع المجلس العام مرة واحدة في السنة، أي ثلاث مرات فيما بين مؤتمرين أو بصفة استثنائية بنفس الشروط المحددة في المادة (١٢) لاجتماع المؤتمر. (٢٢) ومهام المجلس العام، كما حددها الدستور هي: الإشراف على تنفيذ المهام التي يحددها المؤتمر. تلقي ومناقشة تقرير النشاط المقدم من اللجنة التنفيذية. مناقشة والموافقة على الميزانية المقدمة من اللجنة التنفيذية. شغل المناصب الشاغرة في اللجنة التنفيذية. مناقشة التوجيه بقبول أو تعليق أو طرد المنظمات الأعضاء، مناقشة اللائحة الداخلية والموافقة عليها والإعداد للمؤتمر الـ ٢٤. (٢٣)

وتم في مؤتمر المنظمة باكرا (مايو - ١٩٩٥م)، تخفيض أعضاء المجلس العام من ٢٥ إلى ١٢ عضواً فقط باكرا مايو ١٩٩٥م، يجري انتخابهم كل ٥ سنوات.

٣- اللجنة التنفيذية:

تتألف اللجنة التنفيذية من مسؤولية العمل اليومي للمنظمة بإشراف من المجلس العام وتجتمع مرة على الأقل كل ستة أشهر، ويمكنها عقد اجتماعات غير عادية، إذا ما طلبها الرئيس أو الأمين العام، أو بناء على طلب ثلثي أعضائها، ومناقشة الاجتماع غير العادي بندا محددًا فقط، هو ما انعقد من أجله . (٢٤) وتتكون اللجنة من ١٣ عضواً منهم اثنان على الأقل من النساء، وينتخبون من المؤتمر من الأعضاء المسددين لاشتراكاتهم كاملة. وتتكون من رئيس المنظمة و٧ نواب للرئيس يمثلون المناطق الخمسة للمنظمة في القارة، سكرتير عام واحد، سكرتيران مساعدان، أمين عام صندوق . (٢٥)

ومدة ولاية اللجنة التنفيذية أربع سنوات، ويجوز انتخاب أعضاء اللجنة مرة أخرى، أما مهام اللجنة فقد تحددت فيما يلي:

- تنفيذ قرارات المؤتمر والمجلس العام تحت الإشراف العام للمجلس العام .
- الإشراف على عمل السكرتارية.
- تقديم تقرير النشاط إلى المجلس العام.
- التوصية إلى المجلس العام بشغل المناصب الشاغرة.
- تقديم طلبات العضوية للمجلس العام (٣١) .

أوضحت المادة (٤) من لائحة سلطات اللجنة التنفيذية أن للجنة مناقشة كافة الأمور الطارئة المتعلقة بمسيرة المنظمة، وتكون ملزمة بإحالتها للمجلس العام، أو المؤتمر في الدورة التالية للحدث مباشرة.

نظام التصويت في المنظمة:

أوردت المادة (٨) من دستور المنظمة المعدل عام ١٩٩٣م حق التصويت بصوت واحد لكل مركز وطني يمثل دولة، أو كتلة واحدة تمثل المراكز الوطنية في بلد واحد. وفضلاً عن هذا الصوت يكون للدول الأعضاء المسددة لاشتراكاتها ثلاثة أصوات إضافية.

وكان نظام التصويت داخل المنظمة قد تعرض للتعديل في مؤتمر عام ١٩٨٧م، نظراً لقيام ٢٤ منظمة نقابية وطنية أعضاء بالمنظمة بالانتساب إلى اتحادات الحركة النقابية الدولية (١٢ منظمة للاتحاد الدولي لنقابات العمال (بروكسل)، ١٢ منظمة للاتحاد العالمي لنقابات العمال (براغ). أما باقي المنظمات النقابية الوطنية فكانت مستقلة، ولذا تمتعت آنذاك (فيما بين مؤتمر ١٩٨٧م، ومؤتمر القاهرة ١٩٩٣م) بصوت إضافي، وذلك انسجاماً مع المادة الثامنة من الدستور المعدل عام ١٩٨٧م، والتي تنص على أن منظمة الوحدة النقابية الإفريقية ومنظماتها الأعضاء لن تتقيد بالعضوية في أية منظمة نقابية دولية.

المادة (٩) المعدلة في مؤتمر عام ١٩٨٧م قد حددت حقوق التصويت كما يلي:

- لكل دولة الحق في صوت واحد.
- الأعضاء الذين قاموا بتسديد اشتراكاتهم يكون لهم صوت إضافي.
- الأعضاء غير المشتركين في أية منظمات دولية لهم الحق في صوت واحد إضافي (٣) .



مراجع الباب الثالث

- (١) راجع بتوسع. تقرير الأمين العام لمنظمة الوحدة النقابية الإفريقية إلى الاجتماع الأول للمجلس العام للمنظمة (أكرا: ١٨ - ٢٠ مارس ١٩٧٥) ص ٢ .
 - (٢) من أعضاء الاتوف (اتحادات نقابات: بوروندي، جامبيا، غينيا، موريشيوس، تنزانيا، مالي، زامبيا)، ومن أعضاء الاتوك (اتحادات نقابات : الكامبيرون، ساحل العاج، فولتا العليا، ليبيريا، مدغشقر، موريتانيا، النيجر، السنغال، تونس، أوغندا، زائير، توجو)، ومن الاتحادات النقابية المستقلة (اتحادات نقابات: أنجولا، داهومي، إثيوبيا، الجابون، ليبيا، غانا، المغرب، نيجيريا، سيراليون، السودان، إفريقيا الوسطى).
 - (٣) إيهاب شلبي: م. س. ذ. ص ١٠٩ .
 - (٤) Onu, Op. cit, P.136
 - (٥) إيهاب شلبي، م. س. ذ. ص ١٠٩ .
 - (٦) المرجع نفسه، ص ١١٠ .
 - (٧) المرجع نفسه، ص ١١١
 - (٨) المرجع نفسه، ص ١١١ .
 - (٩) المرجع نفسه، ص ١١٢ .
 - (١٠) اكتسب هذا الاجتماع أهميته من عدد المنظمات التي حضرت والتي بلغ عددها ٤٠ منظمة نقابية من ٢٩ دولة، هي: (الجزائر - أنجولا - بوتسوانا - بوروندي - الكامبيرون - إفريقيا الوسطى - الكونجو - ساحل العاج - داهومي - مصر - جابون جامبيا - غانا - غينيا بيساو - كينيا - فولتا العليا - ليسوتو -
- الحركة النقابية - ١٢٩

ليبيا - ليبيريا - مدغشقر - مالي - المغرب - موريشيوس - موريتانيا - النيجر - نيجيريا - السنغال - جزيرة سيشل - سيراليون - الصومال - السودان - تنزانيا - تشاد - تونس - توجو - أوغندا - زائير - زامبيا)، وقد تخلفت اثيوبيا للظروف السياسية التي تمر بها. كما حضر الاجتماع ممثلون عن أربع منظمات تمثل حركات التحرير الإفريقية بصفة مراقب وهي: ناميبيا، وجزر القمر، وزيمبابوي، وموزمبيق، وحضر الجلسة الافتتاحية عدد من الشخصيات الإفريقية في مقدمتها الكولونيل أتشميونج رئيس دولة غانا، والمستر تيكي السكرتير العام لمنظمة الوحدة الإفريقية، ووزير العمل في غانا بوصفه رئيساً مؤتمر وزراء العمل الأفارقة ورئيس وأعضاء اللجنة التنفيذية لمنظمة الوحدة النقابية الإفريقية.

(١١) حسنى السيد: ماذا دار في اجتماعات المجلس العام لمنظمة الوحدة النقابية الإفريقية. مجلة العمال العرب، العدد ٩٦٠، إبريل ١٩٧٥م، ص ١٧ .

(١٢) المرجع نفسه، ص ١٨ .

(١٣) وفي الجلسة الختامية للمجلس أعلنت القرارات العامة وتضمنت قرارات ضد التفرقة العنصرية في جنوب إفريقيا وضد حكم الأقلية في روديسيا، وقرار حول تدعيم مواقف الدول الإفريقية التي تكافح من أجل الحصول على الاستقلال. وقرار بشأن تعاون المنظمة وقرار حول دور المرأة العاملة الإفريقية بمناسبة (العام العالمى للمرأة)، وقرار حول أهمية التعاون مع منظمة الوحدة الإفريقية، وقرار حول أهمية وحتمية تدعيم برامج الثقافة العمالية في إفريقيا.

(١٤) محمد جمال إمام: مشروع دستور جديد لمنظمة الوحدة النقابية الإفريقية، مجلة رسالة إفريقيا، العدد التاسع (السنة الثالثة)، سبتمبر ١٩٧٥م، ص ١ .

(١٥) Wougu , op.cit,p 138

Ibid, P.139 (١٦)

(١٧) في الفقرة الثالثة من الديباجة جاء كما يلي: (إن عمال إفريقيا يشتركون في صراع كبير ضد الإمبريالية والاستعمار الجديد والإقطاع والاتجاهات الرجعية، وعلى هذا فإنهم يشاركون كافة عمال العالم ضد كل أشكال استغلال الإنسان لأخيه الإنسان من أجل ديمقراطية حقيقية ومن أجل الاستقلال الاقتصادى والاجتماعى الكامل لشعوب القارة الإفريقية).

(١٨) محمد جمال إمام: المؤتمر الثانى لمنظمة الوحدة النقابية الإفريقية، مجلة رسالة إفريقيا، العدد الخامس (١٥ مايو ١٩٧٦م)، ص ٤ .

(١٩) المادة (١٢) من دستور المنظمة.

(٢٠) المادة (١٦) من دستور المنظمة.

(٢١) المادة (٢٧) من الدستور.

(٢٢) المادة (١٩)، من الدستور. وأضافت المادة ١٥ من لائحة مسئولى المنظمة أن اجتماع المجلس العام

يعقد كلما كان ذلك ممكنا في دول إفريقية مختلفة، ولأسباب الراحة والكفاءة يتعين دعوة وقبول المركز النقابي الوطني في البلد المعنى.

(٢٣) المادة (١٥) من الدستور.

(٢٤) المادة (١) من لائحة سلطات اللجنة التنفيذية.

(٢٥) المادة (٢١) من دستور المنظمة. وأضافت المادة ٧ من لائحة اللجنة التنفيذية أن لرؤساء الوكالات المتخصصة والمنظمات شبه الإقليمية التابعة للمنظمة يمكنهم تلبية دعوة حضور اجتماعات اللجنة دون الحق في التصويت.

(٢٦) المادة (٢٢) من الدستور.

(٢٧) أحمد يوسف القرعي، الحركة النقابية الإفريقية م.س.ذ. ص ٢٤، ٢٢.



الباب الرابع القضايا التنظيمية

• الفصل الأول :

أزمة انقسام المنظمة

عامي (١٩٨٥م/١٩٨٦م)

• الفصل الثاني :

أزمة العضوية المشروطة

الفصل الأول

أزمة انقسام المنظمة

(١٩٨٥م - ١٩٨٦م)

الفصل الأول

أزمة انقسام المنظمة

(١٩٨٥م - ١٩٨٦م)

بدأت بوادر الأزمة قبل اجتماع المؤتمر الرابع الذي كان من المقرر انعقاده عام ١٩٨٣م، وتأجل الانعقاد بسبب الخلافات بين أعضاء المنظمة حول شخص الأمين العام دينيس أكومو، وتفاقم الخلاف مع انعقاد المؤتمر في لاجوس (نيجيريا) فيما بين ٢٦، ٢١ يناير ١٩٨٥م .

وكان أكومو قد أنتخب أميناً عاماً لمنظمة الوحدة النقابية الإفريقية في المؤتمر التأسيسي (إبريل ١٩٧٣م)، وأعيد انتخابه في المؤتمر الثاني المنعقد بطرابلس (إبريل ١٩٧٦م). واستطاع قيادة مسيرة المنظمة بنجاح بتوحيد مواقف العمال الأفارقة في المحافل الدولية، وأن يجعل منها قوة موحدة يحسب حسابها كتلة واحدة يتحدث هو باسمها بثقة كاملة.

وبينما اتهم بعد ذلك بصلته الوثيقة بالمركز الإفريقي الأمريكي للعمل وبالاتحاد الحر، لذا حاولت جبهة قوية من الاتحادات الأعضاء ذات التوجه التقدمي إسقاط أكومو في المؤتمر الثالث للمنظمة في مقديشيو عام ١٩٨٠م، إلا أنه أعيد انتخابه للمرة الثالثة أميناً عاماً للمنظمة (١) .

وبعدما بدأ يعدل من مواقفه وتوجهاته، وأخذ يقلل من روابطه الوثيقة بالمركز الإفريقي الأمريكى للعمل، وبالاتحاد الحر، ويدعم من علاقاته العربية، وعلاقاته بالاتحاد العالمى لنقابات العمال.

وذلك بالرغم من أنه ظل محافظاً على تحالفه مع الاتحاد الدولى لنقابات العمال الحرة فى انتخابات فريق العمال بمجلس إدارة مكتب العمل الدولى. ولا ينسى العمال العرب لأكومو تجبيته للأصوات العمالية الإفريقية خلف جميع مشروعات القرارات العربية فى مؤتمر العمل الدولى، بالرغم من ضعف الاهتمام العمالى العربى بالقضايا الإفريقية. كما لا ينسون له أيضاً دوره فى إسقاط مرشح الهستدروت (اتحاد العمال الإسرائيلى) فى انتخابات فريق العمال بمجلس إدارة مكتب العمل الدولى عام ١٩٨٤م، وهى أول مرة يحدث فيها هذا الأمر، مما كان له دور كبير فى أروقة منظمة العمل الدولية.

ولقد كان هذا الدور هو نهاية العلاقة الوثيقة الطويلة ما بين أكومو وحلفائه الغربيين، فعلى الرغم من أنه كان قد فقد ثقة الغرب والشرق منذ سنوات، فإن الجميع كان مضطراً للتعامل معه بسبب مقدرته الغربية والفذة فى تجميع الصف العمالى الإفريقى خلف ما يريده. إلا أن إقدامه على المساهمة فى إسقاط المرشح الإسرائيلى كان أكبر من أن يقبله الغرب منه. ومن هنا بدأ التحرك لإسقاط أكومو فى المؤتمر العام الرابع (٢).

وقد بذل الأمين العام دينيس أكومو محاولات كثيرة فى عقد المؤتمر، إما فى أكرا (غانا) مقر المنظمة، أو طرابلس (ليبيا) وعدم عقده فى الجزائر أو نيجيريا أقوى التيارات ضده. ولكن نيجيريا (غرب إفريقيا) طالبت بحققها فى عقد المؤتمر بها حيث، عقدت المؤتمرات الثلاثة الأولى فى أديس أبابا (شرق إفريقيا)، وطرابلس (شمال إفريقيا)، ومقدشيو (شرق إفريقيا) على التوالى. وهكذا تقرر عقد المؤتمر الرابع للمنظمة فى لاجوس (نيجيريا).

وساد فى المؤتمر منذ بدايته اتجاه عام ضد الأمين العام دينيس أكومو سواء من المراكز النقابية الإفريقية أو الاتحادات النقابية الدولية. فالاتحادات الدولية سواء

الاتحاد الدولي للنقابات الحرة أو الاتحاد العالمى للنقابات ناقمة على الأمين العام لإصراره على المادة الثامنة فى الدستور، التى تعتبر الاتحادات الإفريقية المنتمية إليها غير أعضاء بالمنظمة، وبالتالي لا يجوز لها حق التصويت أو الترشيح (قرار لجنة العضوية فى مؤتمر مقديشيو ١٩٨٠م).

واتحاد عمال أمريكا - مؤتمر المنظمات الصناعية ممثلاً فى المركز الإفريقى الأمريكى للعمل - ناقم بصفة خاصة على الأمين العام لتضامن الأسباب السابقة، ولتضامنه الوثيق فى نظرهم مع الاتحاد العالمى للنقابات، ومع منظمة العمل العربية، ومنظمة التحرير الفلسطينية التى تبرعت للمنظمة بمبلغ ٢٠ ألف دولار. وكان تضامن منظمة الوحدة النقابية الإفريقية سبباً فى إسقاط مندوب إسرائيل فى مجلس إدارة منظمة العمل الدولية ونجاح منافسه مندوب المجر.

أما الاتحادات الإفريقية، فىرى بعضها أن الأمين العام لم يؤد واجبه تجاه المعتقلين النقابيين فى بلادهم. وأنه كان يقف بجانب الحكومة ضدهم، بالإضافة إلى اقتناع معظم الاتحادات بعدم نزاهة الأمين العام، وأمانة المنظمة فى المسائل المالية (٣).

وخلال عرض الأمين العام لتقرير النشاط، بدأ الفريق المعارض يثير الجدل، ويعترض على نقاط التعدد النقابى والانتماءات الدولية والتقرير المالى.

وردد فى تقرير النشاط تحت بند (الحقوق النقابية) بأن لجنة الخبراء التابعة لمكتب العمل الدولى بشأن تطبيق الاتفاقيات والتوصيات، قد تركت الكثير من الإيضاحات بشأن الاتفاقية ٨٧ لسنة ١٩٤٨م. فبينما لا تهدف الاتفاقية الأساسية لحرية المنظمات بوضوح بأن تجعل التعدد النقابى إلزاماً فإن لجنة الخبراء تعتقد أن التعدد يجب أن يكون ممكناً فى إلى حالة. ومن ثم فهم يعترضون على الاختيار وعلى القرارات الإجماعية للعمال التى حققت الوحدة النقابية فى بلادها. كذلك جانب لجنة الانتماءات التوفيق عندما أغفلت الحقائق الاجتماعية والاقتصادية فى الأقاليم المختلفة فى العالم.

إن حق الانسحاب من المنظمات الدولية يعتبر فى إطار الاتفاقية الأساسية بشأن حرية المنظمات. ولكن اللجنة تفضل التأكيد على حق الانتماء. دون التأكيد أيضاً

على حق الانسحاب. الغالبية العظمى من العمال الأفارقة على المستوى الوطنى والقارى قد فضلوا الانسحاب وعدم الانتماء، ويجب احترام قرار الأغلبية، ومن ثم أكدت المنظمة على المادة الثامنة من الدستور التي تهدف إلى الأخذ بمبدأ عدم الانحياز. وكان من الطبيعى أن تثير مسألة الانتماءات الوفود التي تنتمى اتحاداتها إلى منظمات دولية. وكان أبرز المتحدثين فيها هم الكونغو - جامبيا - أنجولا، ومن المنظمات غير المنتمية الجابون، وكانت وجهة نظرهم تتلخص فى أنه إذا كانت المادة الثامنة من الدستور تفيد بأن المنظمة سوف تقبل فقط الأعضاء غير المنتمين إلى منظمات دولية، فلماذا تم دعوة الأعضاء المنتمين إلى هنا؟ ولماذا قبلت المنظمة دفع اشتراكاتهم؟ وطالب مندوب الجابون بأن يكون لهذه المنظمات على الأقل حق التصويت، أو فلترد المنظمة فوراً هذه الاشتراكات، وثنى عليه مندوب جامبيا، واستغرق هذا الجدل الجلسة الصباحية من يوم ٢٣ يناير ١٩٨٥م، ثم قدمت لجنة اعتماد العضوية تقريرها، الذي أخذت فيه بنفس المعايير التي أخذ بها فى المؤتمر الثالث فى مقديشيو سنة ١٩٨٠م وهى: (٤)

١- المنظمات المسددة للاشتراكات، وبها تعدد نقابى، لها أن تحدد الأعضاء للتحديث باسمها أيضاً وليس لها حق الترشيح.

٢- المنظمات المسددة للاشتراكات، ولها مركز نقابى واحد، ولكنها منتمية لإحدى المنظمات النقابية الدولية لها حق الكلام فقط، وليس لها حق التصويت، أو الترشيح.

٣- أما المنظمات غير المسددة للاشتراك، وليس فى دولها تعدد نقابى، وليست منتمية لأية من المنظمات النقابية الدولية، فلها حق الكلام، والتصويت والترشيح. وهذه المنظمات هى:

زائير، توجو، جابون، الكامبيرون، ساحل العاج، غينيا، جيبوتى، الصومال، نيجيريا، مالى، السنغال، الجزائر، موريتانيا، مصر، النيجر، تنزانيا، كينيا، غانا، زامبيا، ليبيا، بورندى، السودان، زيمبابوى، سيشل، موزمبيق.

وكانت المنظمات المسددة للاشتراكات، وليس لها فى بلادها تعدد نقابى، ولكن منتمية، أى لا يجوز لها حق التصويت ولا الترشيح، هى تونس - الكونغو- اثيوبيا - أنجولا.

وكانت تشاد قد تقدمت بطلب إعفائها من الاشتراكات، نظرا لظروف الحرب والظروف الاقتصادية، أقرته اللجنة المالية للعرض على المؤتمر، والمغرب ذات التعدد النقابى، والتي حضرت بثلاثة وفود مسددة اشتراكاتها ومتفقة على صوت واحد.

وهكذا عرضت لجنة اعتماد العضوية الموقف لإقرار المؤتمر. وكان من الواضح أن المنظمات المنتمية وقفت ضد السكرتارية، وتؤيد قائمة الانتخابات الأخرى. أما المغرب فكانت بجانب السكرتارية الحالية. وتشاد ضدها لوجود ليبيا فى مركز الرئاسة.

وانتهت الجلسة الصباحية يوم ٢٥ يناير، والاتهامات تتوالى على الأمانة لسوء تصرفاتها المالية. وعلى موقف كينيا من الاشتراكات حيث أدينت فى المؤتمر الماضى، ولم يثبت ما يفيد سداد اشتراكاتها.

ثم اقترحت ليبيا قفل المناقشة، وثنت عليها الصومال، حيث كان الوقت يمر وهناك الكثير فى جدول الأعمال والانتخابات. ولكن رئيس الجلسة شيروما قال : (إن الموضوع يتعلق بالأموال وهو موضوع خطير. واعتقد أن جميع من بهذه القاعة يريد أن يعلم أين تذهب اشتراكاته، وفيما تنفق)، واتهمت السودان وليبيا الرئيس بالتحيز، وأنه لا يطبق اللوائح. وتحدث البعض عن انحراف الأمين العام عن مهامه فقال مندوب فولتا العليا : (إن المدرسين قاموا بإضراب لمدة ٨ أشهر وفصلت الحكومة ٢٨٠٠ مدرس، واعتقل ٤ نقابيين لا نعلم عنهم شيئاً فماذا فعل الأمين العام؟ لقد أخطرنا منظمة العمل الدولية التى تقوم بما يعجز عن عمله الأمين العام . إن ذلك انحراف للأمين العام عن مهامه ويجب أن يترك المنظمة فوراً).

واستمر هذا الجدل حتى الجلسة الصباحية يوم ٢٦ يناير، وهنا اقترح الرئيس عقد اجتماع لرؤساء الوفود فقط، ثم اجتمع لرؤساء الوفود. وبعد أن تحدث ٣٥ عضوا من رؤساء الوفود اقترحت الأغلبية تأجيل المؤتمر لمدة عام، على أن يعقد فى

أُكِّرا في فبراير ١٩٨٦م، ووافق بالإجماع على تشكيل لجنة مالية لمراجعة المستندات والمصروفات. وانقسم رؤساء الوفود إلى قسمين وأيد المعارضون تشكيل لجنة إشرافية مؤقتة مع استبعاد الأمانة الحالية إلى أن تقوم اللجنة المالية بعملها. أما المؤيدون للمجلس الحالي فقد أيدوا تشكيل اللجنة المالية فقط مع استمرار الأمانة الحالية^(٥).

وكانت التوقعات تشير إلى أن المؤتمر سينقسم للمرة الثانية إلى جبهتين يدور خلافهما الأساسي حول شخص الأمين العام دينيس أكونمو. ولكن كان من المتوقع أيضا أن يحكم تكوين كل جبهة بعض الاعتبارات السياسية والدولية، ولكن هذا ما لم يحدث. لقد نجح أكونمو في منع معظم المنظمات الأجنبية والدولية من حضور المؤتمر، معتمداً في ذلك على الهوية اليسارية لنظام الحكم في أكرا. وبذلك منع بصفة خاصة حضور ممثلي المركز الإفريقي الأمريكي للعمل، والاتحاد الدولي لنقابات العمال الحرة المعارضين الأساسيين له في الوقت الحالي^(٦).

وإذا كان أصدقاء هاتين المنظمتين قد تجمعوا قبل المؤتمر في دكار تحت غطاء ندوة لمناقشة الحقوق والحريات النقابية - وهي الندوة التي اتهمها أكونمو بأنها تعقد بتمويل من المخابرات المركزية الأمريكية، اعتماداً على أن اتحاد عمال السنغال تحمل نفقات سفر المشاركين فيها، بالرغم من ضعف إمكاناته المالية - إلا أن مجموعة دكار جمعت حول نفسها في أكرا عشية موعد افتتاح المؤتمر عدداً كبيراً من المنظمات النقابية ذات التوجه التقدمي، بل إن بعضها له توجهات ماركسية واضحة، بحيث وصل عدد أعضاء هذه المجموعة إلى ٣٠ منظمة. وكان العنصر الوحيد الذي جمع بين ذلك العدد الكبير من المنظمات هو رفضها المطلق لاستمرارية دينيس أكونمو كأمين عام للمنظمة، بعد أن تبين لها بما لا يدع مجالاً للشك أنه تلاعب طوال شغله لمنصبه بأموال المنظمة تلاعباً مشيناً.

وعودة إلى التحالف المناهض لأكونمو نجد أنه كان يضم منظمات عمالية من زامبيا، والجزائر، ونيجيريا، وتشاد، وبنين، وليبيريا، ومالاجاش، وناميبيا، وسيراليون، وتوجو، والسنغال، والكاميرون، وزيمبابوي، وليسوتو، وسويسرلاند، وموريشيوس، والكونغو، وزائير، والجابون، وجزر القمر، ومصر، والجمهورية

الصحراوية. وعلى الجانب الآخر كان هناك أكونمو ورفيقه منذ عام ١٩٧٦م، النقابى الليبى (على النفيشى) الذى كان يشغل حتى هذا الوقت منصب رئيس المنظمة. ولقد وقفت ليبيا معهما بقوة على العكس ما فعلت فى المؤتمر الثالث فى مقديشيو عام ١٩٨١م، مدركة أن سقوطها سيعنى ضياع فرصة رئاسة نقابى ليبى لمنظمة بارزة مثل منظمة الوحدة النقابية الإفريقية. وانضم إلى هذا الجانب كذلك ممثلو التنظيمات النقابية من جيبوتى، والصومال، وموريتانيا، والمغرب، وكينيا، وغانا، وساحل العاج، وغينيا، وتنزانيا، وموزمبيق، ومالا جاش (شاركت مالا جاش فى المؤتمر بمنظمتين انقسمتا بين جبهتى الصراع ، وبوركينا فاسو وأثيوبيا فضلا عن ممثلى منظمتى تحرير هما ناميبيا، وجنوب إفريقيا).

وجرت محاولات مضيئة للتوفيق بين الجانبين أدت إلى تأجيل افتتاح المؤتمر عدة مرات. وكانت حكومة غانا مصممة على ألا يفشل المؤتمر على أرضها، كما سبق وأن فشل فى نيجيريا قبل عام، وكان كل جانب متمسك بموقفه من رفض قيادة الجانب الآخر لمسيرة المنظمة فى المستقبل. وكان ميزان القوى فى داخل كل التحركات يتمثل فيما سبق أن اتفق عليه فى مؤتمر لاجوس، من أن المنظمات التى يحق لها التصويت فى المؤتمر هى ٢٤ منظمة فقط هى تلك التى سددت جميع اشتراكاتها قبل مؤتمر لاجوس، والتى ليس لها أى انتماء إلى أحد التنظيمات العمالية الدولية، وهذه المنظمات هى اتحادات عمال غانا ومصر، والسودان، والصومال، وليبيا، والجزائر، وتنزانيا، وكينيا، وموزمبيق وغينيا، وجيبوتى، وساحل العاج، والكاميرون، وبوروندى، ونيجيريا، وزامبيا، وجابون وزائير، والسنغال، ومالى، وتوجو، والنيجر، وزيمبابوى.

وكانت مجموعة دكار تضم تلك المنظمات بينما تضم المجموعة الأخرى ١١ منظمة، ولم يكن وفد السودان قد وصل بعد. وإن كان المتصور أن ينضم إلى المجموعة الأخرى بالنظر إلى توحيد المواقف بينه وبين اتحاد عمال مصر فى إطار التكامل.

وخلال المشاورات الرامية إلى التوفيق بين المجموعتين، فجر أكونمو مشكلة جديدة، عندما أصر على أن يجعل حق الترشيح لعضوية المكتب التنفيذى للمنظمة

مقصوداً على من سدد هذا الاشتراك، بينما سارع الوفد الليبي إلى مساعدة أعضاء مجموعة أكونمو على تسديده. ومن المفارقات أن وفد كينيا سدد اشتراكاته حتى آخر عام ١٩٨٧م، وأن وفد زيمبابوي قبل أن تسدد له ليبيا اشتراكاته، ولكنه عند التصويت صوت مع مجموعة دكار (٧) .

ولم يفتتح المؤتمر يوم ٦ فبراير، كما كان مقرراً، ولا في اليوم التالي، حيث وقعت مفاجأة، فبعد أن وصل الوفد السوداني متأخراً قرر بالنظر إلى حساباته الخاصة أن ينضم إلى مجموعة أكونمو. وهكذا تساوت الكفتان وتعقدت الأمور ووجد الوفد المصري - الذي كان عدل عن الخط الذي اتخذه في مؤتمر لاجوس بتأييد من سوء إدارة أكونمو لأموال المنظمة، والإجماع الإفريقي القوي لرفض استمراره على رأس منظماتهم - أن مجموعة أكونمو أصبحت تضم الاتحادات العربية الأعضاء في المنظمات باستثناء الجزائر. وأنه بغض النظر عن المسائل المالية، فإن المصلحة تقتضي توحيد الصف العربي داخل المنظمة، خاصة أن علاقات قادة مجموعة دكار بالهستدزوت الإسرائيلية علاقات قوية ومعروفة. ومن هنا انضم الوفد المصري هو الآخر إلى مجموعة أكونمو. وهكذا وعندما انعقد المؤتمر أخيراً صباح السبت ٨ فبراير ١٩٨٦م بقاعة كوامي نكروما وتحت حراسة عسكرية شديدة كان يجلس على منصة الرئاسة أمين عام اتحاد عمال غانا السيد (بانكي) وعلى جانبه ممثل كل فريق في مقعده نائب الرئيس (على النفيشي) ممثلاً لمجموعة أكونمو، وعلى شيرؤما رئيس اتحاد عمال نيجيريا ممثلاً لمجموعة دكار. وبعد الكلمة الافتتاحية الحماسية التي ألقاها رئيس جمهورية غانا بدأ المؤتمر أعماله بخلاف شديد حول ما إذا كان يبدأ بمناقشة تقرير اللجنة المالية أم بانتخاب المكتب التنفيذي. وكانت مجموعة دكار تريد البدء بتقرير اللجنة المالية لكشف تصرفات أكونمو المالية، بينما كانت مجموعة أكونمو تؤيد البدء بالانتخابات، وعندما انتهى الأمر إلى أخذ الأصوات للخلاف اكتشفت مجموعة دكار أن ميزان القوى لم يعد في صالحها.

وهكذا وفي الجلسة العشائية وقف مقدوب زانجر يهاجم رئيس المؤتمر، بسبب سوء معاملته لأعضاء المؤتمر، ثم أعلن انسحاب مجموعته من المؤتمر. وبالفعل

غادرت القاعة وفود ٢٨ منظمة، بينما بقي فيها وفود ١٥ منظمة، وأعلن رئيس المؤتمر أن العدد المتبقى يكفي لاكتمال النصاب، ومن ثم بدأت عملية انتخاب المكتب التنفيذي الجديد للمنظمة. من المفارقات التاريخية أن عدد مناصب المكتب التنفيذي أكثر من ١٥ منصباً، ومن ثم فقد ظل بعضها شاغراً انتظاراً لعودة بعض المنسحبين.

وتوجه المنسحبون إلى الفندق حيث عقدوا جلسة أعلنوا فيها أنهم الأغلبية، ومن ثم فإنهم يمثلون الشرعية الحقيقية لمنظمة الوحدة النقابية الإفريقية. وانتخبوا النقابي النيجيري التقدمي (حسن سمنونو) رئيساً، ونقابياً من النيجر هو عبد الله محمد أميناً عاماً، كما انتخبوا مكتباً تنفيذياً للمنظمة. وقرروا نقل المقر إلى دكار عاصمة السنغال، ورفع تقرير بما حدث للرئيس عبده ضيوف رئيس السنغال، بوصفه رئيساً لمنظمة الوحدة الإفريقية (٨).



الفصل الثانى

أزمة العضوية المشروطة

الفصل الثانى

أزمة العضوية المشروطة

تعانى منظمة الوحدة النقابية الأفريقية منذ إنشائها فى إبريل ١٩٧٣م من أزمة التزام الاتحادات النقابية الأعضاء بتسديد الاشتراكات السنوية المقررة، وفقاً لدستور المنظمة. وتتضح أبعاد الأزمة من خلال أمثلة واقعية لحالات القصور فى تسديد الاشتراكات من سنوات السبعينيات، ثم الثمانينيات، ثم التسعينيات، وما سببه هذا القصور من أزمة مالية خانقة للمنظمة.

فى الفترة بين إبريل ١٩٧٣ م ويونيو ١٩٧٥م، كانت هناك سبعة عشر فقط من الأعضاء الثمانية والأربعين فى منظمة الوحدة النقابية الإفريقية هى التى تدفع ما عليها من مستحقات. على أن أكبر المبالغ المدفوعة كان من جانب الاتحاد النقابى فى الكاميرون (UNTC)، وفى تنزانيا (NUTA)، وزائير (UNTZA). وفى الفترة من يوليو ١٩٧٥م وفبراير ١٩٧٦م كانت هناك ستة اتحادات نقابية هى: (CNTG) فى غينيا، (ZCTU) فى زامبيا، (NOTU) فى أوغندا، (UMT) فى موريتانيا، (SWS) فى الصومال، (UMT) فى مالى، هى التى كانت تقوم بدفع ما عليها من مستحقات. إن الحسابات التى تمت مراجعتها محاسبية قانونية للمنظمة أثناء الفترة من ١٣ إبريل ١٩٧٣م حتى ٣٠ يونيو ١٩٧٥م أظهرت وجود دخل قدره

٣١٦,٤٩٩,٩٩ سيدس (Cedis) عملة غانا تتكون من الآتى. إعانات من منظمة الوحدة الإفريقية قدرها ١٩٣,٢٨١,٣١ سيدس غانى (بنسبة ٦١٪)، وإسهامات خاصة قدرها ٧٩,٩٤١,٧٥ سيدس (بنسبة ٢٥,٢٪)، ومنح حكومية قدرها ١٩,٩٨٦ سيدس (بنسبة ٦,٢٪)، ومستحقات اشتراك قدرها ٢٣,٢٨١,٩٣ سيدس (بنسبة ٧,٣٪)، وطبقاً للحسابات التى لم تتم مراجعتها للفترة من أول يوليو ١٩٧٥م حتى ٢٩ فبراير ١٩٧٦م، والتى قدمت للمؤتمر الثانى للمنظمة فى طرابلس عام ١٩٧٥م، فإن الدخل الكلى للفترة المشار إليها يبلغ ١٩٠,٧٨٠,٩٥ سيدس، ويتكون مما يلى إعانات من منظمة الوحدة الإفريقية والحكومية الإغانية ١١٤,٧١٦,٥٧، بنسبة (٦٠,١٪)، وتتكون من (١٠٤,٣٧١٦,٥١) سيدس دفعتها منظمة الوحدة الإفريقية، ١٠,٠٠٠,٠٦ سيدس دفعتها الحكومة الإغانية ومستحقات بلغت ١٤,٢٧٢,٩٥ سيدس بنسبة ٧,٤٪ وبالنسبة للسنة المالية من يوليو ١٩٧٦ إلى يونيو ١٩٧٧ أعدت سكرتارية منظمة وحدة النقابات العمالية الإفريقية ميزانية قدرها ١,٥٣٩,٦٦٢ دولار أمريكى يكون منها - لو صُحبت - تقديرات المتحصلات. ونادراً ما يحدث ذلك فإن المنظمة تأمل فى تحقيق مبلغ ٩٠٤,٠٠٠ دولار فقط من هذا المبلغ (بنسبة ٥٨,٧٪) ممثلاً فى الآتى: مستحقات مطلوبة من ثمانية وأربعين اتحاداً نقابياً عضوا يخصص كل واحدة منها ٣,٠٠٠ دولار أمريكى، فيكون الإجمالى ١٤٤,٠٠٠ دولار (٩,٣٪)، وإعانات من منظمة الوحدة الإفريقية تبلغ ١٣٠,٠٠٠ دولار (بنسبة ٨,٤٪) وإعانات حكومية ٤٨٠,٠٠٠ (دولار بنسبة ٣١,١٪) وعدد من الفروع بمبلغ ١٠٠,٠٠٠ دولار (بنسبة ٦,٤٪) وموارد أخرى (مثل مبيعات الشارات، وأنشطة جمع المال... إلخ) قدرها ٥٠,٠٠٠ دولار (٣,٢٪) على أن مبلغاً من المال يصل إلى ٦٣٥,٦٦٢ دولار (بنسبة ٤١٪) من المبالغ المدرجة بالميزانية تم تصنيفه على أنه عجز فى الميزانية. وحينما تم عرض الميزانية على المؤتمر المنعقد فى ليبيا عام ١٩٧٥م، لم يشر مساعد السكرتير العام أ. أوكيمى، المسئول عن الشؤون المالية والإدارية، إلى مقترح ملموس لسد هذا العجز، ولم يفعل سوى اقتراح بأن يتقدم المؤتمر بالتماس إلى منظمة الوحدة الإفريقية، وإلى الحكومات الإفريقية، وأية منظمات يكون باستطاعتها تقديم المساعدة - دون أية شروط - وذلك بزيادة الإعانات والمنح.

وعلى الرغم من أن السكرتارية لم تستطع موازنة (ميزانياتها التضامنية) التي زادت ميزانية التقشف لعام ١٩٧٥م بنسبة ٨٨,٦٪، فإنها اقترحت مع ذلك زيادة أجور جميع الموظفين بنسبة ١٥٪، وأوصت بإقامة مكاتب إقليمية في كل الأقاليم الخمسة بالقارة (٩).

أيًا كان الأمر، فإن أزمة تسديد الاشتراكات السنوية استمرت أيضا طوال الثمانينيات، وأذيع في عام ١٩٨٥م أن حوالي نصف الاتحادات النقابية الأعضاء في المنظمة (١٠) لم تسدد الحد الأدنى من اشتراكاتها السنوية البالغة ٣٠٠ دولار أمريكي. وكان هذا أحد دوافع تعديل المادة (٩) من دستور المنظمة عام ١٩٨٧م، والتي أعطت لكل عضو سدد اشتراكه صوتًا إضافيًا. وفي اجتماع اللجنة التنفيذية في أكرا (٢٤-٢٧ إبريل ١٩٨٩م) اتضح أن الوضع المالي للمنظمة لم يستقر بعد، حيث بلغ عدد الاتحادات الأعضاء المسددة لاشتراكاتها حوالي ٢٠ منظمة فقط تدفع ٦٠ ألف دولار ومرتبات أعضاء الأمانة العامة ١٦٨ ألف دولار (إجمالي المصروفات المقدمة ٣٤١ ألف دولار في موازنة ١٩٨٩م). وتشكلت لجنة مالية للاجتماع في جنيف خلال يونيو ١٩٨٩م (على هامش مؤتمر العمل الدولي) لبحث الوضع المالي (١١).

ومع سنوات التسعينيات تفاقمت أزمة تسديد الاشتراكات أكثر من ذي قبل. وتعالّت أصوات الأمين العام لمنظمة الوحدة النقابية الإفريقية لمانشدة أعضاء المجلس العام، خلال اجتماعه في جنيف (٦ يونيو ١٩٩٢م) بدفع الاشتراكات المقررة على وجه السرعة، لتمكين المنظمة من تحسين نوعية الخدمات التي تقدمها لأعضائها (١٢).

أثيرت الأزمة المالية بشكل موسع أيضا في مؤتمر المنظمة عام ١٩٩٥م الذي قدم تسهيلات لدفع متأخرات الاشتراكات، حيث قرّر المؤتمر إلغاء ٥٠٪ من المتأخرات المستحقة على أغلبية الاتحادات الأعضاء في المنظمة (١٣).

كما نالت الأزمة المالية النصيب الأوفر من مناقشات اللجنة التنفيذية في تونس (٩ سبتمبر ١٩٩٧م)، وأتضح خلال المناقشات الحقائق الصارخة التالية:

١ - أن عدداً من الأعضاء تخلف عن السداد منذ عام ١٩٧٥، ولم يبد أدنى اهتمام بالوفاء بالتزاماته المالية تجاه المنظمة، وهذه الاتحادات بلغت ديونها للمنظمة الأم أكثر من الأصول الثابتة للمنظمة. واقترح مندوب غانا أن الوقت قد حان لكي تقرر ما إذا كانت هذه الاتحادات ينبغي رفعها من قائمة العضوية، حيث يكون من الأفضل أن تكون هناك أقلية ملتزمة بتسديد اشتراكات العضوية بدلاً من أكثرية لا تسدد أى شيء، وتتراكم بذلك المتأخرات المالية (١٤).

٢ - التمس عدد غير قليل من الدول الأعضاء العذر في تأخير سداد الاشتراكات، نظراً لحالات الحروب الأهلية، أو الإقليمية التي عانت منها بلادهم. وفي هذا السياق قدم مندوب ليبيريا التماساً للمجلس العام، أشار فيه إلى ما أسماه التخفيض المفجع لعضوية النقابات في بلاده، نظراً للخطى السريعة للتضخم المالي والبطالة، وطلب وضع تلك المسائل في الحسبان عند التقرير بشأن سداد الاشتراكات (١٥). كما برر مندوب تشاد في المجلس تأخير اتحادة (U.S.T) عن تسديد الاشتراكات بقوله: (إن العمال في بلاده لم يتقاضوا مرتباتهم لأكثر من أربعة أشهر آنذاك، وأن الحكومة قد ألغت نظام المراجعة النقابية)، وأضاف أن الاتحاد العمالي ليس لديه تسهيلات تليفونية أو فاكسية، وغير قادر على مواجهة المصاريف الإدارية (١٦).

٣ - علل عدد من الاتحادات النقابية التأخر في تسديد الاشتراكات بسبب الأزمات الاقتصادية في بلادها، وذكرت مندوبة بوركينا فاسو أن الأزمات المالية المعوقة للمنظمة كانت هي المشكلة نفسها التي واجهها الاتحاد العمالي في بلادها (ONSL). وذكرت بأن الحالة في العديد من الدول الإفريقية، كانت متمثلة في التصدي للانحيار الاقتصادي والأجور المنخفضة والبطالة والتي خفضت بشدة العضوية في الاتحادات. أوضحت أن هناك أربعة اتحادات عالمية في بوركينا فاسو أعضاء في المنظمة. وحثت الاتحادات الأربعة على المشاركة بنسبة متساوية في تسديد الاشتراكات المستحقة على نقابات بوركينا فاسو للمنظمة (١٧).

وفي هذا السياق أيضاً تأسف أمين عام الاتحاد العمالي في بنين (UNSTB)، عن عدم مقدرة اتحاده للوفاء بوعوده بتسديد الاشتراكات المستحقة التي تراكمت

حتى بلغت ٦٢٩٧١ دولاراً في ديسمبر ١٩٩٦م، بسبب الحالة السيئة السائدة في دولته، وأن هذه الحالة تمثلت في أزمة التضخم المال (١٨) .

ولم تكن الحروب والأزمة الاقتصادية فقط من مبررات تبرير التأخير في تسديد الاشتراكات، حيث أشارت المناقشات في المجلس العام إلى حالة نيجيريا، حيث أعاق الخلاف بين الحكومة العسكرية والنقابات العمالية تسديد اشتراكات النقابات العمالية في نيجيريا إلى المنظمة الأم، كما أعاق الخلاف أيضاً تقديم الإعانات المالية من قبل حكومة نيجيريا إلى المنظمة (١٩) .

٤ - لم يستطع المؤتمر العادي السادس للمنظمة استكمال انتخاب ١٣ عضواً للجنة التنفيذية حسب دستور المنظمة حيث تم انتخاب ١١ عضواً فقط، نظراً لأن أغلبية المنظمات الأعضاء لم تقم بالوفاء بالتزاماتها المالية، وبدون الأخذ في الاعتبار ما نص عليه الدستور. ومع ذلك قرر المؤتمر حجز المنصبين الباقين (وهما منصب نائب الرئيس ومنصب أمين الصندوق المساعد)، وبشكل دائم للنقابات من الدول التالية:

١- منصب نائب رئيس لاي بلد من بلدان إفريقيا الجنوبية دفعت اشتراكات بالكامل.

٢- منصب أمين الصندوق المساعد لاي بلد، ليس عضواً في اللجنة التنفيذية المالية ودفع اشتراكاته بالكامل. وكان الأحد عشر عضواً الذين تم انتخابهم من النقابيين، ولذا تم حجز المكانين الشاغرين للنقابيات وفقاً للدستور، فإنه يتعين أن يكون هناك نائب رئيس واحد من كل منطقة من المناطق الخمسة الإفريقية شبه الإقليمية. ولم يكن يوجد لإفريقيا الجنوبية، أي منصب في اللجنة التنفيذية الحالية، نظراً لأنه في خلال فترة عقد المؤتمر كانت جميع دول إفريقيا الجنوبية الأعضاء في المنظمة مدينة للمنظمة. وبعد المؤتمر في شهر مايو ١٩٩٥م قام اتحاد عمال جنوب إفريقيا (COSTAUA) بتسوية كل ما عليه من متأخرات مستحقة (٢٠) مدانة بها جنوب إفريقيا، لكي تصبح عضو اللجنة التنفيذية لهيئة المكتب على مستوى القارة.

٥٠- أبدى الأمين العام لمنظمة الوحدة النيابية الإفريقية أسفه، لأن ثلثي المنظمات الأعضاء تقريبا لم تظهر بعد أى التزامات للوفاء بالتزاماتها المالية للمنظمة رغم أن هذه المنظمات، كانت دائما مسموعة الصوت، وميالة للنقد فى مؤتمرات واجتماعات المنظمة (٣٦).

كما كشف رئيس الجلسة عن أن بعض الاتحادات الأعضاء قد رفضت متعمدة سدأء الاشتراكات بموجب الادعاءات بالمغالاة الاجتماعية، والصراعات فى بلادهم. وحث رئيس الجلسة على أن معظم تلك الدول المتخلفة عن السداد التى تقدر بحوالى أربع عشرة دولة قد عاشت ذات مزة فى سلام خالية من الحروب الأهلية. (٣٧) وحتى الآن لم تسدد دولاراً واحداً، ولم تبد أى التزام نحو المنظمة منذ إنشائها عام ١٩٦٣ م .

ومن ناحية أخرى، اعتادت بعض الاتحادات الأخرى تسديد اشتراكات عضويتها إلا أنها توقفت عن السداد بمرور الوقت.

ومن ناحية ثالثة، أشار أمين الصندوق إلى أنه منذ انتهاء الحرب فى موزمبيق، والإعفاء الذى كان يتمتع به اتحاد عمال موزمبيق (OTM) على مر السنين لم يعد له مبرر. وبناء عليه طالب أمين الصندوق اتحاد عمال موزمبيق أن يبدأ تسديد اشتراكات العضوية ابتداء من عام ١٩٩٧ م. (٣٨)

٦- رخص الأمين العام للمنظمة محاكاة أسلوب المقاطعة الذى أقرته منظمة الوحدة الإفريقية على مستوى الحكومات، حيث لا يُسمح لأية دولة من الدول الأعضاء تتخلف عن سداد اشتراكاتها أكثر من خمس سنوات بحق الكلام أو التصويت فى الاجتماعات الوزارية، أو حتى فى قمة الوحدة الإفريقية. فضلا عن رخص توظيف مواطنى تلك الدول التى عليها متأخرات مالية ضمن مسئولى سكرتارية المنظمة. أضاف الأمين العام أن هناك وسائل أخرى من المناطق التى يمكن أن تفرضها منظمة الوحدة النيابية الإفريقية. على الاتحادات المتخلفة عن السداد، والتى قد تشمل رخص بعض المزايا مثل تذاكر الطيران المجانية لحضور الندوات والأنشطة الأخرى للمنظمة (٣٩)

ومع استمرار تفاقم أزمة تسديد الاشتراكات، ورغم تشكيل اللجنة المعنية ببحث الوضع المالى الذى لم يطرأ عليه أية علامات للتحسن فى السنوات الأخيرة، ورغم محاولات المنظمة اتخاذ المزيد من اجراءات قيمة الدخل وترشيده، فإن الأمر يتطلب من المنظمة أن تضع نهجاً أكثر قبولاً لمسألة التخلف عن أداء الاشتراكات المالية، مع الأخذ بعين الاعتبار الواقع السياسى والاقتصادى والاجتماعى لكل دولة الذى يعمل فى ظله كل اتحاد نقابى عضو.



مراجع الباب الرابع

- (١) محمد جمال إمام، منظمة الوحدة النقابية الإفريقية والاختيار الصعب، جريدة العمال، ٢ فبراير ١٩٨٦م، ص ٢.
- (٢) المرجع نفسه، ص ٢.
- (٣) تقرير غير منشور للوفد المصرى عن المؤتمر الرابع لمنظمة الوحدة النقابية الإفريقية، لاجوس (٢١-٢٦ يناير ١٩٨٥م)، بأرشيف الاتحاد العام لنقابات العمال، ص ٩، ٨.
- (٤) المرجع نفسه، ص ٩، ١٠.
- (٥) المرجع نفسه، ص ١١.
- (٦) محمد جمال إمام، خلافات خطيرة فى منظمة الوحدة النقابية الإفريقية، جريدة العمال، القاهرة، ٢٤ فبراير ١٩٨٦م.
- (٧) المرجع نفسه، ص ١٢.
- (٨) المرجع نفسه، ص ١٣.
- (٩) Ananuba, Wogu op .Cit, P.219
- (١٠) Cit, p-220 .Onu , peter Onu,Peter, op
- (١١) تقرير مجلس إدارة اتحاد نقابات عمال مصر إلى الجمعية العمومية لعام ١٩٨٩م ص ٢٢٦.
- (١٢) موجز محاضر جلسات اجتماع المجلس العام غير العادى (جنيف، ٦ يونيو ١٩٩٢م ص ٥).
- (١٣) محضر جلسات اجتماع اللجنة التنفيذية لمنظمة الوحدة النقابية الإفريقية (تونس) ٩ سبتمبر ١٩٩٧م.

ص ١٢ .

(١٤) المرجع نفسه ص ١٥ .

(١٥) المرجع نفسه ص ٨، وفي مداخلة أخرى للمندوب نفسه قدم مفارقة تستحق الدراسة عندما قارن بين موقف المنظمة الإفريقية، التي تتشدد في طلب الاشتراكات من اتحاد ليبيريا (LFLUS)، بينما قامت المنظمات الأمريكية والأوروبية بزيارات منتظمة إلى ليبيريا لإظهار تضامنهم مع العمال والشعب وذكر أن الاتحاد الحر قد تنازل عن اشتراكات العضوية المستحقة على اتحاد عمال ليبيريا، بسبب الحرب الأهلية التي دمرت الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية في البلاد

(١٦) المرجع نفسه . ص ٤ .

(١٧) المرجع نفسه . ص ٧ .

(١٨) المرجع نفسه . ص ٨ .

(١٩) المرجع نفسه . ص ٩ .

(٢٠) المرجع نفسه . ص ٣، ٤ .

(٢١) المرجع نفسه . ص ١٦ .

(٢٢) المرجع نفسه . ص ١٧ .

(٢٣) المرجع السابق ص ١٧ .

(٢٤) المرجع نفسه . ص ١٧ .



الباب الخامس

قضايا الحريات النقابية

والتعددية والتنمية

● الفصل الأول :

**مدى الالتزام بالحريات النقابية في الدول
الإفريقية**

● الفصل الثاني :

التعددية السياسية.. والتعددية النقابية.

● الفصل الثالث :

قضايا المشاركة في التنمية.

الفصل الأول

**مدى الالتزام بالحرريات النقابية
في الدول الإفريقية**

الفصل الأول

مدى الالتزام بالحرريات النقابية فى الدول الإفريقية

فى المؤتمر الخامس العادى لمنظمة الوحدة النقابية الإفريقية والمعقد فى طرابلس (منتصف ديسمبر ١٩٩٠م) أدانت المنظمة فى قراراتها الختامية جميع أشكال العنف ضد حقوق النقابات العمالية، ودعا المؤتمر إلى الاحتراس من مثل هذه الممارسات بغض النظر عن الوضع السياسى أو الإقتصادى . ويثير هذا القرار قضايا الحقوق والحرريات النقابية فى إفريقيا، والتي وردت أساساً ضمن أهداف منظمة الوحدة النقابية الإفريقية (المادة الخامسة من الميثاق)، وفى مقدمتها: اكتساب وتقوية الدفاع عن الحريات الديمقراطية للنقابات، والعمل على تجانس التشريعات العمالية والاتفاقيات الجماعية فى القارة الإفريقية، وحماية وتأكيد استقلال وشخصية الحركة العمالية الإفريقية على كل المستويات، والتمثيل والدفاع عن العمال فى كل المنظمات الإقليمية والدولية (١)

ومن إنجازات منظمة العمل الدولية تقنين الحريات النقابية فى سبع اتفاقيات رئيسية بشأن تحريم العمل الإجبارى والمساواة فى الفرص وفى المعاملة (الاتفاقيتان ٢٩، ١٠٥) وحرية تكوين الاتحادات النقابية والمفاوضات الجماعية

(اتفاقيات أرقام ٨٧، ٩٨، ١٣٥، ١٤١) ومنع التمييز في الوظائف والمهن (الاتفاقيتان رقما ١٠٠، ١١١).

ويستهدف هذا المبحث أولا رصد تصديقات حكومات الدول الإفريقية على الاتفاقيات السبع حتى عام ١٩٩٠م باعتبار أن التصديق أو عدم التصديق موقف مبدئي يبرهن على توجه حكومة ما إلى تطبيق مثل هذه الاتفاقيات، وأن هذا التوجه لو تحقق فعلا على أرض الواقع ومن خلال الممارسة لأصبح موقفاً حضارياً لهذه الحكومة في إطار الدعوة الدولية المعاصرة لتأكيد حقوق الإنسان والأخذ بأسباب الديمقراطية والتعددية السياسية، ومن هنا تكتسب عملية رصد تصديقات الدول الإفريقية (٧) على مثل هذه الاتفاقيات ومتابعة تنفيذ بنودها أهمية في إطار الحركة النشطة في إفريقيا الآن لتعديل وتنقيح معظم الدساتير والمواثيق السياسية والقوانين والتشريعات المختلفة لإقرار المزيد من الحريات المدنية والمشاركة السياسية.. إلخ.

وإذا كانت اتفاقيات حريات العمل والحريات النقابية وتحريم التمييز تعنى بصفة عامة بشؤون العمل والعمال فإن الأمر المسلم به لكل المهتمين بدراسة حقوق الإنسان هو أن ثمة علاقة وثيقة بين الحريات المدنية والحريات النقابية كما أكدته مؤتمرات العمل الدولية، وبالتالي فإن الحركة النقابية لا يمكن أن تتطور بحرية واستقلال إذا لم تكن الحقوق الأساسية للإنسان محترمة ومصانة.

أولاً: الاتفاقيات السبع وموقف الدول الإفريقية من التصديق عليها:

١- حرية العمل:

هناك اتفاقيتان أساسيتان في هذا الشأن هما الاتفاقية رقم ٢٩ (٧) والاتفاقية رقم ١٠٥ (٤)، والاتفاقية رقم ٢٩ (٥) هي اتفاقية تحريم العمل الجبري وموقعه في الدورة ١٤ المعقودة في جنيف عام ١٩٣٠م، واستهدفت الاتفاقية أساساً مع توقيت صيورها صور العمل الجبري الذي كان يستخدم لأهداف اقتصادية، ويمارس بوجه خاص في الأقاليم الخاضعة للإدارة الاستعمارية، وفي مقدمتها إفريقيا التي لم يكن فيها، وحتى بداية الخمسينيات، سوى ثلاث دول إفريقية مستقلة فقط هي مصر وليبيريا وأثيوبيا. وصدرت الاتفاقية لمواجهة لجوء الإدارة الاستعمارية إلى

سائر أشكال العمل الجبرى للحصول على الأيدي العاملة التي لا يتوافر عرضها بصورة تلقائية أو اعتيادية.

ولا تحظر هذه الاتفاقية العمل الجبرى (السخرة) بشكل عام ويات، وإنما تنص على الإلغاء التدريجى لهذا العمل، وإلى أن يتحقق هذا الإلغاء تضع الاتفاقية قيوداً على إمكانية اللجوء إليه، ولا يكون ذلك إلا تحقيقاً لأهداف تتصل بالصالح العام وبصورة استثنائية، وفى شروط و ضمانات تحددها نصوص الاتفاقية بشكل مفصل (٦).

ومنذ إقرار هذه الاتفاقية عام ١٩٣٠م طرأت على الصعيد الدولى ظروف وأوضاع جديدة غيرت، وبصورة جذرية، من معطيات المشكلة إذ حصلت الأغلبية العظمى لشعوب العالم الثالث، ومنها شعوب إفريقيا، على استقلالها الوطنى، كما أن الاهتمامات والمشاكل الاقتصادية والاجتماعية للدولة المستقلة قد تزايدت كمّاً ونوعاً، إضافة إلى التغيرات المهمة التى حصلت فى عرض الأيدي العاملة وطلبها.

ورغم هذا فإن هذه الاتفاقية ما تزال تكتسب أهميتها لتأكيد حرية العمل ولمواجهة أى تحديات تعوق هذه الحرية، ولقد صدقت عليها فى أول يناير ١٩٩٠م كل الدول الإفريقية الأعضاء فى منظمة العمل الدولية ما عدا خمس دول هى: بتسوانا، وأثيوبيا ومالاوى، وساوتومى وبرنسيب، وزيمبابوى، وأيضاً جنوب إفريقيا العنصرية، بينما حظيت الاتفاقية نفسها بأكبر عدد من تصديقات الدول الأعضاء فى منظمة العمل الدولية (١٢٨ تصديقاً) (٧).

وبالنسبة للاتفاقية الأخرى الخاصة بحرية العمل، وهى الاتفاقية رقم ١٠٥، فهى اتفاقية إلغاء العمل الجبرى الموقعة فى الدورة (٤٠) المعقودة فى جنيف عام ١٩٥٧م، وتحرم الاتفاقية كل ما يطلب من عمل إجبارى أو إلزامى على خمسة أسس:

- كوسيلة لفرض الطاعة أو التعليم الأساسى، أو كعقوبة تطبق على أفراد يعتنقون أو يعبرون عن آراء سياسية معينة، أو يعربون عن معارضتهم الإيديولوجية لنظام سياسى أو اجتماعى أو اقتصادى قائم.

- كوسيلة للتعبئة أو استخدام القوى البشرية بغرض تحقيق التنمية الاقتصادية.

- كإجراء لفرض الانضباط فى العمل.

- كعقاب على المشاركة فى الإضراب.

- كوسيلة للتمييز العنصرى أو الاجتماعى أو القومى أو الدينى.

ويبدو واضحاً إن الاتفاقية ١٠٥ تأتى مكملة للاتفاقية السابقة ٢٩ إذ تشدد على الالتزام بإلغاء كافة أشكال العمل الجبرى الذى يفرض كعقاب أو جزاء أو تدبير قسرى أو ترسوى، والاتفاقية تحمى هؤلاء الأشخاص ضد فرض أى شكل من أشكال العمل الجبرى^(٨).

ولقد صدقت على الاتفاقية ٢٠٥ حتى أول يناير ١٩٩٠م معظم الدول الإفريقية الأعضاء فى منظمة العمل الدولية، ولم يصدق عليها حتى عام ١٩٩٠م سوى ٩ دول هى: بتسوانا، بوركينا فاسو، أثيوبيا، مدغشقر، مالاوى، موريتانيا، ساوتومى وبرنسيب، زانير، زيمبابوى، بالإضافة إلى جنوب إفريقيا العنصرية حتى بداية التسعينيات.

٢- الحريات النقابية:

الحريات النقابية شرط أساسى من شروط حماية مصالح العمال، ومن أبرز مظاهرها حق التنظيم والتجمع والمفاوضة الجماعية وهناك أربع اتفاقيات أساسية فى هذا الشأن أقرها مؤتمر العمل الدولى وهى الاتفاقيات أرقام ٨٧، ٩٨، ١٣٥، ١٤٩^(٩).

بالنسبة للاتفاقية رقم ٨٧، وهى اتفاقية الحرية النقابية وحماية حق التنظيم^(١٠)، فقد أقرها مؤتمر العمل الدولى فى الدورة ٣١ المعقودة فى سان فرانسيسكو عام ١٩٤٨م، ويعتبر الفقهاء أن هذه الاتفاقية أول معاهدة دولية تكرر بصفة رسمية إحدى الحريات الأساسية للإنسان، وقد استكملت أحكامها بالاتفاقية رقم ٩٨ عام ١٩٤٩م بشأن حق التنظيم والمفاوضة الجماعية.

وتشكل الاتفاقية رقم ٨٧ النص الأساسى للحماية الدولية للحرية النقابية^(١١)، وتتناول حق العمال وأصحاب الأعمال فى تكوين المنظمات النقابية من ناحية والحقوق والضمانات التى يجب كفالتها لهذه المنظمات من ناحية أخرى، وتنص الاتفاقية فى صدور أحكامها على أن للعمال وأصحاب الأعمال بدون أى تمييز الحق فى تكوين المنظمات التى يختارونها، أو الانضمام إليها دون حاجة إلى إذن سابق دون خضوع إلا لقواعد هذه المنظمات، وعموماً فإن أهم المبادئ والحقوق والضمانات فى هذه الاتفاقية ما يلى:

- تكوين النقابات لا يستوجب إذنًا مسبقًا .
 - اكتساب المنظمات النقابية للشخصية القانونية.
 - حق المنظمات فى إعداد لوائح نظمها الأساسية وقواعدها الإدارية.
 - حق المنظمات فى انتخاب ممثليها .
 - حق المنظمات فى تنظيم إدارتها وإدارة نشاطها وصياغة برامج عملها .
 - عدم جواز حل المنظمات أو وقفها عن طريق السلطة الإدارية.
 - حق المنظمات فى تكوين الاتحادات العامة والانتساب إلى المنظمات الدولية.
- وتواجه هذه المعايير الخاصة بالنقابات بصعوبة شديدة فى أى من الأقطار الإفريقية، بينما تنص كل من الميثاق الأوروبى والأمريكى على حرية التشكيل والالتحاق بالنقابات فإن الميثاق الإفريقى لحقوق الإنسان لا يفعل ذلك، وربما تعتبر صياغته حول حرية تكوين الروابط هى الأضعف أيضا.

وبالإضافة إلى ذلك، يرى د. عيسى شيفجى أن ما يمكن السماح به من انتقاص لهذا الحق هو المعتاد فقط فى ظروف يحددها القانون والضرورة فى المجتمع الديمقراطى لمصلحة الأمن القومى أو النظام العام أو لحماية حقوق وحريات الآخرين، لكن الميثاق الإفريقى يقدم هذه التضييقات على بياض باعتبار أن حق الفرد فى حرية إقامة الروابط إنما يخضع فى بقائه للقانون [مادة ١٠^(١٢)].

ولقد صدقت أغلبية الدول الإفريقية الأعضاء فى منظمة العمل الدولية على هذه الاتفاقية، وحتى يناير ١٩٩٠م لم تصدق على الاتفاقية الدول الآتية: أنجولا، بيسوانا،

بوروندى، غينيا بيساو، كينيا، مالاوى، المغرب موزمبيق، ساوتومى وبرنسيب، الصومال، السودان، تنزانيا، أوغندا، زائير، زامبيا، زيمبابوى، بالإضافة إلى جنوب إفريقيا العنصرية، هذا وقد نالت هذه الاتفاقية فى الوقت نفسه تصديق ٩٩ دولة من دول العالم أجمع.

وبشأن الاتفاقية رقم ٩٨، وهى اتفاقية حق التنظيم والمفاوضة الجماعية، فهى موقعة فى الدورة ٢٢ لمؤتمر العمل الدولى المعقود فى جنيف عام ١٩٤٩م، ولئن كان هدف الاتفاقية رقم ٨٧ هو كفالة الحرية النقابية فى مواجهة السلطات العامة فإن الاتفاقية رقم ٩٨ تستجيب لدواعى الحرص على حماية الحقوق النقابية بالنسبة لأصحاب الأعمال ومنظماتهم، بهدف تجنب وضع العامل- نتيجة ممارسة سياسة التمييز فى مجال الاستخدام- أمام أحد خيارين: إما الانتماء النقابى، أو الحفاظ على مورد رزقه.

كما تقضى الاتفاقية بوجوب تمتع العمال بالحماية المناسبة ضد أعمال التمييز التى ترمى إلى المساس بالحرية النقابية. والحماية المقررة فى المادة (٢١) من الاتفاقية لا تشمل التسريح فحسب، وإنما تغطى جميع التدابير التمييزية التى تقع أثناء الاستخدام ولا سيما الفصل، تنزيل الدرجة، إجراءات تأديبية، الحرمان أو التقييد فى مسائل المكافآت والمزايا الاجتماعية وأى عمل مجحف للحقوق.

وترمى الاتفاقية أيضا إلى الحيلولة دون هيمنة أو سيطرة أصحاب الأعمال أو منظمات أصحاب الأعمال على النقابات العمالية نتيجة تدخلهم، سواء عند إنشائها أو تسييرها وإدارتها أو دعمها مالياً.

ولواجهة تعرض العمل النقابى للشلل نتيجة رفض أصحاب الأعمال ومنظماتهم الدخول فى مفاوضة جماعية مع منظمات العمال تقر الاتفاقية وجوب اتخاذ إجراءات تتلاءم مع الظروف الوطنية- عند الضرورة- بقصد تشجيع وتنمية تطور اللجوء الواسع لإجراءات التفاوض الاختيارى لعقد الاتفاقية الجماعية ومنظمات العمال من جانب آخر بهدف تنظيم شروط العمل وظروفه^(١٣).

هذا وقد صادقت أغلبية الدول الإفريقية الأعضاء فى منظمة العمل الدولية على هذه الاتفاقية، ولم يصادق عليها حتى أول يناير ١٩٩٠م الدول التالية: بتسوانا،

بوروندى، مدغشقر، موريتانيا، موزمبيق، ساوتومى، وبنسب، سيشل، الصومال، زامبيا، زيمبابوى بالإضافة إلى جنوب إفريقيا العنصرية.

ورغم حركة التصديق على الاتفاقيتين ٨٧، ٩٨ من قبل الدول الإفريقية، فإن الحقوق والحريات المقننة فيهما تتعرض لقيود قاسية، بدرجة أو بأخرى، فى مناطق كثيرة فى إفريقيا، سواء تلك القيود على السلامة الشخصية للقيادات النقابية، أو الاتفاق حول المفاوضات الجماعية. وسنعرض لأمثلة من هذا عند الحديث عن الممارسة النقابية.

وبالنسبة للاتفاقية رقم ١٣٥ بشأن توفير الحماية والتسهيلات لممثلى العمال العاملين فى المشروع فقد أقرت فى الدورة (٥٦) عام ١٩٧١م، ولاشك أن حرية وحقوق التنظيم لا يمكن ممارستها على صعيد المنشأة أو على الصعيد الوطنى أو المهنى.

وبمقتضى هذه الاتفاقية يجب أن تتوافر لممثلى العمال فى المنشآت الحماية الضرورية فى مواجهة كل التدابير التى يمكن أن تلحق بهم ضرراً بما فى ذلك التسريح. وهذه التدابير يرجع سببها إلى صفة ونشاط ممثلى المال فى انضمامهم إلى النقابات أو مشاركتهم فى الأنشطة النقابية مادامت هذه الأنشطة تجرى طبقاً للتشريعات والاتفاقيات الجماعية أو غير ذلك من الترتيبات الاتفاقية السائدة.

كما توجب الاتفاقية منح التسهيلات لممثلى العمال فى المنشآت كى يتمكنوا من القيام بمهامهم بشكل عاجل وفعال.

ومن جهة أخرى تتضمن الاتفاقية بعض الشروط المرنة، إذ تؤكد على الأخذ بعين الاعتبار نظام علاقات العمل السائدة فى البلد المعنى، كذلك حاجات وحجم وإمكانات المنشآت ذات الصلة، كما تؤكد أن منح هذه التسهيلات يجب ألا يعرقل السير الفعال لعمل المنشآت المعنية (١٤).

ورغم مثل هذه الضوابط فإن إقبال الدول الإفريقية على التصديق على الاتفاقية ضئيل نسبياً، حيث لم يصدق عليها سوى ١٢ دولة إفريقية فقط حتى يناير ١٩٩٠م، هى بوركينا فاسو، الكاميرون، كوت ديفوار، مصر، الجابون، غينيا، كينيا، النيجر، رواندا، السنغال، تنزانيا، زامبيا. وعموماً فإن هناك ٤٤ تصديقاً فقط على هذه الاتفاقية من قبل الدول الأعضاء فى منظمة العمل الدولية.

أما عن الاتفاقية رقم ١٤١ وهي بشأن منظمات العمال الزراعيين ودورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية فقد أقرها مؤتمر العمل الدولي في الدورة (٦٠) عام ١٩٧٥ م . وتنص الاتفاقية على أن مبادئ الحرية النقابية يجرى احترامها بشكل كامل، وتؤكد المبادئ الأساسية للاتفاقية رقم ٨٧، وتضيف أن أحد أهداف السياسة الوطنية للتنمية الإفريقية يجب أن يكون تسهيل تكوين وتطوير منظمات العمال الريفيين القوية والمستقلة على أساس اختياري، كوسيلة فعالة كي تكفل لهؤلاء العمال دون تفرقة، بحسب مفهوم الاتفاقية رقم ١١١ بشأن التفرقة في المهن والاستخدام لعام ١٩٥٨ م، المشاركة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والاستفادة من المنافع التي تنجم عنها.

وتدعو الاتفاقية رقم ١٤١ الحكومات إلى تسهيل تكوين وتطوير منظمات العمال الريفيين من خلال سياسة التشجيع والقضاء على العقبات، كما يجب على هذه الحكومات اتخاذ التدابير بغية تهيئة القدر الأكبر من الفهم والإحاطة بضرورة تطوير هذه المنظمات (١٥) .

هذا ولم يصدق على هذه الاتفاقية حتى أول يناير ١٩٩٠ م سوى دولتين فقط، هما كينيا وزامبيا. وفي الوقت نفسه لم تلق هذه الاتفاقية سوى تصديق ٢٢ دولة على مستوى دول منظمة العمل الدولية.

٣- عدم التمييز:

وهناك وثيقتان (رقم ١٠٠، ١١١) تتعلقان بالتمييز في وسائل الاستخدام والمهنة، وتشكلان الإطار العام للأحكام الأساسية في هذا الموضوع بشأن منع التمييز على أساس الجنس أو السلالة أو اللون أو الرأي السياسي أو الدين أو الموطن الأصلي أو الأصل الاجتماعي. ولا شك أن حرية اختيار العمل ستكون وهما إذا أدت حالات التمييز عن أي من الأسس السابقة إلى تضيق فرص الحصول على العمل، أو أدت إلى إيجاد شروط للعمل غير مناسبة. وعلى المستوى الفردي قد يؤدي ظهور التعصب والتمييز في العمل والمهنة إلى نتائج مادية خطيرة، وقد يحرم الناس من أي إمكانية للعمل أو ممارسة المهنة لمجرد التمييز عن هذا أو ذاك من الآراء

السياسية، أو لأنهم يعتنقون هذه العقيدة الدينية أو تلك، أو بسبب انتمائهم إلى إحدى فئات الأقليات.

وبالتسبة للاتفاقية رقم ١٠٠ فهي اتفاقية المساواة بين أجور العمال والعاملات عند تساوى العمل، وقد أقرها مؤتمر العمل الدولي في الدورة ٢٤ المعقودة في جنيف عام ١٩٥١م، ولقد صدقت على هذه الاتفاقية حتى أول يناير ١٩٩٠م معظم الدول الإفريقية الأعضاء في منظمة العمل الدولية. وتخلفت عن التصديق ١٢ دولة إفريقية هي بتسوانا، بوروندي، إثيوبيا، كينيا، ليسوتو، ليبيا، موريتانيا، سيشل، الصومال، تنزانيا، أوغندا، زيمبابوي، بالإضافة إلى جنوب إفريقيا العنصرية.

أما الاتفاقية رقم ١١١ فهي اتفاقية التمييز في الاستخدام والمهنة، وتم إقرارها في الدورة (٤٢) المعقودة في جنيف عام ١٩٥٧م، ولا تعتبر هذه الاتفاقية أداة قانونية معدلة للاتفاقية رقم ٢٩ وإنما هي مكملتها .. ولئن كانت الاتفاقية رقم ٢٩ تهدف إلى إلغاء العمل الجبري مع مراعاة عدد من الاستثناءات فإن أحكام الاتفاقية رقم ١٠٤ قد جاءت عامة وتنص على الإلغاء الفوري والكلّي للعمل الإلجباري الذي يفرض كجزاء أو عقوبة ويتم بشكل محدد لأحد الأغراض أو التدابير الخمسة التالية:

- الضغط أو التربية السياسية أو كعقوبة على التمسك أو التعبير عن آراء سياسية أو وجهات نظر تتعارض منهجياً (أيديولوجياً) مع النظام السياسي أو الاجتماعي أو الاقتصادي القائم.

- تعبئة الأيدي العاملة وتسخيرها في أغراض التنمية الاقتصادية .

- المحافظة على النظام في العمل .

- عقوبة المشاركة في الإضرابات.

- التفرقة العنصرية أو الاجتماعية أو الوطنية أو الدينية (١٦) .

ولاشك أن حالة جنوب إفريقيا العنصرية ظلت هي الحالة الضارخة التي تمثل أكبر تحدٍّ أمام مبادئ وأهداف هذه الاتفاقية حتى التحول الديمقراطي بها عام ١٩٩٢م .. كما برزت منذ عام ١٩٨٠م حالة العمل الإلجباري في موريتانيا (١٧) .

ثانياً: الحريات النقابية في الممارسة:

على الرغم من أن تصديق الدول الإفريقية على اتفاقيات منظمة العمل الدولية المتعلقة بالحريات النقابية وعدم التمييز يبدو أمراً مقبولاً إذا نظرنا إلى الموضوع من زاوية انضمام معظم الدول الإفريقية إلى منظمة العمل الدولية منذ بداية الستينيات فصاعداً، فإن التصديق لا يعنى بالضرورة السماح لهذه الاتفاقيات على أرض الواقع، وهذا ما يحدث بالفعل، فثمة عشرات الشكاوى التى قدمتها المنظمات النقابية الإفريقية للجنة الشكاوى فى مكتب العمل الدولى بصدد ممارسات السلطات الإفريقية خلافاً لما تعهدت به من خلال تصديقها على اتفاقات العمل الدولية.

ونختار فيما يلى عدداً من قضايا الحريات النقابية من واقع الممارسة بعد أن تعرفنا على أبعاد مثل هذه الحريات من خلال التعريف بالاتفاقيات السبع السابقة:

قيود على حق تشكيل النقابات:

بعد التعرف على أبعاد حقوق وحريات العمال فى إنشاء وإدارة نقاباتهم وفقاً لما جاء بالاتفاقيتين رقم (٨٧)، (٨٩) فإننا نجد أن أغلبية الدول الإفريقية قد لا تسمح بإنشاء منظمات العمال كنقابات ما لم تستوف بعض الإجراءات الرسمية أو تحصل على شهادة بالتسجيل إما من وزارة أو من محكمة خاصة بذلك. وغالباً ما تتعلق هذه الإجراءات الرسمية بتأسيس النقابة وبالحدا الأدنى للعضوية المطلوبة لتكوين نقابة، وفى حالات عديدة بتحديد نقابة واحدة فقط لكل منشأة. وإذا كان استيفاء مثل هذه الشروط سهلاً إلى حد ما، وإن كانت لا تتفق دائماً مع المستويات والمعايير التى جاءت فى اتفاقيات منظمة العمل الدولية، فإن الجهة المسئولة عن تسجيل النقابات قد ترفض فى بعض الأحيان طلباً للتسجيل لأسباب أخرى منها الخلفية السياسية للقيادة النقابية (٨).

وعلى سبيل المثال فإنه فى إثيوبيا والكاميرون يجوز لإنشاء تستخدم ٢٠ عاملاً على الأقل أن تكون نقابة خاصة بالمنشأة، ويجوز لعمال منشآت تعمل فى أنشطة مشابهة ولكن تستخدم أقل من ٢٠ عاملاً فى كل منها أن يكونوا معاً نقابة عامة.

ويمكن للنقابات على كل من مستوى المنشأة والنقابات العامة أن تنضم إلى النقابات الصناعية الوطنية. وفي مصر والسودان والصومال وكينيا ونيجيريا فإن عدد ٥٠ عاملاً هو الحد الأدنى المطلوب قانوناً للتقدم بطلب لتسجيل نقابة. وعلى العكس من ذلك في زامبيا فإنه لا يجوز أن يتقدم أقل من سبعة من أعضاء النقابة المقترحة بطلب التسجيل، وينبغي أن يكون الطلب موقعاً من أعضائها، وأن تقدم صورة منه إلى مؤتمر نقابات زامبيا، وفي أغلب الدول الإفريقية، بما في ذلك إثيوبيا وزامبيا والصومال وغانا وليبيريا ونيجيريا وأيضاً في مصر، لا يجوز تكوين أكثر من نقابة واحدة فقط في المنشأة (١٩).

وفي الدول الإفريقية الناطقة بالفرنسية، باستثناء بوروندي ورواندا وزائير، يجوز لأي عدد من العمال أن يكونوا نقابة بشرط أن يكونوا من المنتمين إلى ما يسمى عادة بالنقابات المحلية أو النقابات على مستوى الأقاليم والمحافظات. وتعتبر هذه النقابات وكذلك النقابات الصناعية الوطنية منضمة مباشرة إلى الاتحادات النقابية الوطنية. أما بقية الدول الإفريقية الأخرى فتضم منظمة نقابية مركزية واحدة فقط وذلك باستثناءات قليلة نسبياً، مثل: تشاد - الكاميرون - السنغال - جامبيا - بوركينا فاسو - ليسوتو - مدغشقر - المغرب - موريشيوس (٢٠).

معوقات أمام المفاوضة الجماعية:

ينص القانون في دول إفريقية كثيرة، لا سيما مصر وإثيوبيا وغانا ونيجيريا، على اعتراف أصحاب العمل بالنقابات لأغراض المفاوضة الجماعية. ويقتضى تسجيل النقابات في دول كثيرة، أي الاعتراف القانوني بالنقابة، اعترافاً من جانب صاحب العمل أيضاً.

وإذا كانت معايير ومستويات العمل الدولية وفقاً للاتفاقيتين ٨٧، ٩٨، (السابق الإشارة إليهما) تعطى النقابات دوراً رئيسياً في المفاوضة الجماعية إلا أن الأحكام التنظيمية واللوائح الحكومية في عدد من الدول الإفريقية تحدد نطاق القضايا المهمة التي يجرى التفاوض بشأنها. يحدث مثل هذا في إثيوبيا وأنجولا وتنزانيا. وفي دول أخرى مثل بتسوانا والسنغال وغانا وكينيا تخضع المفاوضة الجماعية لتنفيذ الحكومات ولا سيما فيما يتعلق بمسائل مثل الأجور.

وتجري المفاوضات الجماعية في دول كثيرة على مستوى المصنع، إلا أنه مع استيعاب النقابات على مستوى المصنع في نقابات صناعية، كما حدث في السنوات الأخيرة، وتقوية دور الحركة النقابية، تتحول المفاوضات الجماعية الآن تحولا ملموساً إلى المستويين الصناعي والوطني (٣).

هذا وقد نجحت بعض الدول الإفريقية، على المستوى الوطني، في التوصل إلى عقد نماذج متنوعة من الاتفاقات الوطنية الأساسية نتيجة الحوار بين الحركة النقابية وأصحاب الأعمال. واعتمدت دول أخرى نماذج مشابهة إلى حد ما من الاتفاقيات الوطنية العامة تحوى الأحكام والشروط الأساسية للاستخدام والإجراءات التى تنظم علاقات العمل. ومثال ذلك أن الاتفاق العام بين النقابات العمالية وأصحاب العمل فى بنين يتضمن أحكاماً تتعلق بالحرية النقابية، فى حين يضع الاتفاق فى موريتانيا ميذا الأجر المتساوى للعمل المتساوى. وفى دولة مثل زائير جدد الاتفاق الإطار المعقود عام ١٩٨١م بين الرابطة الوطنية للمؤسسات والاتحاد الوطنى للعمال، النطاق والمبادئ الأساسية للاتفاقيات الجماعية القطاعى، والمشاركة بين القطاعات الإقليمية والمحلية، كما وضع المبادئ التوجيهية التى تنظم علاقات العمل. وينطبق هذا الاتفاق على العاملين بأجر فى جميع قطاعات الاقتصاد، وفى بعض الدول الإفريقية مثل إثيوبيا وتنزانيا وزامبيا وغانا أدخلت المفاوضات الجماعية على مستوى الصناعة بتشريع، وتستكمل الاتفاقات المعقودة على مستوى الصناعة فى ساحل العاج وموريتانيا والنيجر باتفاقات على مستوى المنشأة (٣).

وتختلف إجراءات المفاوضات الجماعية من بلد لآخر، ففي بعض الدول، بما فى ذلك زائير وسيراليون وكينيا، كثيراً ما تترك مثل هذه الإجراءات لتقدير الأطراف المعنية. وفى دول أخرى، مثل إثيوبيا وأنجولا وزامبيا وغانا، يلزم القانون أصحاب العمل والنقابات بالتفاوض للتوصل إلى اتفاقيات جماعية، وينص على عقوبات فى حالة الفشل فى التوصل إلى اتفاق، ويحظر بعض الممارسات الجائرة تجاه العمال. كما يضع اتفاق الاعتراف فى زامبيا أساليب وإجراءات لتعديل الاتفاق أو استبداله أو إنهائه.

وَيُوجِبُ قَوَانِينُ الْعَمَلِ فِي كَثِيرٍ مِنَ الدُّوَلِ الْإِفْرِيْقِيَّةِ الْنَاطِقَةِ بِالْفَرَنْسِيَّةِ يَجُوزُ أَنْ تَجْرَى الْمَفَاوِضَةُ الْجَمَاعِيَّةُ الَّتِي تَرْمِي إِلَى عَقْدِ اتِّفَاقٍ جَمَاعِيٍّ (عَادِيٍّ) مَبَاشِرَةً بَيْنَ الطَّرَفَيْنِ دُونَ الْحَاجَةِ إِلَى اتِّبَاعِ أَيِّ نَمَازِجٍ مَوْضُوعِيَّةٍ. إِلَّا أَنَّهُ بِنَاءً عَلَى طَلَبِ أَحَدِ الْأَطْرَافِ أَوْ بِمَبَادِرَةٍ مِنَ السُّلْطَاتِ الْمَسْنُوءَةِ عَنِ الْعَمَالَةِ، يَجُوزُ أَنْ تَدْعُو الْأَخِيرَةُ الطَّرَفَيْنِ بِمُوجِبِ هَذَا الْإِجْرَاءِ لِلتَّفَاوُضِ بِشَأْنِ (اتِّفَاقَاتٍ جَمَاعِيَّةٍ قَابِلَةٍ لِلتَّمْدِيدِ) وَيَتَرْتَبُ عَلَى ذَلِكَ إِنْشَاءُ لَجَانٍ مَشْتَرَكَةٍ تَتَكُونُ مِنْ عِدَدٍ مُتَسَاوٍ مِنْ مُمَثِّلِي الطَّرَفَيْنِ بِقَرَارٍ حُكُومِيٍّ أَوْ وَزَارِيٍّ (٣).

كَمَا أَنَّ مَفْهُومَ الْكَشْفِ عَنْ مَعْلُومَاتٍ لِلنَّقَابَاتِ لِأَغْرَاضِ الْمَفَاوِضَةِ الْجَمَاعِيَّةِ غَيْرُ مَعْرُوفٍ تَمَامًا، وَلَكِنْ الْقَانُونُ يَنْصُ فِي دَوْلٍ مِثْلِ إِثْيُوبِيَا وَتَنْزَانِيَا وَزَامْبِيَا، بِطَرِيقَةٍ مَبَاشِرَةٍ أَوْ غَيْرِ مَبَاشِرَةٍ، عَلَى الْحَقِّ فِي الْحَصُولِ عَلَى الْمَعْلُومَاتِ ذَاتِ الصِّلَةِ.

فِي تَنْزَانِيَا يُفْرَضُ قَانُونُ مُحْكَمَةِ الْعَمَلِ الدَّائِمَةِ (الْمُعَدَّلِ) عَامَ ١٩٧٠مَ عَقُوبَاتٍ جَزَائِيَّةٍ عَلَى إِدَارَةِ الْمُنْشَأَةِ الَّتِي تَمْتَنِعُ، بِدُونِ سَبَبٍ مَعْقُولٍ، عَنْ تَقْدِيمِ مَعْلُومَاتٍ ذَاتِ صِلَةٍ مَبَاشِرَةٍ، بِالْمَسَائِلِ الَّتِي يَجْرِي التَّفَاوُضُ بِشَأْنِهَا إِلَى النَّقَابَةِ الْفِرْعِيَّةِ. وَلِجَالِسِ الْمَصَانِعِ فِي كُلِّ مَنْشَأَةٍ فِي زَامْبِيَا الْحَقُّ الْقَانُونِيُّ فِي أَنْ تَطْلُبَ مَعْلُومَاتٍ بِشَأْنِ كَيْفِيَّةِ تَشْغِيلِ الْمُنْشَأَةِ (٢٤).

وَمِنْ نَاحِيَةٍ أُخْرَى فَإِنَّهُ لَا يُوْجَدُ لِأَصْحَابِ الْعَمَلِ فِي الدُّوَلِ الْإِفْرِيْقِيَّةِ الْنَاطِقَةِ بِالْفَرَنْسِيَّةِ أَيُّ إِلْزَامٍ قَانُونِيٍّ بِتَوْفِيرِ مَعْلُومَاتٍ لِلنَّقَابَاتِ لِأَغْرَاضِ الْمَفَاوِضَةِ الْجَمَاعِيَّةِ. عَلَى أَنَّهُ غَالِبًا مَا يَكُونُ فِي وَسْعِ مُمَثِّلِي النَّقَابَاتِ الْحَصُولِ عَلَى مِثْلِ هَذِهِ الْمَعْلُومَاتِ مِنْ خِلَالِ مُمَثِّلِي الْعَمَالِ أَوْ الْأَجْهَازَةِ الَّتِي تَنْشَأُ عَلَى مَسْتَوَى الْمُنْشَأَةِ. وَفِي الْجَابُونِ مِثْلًا، يَتِمُّ تَبْلِيغُ كَافَةِ الْمَسَائِلِ الْمُتَعَلِّقَةِ بِالْأَوْضَاعِ الْمَالِيَّةِ وَبِالتَّشْغِيلِ الْعَامِ لِلْمُنْشَأَةِ إِلَى اللَّجْنَةِ الدَّائِمَةِ لِلتَّعَاوُنِ الْاِقْتِصَادِيِّ وَالْاجْتِمَاعِيِّ الَّتِي تَقَامُ فِي كُلِّ مَنْشَأَةٍ تُسْتَخْدَمُ ٥٠ عَامِلًا عَلَى الْأَقْل.

وَفِي زَائِيرِ يُلْزَمُ صَاحِبُ الْعَمَلِ بِتَزْوِيدِ مُمَثِّلِي الْعَامِلِينَ، مَرَّةً كُلِّ سِتَّةِ أَشْهُرٍ عَلَى الْأَقْل، بِبَيَانَاتٍ تَتَعَلَّقُ بِالتَّشْغِيلِ أَوْ بِالْوَضْعِ الْمَالِيِّ لِلْمُنْشَأَةِ، لَا سِيَّمَا فِيمَا يَتَعَلَّقُ بِدَوْرَانِ الْعَمَلِ، وَبِالْمَوْشِرَاتِ الْعَامَّةِ لِلإِنْتَاجِيَّةِ، وَالْأَرْيَاحِ الْإِجْمَالِيَّةِ، وَالْاِتْجَاهَاتِ فِي

مستويات أسعار البيع والسمات العامة لبرنامج التنمية واحتمالات المستقبل، وفي أغلب الدول الإفريقية أصبح الاتفاقات الجماعية ملزمة بمجرد موافقة السلطات الحكومية المختصة عليها وتسجيلها، وإجمالاً فإن المفاوضات الجماعية لا تزال من السمات المهمة لنظام علاقات العمل الذي يمارس في الدول الإفريقية على الرغم من تواصل الاتجاه نحو مزيد من التدخل والرقابة من جانب الحكومات (٢٥).

مواجهة العنصرية في العمل:

وظلت سياسة الفصل العنصري (أبارتيد) في جنوب إفريقيا في مقدمة التحديات التي تواجه اتفاقيات تحريم التمييز السابق عرضها حتى التحول الديمقراطي في جنوب إفريقيا عام ١٩٩٢م، فتشريعات جنوب إفريقيا قبل ذلك كان من شأنها أن تحرم العمال السود من فرص الترقى والتدريب من خلال تطبيق نظام الفصل القائم على اللون .. كما خضع هؤلاء العمال لظروف عمل متدنية وأجور منخفضة ولقدّم الاستقرار في العمل. ويمقتضى الفصل العنصري أجبر ملايين من الأفارقة على الانتقال من مناطق البيض إلى المعازل (البانتوستانات) وكانت تشكل ١٣ فقط من المساحة الإجمالية للبلاد، وظلت هذه المعازل مصدراً للعمالة الرخيصة المهاجرة للعمل في مشروعات البيض. ولأن وضع الجانب الأكبر من الأيدي العاملة السوداء يمثّل وضع العمال المهاجرين، فقد كانوا فيه المستبعدين من النظام العادي للمفاوضة الجماعية. وتم حظر كل منظمات الحركة النقابية الإفريقية منذ بداية الستينيات (٢٦) وحتى بداية التسعينيات .. حيث أعيد الاعتراف بمنظمات الحركة الوطنية الإفريقية، وكذا الحركة النقابية الإفريقية، في إطار الإصلاحات السياسية والدستورية التي تمت في البلاد.

ولعبت منظمة الوحدة النقابية الإفريقية بعداً ملموساً في مواجهة النظام العنصري بجنوب إفريقيا منذ إنشاء المنظمة في ١٣ إبريل ١٩٧٣م، حيث دعت جميع فروعها إلى الالتزام بمرحلة الكفاح ضد الإمبريالية والاستعمار الجديد والعنصرية والصهيونية والإقطاع والاتجاهات الرجعية، ولم يتردد في المبادرة بإنشاء أو المشاركة في إنشاء منظومة من الآليات تسهم من خلالها في حصار النظام العنصري، منها لجنة لنقابات العمال لمناهضة الفصل العنصري، وتكونت

من ١٣ اتحاداً نقابياً واختارت زائير مقراً والصندوق الخاص بمساعدة عمال جنوب إفريقيا (بالتعاون مع الاتحاد الوطنى لعمال تنزانيا) (٣٧) .

ولاشك أن التصديق من جانب حكومات الدول الإفريقية على الاتفاقيات السبع لمنظمة العمل الدولية بشأن تقنين الحريات النقابية أو عدم التصديق يشكل موقفاً مبدئياً يبرهن على توجه أية حكومة إلى تطبيق مثل هذه الاتفاقيات.



الفصل الثانى

**التعددية السياسية
والتعددية النقابية**

الفصل الثانى

التعددية السياسية

والتعددية النقابية

يمكن القول إن حركة عمال بولندا من أجل الحرية فى الثمانينيات، فضلاً عن المتغيرات الدولية الأخرى، قد تركت مؤثراتها على مختلف الحركات النقابية فى مختلف القارات بما فيها القارة الإفريقية، فزعماء حركة (تضامن) آمنوا بأن التعددية النقابية يمكن أن تكون عاملاً حافزاً لقيام نظام سياسى يقوم على التعددية، وأن النقابات الحرة تعتبر شرطاً أساسياً لقيام المجتمع الحر، ولقد أدت المفاوضات التى دارت فى مدينة جبراتسك فى أغسطس ١٩٨٠م والتى ركزت على قضايا العمل الى إنشاء أول نقابة عمال حرة فى بلد شيوعى، ولكن سرعان ما بات واضحاً أن الحكم الشمولى ونقابة العمال الحرة لا يمكن أن يتعايشا، وحظرت القيادة الشيوعية نشاط حركة (تضامن) فى عام ١٩٨٢م واعتبرتها خارجة على القانون (٢٨).

وظلت بولندا منذ ذلك الوقت تموج بأفكار التعددية السياسية والنقابية معاً، وبرز ذلك عندما أعرب تحالف نقابات عموم بولندا، الذى ينتمى إلى اتحاد النقابات العالمى، ويضم ٧ ملايين عضو، عن رأيه فى بيان أصدره فى ٢٦ يناير ١٩٨٩م جاء

فيه: أننا كنا دائما ومازلنا مع تطبيع الحياة الاجتماعية والسياسية فى البلاد، ويتجلى ذلك من بين أمور أخرى فى التعددية السياسية والنقابية. وأضاف البيان أن التحالف يرى أن طريقة إدخال هذه التعددية فى ظل الوضع القائم اليوم (١٩٨٩) فى بولندا يتطلب «مراعاة خاصة وشعوراً بالمسئولية» المقام الأول أخذ آراء الطبقة العاملة والعمال والمجتمع بأسره فى الاعتبار، ويشمل ذلك آراء النقابات بوصفها المنظمات الممثلة لعالم العمل (٣٩).

وعجلت المتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والسلوكية الأخرى فى عالم اليوم بتعظيم التوجه العام للأخذ بالتعددية السياسية والنقابية، ونشير إلى ما تعرض له التنظيم النقابى البريطانى الموحد بعد أن أوهنته البيروقراطية النقابية فلم يستطع أن يقاوم هجمة السيدة تاتشر عليه وتكبيلا لها بالقيود، بل ولم يستطع أن يمنع تونى بليز بعد أن أصبح زعيماً لحزب العمال الجديد ورئيساً لوزراء بريطانيا من أن يعمل على تقليص نفوذ الحركة النقابية داخل حزب العمال وهى الحركة التى نشأ الحزب فى إطارها، بينما نجد الحركة النقابية التعددية فى فرنسا وإيطاليا على سبيل المثال تموج بالحركة والنشاط وتتعدد فيها صور المشاركة والممارسة النقابية لمصلحة الجماهير العمالية.

هكذا جاءت رياح التغيير حاملة أفكار التعددية السياسية والنقابية إلى إفريقيا مع بداية التسعينيات لتجد استجابة من قبل كثير من الاتحادات النقابية فى الدول الإفريقية، بينما وجدت مثل تلك الأفكار صدى ومواجهة من قبل منظمة الوحدة النقابية الإفريقية التى أقرت مبدأ التعددية السياسية فى الدول الإفريقية، وفى الوقت نفسه رفضت مبدأ التعددية النقابية سواء داخل الدول الإفريقية أو على مستوى القارة ككل.

ولبيان أبعاد تلك الاشكالية نشير إلى حرص منظمة الوحدة النقابية الإفريقية منذ نشأتها عام ١٩٧٣م على وحدة الحركة النقابية فى كل دولة إفريقية، ليكون لها ممثل واحد لدى منظمة الأمم. (٣٠) وناشد المجلس العام المنظمة فى اجتماعه الأول فى أكرا (مارس ١٩٧٥) العروض التى توجه بها أكثر من تنظيم نقابى ويناشد فيه النقابات فى الدول التى توجد بها أكثر من تنظيم نقابى بأن [تسارع بتجاوز

خلافاتها السابقة ومنازعاتها العقيمة بهدف تحقيق وحدة نقابية وطنية تضمن تحقيق النصر للعمال على المستويين الوطنى والقارى] وشكل المجلس العام آنذاك لجنة الوساطة شملت عضويتها ساحل العاج، موريتانيا، الجابون، تونس، مصر، الصومال، السودان. وأسفرت اتصالات اللجنة مع ١٠ دول إفريقية بها تعددية نقابية [نيجيريا، سيراليون، جامبيا، ليبيريا، فولتا العليا، موريشيوس، مدغشقر، سيشيل، المغرب، ليسوتو] وبينما وجدت اللجنة استجابة من بعض الدول وفى مقدمتها نيجيريا التى حققت وحدتها النقابية فى ٢٠ ديسمبر ١٩٧٥م فإن اللجنة أخذت أيضا وعوداً من قبل عدد من الدول ورفضاً قاطعاً من قبل عدد آخر وفى مقدمتها المغرب حيث لم تتلق اللجنة أى رد إيجابى على الطلب المرسل من قبل اللجنة أو الرسائل الأخرى (٣١).

وظلت منظمة الوحدة النقابية الإفريقية بمختلف أجهزتها تتابع مسألة توحيد الحركة النقابية داخل كل دولة إفريقية، وقبلت على نصوص مسألة التعددية النقابية فى بعض الدول وإن كانت المنظمة قد اشترطت، وفقاً لدستورها، أن يكون لكل دولة إفريقية صوت نقابى واحد، وطلبت من النقابات المتنافسة فى أية دولة أن يتفق ممثلوها على الإدلاء بصوت واحد وأن يقتسموا سداد الاشتراك السنوى المقرر.

وعلى ريار التغيير السابق الإشارة إليها مع دخول الثمانينيات وبداية التسعينيات فإن إفريقيا لم تكن فى منأى عن تلك الرياح التى عصفت بالنظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية فى أوروبا الشرقية، فقد تقبلت كثير من الدول الإفريقية حتمية التعددية السياسية وتبنيها بفعل عوامل عديدة من أبرزها تعاظم الوعى الديوقراطى فى عدد من الدول والضغط الأدبية التى تعرض لها العديد من نظم الحكم الإفريقية من قبل الديمقراطيات الغربية المانحة للمساعدات الإنمائية للالتزام بالتعددية السياسية. وليس أدل على هذا من وجود قرار للمجموعة الأوروبية والولايات المتحدة وبريطانيا وكندا وألمانيا بعدم تقديم معونة إلا إلى الدول التى تحترم قوانين حقوق الإنسان الأساسية لشعوبها، والتى تبدأ فى السير على طريق الإصلاح السياسى المؤدى إلى الديمقراطية التعددية.

وقد شهدت إفريقيا خلال عامى ٩٠ م/١٩٩١م موجات متتالية من التحول إلى النظام السياسى متعدد الأحزاب وإجراء انتخابات عامة (مبكرة عادة) تقوم على

أساس التنافس بين المرشحين والقوى السياسية بدلاً من انتخابات الاتجاه الواحد والحزب الواحد وحتى الشخص الواحد.

ومن اللافت للنظر أن معظم الدول الإفريقية، خاصة جنوب الصحراء، قد اختارت وسيلة متشابهة أو نموذجاً واحداً لتنفيذ عملية الانتقال من نظام الحزب الواحد إلى تعدد الأحزاب، وهو نموذج المؤتمر الوطنى العام أو مؤتمر المصالحة الوطنية الذى يجتمع فيه الممثلون لكل القوى السياسية، والاجتماعية، والروحية فى الدول الإفريقية، وكان للمؤتمر صلاحيات تحديد النظام السياسى الجديد، ووضع دستور جديد أو تعديل الدستور القائم.

ولم تكن الحركات النقابية فى الدول الإفريقية بعيدة عن المشاركة فى هذه المؤتمرات، بل كانت فى طليعة القوى الاجتماعية التى أسهمت بفعالية فى تسيير عمل هذه المؤتمرات التى قادت إلى نظام تعدد الأحزاب السياسية، ومن ثم أتاح هذا للحركة النقابية داخل كل دولة إفريقية مزيداً من الاستقلالية عن النظام السياسى الحاكم أو الحزب الحاكم . ولا عجب أن تبادر كثير من الاتحادات النقابية للانفصال رسمياً عن الحزب الحاكم، والمشاركة باستقلال فى صياغة النظام السياسى الجديد ، ولم يكن هذا طريقاً مفروشاً بالورود، فلقد تعرضت الاتحادات النقابية فى عدد من الدول الإفريقية لضغوط ومضايقات متزايدة أو لمخطط تفتيت الاتحادات النقابية بالدعوة إلى التعددية النقابية على نسق التعددية السياسية.

وإذا كان من الصعب متابعة ما جرى للحركة النقابية مع رياح التغيير السياسى فى كل الدول الإفريقية (٥٣ دولة) فإن اختيار عدة حالات للتعريف بها يكفى لمحاولة تسجيل عدد من الملاحظات حول ملامح مستقبل الحركة النقابية الإفريقية فى إطار المتغيرات التى حدثت فى بداية التسعينيات:

زامبيا : كانت زامبيا أول دولة فى وسط وشرق وجنوب إفريقيا تقدم على التجربة الديمقراطية والتعددية السياسية تحت ضغوط الاضطرابات الداخلية، حيث جرت فى ٣١ أكتوبر ١٩٩١م أول انتخابات عامة ورئاسية فى البلاد منذ أصبحت زامبيا دولة تطبق نظام الحزب الواحد أى منذ عشرين عاماً . وكان

الرئيس كاوندو طوال هذه السنوات يمثل الطراز القديم من الرؤساء الذين اعتادوا أن يديروا شئون الحكم فى بلادهم بمنطق رب الأسرة بلا معارضة، وإن أمكن مدى الحياة . وفى الانتخابات لم تجر الأمور كما جرت عليه من قبل منذ الاستقلال الوطنى المتحد، بزعامة كينيث كاوندو بدت عليه علامات الإجهاد والشيخوخة وفى إطار المعارضة التى تبلورت ضد نظام الحكم برز صوت الحركة النقابية التى نددت بقانون العلاقات الصناعية الذى أصدرته حكومة كاوندو قبل الانتخابات ، وساندت الحركة النقابية المرشح المنافس لكاوندو وهو فريدريك تشيلوبا (٤٨ عاماً) وهو ابن أحد عمال المناجم، وكان رئيس مؤتمر نقابات العمال فى زامبيا وترك العمل النقابى وتفرغ للعمل السياسى، وانضم لحركة المطالبين بالديمقراطية والتعددية السياسية، وأصبح رئيس الحركة فى مارس ١٩٩١م . ويرى أن مستقبل إفريقيا هو فى الديمقراطية على النسق الغربى، وأن عهد الخصومات القبلية قد ولى، وقد أسفرت الانتخابات عن سقوط كاوندو حيث لم يفز حزبه إلا بخمسة وعشرين مقعداً فقط . وتولى الزعيم النقابى تشيلوبا رئاسة البلاد حيث اكتسحت حركته الانتخابات بفوزها بمائة وخمسة وعشرين مقعداً.

ساحل العاج : وفى كوت دى فوار تحولت مظاهرات الاحتجاج ضد تدابير التقشف والغلاء فى مارس ١٩٩٠م الى مظاهرات عنيفة ضد نظام الحكم الذى يقوده الرئيس فيليكس هوفويت بوانييه منذ الاستقلال فى أواخر الخمسينيات، فاضطر بوانييه إلى الموافقة على قيام أحزاب إلى جانب الحزب الحاكم، وأجريت أول انتخابات رئاسية فى البلاد على أساس المنافسة بين مرشحين وليس استفتاء على مرشح واحد كما حدث خلال الأعوام الثلاثين الماضية، وجرت أول انتخابات تشريعية عامة تنافسية فى نوفمبر، وتبارت فيها أحزاب المعارضة مع الحزب الحاكم . ونافس بوانييه فى انتخابات الرئاسة لوران جياجيو زعيم حزب الجبهة الشعبية لساحل العاج . وإذا كان بوانييه قد تفوق بنسبة ٩٠٪ من الأصوات التى بلغت نحو ٣,٥ مليون صوت إلا أن تحليل العملية الانتخابية يشير إلى أن مرشح المعارضة الذى اتهم الحكومة بالقيام بعمليات تزوير واسعة النطاق فى الانتخابات قد حصل على أكثر من ٢٠٪ من أصوات بعض المناطق الحضرية وفئات العمال

الصناعية والمتعلمين . ولذلك فإن بوانيين، نفسه قد أعلن أن هذه المدة الرئاسية (وهي السابعة له) ستكون آخر مدة له في منصب الرئيس، مما يعنى، فى ظل عدم وجود مرشحين من وزنه داخل الحزب الحاكم، أن مرشح المعارضة الحالى لوران قد يكون أقرب إلى الفوز فى الانتخابات المقبلة من قيادات الحكومة الحالية . وقد أدت التعددية السياسية إلى قيام تعددية نقابية جديدة، وتوجد فى كوت دى فوار حالياً أربعة اتحادات صناعية انشقت عن الاتحاد العام لعمال كوت دى فوار، كما نشأت اتحادات عامة جديدة تنافس الاتحاد القديم الذى ترجع نشأته إلى عام ١٩٦٢م، ويضم نحو ١٠٠ ألف نقابى حيث ينتسبون إلى الاتحاد بصفاتهم الشخصية لا عن طريق نقاباتهم المحلية أو الفرعية (٣٣) .

زائير (الكونغو الديمقراطية حالياً) : وفى زائير بدأ الطريق الطويل لإنهاء ٢٥ سنة من الحكم المتشدد فى زائير بعد أحداث العنف الدامية التى تفجرت فى البلاد فى أغسطس ١٩٩١م فيما أخفقت فيه محاولات التمرد والانقلابات العديدة التى واجهها الجنرال موبوتو سيطرة مركزية وفردية على النظام السياسى منذ انقلاب ١٩٦٥م، وألغى كل الأحزاب السياسية ما عدا حزب الحركة الشعبية . وكان الجيش أو المؤسسة العسكرية هى السند الوحيد للنظام السياسى، وعندما تضامن عدد من القادة مع أحداث العنف الأخيرة فقد موبوتو السيطرة الكاملة خاصة مع استمرار المعارضة المدنية التى صعدت حملاتها الانتقادية للحكومة فى الفترة الأخيرة وطالبت بإنهاء نظام الحزب الواحد والحكم المطلق وإجراء انتخابات تعددية . واضطر موبوتو إلى الانحياز أمام العاصفة وقبول مشاركة المعارضة فى السلطة وتشكيل حكومة وحدة وطنية أو حكومة مؤقتة يترأسها أحد كبار المعارضين . وأدت التعددية السياسية إلى نشوء أكثر من ١٠٠ حزب سياسى، ونحو ٤٠ اتحاداً نقابياً جديداً حيث أعلن الاتحاد النقابى الرئيسى، الاتحاد الوطنى لعمال زائير، الانفصال عن الحزب الحاكم . وهذا القرار لم ينل استحسان الرئيس موبوتو، ولذا شجع المسئولون إنشاء المزيد من الاتحادات النقابية فى محاولة لإضعاف الاتحاد الوطنى لعمال زائير ولقد لتضح افتقار الحركة النقابية فى البلاد إلى وحدة الصف فى المؤتمر الدولى بجنيف (يونيو ١٩٩١م) حيث مثل عمال زائير فى المؤتمر ستة اتحادات نقابية بالإضافة إلى الاتحاد الوطنى لعمال زائير (٣٤) .

الكونغو : والكونغو أيضا لم يسلم من رياح التغيير التي هبت على إفريقيا وتمثل الكونغو حالة مهمة من حالات مخاض الديمقراطية الصعب، فالرئيس الكونغولي ساسو نجويو الذى قبل إنشاء مؤسسات سياسية تشريعية وتنفيذية إلى جانب مؤسسة الرئاسة القومية والمؤسسة العسكرية الموالية له سرعان ما وجد نفسه أمام تحديات صعبة واجهته بها هذه المؤسسات الجديدة التى بدأت فى تحدى سلطته بشكل مباشر . وكانت قرارات المؤتمر الوطنى الموسع الذى عقد فى الكونغو وضم جميع ممثلى القوى السياسية والشعبية والذى قبل نجويو إقامته هو نقطة البداية فى الأزمة حيث إنه أقر إقامة حكومة انتقالية متعددة الأطراف السياسية ليست موالية للرئيس، وأعطى البرلمان سلطات تشريعية ورقابية تحد من سلطة مؤسسة الرئاسة .

كما أشار المؤتمر الوطنى إلى تورط بعض زعماء حزب العمل فى الكونغو (الحزب الحاكم والواحد سابقاً) فى سرقات كبيرة للأموال العامة . وقد أدى هذا الى تدهور العلاقات المتوترة مع رئيس الدولة . ولقد شارك الاتحاد الوطنى للعمال الكونغوليين فى التمهيد لهذه المرحلة السياسية، إذ شارك الاتحاد فى مواجهة الاحتجاجات والإضرابات التى شكلت ضغطاً على النظام السياسى القائم، كما شارك الاتحاد بفاعلية فى أعمال المؤتمر الوطنى الذى استحدثت المؤسسات السياسية الجديدة (٣٥) .

توجو : وفى توجو قامت انتفاضات ضد نظام حكم الرئيس أياديما الذى قاد عام ١٩٦٣م أول انقلاب عسكرى فى إفريقيا جنوب الصحراء فى السنوات الأولى للاستقلال . وقد انتهت الاحتجاجات والمسيرات الكثيرة التى انطلقت فى كل الأحياء (والى كانت تثير فى بعض الأحيان ردود فعل دموية إلى إجبار حكومة توجو على قبول عقد مؤتمر وطنى تأسيسى يسعى لإنشاء نظام ديمقراطى وتعددية سياسية . وعندما شعر أياديما بخطورة ما سوف يسفر عنه المؤتمر أعلن فجأة تعليق أعماله فى يوليو ١٩٩١م، إلا أن المؤتمرين رفضوا ذلك رغم الحصار المفروض حول مقر المؤتمر . وقرر المؤتمر تجريد أياديما من معظم سلطاته وانتخاب أول نيس للوزراء فى البلاد وهو جوزيف كوكو كونيجو أحد دعاة حقوق الإنسان وقامت

المظاهرات مؤيدة لما ذهب إليه المؤتمر، ورضخ أيديهما أمام التأييد الشعبى لقرارات المؤتمر التى أنهت حكم أيديما المطلق . وفى إطار هذه المتغيرات أعلن الاتحاد الوطنى لعمال توجو الانفصال عن الحزب الحاكم (حزب تجمع الشعب التوجولى)، كما نشأت عدة اتحادات نقابية جديدة انفصلت عن الاتحاد القائم، وهى الاتحاد القومى لعمال توجو، وجمعية معلمى المدارس الابتدائية فى توجو، والاتحاد العمالى لمعلمى المدارس الثانوية فى توجو (٣٦) .

مالى : وفى مالى أسهم الاتحاد الوطنى لعمال مالى بشكل فعال فى الانتفاضة الشعبية التى قضت على نظام حكم الرئيس موسى تراورى . وترجع نشأة الاتحاد إلى عام ١٩٦٣م ويضم نحو ١٣٠,٠٠٠ نقابى، وينتسب إليه نحو ١٢ تنظيماً نقابياً، وقد لعب الاتحاد، بالمشاركة مع القوى السياسية والمنظمات الديمقراطية، دوراً قيادياً فى تغيير نظام الحكم . كما يشارك ثلاثة أعضاء من اللجنة التنفيذية للاتحاد فى اللجنة الانتقالية لخلاص الشعب، والتى توجه شئون البلاد حالياً . والنقابى كارامبى السكرتير العام لاتحاد العمال هو نائب رئيس هذه اللجنة التى تسعى إلى قيام الجمهورية الثالثة فى مالى مع الأخذ بالتعددية السياسية وتبدو والحركة النقابية فى مالى موحدة رغم محاولات بعض الأحزاب المعارضة استقطاب الحركة النقابية إليها بغرض تفتيتها (٣٧) .

النيجر : وفى النيجر شهدت البلاد كثيراً من الاحتجاجات الشعبية ضد الحكومة . وكانت المظاهرات التى دعا إليها الاتحاد النقابى الرئيسى، ويدعى الاتحاد النقابى لعمال النيجر، غالباً ما تحدث الشلل فى الأنشطة الاقتصادية فى تلك الدولة التى حرمت من النشاط السياسى منذ انقلاب ١٩٧٤م حيث تم حظر كل الأحزاب السياسية ولم يعلن عن قيام الحزب الواحد الحاكم (الحركة النقابية لتنمية المجتمع) إلا فى أغسطس ١٩٨٨م . ومن المعروف أن الاتحاد النقابى لعمال النيجر يرجع إنشاؤه إلى عام ١٩٦٠م ويضم نحو ١٥ ألف نقابى وقد لعب دوراً فعالاً فى الانتفاضة الوطنية الأخيرة ضد حكومة على سايبو رئيس المجلس العسكرى الأعلى منذ نوفمبر ١٩٨٧م، وبفضل الانتفاضة وافقت الحكومة على عقد المؤتمر الوطنى وقد أسهمت الحركة النقابية مساهمة فعالة فى إجراءات هذا المؤتمر الذى يمهّد لمرحلة انتقالية جديدة نحو الديمقراطية والتعددية السياسية. (٣٨) .

نيجيريا : وفى نيجيريا يواصل الرئيس بابانجيда تسليم السلطة إلى حكومة مدنية بحلول أكتوبر ١٩٩٢م، وذلك بعد انتخابات عامة يتم تنظيمها فى البلاد ويتحدد على أساسها أوضاع القوى السياسية . وفى إطار عملية الإعداد للتغيرات السياسية فى البلاد جرت انتخابات محلية فى ديسمبر ١٩٩٠م كخطوة أولى على طريق إرساء الحكم المدنى، وفى هذا الإطار لا تواجه الحركة النقابية بصفة عامة أى مشاكل مع نظام الحكم الانتقالى . ويقود الحركة النقابية منذ عام ١٩٧٧م مؤتمر عمال نيجيريا مؤخرا القانون الذى يحظر على النقابات النيجيرية الانضمام الى الاتحادات النقابية الدولية (٣٩) .

موزمبيق : أما موزمبيق، وهى من الدول القليلة التى انتهجت نهجاً ماركسياً متطرفاً، فإنها تشهد تغيرات أيديولوجية واضحة ومتسارعة حيث تم تصفية نظام الحزب الواحد ويتم الانتقال التدريجى إلى نظام سياسى يعتمد على التعددية الحزبية فى إطار أكثر ليبرالية . كما تجرى حالياً محاولة للتوصل إلى حل سياسى للحرب الأهلية مع المعارضة (رينامو) والتى دامت نحو ١٥ عاماً . وبعد إقرار الدستور الجديد الذى يسمح بإنشاء الأحزاب السياسية دون قيد أو شرط سرعان ما ظهرت الأحزاب مباشرة فى أعقاب صدور الدستور ويادر الاتحاد النقابى : منظمة عمال موزمبيق إلى إعادة تنظيم نفسه ليتلائم مع التغيرات الجديدة (٤٠) .

ملاحظات حول المستقبل : ويبدو واضحاً من العرض السابق أن نظم الحكم الإفريقية فى العام الأول من التسعينيات وعلى اختلاف هويتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية قد قبلت مبدأ التعددية السياسية ويواكب ظهور الأحزاب الجديدة إما انفصال الحركة النقابية عن الحزب الواحد الحاكم أو ظهور اتحادات نقابية جديدة بما يعنى مواكبة التعددية النقابية للتعددية الحزبية .

ويبدو أن وجهة نظر معظم السياسيين فى الدول الإفريقية تذهب الى أن إستمرارية وحدة الصف النقابى فى الدولة تشكل تهديداً للسلطة السياسية . وينسب إلى روبرت موجابى رئيس زامبيا قوله فى عيد أول مايو ١٩٩١ فى هرارى أن أعضاء الاتحادات النقابية الذين ينادون بالتعددية الحزبية لا ينبغى عليهم أن يتوقعوا أن يكون لهم اتحاد نقابى وحيد بعد إدخال التعددية الحزبية فى زيمبابوى (٤١) .

وواكب رياح التغيير فى الدول الإفريقية ادراك منظمة الوحدة النقابية الإفريقية لأهمية دراسة ما يجرى حتى يكون قادة النقابات العمالية أكثر اقتراباً من مسألة التعددية الحزبية والتفاعل معها وجاءت نقطة البداية من القرارات الحكيمة عن مؤتمر المنظمة المعقود فى طرابلس ديسمبر (١٩٩٠م) حيث شكل لجنة عمل لتقديم رؤية مستقبلية شاملة عن مناقشة التأثير السياسى للتغيرات فى أوروبا الوسطى والشرقية ثم إفريقيا على الحركة النقابية الإفريقية وعقدت لجنة العمل اجتماعاتها فى أكرا فيما بين ٤،٢ أكتوبر ١٩٩١م وقدم الأمين العام للمنظمة تقريراً وافياً حدد التطورات الإضافية منذ مؤتمر طرابلس عن مؤثرات التغيير الدولية على إفريقيا والحركة النقابية بها وتابع من خلال التعبير حالات الأخذ بأسباب التعددية السياسية فى عدد أكبر من الدول الإفريقية.

وجاء فى التقرير أن الأمانة العامة للمنظمة تتقبل ضرورة التعددية الحزبية الحاجة إليها فى جميع الدول الإفريقية ومع ذلك فإن هذا يتوقف على:

● وجود إجماع عريض للمصالح والأهداف القومية.

● المشاركة الشعبية التى تضمن حكم الشعب .

● المسؤولية.

● احترام حقوق الإنسان والحقوق العمالية

● حرية الكلام وحرية الصحافة.

● احترام حكم القانون.

● العدالة الاجتماعية والاقتصادية للجميع.

وفى رأى الأمانة العامة فإن هذه الدعائم التى يمكن أن تبنى عليها الديمقراطية فى إفريقيا.

أما بشأن الحركة النقابية فأوضحت الأمانة العامة للمنظمة أن المشاركة الشعبية للعمال داخل الاتحادات العمالية وسيطرة العمال ومسئولية القيادات هى المطالبات الرسمية لوحدة الحركة النقابية، وهى الشكل الوحيد للوحدة التى يمكن

ان يكون لها مساندة العمال والتزامهم، والتي يمكن كذلك أن تضمن استقلال الاتحادات العمالية (مالياً وتنظيمياً) (٤٢) .

كما ان هذا الشكل من الوحدة هو الذى يكون له اعظم قوة بحيث تقاوم الطغيان المزدوج لأصحاب الأعمال والحكومات الاستبدادية وهذا هو وحدة الاتحاد التي توصى بها الأمانة العامة للمنظمة للعمال والاتحادات الأعضاء والمنظمات الإقليمية والأجهزة المتخصصة وفى التوصيات التي أصدرتها لجنة العمل بشأن الديمقراطية والتعددية الحزبية جاءت النقاط الأربع التالية:

١- بناء على الخبرة التي اكتسبتها بعض الدول الإفريقية فان لجنة العمل توصي منظمة الوحدة النقابية الإفريقية وأعضائها بمساندة الديمقراطية والتعددية الحزبية القائم على الاتفاق الواسع للمصالح و الأهداف القومية، والمشاركة الشعبية التي تضمن سلطة الشعب ومسئوليته واحترام حقوق الإنسان والاتحادات النقابية وحرية الكلام والصحافة واحترام حكم القانون والعدالة الاجتماعية والاقتصادية للجميع.

٢- إن العمال الإفريقيين ينبغي عليهم الا يكونوا حياديين، العمليات السياسية والتنمية لبلادهم بل إن يكونوا مشاركين إيجابيين ويتعين عليهم أن يرفضوا الأحزاب السياسية التي تقوم على أسس قبلية أو عرقية أو دينية وجنسية وكذلك الأحزاب التي ليست سوى مجرد جبهات لمساندة الاقتصاديين والسياسيين الأجانب.

٣- على العمال الإفريقيين واتحاداتهم اليقظة حتى يتجنبوا تطفل وتدخل الحكومات واصحاب الأعمال والسياسيين إلخ فى شئونهم الداخلية وعليهم حماية وحدتهم بكل غاية على جميع أصعدة الأنشطة النقابية لأن وحدتهم هي الضمان الوحيد لقوتهم

٤- ان الإفريقيين ومنظماتهم يجب أن تحمى وبكل غاية وحدة وتكامل إقليم بلادهم والعمل بكل جد من أجل الوحدة الإفريقية. (٤٣)



الفصل الثالث

قضايا المشاركة فى التنمية

الفصل الثالث

قضايا المشاركة فى التنمية

أسهمت منظمة الوحدة النقابية الإفريقية مع غيرها من المنظمات الشعبية الإفريقية القارية فى بلورة ضوابط للمشاركة الشعبية فى التنمية والتحول الديمقراطى على مستوى القارة الإفريقية ومن بين إسهامات المنظمة المشاركة فى صياغة الميثاق الإفريقى للمشاركة الشعبية فى إفريقيا^(٤) الصادر عن المؤتمر الدولى للمشاركة الشعبية فى عملية الصحة والتنمية فى إفريقيا والمعقد فى أروشا (تنزانيا) فيما بين ١٢، ١٦ فبراير ١٩٩٠م وجاءت مشاركة المنظمة كجهد تضامنى مع المنظمات الشعبية الإفريقية والحكومات الإفريقية والمنظمات غير الحكومية وتحت رعاية وكالات الأمم المتحدة المعنية بمتابعة تنفيذ برنامج الأمم المتحدة للعمل من أجل الصحة والتنمية الاقتصادية فى إفريقيا (بايرد) فيما بين ١٩٨٦م - ١٩٩٠م

واستهدف المؤتمر ما يلى:

- الاعتراف بتطور المشاركة الشعبية فى جهود صحة وتنمية إفريقيا.
- دفع الحكومات الوطنية والمجتمع الدولى إلى الإحساس بأبعاد وديناميكيات وعمليات وإمكانيات التناول التام الذى تتناضل جنوده فى المبادرات الشعبية وجهود الاعتماد على النفس.

- التعرف على العقبات التي تعرقل مشاركة الشعوب فى التنمية، وتحديد التنازلات المناسبة التى تدفع المشاركة الشعبية فى صياغة السياسة وفى التخطيط والتنفيذ والمراقبة وتقييم برامج التنمية.

- التوصية: الأفعال التى يجب أن تتخذها الحكومات ونظام الأمم المتحدة وكذلك الوكالات العامة والخاصة التى تقدم المساعدات، وذلك لبناء وإتاحة الوسط اللازم للمشاركة الشعبية الحقيقية فى عملية التنمية، وتشجيع الشعوب ومنظماتها على تولى مبادرات التنمية المعتمدة على النفس.

- تسهيل تبادل المعلومات والخبرة والمعرفة من أجل الدعم المتبادل بين الشعوب ومنظماتها.

- اقتراح المؤشرات اللازمة لمراقبة التقدم فى تسهيل مشاركة الشعوب فى تنمية إفريقيا.

وبعد المناقشات طرح المؤتمر عدداً من أساليب العمل تدعم المشاركة الفعالة فى التنمية يعرضها على مستوى الحكومات وبعضها الآخر على مستوى المنظمات الشعبية ومنها الثقافات.

على مستوى الحكومات حدد المؤتمر الضوابط التالية:

١- يجب على الحكومات الإفريقية أن تتخذ استراتيجيات وبرامج للتنمية، تكون محتوياتها وثوابتها متفقة مع مصلحة وتطلعات الشعوب، وبحيث تستوعب بدلاً من أن تستبعد القيم الإفريقية والوقائع الاقتصادية والاجتماعية الثقافية والسياسية والبيئية.

٢- حث الحكومات الإفريقية بشدة، على دفع عملية صياغة وتنفيذ برامج التنمية الوطنية داخل إطار التطلعات والمصالح والوقائع المذكورة من قبل، والتى تتطور نتيجة عملية المشاركة الشعبية، وتستهدف تحويل الاقتصاديات الإفريقية لتحقيق التنمية المعتمدة على نفسها والمتكفلة بذاتها والمتمركزة على الشعب، على أساس المشاركة الشعبية والإجماع الديمقراطى.

٣ - يجب خلق بيئة قادرة عند تنفيذ استراتيجيات التنمية هذه المتطورة ذاتيا والمتركة على الشعب، وذلك لتسهيل المشاركة ذات القاعدة الواسعة في عملية التنمية على أساس غير مركزي. ومثل هذه البيئة هي شرط جوهري لازم مسبقا من أجل تحريك المبادرات والإمكانات الخلاقة ومن أجل تعزيز المنتج والإنتاجية بأفعال من مثل:

أ - تزويد الشعب بالمزيد من القدرة الاقتصادية الواسعة من خلال التوزيع المنصف للدخل، ودعم قدرته الإنتاجية من خلال تعزيز دخوله في الاستخدامات الإنتاجية. مثل الأراضي والقروض والتكنولوجيا، إلخ، وبطريقة تعكس الدور المركزي الذي تؤديه المرأة في الاقتصاد.

ب - دفع التعليم الجماهيري والتدريب المهني بشكل خاص، وتنمية المصادر البشرية بشكل عام.

ج - مزيد أكبر من المشاركة والسعى إلى الاتفاق في صياغة وتنفيذ السياسات الاقتصادية والاجتماعية على كل المستويات بما في ذلك، وإزالة القوانين والإجراءات البيروقراطية التي تضع عراقيل أمام المشاركة الشعبية.

د - زيادة فرص العمالة للفقراء الريفيين الحضريين، وتوسيع الفرص أمامهم ليساهموا في تكوين الانتاج، وتعزيز المستويات الإنتاجية وخلق ظروف أفضل للتسويق من أجل منفعة المنتجين.

هـ - تقوية قدرات الاتصال والمواصلات من أجل التنمية الريفية والتعليم الجماهيري، إلخ.

٤ - يجب دفع تكوين المشروعات الخاصة المحلية الصغيرة المدى وتعاونيات المنتجين، ويجب اتخاذ الأعمال التي تزيد إنتاجيتها.

على مستوى الشعوب ومنظماتها:

من أجل تدعيم المشاركة والتنمية الديمقراطية، يجب على الشعوب ومنظماتها أن تراعى ما يلي:

- ١ - إقامة منظمات مستقلة ذاتيا وذات قواعد جماهيرية لتدفع التنمية القائمة على المشاركة والمعتمدة على نفسها. ولتزيد ناتج وإنتاجية الجماهير.
- ٢ - تنمية قدرتها على المشاركة الفعالة في المناقشات الخاصة بالسياسة الاقتصادية وقضايا التنمية. وهذا يتطلب بناء قدرة الشعب على صياغة وتحليل برامج وتناولات التنمية.
- ٣ - دفع التربية والتعليم والتدريب المهني وتنمية المصادر البشرية كوسيلة لتعزيز المشاركة الشعبية.
- ٤ - نفخ الخمول والمعتقدات التقليدية التي تعتبر عقبات أمام التنمية، وخصوصا العادات والممارسات التراثية التي تقوض وضع المرأة في المجتمع. مع إقرار وتقييم المعتقدات والممارسات التي تساهم في التنمية، وبالنسبة للمنظمات الريفية والحضرية، مثل منظمات العمال والفلاحين والنساء والشباب والطلبة، إلخ، يجب تشجيعها على مبادرة وتنفيذ الاستراتيجيات التي تدعم قدرتها الإنتاجية وتواجه احتياجاتهم الأساسية.
- ٥ - يجب بذل جهود منسقة لتغيير الأوضاع السائدة إزاء المعوقين من أجل استيعابهم وإدخالهم في المجرى الأساسي للتنمية.
- ٦ - خلق وتعزيز شبكات وعلاقات تعاونية بين المنظمات الشعبية، والنتيجة التي تترتب على ذلك هي التداخل الاجتماعي القادر على حث التغيير الاجتماعي.
- ٧ - يجب على المنظمات الشعبية أن تؤيد بقوة وأن تشارك في جهود دفع التعاون والتكامل الاقتصادي على المستوى الإقليمي والفرعي، وكذلك في التجارة بين بلدان إفريقيا.

على مستوى دور الحكومات الإفريقية تحدد فيما يلي:

- ١ - نحن نؤمن إيمانا قويا بأن المشاركة الشعبية تعتمد على طبيعة الدول نفسها وعلى قدرة الحكومات على التجارب مع المطالب الشعبية، وحيث أن الحكومات الإفريقية عليها دور محوري يجب أن تؤيده في دفع المشاركة الشعبية، فيجب عليها أن تعطي المجال للشعب. لأنه بدون ذلك سيكون من الصعب تحقيق

المشاركة الشعبية. وفي الغالب جداً، فإن القاعدة الاجتماعية للسلطة ولا اتخاذ القرار تكون ضيقة جداً. ومن هنا تكون الحاجة ماسة إلى توسيعها، وإلى كهرية وحفز طاقات الشعب والتزامه. ودفع المحاسبة السياسية للدولة من جانب الشعب، وأن هذا يجعل من الضروري أن تقام بدون تأخير مشاركة جديدة بين الحكومات والشعوب الإفريقية، للصالح المشترك لتنمية المجتمع تنمية اقتصادية اجتماعية عادلة، وهذه المشاركة الجديدة يجب ألا تعترف فقط بأهمية القضايا الجنسية، بل يجب أيضاً أن تتصرف فعلياً بما يضمن دخول النساء في كل مستويات اتخاذ القرار. وبشكل خاص فإن الحكومات يجب أن تجعل لنفسها أهدافاً نوعية من أجل تعيين النساء في مناصب السياسة العليا والإدارة في كل قطاعات الحكومة.

٢ - نعتقد بأنه يجب ضمان حرية الشعب في التعبير عن نفسه وتحرره من الخوف من أجل أن يشارك مشاركة مفيدة في تنمية الذاتية، ولا يمكن كفالة ذلك إلا بتوسيع وحماية الحقوق الأساسية للإنسان ونحن نحث كل الحكومات أن تنفذ بشدة اللائحة الإفريقية الخاصة بحقوق الإنسان والشعوب، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان. واتفاق حقوق الطفل. واتفاق منظمة العمل الدولية رقم ٨٧ بخصوص حرية الاتحاد وحماية حق التنظيم والاتفاق الخاص بإزالة كل أشكال التمييز ضد النساء.

٣ - نحن نؤمن أيضاً بأن أحد الشروط المفتاحية لضمان المشاركة الشعبية في إنهاء القارة، هو إنهاء كل الحروب والنزاعات المسلحة، وأن ملايين اللاجئين الإفريقيين والنازحين، هم الأشخاص الذين يحصلون على أقل فرصة للمشاركة في تحديد مستقبلهم. ونحن نحث الحكومات وكل الأحزاب في المنازعات الإفريقية المحلية والخارجية، على أن يبحثوا عن وسائل سلمية لحل خلافاتهم وإقامة السلام في أنحاء إفريقيا. وفي مواقف النزاعات المسلحة، تتمسك بحق المدنيين في الحصول على الغذاء والحاجات الضرورية الأساسية الأخرى، ونؤكد أن المجتمع الدولي يجب أن يباشر سلطته الأدبية لضمان حماية هذا الحق.

٤ - لا نستطيع أن نبسّط في التأكيد على الفوائد التي يمكن تحصيلها، لو أنه - باستبعاد النزاع الداخلي والمنازعات بين البلدان - أعيد توجيه المصادر التي

تنفق على الدفاع إلى النشاطات الإنتاجية والخدمات الاجتماعية للشعوب. وكما لوحظ عن حق في (إطار البديل الإفريقي لبرنامج إصلاح الهياكل للصحة والتحويل الاقتصاديين الاجتماعيين)، ورد ما يلي:

(ليس من الصعب أن نتخيل ما يمكن أن يعنيه بالنسبة للرفاهة الاجتماعية في إفريقيا بكل نتائجها الإيجابية المتضاعفة، أن يمكن تحقيق وفر في الاتفاق العسكري والنفقات غير الإنتاجية الأخرى).

ونحن نؤمن بأن حكوماتنا تستطيع أن تحقق مثل هذه الوفورات، ونهيب بها أن تفعل ذلك حالا.

وعلى مستوى المنظمات غير الحكومية والمنظمات التطوعية للتنمية:

المنظمات غير الحكومية الإفريقية وغير الإفريقية، والمنظمات التطوعية للتنمية لها دور مهم في دعم جهود الصحة والتنمية ومبادرات ومنظمات المشاركة الشعبية في إفريقيا، والمطلوب حثها على اتخاذ الأفعال التالية:

١ - المنظمات الإفريقية غير الحكومية والمنظمات التطوعية للتنمية، وشركائنا، يجب أن تلجأ تماما إلى المشاركة وإلى الديمقراطية وإلى أن تكون تحت الحساب.

٢ - المنظمات الإفريقية غير الحكومية والمنظمات التطوعية للتنمية والمنظمات ذات القواعد الجماهيرية يجب أن تطور - أو - تقوى هياكل المؤسسات على المستويات الإقليمية والقرعية والوطنية، مثل المنظمة التطوعية للتنمية مثل قافدو، وذلك من أجل تجميعها.

٣ - المنظمات الإفريقية غير الحكومية والمنظمات التطوعية للتنمية والمنظمات ذات القواعد الجماهيرية. يجب أن توسع النشيط عن المشاركة الإفريقية الشعبية الناجحة وعن تجارب القواعد الجماهيرية في أنحاء القارة وعن تبادل الخبرة في ذلك لتكوين تأثير متضاعف وإثارة إحساس صانعي السياسة.

إما على مستوى العمل النقابي فقد حددت مهام النقابات كما يلي:

١ - أن تكون منظمات ديمقراطية واختيارية ومستقلة ذاتيا وخاصة للحساب:

٢ - أن تبادر وتنشط وتدفع برامج التعلم الجماهيري للقراءة والكتابة وبرامج التدريب؛

٣ - أن تنظم وتعبىء العمال الريفيين بما يتفق مع اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٤١، التى تحت الحكومات الإفريقية بشدة على اعتمادها.

٤ - أن تدافع عن الحقوق النقابية، وخصوصاً حق الإضراب.

٥ - أن تساعد على تكوين تعاونيات العمال.

٦ - أن تساعد على تنظيم المتعطلين من أجل النشاطات الإنتاجية، مثل إقامة مشروعات صغيرة أو متوسطة المدى.

٧ - أن تعطى اهتماماً خاصاً للمشاركة الفعالة والديمقراطية للنساء الأعضاء فى كل المستويات النقابية.

٨ - دفع الديمقراطية فى مواقع العمل، من خلال الدعوة إلى حماية حقوق العمال فى حرية الاتحاد والمساومة الجماعية والإدارة القائمة على المشاركة.

وأصبحت وثيقة الميثاق الإفريقى للمشاركة الشعبية منذ ذلك الوقت قاسماً مشتركاً أعظم بين مختلف البرامج والمشروعات الفردية أو الجماعية للمنظمات الإفريقية الحكومية والشعبية حيث يصعب صدور برامج أو مشروعات أو خطط عمل دور الإشارة إلى هذا الميثاق^(٤٥) وليس أدل على هذا من مبادرة منظمة الوحدة النقابية الإفريقية بإدراج هذا الميثاق وأهدافه وسبل العمل به ضمن رؤيتها المستقبلية التى وضعت بذورها الأولى لجنة العمل التى شكلتها المنظمة بعد مؤتمرها الخامس فى طرابلس (ديسمبر ١٩٩٠م) لاستشراف المستقبل فى ضوء التطورات التى تلت مؤتمر طرابلس حول الآثار السياسية والاقتصادية للأحداث فى أوروبا الشرقية والوسطى على إفريقيا والحركة العمالية وأسفر عمل اللجنة فى أكرا (غانا) فيما بين ٢، ٤ أكتوبر ١٩٩١م عن رصد أبعاد الواقع الاقتصادى فى النقاط التالية:

١- تبنى الشركاء الاقتصاديون والتجارىون لإفريقيا برامج التكيف الهيكلى لصندوق النقد الدولى والبنك؛ وبالرغم من إنكارها الرسمى لعكس ذلك فإن دول

أوروبا الوسطى والشرقية لها الأسبقية في التجارة والتنمية على إفريقيا مع شركاء إفريقيا في التجارة والتنمية. ولعله من العسير على الإنسان أن يرى ذلك باعتبار أن (الدماء أكثر كثافة من المياه).

- بالرغم من التطبيق الخاص لبرامج التكيف الهيكلي الخاصة بصندوق النقد الدولي والبنك الدولي بواسطة ٢٤ دولة إفريقية آنذاك فإن مزيداً من الدول الإفريقية تلتحق بقائمة الفقراء والدول الأقل نمواً في العالم وقد أصبح من الأمور الحتمية أن أحوال الدول الإفريقية تزداد سوءاً لا تزداد تحسناً بصرف النظر عن مدى إخلاصها في تنفيذ هذه البرامج المتشددة بخصوص التعديلات الهيكلية (٤٦).

- يؤكد تقرير البنك الدولي لعام ١٩٩١م ما كانت تقوله منظمة الوحدة النيابية الإفريقية منذ منتصف الثمانينيات بشأن زيادة الفقر والتدهور الاقتصادي العام في إفريقيا. ومع ذلك فلا يمكن الاعتراف بأنه بدلاً من لوم البنك الدولي وبرامج تنفيذه التعديلات الهيكلية لصندوق النقد الدولي والشروط غير الملائمة للتجارة في سلع إفريقيا باعتبارها مسئولة أساساً فإن البنك الدولي يضع اللوم على الانفجار السكاني في إفريقيا وسوء الإدارة باعتبارهما السبب الرئيسى (٤٧).

- ترفض منظمة الوحدة النيابية الإفريقية هذه المزاعم التي يدعيها البنك الدولي. فالتكيف الهيكلي سلاح ذو حدين فالدول الدائنة كانت تقوم بتعديل اقتصادياتها خلال السنوات العشر الأخيرة. وإذا لم تقم الدول المدينة بتعديل اقتصادياتها كذلك بحيث تأخذ في الاعتبار تعديلات الدول الدائنة فلن يكون ثمة سبيل للدول المدينة للاستمرار والبقاء فمثلاً لو كانت برامج الصندوق الدولي المتشددة تشجع الدول الدائنة على تنويع وتوسيع صادراتها في حين أن الدول المدينة تقيم الحاجز منذ دخول هذه الصادرات الخاصة بالدول الدائنة إلى أسواقها ومثال آخر كذلك وهو المضاربة بأسعار السلع في غير صالح المنتجين الفقراء من الدول المدينة، فكلما ازداد إنتاجهم تضاعف مقدار ما يحصلون عليه.

- والدول المدينة تجبر بواسطة برامج التكيف الهيكلي بواسطة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي على تحرير اقتصادياتها في حين أن الدول الدائنة تغلق

أسواقها والدول المدينة تجبر على خصخصة مشروعاتها التي تمتلكها الدولة خلال ثلاثة أعوام في حين أن هذه الخصخصة استغرقت من بلد رأسمالي متقدم مثل بريطانيا اثنا عشر عاما لخصخصة ١٧٪ من الشركات التي تمتلكها الدولة.

- والدول الفقيرة وإفريقيا مجبرة تحت شروط الصندوق الدولي المتشددة على زيادة أسعار الفوائد إلى ما بين ٢٠، ٣٥٪ في حين أن أعلى معدلات فوائد في الدول المتقدمة تتربد بين ٨، ١٠٪.

- أن التأكيد الذي تضعه برامج الصندوق الدولي الحالية المتشددة فإنها لن تنجح أبداً في إدارة اقتصاديات إفريقيا في الطريق الصحيح. فكل ما سوف تنجح في تحقيقه سيكون ما حققت برامج الصندوق الحالية للدول الإفريقية: البطالة على نطاق واسع، سوء التغذية ومعدلات وفيات مرتفعة، وتدهور التصنيع، ديون ضخمة لا يمكن سدادها، معدلات مرتفعة من الأمية، عدم الاستقرار السياسي، وتهميش من الاقتصاد العالمي الخ.. الخ..

لهذه الأسباب نددت منظمة الوحدة النقابية الإفريقية ببرامج البنك والصندوق الدولي الحالية وبدلاً من ذلك تطالب بتنفيذ الإطار الاجتماعي - الاقتصادي للتنمية في إفريقيا على أساس أن حق التنمية من الحقوق الأساسية لكل الدول مثل حقوق الإنسان والطريق إلى التنمية يجب أن يكون من الحقوق اللصيقة الذي تختاره الدول بعد المحاورات الديمقراطية داخل الدول المعنية ولا ينبغي أن يفرض من الخارج (٤٨).

وعلى أساس هذا الافتراض السابق ونتيجة لفشل برامج التكيف الهيكلية المتشددة الحالية والمفروضة على ٢٤ دولة إفريقية (مع بقية الدول المزمع ابتزازها لتجبر على تلبية هذه البرامج) بواسطة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي فإن منظمة الوحدة النقابية الإفريقية رفضت هذه البرامج بصورة قاطعة وترى المنظمة أن البديل يكون فيما يلي: (٤٩)

- أن العمل أمام العمال الإفريقيين والمنظمة هو ضمان تنفيذ الإطار الإفريقي البديل لبرامج التكيف الهيكلية بعد تبنيها في يوليو ١٩٨٩م من قبل قمة منظمة

الوحدة الإفريقية ثم الجمعية العامة للأمم المتحدة في سبتمبر ١٩٨٩ م . وعلى العمال الإفريقيين من خلال منظمة الوحدة النقابية الإفريقية واتحاداتها أن يضمنوا الصيغة الديمقراطية لبرامج التكيف من خلال مشاركتهم الفعالة واشتراكهم في تصميمها وتنفيذها وإدارتها والرقابة عليها كما يتعين عليهم كذلك أن يعملوا على زيادة التجارة بين الدول الإفريقية من المعدل الحالي المنخفض وهي ٥٪ إلى ٥٠٪ وأخيرا يجب عليهم أن يعملوا من أجل تكامل الاقتصاديات الإفريقية على مستويات الأقاليم الفرعية والقارية على السواء بهدف إقامة سوق اقتصادية إفريقية مشتركة بحلول سنة ٢٠٠٠ (٥٠) .

- إن الخلاص الاقتصادي لإفريقيا يكمن في التكامل الاقتصادي لإفريقيا وأن قصة نجاح السوق الأوروبية المشتركة مثال طيب يتعين على إفريقيا أن تجتذبه.

- ومن التحديات الاقتصادية للعمال الإفريقيين والمنظمة الاكتفاء الذاتي الغذائي في القارة، وتحقيق ذلك لابد من تبني مزيج من سياسة الحوافز والأسعار والمعونات للفلاحين بواسطة الحكومات الإفريقية لتحل محل الجانب الخالي من المعوقات لبرامج التكيف الهيكلي الجارية.

- والتخفيضات الضخمة في عملات البلاد الإفريقية خارج منطقة الفرنك أدى إلى انخفاضه بدرجة كبيرة وهذا مجال حيوي آخر ينبغي أن تواجهه الدول الإفريقية حتى توقف التدهور اليومي لمستوى معيشة الناس وزيادة غير الضرورية في أعبائهم المديونية. ويتعين على البلاد الإفريقية أن تتبنى نظاما للصرف متعدد الاسعار وهو الذي أوصت به حديثا اللجنة الاقتصادية لإفريقيا التابعة للأمم المتحدة ويجب تخفيض معدلات الفوائد في البلاد الإفريقية الى ما بين ١٠، ١٢ من المعدلات الحالية فيما بين ٢٥، ٣٥٪ لتشجيع المستثمرين المحليين للاقتراض من البنوك لإقامة الصناعات وخلق فرص العمل.

- على العمال الإفريقيين والمنظمة أن يعيروا مزيدا من الاهتمام الفعال لبرامج التنمية الاقتصادية والدول الإفريقية فالإقتصاد بلا شك هو الذي يقرر مصير الشعوب والدول والقارات من الآن فصاعدا. وأن إتهيار الاتحاد السوفيتي وهو

إحدى القوتين العظميين التي كان يخشى بأسها فى وقت من الأوقات بسبب اقتصاده الضعيف درس ينبغى على أفريقيا أن تتعلمه وأن تتجنب تكراره (٥١) .

وبعد أن رصدت لجنة العمل التابعة لمنظمة الوحدة النقابية الإفريقية أبعاد الواقع الاقتصادى فى اجتماع أکرا ٢، ٤ أكتوبر ١٩٩١م) خلصت اللجنة إلى رؤية مستقبلية لمواجهة تحديات هذا الواقع وتبلورت فى النقاط التالية:

أولاً: على الجهة الاقتصادية:

١ - إن إشباع الحاجات الأساسية أى الطعام والإسكان والتعليم والصحة والطرد والنقل والمياه والكهرباء والاتصالات والعمالة يجب أن تكون الهدف النهائى لبرامج التنمية الإفريقية.

٢ - أن منظمة الوحدة النقابية الإفريقية وأعضائها يجب أن يمارسوا الضغط على الحكومات الإفريقية للتخلى عن برامج التكيف الهيكلى المتشددة لصندوق النقد الدولى والبنك الدولى وتبدأ التنفيذ الفورى للبرنامج الذى أقرته منظمة الوحدة الإفريقية.

٣ - يجب على منظمة الوحدة النقابية الإفريقية وأعضائها أن تعمل من أجل التكامل الاقتصادى لإفريقيا المؤدى إلى إقامة الجماعة الاقتصادية الإفريقية.

٤ - خلال التحول من برامج البنك والصندوق الدولى المتشددة إلى تنفيذ البرنامج الإفريقى يجب إعادة النظر فوراً فى أدوات السياسات النقدية .. الخ.

ثانياً: السياسات النقدية:

بالنسبة للتخفيضات الضخمة فى قيمة العملات:

١ - يتعين على الحكومات الإفريقية أن تتأكد من أن تخفيض قيم عملاتها الوطنية لا ينبغى أن يتجاوز تحت أى ظروف ١٠٪ خلال السنة الواحدة.

٢ - قيمة العملات الوطنية لا ينبغى أن تتحدد بواسطة «قوى السوق» وحدها بل يتعين على الحكومات الإفريقية أن تتبنى نظام سعر صرف متعدد كما تقترحه اللجنة الاقتصادية لإفريقيا التابعة للأمم المتحدة.

٣ - أن معدلات الفائدة يجب تخفيضها من المستويات العالية الجارية من ٣٠ - ٣٥٪ إلى ما لا يتجاوز ١٠ - ١٢٪.

٤ - أن الهدف النهائي للسياسات النقدية الإفريقية يجب أن يكون الوحدة النقدية الإفريقية^(٥٢).

ثالثاً: في شأن الخصخصة:

إن ضعف القطاع الخاص الوطني وعدم رغبة المستثمرين الأجانب في استثمار بعض أنواع القطاع العام في إفريقيا يجعل من المحتمل على الحكومات الإفريقية أن تواصل استثمار الانفاق العام في مشروعات القطاع العام. وعلى ذلك فإن الحكومات الإفريقية يجب عليها أن تتخلى عن سياسات الخصخصة الحالية لبرامج التعديلات الهيكلية المتشددة وتستمر في الاستثمار في مشروعات القطاع العام بصورة رشيدة.

رابعاً: السياسات الزراعية:

١- أن الاكتفاء الذاتي في الطعام يجب أن يكون هدفاً رئيسياً للسياسات الزراعية في إفريقيا.

٢- أنه لتحقيق ذلك يجب توفير خليط من الحوافز أي المعونات للمدخلات والأسعار الزراعية وتحسن لتسهيلات البنية الأساسية أي الطرق والنقل والمياه والسكود والري والكهرباء والمدارس والعيادات.

٣- يجب تخصيص ٢٠ - ٢٥٪ من الميزانيات القومية للزراعة.

٤- أن نتائج الأبحاث الزراعية يجب أن تكون متاحة للفلاحين والعاملين في الزراعة.

٥ - أن الحكومات الإفريقية يجب أن تغير السياسات والاستراتيجيات الزراعية من المحاصيل النقدية (أي المحاصيل التي تستهدف البيع) إلى إنتاج المحاصيل الغذائية بما في ذلك التخزين والحفظ والمعالجة.

٦ - يجب على الحكومات الإفريقية قنعية سياسات مدروسة من خلال التثقيف العام لتشجيع الأفريقيين على إنتاج ما يأكله ويأكل ما تنتجه^(٥٣).

خامساً: البيئة والموارد والتصنيع:

— إن العمال الإفرقيين والنقابات والاتحادات العمالية الإفرقية يجب أن تشارك مشاركة فعالة في الأمور المتعلقة بحماية البيئة وانتعاشها.

— أنه يجب على منظمة الوحدة النقابية الإفرقية وأعضائها أن يجعلوا تنمية الموارد البشرية سياسيتهم وأن يمارسوا الضغط على الحكومات الإفرقية لجعل هذه التنمية من أولوياتهم.

— أن كل دولة إفرقية على المستوى الحكومى يجب أن تخصص ٢٥٪ على الأقل من الميزانية الوطنية لتنمية الموارد البشرية.

— أن العمال الإفرقيين المهاجرين يجب أن يمنحوا حماية إنسانية ونقابية قانونية داخل وخارج إفريقيا لضمان حماية حقوقهم الأساسية الإنسانية والنقابية.

— أن اكتساب واستخدام العلم والتكنولوجيا اللتين يدعمهما البحث والتنمية يجب أن يكون هدفاً رئيسياً لبرامج التصنيع في إفريقيا^(٥).

المنظمة وأبعاد المشاركة الشعبية:

وبعد أن وضعت لجنة العمل برنامجاً بديلاً للتنمية في إفريقيا حرصت اللجنة على إبراز دور عمال إفريقيا واتحاداتهم النقابية فيما يلي:

— أن العمال الإفرقيين واتحاداتهم النقابية يجب أن يضمنوا المشاركة الشعبية للعمال داخل اتحاداتهم، ورقابة العمال ومسئولية قياداتهم إذ أن هذه هي المتطلبات الرئيسية لوحدة الاتحادات العمالية.

— أن العمال الإفرقيين يجب أن يعطوا تأييداً معنوياً ومادياً لنقاباتهم ويجب أن يتأكدوا من الإدارة الحسنة لميزانيات اتحاداتهم ويجب أن يتأكدوا من الاستثمار الرشيد والفتح لميزانيات اتحاداتهم لضمان استقلالها المالى واكتفائها ذاتياً ومن ثم تحريرها من منافورات القوى الداخلية أو الخارجية.

— أن العمال الإفرقيين واتحاداتهم العمالية يجب أن يولوا أهمية أعظم لتعليم

العمال. وفي هذا المجال يجب أن يتأكدوا من أن ٨٠٪ على الأقل من ميزانياتهم تستخدم في تعليم العمال. وعلى الصعيد الوطني يجب أن يقيموا على الأقل جامعة عمالية في كل دولة إفريقية. وعلى المستوى القارى فإن منظمة الوحدة النقابية الأفريقية يجب عليها أن تنفذ قرار مؤتمر المنظمة الخامس بإقامة جامعة كوامي نكروما الأفريقية في أكرا في غانا.

- أن العمال الإفريقيين ومنظمة الوحدة النقابية الأفريقية يجب عليهم أن يعززوا التعاون والوحدة فيما بينهم ومع نظرائهم في جميع أرجاء العالم.

- أن المنظمات النقابية العمالية الدولية لا ينبغي عليها أن تستغل بشكل غير معقول الضعف الحالى للاتحادات العمالية الإفريقية وتمزق صفوفها بما يسئ من أحوالها الاجتماعية الاقتصادية السيئة سلفاً. بل يتعين عليها تشجيع الوحدة بين العمال الإفريقيين والاتحادات العمالية وتقديم لهم التضامن العملى فى مجالى تنمية الموارد البشرية وبناء القدرة البشرية ويجب عليها أن تعرب عن استحسانها لا أن تقوض جهود منظمة الوحدة النقابية الإفريقية وأعضائها والمنظمات الإقليمية الفرعية والهيئات المتخصصة فى نضالها من أجل المشاركة الشعبية وسلطة الشعب والمسئولية والديمقراطية وحقوق الإنسان والحقوق النقابية والعدالة الاجتماعية والاقتصادية فى أفريقيا^(٩٩)



المراجع

- (١) أحمد يوسف القرعى : قضايا الحريات النقابية فى إفريقيا، فى مجلة تنمية المجتمع، فصلية (القاهرة، مؤسسة فريدريش ايبرت الألمانية، العدد الثانى، ١٩٩١م) ص ٢٧
- (٢) اعتمدنا فى عملية الرصد على جدول التصديقات على اتفاقيات العمل الدولية الصادر اول يناير ١٩٩٠م من مطبوعات منظمة العمل الدولية.
- (٣) راجع النص الكامل للاتفاقيتين فى:
- (٤) محمود شريف بسيونى وآخرون : حقوق الإنسان، المجلد الاول، الوثائق العالمية والإقليمية (بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٨٨ م) ص ١٣٩ - ١٥١.
- (٥) المرجع نفسه ص ٢١٢ .
- (٦) د. عدنان خليل التلاوى، القانون الدولى للعمل (جنيف : المكتبة العربية، ١٩٩٠) ص ٢٠٨ .
- (٧) تقرير حول الجوانب الاجتماعية للتنمية فى إفريقيا، م.س.د. ٣١١، ٣١٠ .
- (٨) المرجع نفسه ص ٢١٢ .
- (٩) راجع النص الكامل لتلك الاتفاقيات فى :
د محمد السعيد الدقاق : م.س.د. ص ص ٢٧٠ - ٢٧١
- (١٠) وهى الاتفاقية التى يستند إليها دعاة التعدد النقابى راجع المبحث التالى وكذا الفصل الرابع.
- (١١) عرض موضوع الحرية النقابية على مؤتمر العمل الدولى عام ١٩٤٧م بثناء على طلب المجلس الاقتصادى والاجتماعى للأمم المتحدة، وكان المجلس قد تسلم مذكرتين إحداهما من الاتحاد العالمى للنقابات والاخرى من اتحاد العمل الأمريكى ولكل منهما مقترحات بشأن ضمانات لممارسة الحقوق

النقابية والنهوض بها _ راجع بتوسع _ مكتب العمل الدولي: الحرية النقابية (الترجمة العربية)، (القاهرة ١٩٥٩م) ص ٥٤ .

(١٢) راجع بتوسع: عيسى شيفجي، حلمى شعراوى: حقوق الإنسان فى إفريقيا والوطن العربى، (القاهرة: مركز البحوث العربية، كود يسريا، ١٩٩٤م) ص. ١٤٧ - ١٤٩ .

(١٣) دعنان خليل التلاوى: م.س.ذ. ص ٢٨٠ .

(١٤) المرجع السابق . ص ٢٨٨، ٢٨٩ .

(١٥) المرجع نفسه . ص ٢٩١ .

(١٦) المرجع نفسه ص ٣١١ .

(١٧) تبرز هذه الحالة فى موريتانيا منذ أصدرت الحكومة قراراً بإلغاء الرق وتحرير ١٠ آلاف عبد لهم سوق نخاسة علنية مما أثار أجهزة الأمم المتحدة وجمعيات مناهضة الرق فى العالم وتدخلت الأمم المتحدة لمساعدة الحكومة الموريتانية فى وضع قرارها موضع التنفيذ وتعتزف الحكومة بأنها واجهت مشكلات ضخمة فى تأملها مع الرق للعمل على إعادة قبول العبيد فى المجتمع بعد عتقهم وتوفير فرص العمل المكافئة لهم _ راجع بتوسع: جريدة النهار: ١٠ آلاف عبد فى موريتانيا رغم إلغاء الرق ١٨ أكتوبر ١٩٨١م، التقارير السنوية للمنظمة العربية لحقوق الإنسان عن حالة حقوق الإنسان فى الوطن العربى.

(١٨) تقرير الجوانب الاجتماعية للتنمية فى إفريقيا م. س. ذ. ص ٤٤

(١٩) المرجع نفسه ص ٤٤، ٤٥ .

(٢٠) المرجع نفسه ص ٤٥

(٢١) المرجع نفسه ص ٣٢ .

(٢٢) المرجع نفسه ص ٣٢، وما بعدها .

(٢٣) المرجع نفسه ص ٣٢، ٣٣ .

(٢٤) المرجع نفسه ص ٣٣ .

(٢٥) المرجع نفسه ص ٣٣، ٣٤ .

(٢٦) انظر بتوسع د. إبراهيم نصر الدين: حركة التحرر الإفريقى فى مواجهة النظام السياسى لجنوب إفريقيا، رسالة دكتوراه (معهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، ١٩٨٠م) ص. ٤٠٢ - ٤٠٨ .

(٢٧) راجع بتوسع: جيمس لينيس أكونو منظمة الوحدة النقابية الإفريقية. عقد من العمل لمناهضة الفصل العنصرى والعنصرية (نيويورك: مركز مناهضة العنصرية، مذكرات ووثائق ١٩٨٣م) ص ٢ وما بعدها.

(٢٨) التقرير السنوى ص ١٢١

(٢٩) اضاء على العالم النقابى _ العدد ٢٦ . ١٠ فبراير ١٩٨٩م. نشرة أسبوعية يصدرها اتحاد النقابات العالمى. الطبعة العربية - تشيكوسلوفاكيا. محمد جمال إمام : البطالة وقيمة العمل. فى مجلة اليسار (القاهرة)، أغسطس ١٩٩٨، ص.ص: ٢٢٠٣ .

(٣٠) Peter Onu, OP .CIT. P.8 .

(٣١) تقرير لجنة الوساطة (غير منشور) من وثائق المؤتمر العام الثانى لمنظمة الوحدة النقابية الإفريقية، ص ١

(٣٢) أحمد يوسف القرعى، مستقبل الحركة النقابية الإفريقية م.س.ذ ص ٣٥، ٣٦ .

(٣٣) المرجع السابق ص ٣٦، ٣٧ .

(٣٤) المرجع نفسه ص ٣٧، ٣٨ .

(٣٥) المرجع السابق ص ٣٨ .

(٣٦) المرجع نفسه ص ٣٨، ٣٩ .

(٣٧) المرجع السابق ص ٣٩ .

(٣٨) المرجع نفسه ص ٣٩

(٣٩) المرجع نفسه ص ٤٠ .

(٤٠) المرجع نفسه ص ٤٠ .

(٤١) Further Development Since The Tripoli Congress, Op. Cit ., P.8

(٤٢) Ibid , p 12.

(٤٣) Ibid, P.7

(٤٤) راجع نص الوثيقة فى ملحق الوثائق.

(٤٥) اقرت منظمة الوحدة الإفريقية الميثاق فى قمة أبوجا _ ١٩٩٠م كما اقرها مؤتمر منظمة الوحدة النقابية الإفريقية فى طرابلس (ديسمبر ١٩٩٠) وحث مجلس المنظمة منظمة الوحدة الإفريقية على إشراك الشعب والمنظمات الجماهيرية وخاصة نقابات العمال فى مجالات التنمية كما ينص على ذلك الميثاق الإفريقى بشأن مشاركة الشعب فى التنمية.

(٤٦) Further Development, Op.Cit., P12

(٤٧) Ibid , P.13.

(٤٨) Ibid., P.13,14.

Ibid., P.16 (19)

Ibid.,P.17 (20)

Ibid.,, P.18. (21)

Report & Recommendations of the O.A.T.U.U Task Force. Op.Cit., P.8 (22)

Ibid P.8 (22)

Ibid P.9 (23)

Ibid.,P.11-13 (24)

■ ■ ■

212

الملاحق الوثائقية

ملحق رقم (١) :

دستور منظمة الوحدة النقابية الإفريقية المعدل عام ١٩٨٧م

ملحق رقم (٢) :

دستور منظمة الوحدة النقابية الإفريقية المعدل عام ١٩٩٣ م

ملحق رقم (٣) :

اللوائح الداخلية لمنظمة الوحدة النقابية الإفريقية (أواتو)

المعدلة عام ١٩٩٣م

ملحق رقم (٤) :

اللائحة الإفريقية للمشاركة الشعبية في التنمية والتحول

(أروشا ١٩٩٠م)

ملحق رقم (٥) :

ملحق لتقرير مجلس الوزراء البريطانى عن السياسة في

إفريقيا ١٩٥٩م

ملحق (١) دستور منظمة الوحدة النقابية الإفريقية المعدل عام ١٩٨٧م

الديباجة:

نحن الممثلين المعتمدين حالياً للمنظمات العمالية الإفريقية، قد اجتمعنا في مدينة طرابلس (ليبيا) في المؤتمر العادي لمنظمة الوحدة النقابية الإفريقية الملحقه أسماؤنا بهذا الميثاق.

إدراكاً منا للعملية التاريخية وتطور الحركة النقابية في إفريقيا والتي أنجبت منظمة الوحدة النقابية الإفريقية في أديس أبابا (أثيوبيا) في إبريل ١٩٧٣م.

واستلهاماً بالتصميم المشترك من أجل الوحدة الكاملة التي أمكن التوصل إليها خلال المجلس العام الأول لمنظمة الوحدة النقابية الإفريقية المنعقد في أكرا (غانا) في مارس ١٩٧٥م.

وإيماناً منا بأن العمال الأفارقة ومنظماتهم النقابية كمنظمة موحدة سوف تواصل مسئولياتهم التاريخية داخل كل دولة وكذلك على مستوى القارة.

وبوعى كامل بانه إذا ما لعب تجمع رأس المال النقدي وما زال يلعب دوراً مسيطراً في تطور المجتمعات البشرية ومن ناحية أخرى في إفريقيا في حاجة إلى أن يعيد حساباته بصفة أساسية ويحل محله أبنية جديدة بما يتفق مع المتطلبات الإفريقية في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

ويؤكدون استقلال وأصالة وحدة النقابات الإفريقية والتزامها بتمثيل المبادئ الأساسية للعمل النقابي في إفريقيا والدفاع عنها.

ويستحثون بقوة العمال الأفريقيين ومنظماتهم النقابية على مواصلة النضال بلا هوادة أو توقف ضد الإمبريالية والاستعمار والاستعمار الجديد والعنصرية والصهيونية والرقطاع والميل الرجعية بالتعاون مع غيرهم من عمال العالم ضد جميع أشكال الاستغلال من أجل ديمقراطية حقيقية ومن أجل التحرر الاقتصادي والاجتماعي الكامل لشعوب القارة الإفريقية.

أخذين في الاعتبار أن مبادئ عدم الانحياز تعبر عن الأمنى الأساسية لجميع الجنس البشرى - أى الحرية والمساواة والعدالة والرفاهية والتقدم الاجتماعى والسلام.

ويناشدّون الحركات العمالية الإفريقية بالالتزام كلية بالحياد الإيجابى والتمسك بسياسة عدم الانحياز.

على المستوى الوطنى:

إن وحدة العمال لا تنفصل عن استقلال الاتحادات النقابية وإن العمال يمكنهم فقط إنجاز مهمتهم الطليعية كقوة إيجابية متحدة ومترابطة وعلى ذلك فإن بلوغ المنظمات النقابية الوطنية للوحدة يعتبر شرطاً مسبقاً لتحقيق هذه الأهداف.

ومن الأهمية بمكان أيضاً أن المنظمات النقابية يجب أن تقدم كل الدعائم المعنوية والمادية لاتحادهم القارى. حتى يستطيع أن يكون مستقلاً وإلياً وبعيداً عن أي مؤثرات أجنبية. وهذا سوف يمكن الاتحاد النقابي من إنجاز مهامه بصورة فعالة في إجراء الدراسات والأبحاث والأنشطة النقابية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية وتدريب وتعليم العمال البعث.

- وعلى ذلك فإن دور الحركة النقابية الإفريقية هو دور اقتصادي وسياسي وثقافي واجتماعي ويتولى كافة الأعمال الاقتصادية حتى يحرر إفريقيا من أبنية الاستغلال التي اشتقرت، وأقامت في القارة وبصفة خاصة تشجيع الإصلاح الزراعي والتصنيع. ولذلك فمن الضروري الا تشارك الاتحادات النقابية الإفريقية في التنفيذ فحسب ولكن أيضا في مراحل المبادرة والرقابة على برامج العمل للخطط التي تضعها الحكومات الإفريقية من أجل بلوغ هذه الأهداف.

وأخيرا فإن الحركة النقابية يجب أن تلعب دوراً اجتماعياً رئيسياً. وهذا العمل يتكون من التعليم المكثف والتدريب للقيادات كأحد العناصر ثم تقوية وحدتها والدفاع عنها على المستويين الوطنى والقارى وداخل المجتمع الدولى للطبقة العاملة.

المستوى الدولى:

منظمة الوحدة النقابية الإفريقية منظمة مستقلة، تكون من المنظمات النقابية القومية التي تتمتع بالاستقلال فى عملها داخل إطار تشريعاتها القومية وهذه المنظمات تلتزم كلية بمبادئ الحياد الايجابى، وعدم الانحياز والمفاهيم الأخرى المعلنة فى ميثاق منظمة الوحدة النقابية الإفريقية.

وبدون أى تحيز لحقها اللصيق فى تعزيز العلاقات الثنائية مع المنظمات العمالية الأخرى فإن جميع المنظمات الأعضاء لها أن تمارس استغلالها كمبدأ أساسى فى مواجهة المنظمات النقابية الدولية ومن ثم فإنها لن تسمح بأى تدخل يستهدف تغيير مفاهيم وطرق الحركة العامة الإفريقية، أو التأثير عليها، وتقوم العلاقات الدولية لمنظمة الوحدة النقابية الإفريقية، أو التأثير عليها، وتقوم العلاقات الدولية لمنظمة الوحدة النقابية الإفريقية بالنسبة للعمال ومنظماتهم فى جميع أنحاء العالم على الإخاء والمساواة والتضامن والتفاهم المتبادل. وسوف تحتفظ منظمة الوحدة النقابية الإفريقية - على أساس هذه المبادئ - بعلاقات أخوية مع جميع المنظمات النقابية فى سائر أوجاء العالم.

فى المجال السياسى والاقتصادى والثقافى:

يعرب العمال الإفريقيون عن أسى تقديرهم للجهود التى تبذلها منظمة الوحدة الإفريقية ودول عدم الانحياز للتوصل إلى حل سلمى للمشكلات الدولية - وإقامة

علاقات دولية تركز على مبادئ إحترام الحقوق للصيقة بكل دولة فى الحرية
وتقرير المصير والاستقلال والتنمية الحرة للتعاون الدولى القائم على إقامة نظام
اقتصادى جديد يكون أكثر عدلا وانصافا. ولذلك فإننا نرفض النظام الاقتصادى
العالمى الخالى.

إن علما تهيمن عليه أقلية من الدول الغنية التى تملئ مصالحها الاقتصادية القوية
سيطرته على الدول النامية لا يمكن أن يعمل على تدعيم السلام فى العالم. فهذه
العلاقات الاقتصادية غير العادلة بين الدول النامية والمتقدمة كانت دائما تعزز إلى
حد كبير وما زالت تعزز مصلحة الدول الصناعية بما يوقع الضرر بالدول النامية.

والتنمية غير المتكافئة فى العالم تزيد من اختلال الاقتصاد العالمى بينما
يضاعف - مخاطر تخلف دول العالم الثالث بالمقارنة بالدول المتقدمة. فالعلم
والتكنولوجيا يستخدمان استخداما خاطئا كشكل من أشكال الاسترقاق
الاقتصادى من خلال الشركات عابرة القوميات بدلا من استخدامهما من أجل
رفاهية وتقدم الجنس البشرى.

ولذلك فإن منظمة الوحدة النيابية الإفريقية تلتزم بالتعاون مع القوى الأخرى
المتقدمة من العالم بتغيير هذا الموقف بحيث إن التفوق العسكرى والثروة يجب ألا
يكون العوامل المحددة للعلاقات بين الناس وبين الأمم.

إننا نحى الانتصارات التاريخية لشعوب إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية فى
نضالها من أجل الاستقلال السياسى والاقتصادى ومن أجل الحرية والديمقراطية.
وفى الوقت نفسه نندد بشدة بكل عمل يستهدف فرض الاستعمار والفاشية فى هذه
القارات.

إننا نقدم أعظم تقديرنا للنضال الشجاع الذى قادت تحت الظروف الصعبة
حركات التحرر فى إفريقيا والقارات الأخرى ونشعر بالتزامنا بواجب تقديم الدعم
الإيجابى وبلا حدود للنضال الذى قامت به حركات التحرير فى إفريقيا وفى جميع
صوره المختلفة.

الدستور

الفصل الأول

الاسم والمقر

مادة (١)

تنشأ، بموافقة جميع المنظمات النقابية القومية التي تلتزم بهذا الدستور وتوافق على مبادئه الأساسية وعقيدته، وتوجهه، منظمة نقابية إفريقية تعرف باسم «منظمة الوحدة النقابية الإفريقية (مونا)».

مادة (٢)

مقر أمانة هذه المنظمة في أكرا - غانا - ويمكن نقله إلى أى مكان آخر بقرار من المؤتمر بأغلبية ثلثى الأعضاء.

مادة (٣)

وجود منظمة الوحدة النقابية الإفريقية دائيم وعدد أعضاء المنظمات النقابية يحدد فقط بالدول الإفريقية، ومع ذلك فإن (مونا) تسمح فقط بمركز نقابي واحد من كل دولة بالانخراط في صيغها.

الفصل الثاني

العقيدة، الاتجاه، الأهداف، الأغراض

مادة (٤)

العقيدة والاتجاه والأهداف والأغراض (م و ن ا) محددة في الميثاق الذي يكون ديباجة هذا الدستور.

مادة (٥)

لمنظمة الوحدة النقابية الإفريقية الأغراض والأهداف التالية:

- ١- تشق وتوجه أنشطة كل الاتحادات النقابية الوطنية نحو الأهداف المحددة في الميثاق.
- ٢- تحقيق الوحدة النقابية على المستوى القارى وكذلك على المستوى القومى للاتحادات الأعضاء.
- ٣- الدفاع عن المصالح المادية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والمعنوية للطبقة العاملة الإفريقية.
- ٤- العمل على تجانس التشريعات العمالية والاتفاقيات الجماعية في القارة الإفريقية.
- ٥- حماية وتأكيد استقلال وشخصية الحركة العمالية الإفريقية على كل المستويات.
- ٦- اكتساب وتقوية الدفاع عن الحريات الديمقراطية للنقابات.
- ٧- التمثيل والدفاع عن مصالح المنظمات النقابية والعمالية في كل المنظمات الإقليمية والدولية.
- ٨- العمل على الاستقلال والوحدة الإفريقية.
- ٩- المساهمة في تحقيق وتدعيم السلام في العالم.
- ١٠- تقديم القون والمساعدات للمنظمات النقابية التي في حاجة إليها وبهدف تعزيز التضامن العمالى.

١١- الدفاع عن المصالح المادية والمعنوية للعمال الأفارقة المهاجرين بالتعاون مع المنظمات النقابية في الدول المضيفة.

١٢- محاربة الإمبريالية والاستعمار الجديد والصهيونية وعملاتهم - وكذلك محاربة الإقطاع وأي شكل من أشكال القهر والاستغلال من أجل استقلال إفريقيا والتحرير الكامل لشعوبها.

١٣- إزالة آثار الاستعمار وكل الأنظمة المفروضة وذلك بهدف إقامة نظام اجتماعي ديمقراطي ومن أجل التقدم والسلام المبنى على التنمية المخططة تخطيطاً علمياً للثروة الإفريقية لصالح إفريقيا وتوفير التعليم ورفع شأن الجماهير الكادحة للقارة وخاصة عن طريق:

أ- العمالة الكاملة والتصنيع وجماعية وسائل الإنتاج.

ب- المساواة للجميع دون تمييز للجنس أو العنصر أو اللون أو العقيدة أو الدين.

ج- توزيع عادل للدخل القومي.

د- تشجيع تبادل البرامج النقابية في إفريقيا والتعاون في كافة المجالات وخاصة في مجال العمل بين الدول الأعضاء في (م و ن أ).

مادة (٦)

ولتحقيق الأهداف التي حددتها منظمة الوحدة النقابية الإفريقية لنفسها، فإنها ستقوم بالتعاون مع المنظمات الأعضاء بتقوية التعاون بين كل المنظمات النقابية وتنفيذ الأعمال الهادفة لتحقيق الأهداف العامة للطبقة العاملة الإفريقية.

مادة (٧)

تقيم منظمة الوحدة النقابية الإفريقية علاقات الصداقة والأخوة مع جميع العمال في العالم ومع كل منظمة نقابية دولية بروح من احترام العقيدة والهدف كما هو محدد في هذا الميثاق.

الفصل الثالث

الانتماء

مادة (٨)

منظمة الوحدة النقابية الإفريقية ومنظماتها الأعضاء لن تتقيد بالعضوية في أية منظمة نقابية دولية.

الفصل الرابع

حقوق التصويت (الاقتراع)

مادة (٩)

- أ - لكل دولة الحق في صوت واحد.
- ب - الأعضاء الذين قاموا بتسديد اشتراكاتهم يكون لهم صوت إضافي.
- ج - الأعضاء غير المشتركين في أية منظمات نقابية دولية أخرى لهم الحق في صوت واحد إضافي.

حقوق الانتخابات

مادة (١٠)

المنظمات الأعضاء لا ينتخبون للجنة التنفيذية لمنظمة الوحدة النقابية الإفريقية إذا:

- أ - كانت مشتركة في منظمات نقابية دولية.
- ب - لم تكن قد دفعت إشتراكها.

مادة (١١)

أجهزة منظمة الوحدة النقابية الإفريقية هي:

- ١- المؤتمر.
- ٢- المجلس العام.
- ٣- اللجنة التنفيذية.

مادة (١٢)

المؤتمر: هو السلطة العليا لمنظمة الوحدة النقابية، وينعقد كل أربع سنوات، ومع ذلك يمكن أن يدعى المؤتمر في انعقاد غير عادي كالاتى: فى الحالة الأخيرة يجتمع المؤتمر بقرار من المجلس العام بناء على اقتراح اللجنة التنفيذية أو بناء على طلب ثلثى المجلس العام أو ثلثى الاتحادات الوطنية الأعضاء.

مادة (١٣)

يعتبر جميع أعضاء اللجنة التنفيذية والأعضاء الممثلون لكل منظمة وطنية مشتركة فى (م. و. ن. ا.) مندوبين معتمدين فى المؤتمر.

مادة (١٤)

المؤتمر هو الذى:

- يجدد توجه منظمة الوحدة النقابية الإفريقية.
- يشرف على تنفيذ الأعمال التى حددها المؤتمر الأخير والمجلس العام.
- ينتخب اللجنة التنفيذية.
- يناقش التقارير التى تقدمها اللجنة التنفيذية والاقتراحات المقدمة له (تغييراً وتعديل الدستور... إلخ).
- يناقش ويوافق على التقرير المالى من قبل أمين الصندوق باسم اللجنة التنفيذية.
- ينتخب مراجعى الحسابات.
- يقوم بالتصديق على كل طلب التحاق يوافق عليه المجلس العام.
- يقوم بالتصديق على طرد منظمة عضو أو على طرد عضو فى اللجنة التنفيذية بناء على قرار من المجلس العام.

مادة (١٥):

التمثيل فى المؤتمر بأربعة مندوبين لكل منظمة نقابية وطنية عضو.

مادة (١٦):

بين كل مؤتمرين تفوض سلطات هذا الجهاز إلى المجلس العام.

مادة (١٧):

المجلس العام: يتكون المجلس العام من جميع أعضاء اللجنة التنفيذية وعضو واحد عن كل منظمة نقابية عضوة في م و ن ا.

مادة (١٨):

تاريخ ومكان وجدول أعمال المؤتمر يحدد من قبل المجلس العام بناء على اقتراح من اللجنة التنفيذية، وترسل التقارير إلى المنظمات النقابية الوطنية قبل عقد المؤتمر بأربعة أسابيع على الأقل.

مادة (١٩):

يجتمع المجلس العام مرة واحدة كل عام - أى ثلاث مرات بين مؤتمرين - أو بصفة استثنائية في نفس الظروف المحددة في مادة (١٢) لاجتماع المؤتمر.

مادة (٢٠):

بين كل مؤتمرين، يكون المجلس العام هو السلطة العليا.

مادة (٢١)

المجلس العام هو الذى:

- يشرف على تنفيذ الأعمال التى يقرها المؤتمر.
- يستمع ويناقش تقرير النشاط المقدم من قبل الأمين العام.
- يناقش ويوافق على الميزانية المقدمة من قبل اللجنة التنفيذية.
- يقوم بالإعداد للمؤتمر.

مادة (٢٢)

اللجنة التنفيذية: تتكون اللجنة التنفيذية من ٢٣ عضواً منتخباً من قبل المجلس العام وهم : رئيس - ١٢ نائباً للرئيس - أمين عام - ٦ أمناء عموم

مساعدون - مسئول عن التنظيم - مسئول عن التعليم والتدريب - مسئول عن الصحافة والإعلام - مسئول العلاقات الدولية - مسئول عن الاقتصاد والأبحاث والتوثيق - مسئول عن الإدارة - أمين صندوق - أمين صندوق مساعد . والمدة المقررة لعضوية اللجنة التنفيذية أربع سنوات ويمكن إعادة انتخابهم.

شغل الأماكن الخالية

أ - فى حالة خلو مكان فى مناصب الرئيس أو الأمين العام أو أمين الصندوق فإن اللجنة التنفيذية تعين أحد نواب الرئيس أو أحد الأمناء العموم المساعدين أو أمين الصندوق المساعد على التوالى للقيام بعمله حتى يصدق المجلس العام التالى على التعيين. والموظفون المعينون على هذا النحو بواسطة المجلس العام يقومون بالعمل حتى المؤتمر التالى.

ب - فى حالة خلو مكان فى منصب نائب الرئيس أو الأمين العام المساعد أو مساعد أمين الصندوق فإن اللجنة التنفيذية تشغل المكان الخالى بطلب التعيين من المنظمة التى يأتى منها العضو.

وأي موظف يعين على هذا النحو يقوم بالعمل حتى انعقاد المجلس العام التالى الذى يصدق التعيين والموظفون المعينون على هذا النحو من قبل المجلس العام يقومون بالعمل حتى انعقاد المؤتمر التالى.

ج - باستثناء حالة الرئيس أو الأمين العام أو أمين الصندوق فإن اللجنة التنفيذية / المجلس العام يمكن أن يسمح لمركز وطنى بالانسحاب ويحل محل نائب الرئيس أو السكرتير العام المساعد أو أمين الصندوق المساعد.

مادة (٢٣)

أ - تقوم اللجنة التنفيذية بتمثيل (م. و. ن.أ.) فى جميع الشئون القانونية.

ب - مهام أعضاء اللجنة التنفيذية ومراجعى الحسابات تحددها اللائحة الداخلية الموافق عليها من قبل المؤتمر.

الفصل السادس

المهام

مادة (٢٤)

يجوز عند الضرورة أن تنشئ (م. و. ن. ا.) لجان عمل للدراسة ولشئون المنظمات.

مادة (٢٥)

يجوز أن تنشأ م و ن ا اتحادات مهنية إفريقية. وفي هذه الحالة تترك اشتراكات وأبنية هذه المنظمات المهنية لتقدير الاتحادات المذكورة والتي عليها أن تستلهم عقيدة وتوجه وميثاق ودستور م و ن ا، ويجوز أن تنشئ (مونا) مكاتب إقليمية لتنسيق العمل على مستوى مجموعة من الدول.

مادة (٢٦)

تسمح ال (مونا) بانضمام اتحاد وطنى واحد من كل دولة.

مادة (٢٧)

قرارات المؤتمر والمجلس العام ملزمة لكل منظمة عضو ويعهد للجنة التنفيذية بتنفيذ هذه القرارات.

مادة (٢٨)

تحترم (م و ن ا) وتضمن استقلال المنظمات الأعضاء وتلتزم بتدعيم أعمالها فى حدود المبادئ المحددة فى الميثاق.

الفصل السابع

التعليم والإعلام والتدريب

مادة (٢٩)

تكفل (م و ن ا) تعليم إعلام وتدريب وتعبئة الجماهير وبالتالي فهي ترفض الاستبداد والظلم والتقييد والقمع.

مادة (٣٠)

تكفل (م و ن ا) التعليم والإعلام والتدريب للعمال عن طريق الصحافة والمجلات أو الاجتماعات أو الجمعيات العمومية وذلك بواسطة الحديث في حلقات المناقشة أو الندوات عن طريق النقابات أو مدارس التدريب المهني.. إلخ، ويمكنها أن تقوم بدورات تدريبية وتنشئ مراكز دراسات اقتصادية واجتماعية.

الفصل الثامن

السمات

مادة (٣١)

أن (م و ن ا) لها شخصية قانونية ويمكنها التقاضى وتمثيل المنظمات الأعضاء أمام الأجهزة الحكومية وفي النواحي القانونية.

مادة (٣٢)

أن (م و ن ا) منظمة لها وضع دولي ويكون لها وضع استشاري في منظمة الوحدة الإفريقية والأمم المتحدة ومنظمة العمل الدولية والمؤسسات الدولية المتخصصة في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الثقافية.

الفصل التاسع

الموارد

مادة (٣٣):

موارد (م و ن ا) هي:

(أ) اشتراكات المنظمات الأعضاء.

(ب) التبرعات.

(ج) عائد الأنشطة الترفيهية.

(د) الإعانات.

(هـ) المنح والوصايا.

(و) ويحدد المؤتمر نسبة الاشتراكات.

مادة (٣٤)

تودع الأموال فى حساب مصرفى باسم م و ن ا ويتم السحب بتوقيع مزدوج من اثنين هما: أمين الصندوق وأحد الموظفين الآتى بيانهم: الرئيس والأمين العام وأحد الأمناء العموم المساعدين.

الفصل العاشر

التأديب

مادة (٣٥)

اى انتهاك لميثاق أو دستور أو قرارات أو عقيدة أو اتجاه م و ن ا وبصفة عامة مبادئها الأساسية وكذلك اى انحرافات أو أية سياسة ذات وجهين أو التلاعب أو الأنشطة التى تؤدى إلى خلق اتجاهات مزدوجة أو الأعمال الحزبية أو الأعمال التخريبية أو التضليل أو التلاعب أو اى أعمال مماثلة سيعاقب عليها طبقاً لللائحة الداخلية. وكذلك عدم دفع رسوم العضوية والاشتراكات يعاقب عليها طبقاً لللائحة الداخلية.

الفصل الحادى عشر

تغيير البنيان

مادة (٣٦)

يمكن تغيير أو تعديل الدستور بقرار يتخذ بأغلبية ثلثى الوفود فى المؤتمر. ويجب أن تصل مقترحات التعديل من الأعضاء إلى الأمانة العامة قبل انعقاد المؤتمر بثلاثة أشهر.

مادة (٣٧)

مالم يرد بشأنه نص فى الدستور الحالى يوضع فى اللائحة الداخلية.

النصاب القانوني

مادة (٣٨)

- أ - النصاب القانوني للمؤتمر والمجلس العام هو ثلثي الاتحادات الأعضاء.
- ب - تتخذ قرارات المؤتمر والمجلس العام بالأغلبية البسيطة فيما عدا القرارات والمواضيع المهمة مثل الدستور أو حل المنظمة.
- ج - يمكن للمؤتمر أو للمجلس العام غير العاديين المؤجلين بسبب عدم توفر النصاب القانوني أن يبحثوا الشئون التي اجتمعا مرة ثانية من أجلها وذلك إذا توافرت لهما الأغلبية البسيطة.
- د - النصاب القانوني للجنة التنفيذية يكون دائماً بالأغلبية البسيطة فيما عدا بالنسبة للمكان شاغر بصفة مؤقتة فيكون ذلك بأغلبية ثلثي الأعضاء.

الفصل الثاني عشر

الاستقالة - الحل

مادة (٣٩)

في حالة استقالة أو تعليق أو طرد منظمة عضو فلا يجوز استرداد اشتراكاتها من (م و ن ا).

مادة (٤٠)

يتم حل م و ن ا فقط من قبل مؤتمر يدعى لهذا الغرض ويتم ذلك بأغلبية ثلثي المنظمات الأعضاء وفي حالة حل المنظمة فإن مصير أموال م و ن ا وعقاراتها الثابتة والمنقولة تحدد من قبل المؤتمر. ويحاط علماً كل المنظمات الأعضاء في م و ن ا، عن التصفية العادية للممتلكات والممتلكات الحقيقية من قبل لجنة خاصة بذلك يعينها المؤتمر.

مادة (٤١)

حرر الدستور الحالى باللغة الفرنسية والإنجليزية والعربية وجميع هذه
الأصول متساوية من حيث التصديق عليها وموقع عليها من قبل الرئيس
والأمين العام.

■ ■ ■

ملحق (٢) دستور الوحدة النقابية الإفريقية المعدل عام ١٩٩٣م

الديباجة:

نحن الممثلين المعتمدين من الاتحادات الإفريقية الوطنية المركزية ، والمجتمعون في مدينة القاهرة - مصر ، في مؤتمر غير عادي للأوتو في الفترة من إبريل ١٩٩٣م والمدرج أسماؤهم في ملحق هذا الدستور.

● إدراكاً منا للعملية التاريخية والتطور التاريخي للنقابات في إفريقيا ، مما أدى إلى ميلاد منظمة الوحدة النقابية الإفريقية في أديس أبابا (إثيوبيا) في إبريل ١٩٧٣م .

● واستلهاماً للتصميم المشترك على الوحدة النقابية الكاملة التي تحققت أثناء إجتماع المجلس العام الأول للأوتو الذي عقد في أكرا (غانا) في مارس ١٩٧٥م .

● واقتناعاً منا بأن العمال الإفريقيين ونقاباتهم كمنظمة موحدة سوف تواصل مسئولياتها التاريخية في كل دولة وكذلك على المستوى القارى والدولى.

● وإن ندرك تماماً أنه فى حالة تطور المجتمعات الإنسانية، إذا كان تراكم رأس المال قد اضطلع وما يزال بدور متفوق، وينطبق هذا على إفريقيا أيضاً ، فإن الإنسان هو الذى يشكل أئمن رأسمال، وعلى ذلك فإن هيكـل الاستعمار يحتاج إلى مراجعة أساسية دقيقة وأن يستبدل بهياكل تتواءم مع الاحتياجات الملحة فى المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

● نؤكد من جديد استقلال، وأصالة، ووحدة النقابات الإفريقية والتزامها بتمثيل المبادئ الأساسية للحركة النقابية والدفاع عنها إفريقيا ودولياً.

● نحث بقوة العمال الإفريقيين ومنظماتهم النقابية على مواصلة النضال بإصرار وبدون توقف ضد الاستعمار والعنصرية والفصل العنصرى والصهيونية والإقطاع والاتجاهات الرجعية بالتعاون مع العمال الآخرين فى العالم ضد كل أشكال الاستغلال من أجل ديمقراطية حقيقية ومن أجل التحرير الاقتصادى والاجتماعى الكامل لشعوب القارة الإفريقية.

● وإن نأخذ فى الاعتبار الآمال الأساسية ، بما فى ذلك الحرية ، والمساواة ، والعدالة ، والخير ، والتقدم الاجتماعى والسلام.

● نناشد الحركات العمالية الإفريقية تدعيم الوحدة والدفاع عن الحقوق الإنسانية والنقابية الأساسية.

وعلى المستوى الوطنى :

● إننا على اقتناع ، بأن وحدة العمال لا تتفصل عن استقلال النقابات وأن العمال يمكنهم فقط تحقيق مهمتهم الطليعية كقوة فعالة متحدة لا تتجزأ، وأن تحقيق الوحدة النقابية الوطنية فى كل قطر شرط أساسى لتحقيق هذه الأهداف.

● ومما له نفس الأهمية ، أن تعطى النقابات الوطنية دعماً معنوياً ومادياً للأوتوحتى يمكن للأخيرة أن تكون مستقلة مالياً وغير خاضعة لأى تأثير سلبى ، وبذلك تمكنها من أن تفى بمهمتها بفعالية فى تنفيذ الأنشطة النقابية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية والبحوث وكذلك تدريب وتنقيف العمال.

● **وبان دور الحركة النقابية الإفريقية هو دور اقتصادى وسياسى وثقافى واجتماعى وأنه يقوم بكل الأعمال الاقتصادية من أجل تحرير إفريقيا من هياكل الاستغلال وعدم الاستقلال التى زرعت فى قارتنا وان تشجع بصفة خاصة الإصلاح الزراعى والتصنيع . وعلى ذلك فمن الضرورى أن يشارك النقابيون الإفريقيون فى فهم وتنفيذ وإدارة البرامج التى تضعها الحكومات الإفريقية والأجهزة الأخرى لتحقيق هذه الأهداف . وبأنه يتعين على النقابات أن تناضل من أجل الإصلاح الزراعى والتصنيع.**

وعلى المستوى الدولى :

● **نؤكد بقوة أن منظمة الوحدة الإفريقية (الأواتو) منظمة مستقلة ، تتكون من المراكز النقابية الوطنية المستقلة ذاتياً فى نشاطها . إن هذه المنظمات تقر تمام مبادئ الحياد الإيجابى ، وعدم الإنحياز والمفاهيم الأخرى التى أعلنها ميثاق منظمة الوحدة النقابية الإفريقية.**

● **وأنه بدون إخلال بالحق الراسخ فى تقوية العلاقات مع المنظمات العمالية الأخرى ، فسوف تمارس الأواتو مبدأ أساسياً ألا وهو الاستقلال عن المنظمات النقابية الدولية . وستكون علاقاتها مع المنظمات النقابية فى أنحاء العالم مبنية على أساس الأخوة ، والمساواة ، والصداقة والتضامن ، والفهم المتبادل.**

وفى المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية :

● **نؤكد من جديد ضرورة مضاعفة جهود منظمة الوحدة النقابية الإفريقية، حركة عدم الانحياز للتوصل إلى حل سلمى للمشاكل الدولية – وأن تقيم علاقات دولية مبنية على أساس مبادئ احترام الحقوق الثابتة لكل دولة، فى الحرية، وتقرير المصير، والاستقلال والتنمية الحرة على أساس إقامة نظام اقتصادى جديد أكثر عدالة ومساواة . وهذا اعتراف بحقيقة أن العالم الذى تسيطر عليه أقلية من الأمم الثرية والشركات متعددة الجنسية التى تملئ عليها مصالحها الاقتصادية القوية السيطرة على الأمم النامية ، لا يمكن أن ترسخ السلام فى العالم.**



دستور منظمة الوحدة النقابية الإفريقية

(أواتو)

(الاسم والمقر)

مادة (١)

تأسست بموجب هذا الدستور وبإجماع كافة المراكز النقابية في إفريقيا والتي تلتزم بهذا الدستور والقواعد المدرجة أدناه ، والموافقين على مبادئها الأساسية ، وعقيدها وتوجهاتها ، منظمة نقابية إفريقية تعرف باسم منظمة الوحدة النقابية الإفريقية (أواتو).

مادة (٢)

مقرها : أكرا ، غانا ويجوز نقل المقر إلى أى مكان آخر في إفريقيا فقط بقرار من المؤتمر المنعقد بأغلبية ثلثي الأعضاء.

مادة (٣)

منظمة الوحدة النقابية الإفريقية (أواتو) منظمة دائمة وتقتصر عضويتها على المراكز النقابية الوطنية في إفريقيا . وعضوية الأواتو مفتوحة لجميع المراكز النقابية الوطنية الإفريقية التي تتميز بالوطنية الحقبة والالتزام

بالديمقراطية . إن هذه الصفة الوطنية سوف تنعكس على البنيان الرأسى (أى بنيان تمثيلى صناعى/ مهنى/ إقليمى/ وطنى) وكذلك على البنيان الأفقى (أى لها عضوية وبنيان تمثيلى للمنظمات الصناعية المختلفة فى كافة القطر المعين).

الأهداف والأغراض

مادة (٤)

الأهداف والأغراض هى :

- ١- تحقيق الوحدة النقابية على المستوى القارى وكذلك على المستوى الوطنى.
- ٢- الدفاع عن المصالح السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والمعنوية للطبقة العاملة الإفريقية.
- ٣- العمل على اتساق التشريعات العمالية ومبادئ المفاوضة الجماعية فى قارة إفريقيا.
- ٤- حماية وتأكيد استقلال وشخصية الحركة النقابية الإفريقية على جميع المستويات.
- ٥- النهوض بالحقوق الإنسانية والنقابية وتعزيزها والدفاع عنها.
- ٦- تمثيل مصالح العمال والنقابات الإفريقية فى المنظمات الإقليمية والدولية والدفاع عنها.
- ٧- العمل على الوحدة الإفريقية والتكامل الاقتصادى.
- ٨- المساهمة فى تحقيق وتدعيم السلام فى العالم.
- ٩- تقديم المساعدات للمنظمات النقابية المحتاجة من أجل تدعيم التضامن العمالى.
- ١٠- الدفاع عن المصالح المادية والمعنوية للعمال الأفارقة المهاجرين بالتعاون مع المنظمات النقابية فى الدول المضيفة.
- ١١- النضال ضد الإمبريالية والاستعمار الجديد ، والعنصرية والفصل العنصرى والصهيونيه وعملائهم ، وكذلك ضد الإقطاع وأى شكل من أشكال القهر والاستغلال من أجل استقلال إفريقيا والتحرير الكامل لشعوبها.

١٢- إزالة آثار الاستعمار وكل الهياكل المفروضة على القارة ، بهدف إقامة نظام اجتماعى للديمقراطية والتقدم والسلام المبنى على العدالة الاجتماعية والاقتصادية لصالح إفريقيا وتأمين التعليم والتدريب للجماهير الكادحة فى القارة وخاصة من خلال :

- أ - الاستخدام الكامل من خلال التصنيع والتكامل الاقتصادى.
- ب - المساواة للجميع دون تمييز فى الجنس أو العنصر ، أو اللون أو العقيدة أو الدين.
- ج - التوزيع العادل للدخل القومى.
- د - تأكيد تبادل البرامج النقابية الإفريقية والتعاون فيما بينها فى كافة المجالات وخاصة فى مجال العمالة بين الدول الأعضاء فى منظمة الوحدة الإفريقية.

مادة (٥)

ولتحقيق الأهداف والأغراض المذكورة أعلاه ، سوف تبادر الأوتو وتقوم بتنفيذ البرامج المتعلقة بها وتعمل على النهوض بالتعاون بين أعضائها .

مادة (٦)

تقيم منظمة الوحدة النقابية الإفريقية علاقات صداقة وأخوة ومع كل عمال العالم ومع جميع المنظمات النقابية الدولية تمشياً مع روح دستورها والتضامن الدولى.

(الانتماء)

مادة (٧)

الأوتو منظمة نقابية إفريقية أصيلة ومستقلة ، وبهذا فسوف لا تنتمى لأى من المنظمات النقابية الدولية . ومع ذلك فسوف تعمل مع المنظمات النقابية الإقليمية والدولية الأخرى من أجل وحدة الحركة العمالية الدولية

(حق التصويت)

مادة (٨)

١ - لأغراض التصويت، فإن كل المراكز الوطنية في بلد واحد معين سوف تعد كتلة واحدة.

ب - يكون لكل دولة/ كتلة الحق في صوت واحد.

ج - يكون للدول الأعضاء المسددة لاشتراكاتها ثلاثة أصوات إضافية.

(أهلية الانتخاب)

مادة (٩)

لا يتم انتخاب عضو الوفد الوطنى للجنة التنفيذية للأوتو إذا كان بلده غير مسدد للاشتراك فى تاريخ استحقاقه.

(الهيكل)

مادة (١٠)

اجهزة منظمة الوحدة النقابية الإفريقية هى :

١ - المؤتمر.

٢ - المجلس العام.

٣ - اللجنة التنفيذية.

مادة (١١)

يجوز للأوتو إنشاء منظمات نقابية إقليمية فرعية، وسكرتاريات مهنية ووكالات متخصصة.

(المؤتمر)

مادة (١٢)

المؤتمر هو السلطة العليا للأوتو ويجتمع مرة كل أربع سنوات ويعقد المؤتمر غير العادى (بدعوة) من المجلس العام بناء على اقتراح ثلثى المجلس العام أو ثلثى الدول الأعضاء.

مادة (١٣)

- أ - جميع أعضاء اللجنة التنفيذية والأعضاء الممثلين لكل مركز نقابي وطني عضو في الأوتو هم أعضاء معتمدين لدى المؤتمر.
- ب - التمثيل في المؤتمر يكون بأربع مندوبين عن كل مركز نقابي وطني عضو في المنظمة.
- ج - السكرتير العام / أو ممثله / ممثله لكل منظمة نقابية إقليمية فرعية ، وسكرتارية مهنية ووكالة متخصصة للأوتو يكونون مندوبين لا يجوز لهم التصويت في المؤتمر.

(المهام)

ماد (١٤)

مهام المؤتمر هي :

- تحديد توجهات وسياسات الأوتو.
- انتخاب أعضاء اللجنة التنفيذية.
- مناقشة التقارير والمقترحات المقدمة من اللجنة التنفيذية.
- مناقشة، والموافقة على التقرير المالي المقدم من أمين عام الصندوق باسم اللجنة التنفيذية.
- انتخاب مراجعي الحسابات.
- الموافقة على كل طلب للعضوية موصى عليه من المجلس العام.
- اتخاذ قرار بطرد عضو أو عضو اللجنة التنفيذية باقتراح من المجلس العام.

(المجلس العام)

مادة (١٥)

- يرسل جدول أعمال المؤتمر للمنظمات الأعضاء بفترة لا تقل عن ثمانية أسابيع قبل المؤتمر.

مادة (١٦)

فيما بين مؤتمرين ، تنتقل سلطات المؤتمر إلى مجلس العام باستثناء سلطة تعديل الدستور.

مادة (١٧)

يتكون المجلس العام من أعضاء اللجنة التنفيذية وعضو واحد يمثل كل مركز نقابي وطنى عضو بالأوقات.

مادة (١٨)

يحدد المجلس العام تاريخ ومكان وجدول أعمال المؤتمر باقراح من اللجنة التنفيذية.

مادة (١٩)

يجتمع المجلس العام مرة واحدة فى السنة، أى ثلاث مرات فيما بين المؤتمرين، أو بصفة استثنائية بنفس الشروط المحددة فى المادة ١٢ لاجتماع المؤتمر.

(مهام المجلس العام)

مادة (٢٠)

مهام المجلس العام هى :

- الإشراف على تنفيذ المهام التى يحددها المؤتمر.
- تلقى، ومناقشة تقرير النشاط المقدم من اللجنة التنفيذية.
- مناقشة، والموافقة على الميزانية المقدمة من اللجنة التنفيذية.
- شغل المناصب الشاغرة فى اللجنة التنفيذية.
- مناقشة، والتوصية بقبول، أو تعليق أو طرد المنظمات الأعضاء.
- مناقشة اللائحة الداخلية والموافقة عليها.
- الإعداد للمؤتمر.

(اللجنة التنفيذية)

مادة (٢١)

توجد لجنة تنفيذية تتكون من ١٣ عضواً منهم اثنين على الأقل من النساء ،
ومنتخبون من قبل المؤتمر من الأعضاء المسددين لاشتراكاتهم كاملة ، وتتكون من:

- رئيس واحد.
- ٧ نواب للرئيس يتم انتخابهم من المناطق الخمسة للأوتو في القارة.
- سكرتير عام واحد.
- ٢ سكرتير عام مساعد.
- أمين عام صندوق واحد.
- أمين عام صندوق مساعد واحد.
- مدة ولاية اللجنة التنفيذية هي أربع سنوات ، ويجوز انتخاب أعضاء اللجنة
التنفيذية مرة أخرى.

(المهام)

مادة (٢٢)

١ (مهام اللجنة التنفيذية :

- تنفيذ قرارات المؤتمر والمجلس العام تحت الإشراف العام للمجلس
العام.
- الإشراف على عمل السكرتارية.
- تقديم تقرير النشاط إلى مجلس العام.
- التوصية إلى المجلس شغل المناصب الشاغرة.
- تقديم طلبات العضوية للمجلس العام.

- تكون مهام كل عضو من أعضاء اللجنة التنفيذية طبقاً لما هو محدد فى اللائحة الداخلية.

(شغل المناصب الشاغرة)

مادة (٢٣)

أ - فى حالة حدوث شغور فى مواقع الرئيس أو السكرتير العام أو أمين الصندوق العام تقوم اللجنة بترشيح أحد نواب الرئيس أو أحد مساعدى السكرتير العام، على التوالى، للعمل حتى المجلس العام التالى الذى يؤكد هذا الترشيح.

والمستولون المعينون بهذه الطريقة من قبل المجلس العام يقومون بالأعمال حتى المؤتمر التالى.

ب - فى حالة حدوث شغور فى موقع السكرتير العام المساعد ، تقوم اللجنة بالتنفيذية بشغل هذا المنصب الشاغر بطلب ترشيح من المنظمة التى جاء منها العضو.

وأي مسئول يرشح بهذه الطريقة يقوم بالعمل حتى المجلس العام التالى الذى يؤكد هذا الترشيح والمستولون الذين يعينون بهذه الطريقة يقومون بالعمل حتى المؤتمر التالى.

ج - فيما عدا الرئيس ، والسكرتير العام أو أمين الصندوق العام ، يجوز للجنة التنفيذية المجلس العام أن تسمح للمركز الوطنى أن يسحب ويقدم بديلاً لنائب الرئيس أو السكرتير العام المساعد أو أمين عام الصندوق المساعد.

(الوضع القانونى)

مادة (٢٤)

أ - للأوتو شخصية قانونية يمكن أن تقاضى وتقاضى . ويمكن أن تتعاقد ، وأن تمتلك أو تتعامل فى ملكية منقولة أو ثابتة.

(لجان لأغراض خاصة)

مادة (٢٥)

يجوز للمؤتمر ، المجلس العام ، واللجنة التنفيذية إنشاء لجان لأغراض خاصة تتعلق بموضوع ما .

(الوضع الدولى)

مادة (٢٦)

الأواتو منظمة لها وضع دولى . فهي تسعى للحصول على وضع استشارى مع منظمة الوحدة الإفريقية، والأمم المتحدة ، ومنظمة العمل الدولية والمؤسسات الدولية المتخصصة فى الشئون الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

(الموارد)

مادة (٢٧)

تأتى موارد الأواتو من :

أ - اشتراكات الأعضاء.

ب - الاشتراكات/ المعونات.

ج - أنشطة جمع الأموال.

د - المنح والتركات.

ويقوم المؤتمر بتحديد نسبة رسوم الانضمام.

مادة (٢٨)

تودع أموال الأواتو فى حسابات بينك باسم المنظمة ويتم إجراء عملية الحسابات بتوقيعين ويجرى السحب فقط بتوقيع أمين عام الصندوق وأى من المسئولين التاليين: السكرتير العام أو السكرتير العام المساعد . وفى غياب الأمين

العام للصندوق يمكن للسكرتير العام وأحد مساعدي السكرتير العام توقيع شيكات بالسحب.

(النظام)

مادة (٢٩)

أى انتهاك لهذا الدستور يعاقب عليه طبقاً لنصوص اللائحة الداخلية.

(تعديل الدستور)

مادة (٣٠)

يمكن فقط تعديل الدستور بواسطة المؤتمر المنعقد بقرار أغلبية ثلثي الدول الأعضاء الحاضرين فى المؤتمر . ويجب أن تصل اقتراحات التعديل من الدول الأعضاء إلى السكرتارية قبل المؤتمر بشهرين على الأقل. وتدرج اقتراحات التعديل فى جدول أعمال المؤتمر.

(النصاب القانونى)

مادة (٣١)

١ - النصاب القانونى لاجتماعات المؤتمر والمجلس العام هو ٥٠ ٪ زائد واحد من الدول الأعضاء.

ب - ما لم ينص الدستور على خلاف ذلك ، تكون قرارات المؤتمر والمجلس العام بأغلبية الأحداث البسيطة للدول الأعضاء الحاضرة.

ج - يمكن للمؤتمر غير العادى ، أو للمجلس العام المؤجل نظراً لعدم اكتمال النصاب أن يناقش الأمر الذى انعقد مرة ثانية من أجل مناقشته بصفة خاصة، إذا حضرت وفود نصف الدول الأعضاء.

د - فى حالة فشل الاجتماع الثانى فى تحقيق النصاب ، ما لم يكن طلب الانعقاد يتعلق بإقرار أو الموافقة على الميزانية ، يكون طلب عقد الاجتماع غير العادى باطلاً.

هـ - يكون نصاب اللجنة التنفيذية (٧) دائماً.

مادة (٣٢)

قرارات المؤتمر والمجلس العام ملزمة لكل مركز وطنى ومنظمة إقليمية فرعية وسكرتارية مهنية ووكالة متخصصة من أعضاء المنظمة.

مادة (٣٣)

تحتزم الأواتو استقلالية المنظمات الأعضاء وتتعهد بدعم أعمالها فى حدود المبادئ الواردة فى هذا الدستور.

(أحكام عامة)

مادة (٣٤)

فى حالة استقالة أو تعليق عضوية أو طرد منظمة عضو ، لا تسترد المساهمات التى أدتها إلى الأواتو.

مادة (٣٥)

تعالج اللائحة الداخلية الأمور التى لم ينص عليها الدستور الحالى.

مادة (٣٦)

يجوز إعلان حل الأواتو فقط من قبل المؤتمر الذى يدعى لهذا الغرض ، ويحضره منظمات أعضاء بأغلبية الثلثين من الدول الأعضاء . وفى حالة الحل ، يتم التصرف فى أصول وخصوم الأواتو من قبل لجنة خاصة بذلك يعينها المؤتمر لهذا الغرض.

مادة (٣٧)

يصاغ الدستور الحالى بالفرنسية والإنجليزية والعربية وتكون الأصول الثلاثة الموقعة من الرئيس والسكرتير العام متساوية الحجية فى حالة نزاع ما.



ملحق رقم (٣)
اللوائح الداخلية
لمنظمة الوحدة النقابية الإفريقية (أواتو)
المعدلة عام ١٩٩٣م

(١) اللوائح الداخلية
وسلطات اللجنة التنفيذية

مادة (١)

تكون مسئولة عن إدارة العمل اليومي للمنظمة، بإشراف من المجلس العام :

- ١ - ١ يكون لها سلطة تنفيذ أحكام وقرارات المؤتمر والمجلس العام .
- ١ - ٢ تقوم بالإشراف على العمليات التنظيمية .
- ١ - ٣ تجتمع مرة على الأقل كل ستة شهور، ويمكنها عقد اجتماعات غير عادية إذا ما طلبها الرئيس أو الأمين العام أو بناء على طلب ثلثي أعضائها .
ويناقش الاجتماع غير العادي بنداً محدداً فقط هو ما يعقد من أجله .

- ٤-١ يكون لها سلطة ترشيح القائم بأعمال الرئيس والأمين العام ، فى حالات الشواغر المؤقتة .
- وتخضع هذه الترشيحات على الرغم من ذلك ، إلى اقرار من جانب المجلس العام .
- ٥-١ تقوم بمناقشة الميزانية التى يقترحها الأمين العام، وتقدمها للمجلس العام لإقرارها .
- ٦-١ تقوم بتمثيل الأوتوا فى كافة المسائل القانونية ، ويجوز لها ترشيح واحد أو أكثر من أعضائها .
- ٧-١ يمكنها إرسال بعثات وفود بغية الدخول فى اتفاقيات كما يمكنها الإعداد، والتنظيم وكذا الاشتراك فى المؤتمرات الدولية واللقاءات كما يمكنها عقد وتنظيم مؤتمرات وندوات واجتماعات ، سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية متى دعت الضرورة .
- ٨-١ يعمل أعضاء اللجنة تنفيذية على نحو جماعى .
- ٩-١ تقوم اللجنة التنفيذية بمناقشة التقارير التى تقدم للمجلس العام والمؤتمر قبل عقد هذه الاجتماعات .

مادة (٢)

يرأس اجتماعات اللجنة التنفيذية رئيس منظمة الوحدة النقابية الإفريقية:

- ١-٢ حالة غياب أو وجود عذر للرئيس يحل محله أحد نواب الرئيس
- ٢-٢ تقرا اللجنة التنفيذية جدول الأعمال قبل بدء المناقشة .

مادة (٣)

تؤخذ القرارات عادة بالاتفاق فى رأى . وفى حالة تعذر ذلك ، يكون بقرار الأغلبية البسيطة للأعضاء الموجودة .

مادة (٤)

تناقش اللجنة التنفيذية كافة الأمور الطارئة المتعلقة بمسيرة المنظمة، وتكون ملزمة بإحالتها للمجلس العام أو المؤتمر في الدورة التالية للحدث مباشرة .

مادة (٥)

يجب ان يكون لأى اجتماع اللجنة التنفيذية أو المجلس العام أو المؤتمر محاضر جلسات يوقعها رئيس منظمة الوحدة النقابية الإفريقية .

١-٥ تتكون الأمانة العامة للأوتاتو من الأمين العام، مساعدين للأمين العام وأمين الصندوق .

٢-٥ تكفل الأمانة إعداد لجنة التنفيذية ، المجلس العام والمؤتمر .

مادة (٦)

تتلقى اللجنة التنفيذية طلبات العضوية وتقوم بعرضها على المجلس العام أو المؤتمر لإقرارها مع توصياتها بهذا الشأن .

مادة (٧)

رؤساء الوكالات المتخصصة والمنظمات شبة الإقليمية التابعة للأوتاتو يمكنهم، تلبية لدعوة، حضور اجتماعات اللجنة التنفيذية دون الحق فى التصويت .

مسئولو منظمة الوحدة النقابية الإفريقية ووظائفهم

ماده (٨)

الرئيس:

ينتخب المؤتمر أثناء انعقاده الرئيس ويكون مسئولاً من الناحية القانونية عن المنظمة. كما يقوم بالاشتراك مع الأمين العام ببذل كل ما فى وسعه لتشجيع الاهتمام العام للمنظمة والمؤتمر والمجلس العام واللجنة التنفيذية ويقوم برئاسة كافة الاجتماعات ويقوم باتخاذ جميع الإجراءات اللازمة التى تتصل بالإدارة السليمة للعمل والنظام والانضباط أثناء كافة الاجتماعات وفقاً لمواد الدستور وهذه الأحكام الداخلية. ويظل على اتصال دائم مع أمانة الأوتاتو.

مادة (٩)

نواب الرئيس:

ينتخب المؤتمر أثناء انعقاده نواب الرئيس . وفى حالة غياب الرئيس أو منعه يحل محله، محتفظا بكافة الوظائف والمهام، أحد نوابه الذين ترشحهم اللجنة التنفيذية لذلك وفى حالة مرض الرئيس أو استقالته أو وفاته، إلخ .تنتخب اللجنة التنفيذية من يقوم بأعمال الرئيس من بين نواب الرئيس شريطة موافقة المجلس العام .

ماده (١٠)

الأمين العام :

١-١٠ ينتخب المؤتمر أثناء انعقاده الأمين العام، ويكون المسئول التنفيذى الرئيسى عن منظمة الوحدة النقابية الإفريقية ويكون مسئولا عن موظفى الأمانة الذين يساعدونه على تنفيذ قرارات وسياسات المنظمة.

٢-١٠ يكون الأمين العام مسئولا أمام اللجنة لتنفيذية عن إدارة عمل الأمانة. ويقوم بإدارة أمور الأمانة ومتابعة كافة أنشطة الأوتو. ويقوم بإحاطة كافة أفرع المنظمة بانتظام بجميع القرارات المتخذة. ويحتفظ بمحاضر المؤتمر والمجلس العام وكذا اللجنة التنفيذية. ويكون له سلطات النهوض بالعلاقات الطيبة بين منظمة الوحدة النقابية الإفريقية والمنظمات الأعضاء ويكون له ، بالتشاور مع الرئيس سلطات اجتماعات اللجنة التنفيذية، كما يقوم بإصدار أية مطبوعات لتدعيم أهداف الأوتو. ويمكنه تعيين موظفى المنظمة. ومع ذلك ، وفى حالة المديرين وكبار الخبراء فيمكنه تعيينهم بالتشاور مع اللجنة التنفيذية.

٣-١٠ يقوم الأمين العام بصياغة مشروع جدول الأعمال لتقديمه لأعضاء اللجنة التنفيذية قبل الاجتماع بعشرين يوماً على الأقل وثلاثين يوماً على الأكثر .

كما يقوم بالتنسيق مع أمين الصندوق العام ، بشأن حجم العمل الذى سيكون مسئولا عنه مباشرة

١٠-٤. يكفل الأمين العام الاتصالات مع المراكز النقابية الأعضاء المختلفة . وفى هذا الشأن يقوم بالتوقيع على البريد الخاص بالأواتو، كما سيكون مسئولاً عن توثيق ونشر المعلومات .

مادة (١١)

الأمناء العموم المساعدون:

ينتخب المؤتمر اثناء انعقاده الأمناء العاممين المساعدين . ويقوم الأمناء العموم المساعدون بمساعدة الأمين العام . ويمكن للأمين العام اختيار من ينوب عنه من بينهم .

يتم إنشاء الأقسام التالية ويقوم برئاستها الأمينان العمومان المساعدان وفقاً لما يقرره الأمين العام .

- إدارة التنظيم .

- إدارة التثقيف والتدريب .

- إدارة الصحافة والنشر .

- إدارة العلاقات الدولية .

- إدارة البحث .

مادة (١٢)

أمين الصندوق العام :

يضطلع أمين الصندوق العام بمسئولية إدارة مالية المنظمة وتتم كافة العمليات النقدية باسم الأواتو وتفتح الحسابات فى البنوك باسم الأواتو . ويوقع الشيكات الأمين العام وأمين الصندوق أو أحد الأمناء العموم المساعدين . وفى حالة غياب أمين الصندوق العام عن مقر المنظمة (خارج البلاد) يوقع الأمين العام واحد الأمناء العموم المساعدين .

يصدق على هذه التوقيعات وتودع لدى كافة البنوك التى يوجد بها حسابات للأواتو على أن يكفل أمين الصندوق الآتى:-

أ - حفظ الوثائق الخاصة بجميع ممتلكات الأوتو.

ب - السجلات المالية السليمة ، وكذا الدفاتر المالية والأبواب وسجلات الجرد بحيث يسهل حفظها ومراجعتها حسابياً.

يكون أمين الصندوق العام مشتركاً في المسئولية مع الأمين العام عن الممتلكات المنقولة والثابتة التابعة للأوتو ويضع في أى وقت تحت تصرف مراجعى الحسابات أية وثائق أو مستندات مالية مطلوبة منه. كما يقدم المعلومات المطلوبة منه لمراجعى الحسابات كى يسهل مهمتهم . ويقدم كشف حساب يوضح الوضع المالى للأوتو بانتظام للجنة التنفيذية والمجلس العام والمؤتمر .

وفضلاً عن ذلك يضطلع أمين الصندوق العام بأى أعباء إدارية إضافية لمنصبه كما يحدها الأمين العام فى حالة المرض أو الاستقالة أو الوفاة يقوم أمين الصندوق المساعد بمهام أمين الصندوق العام .

مادة (١٣)

مراجعو الحسابات:

يجوز لمراجعى الحسابات فى أى وقت وبدون إخطار مسبق مراجعة دفاتر الحسابات النقدية الخاصة بأمين الصندوق العام أو النثرية النقدية تحت تصرف الأمين العام أو أى مسئول بالأوتو .

ويلتزم الأمين العام وأمين الصندوق بوضع نفسيهما تحت تصرف مراجعى الحسابات ويقدمان لهم المعلومات لتسهيل المراجعة . وفى هذا الشأن ، يقدم المراجعون تقريراً للمجلس العام والمؤتمر ويجوز للمراجعين الاطلاع على المسائل المالية التى يقدمها لهم أى عضو آخر بالأمانة .

مادة (١٤)

وضع أعضاء اللجنة التنفيذية :

بمقتضى هذا الدستور يتمتع جميع أعضاء اللجنة التنفيذية بنفس الوضع .

مادة (١٥)

أعمال المجلس العام

أثناء اجتماع المجلس العام، يقوم رئيس المنظمة أو أحد نواب الرئيس برئاسة الاجتماع .. ويكفل الرئيس الانضباط أثناء مناقشات المجلس العام .

١٥ - ١ يعقد اجتماع المجلس العام ، كلما كان ذلك ممكناً في دول إفريقية مختلفة

١٥ - ٢ ومع ذلك ، ولأسباب الراحة والكفاءة ، يتعين دعوة وقبول المركز النقابي الوطنى فى البلد المعنى .

١٥ - ٣ تقدم اللجنة التنفيذية فى كل اجتماعات المجلس العام واللجنة التنفيذية تقريراً عن النشاط والميزانية السنوية للمنظمة .

١٥ - ٤ فى حالة عدم وجود دعوة من أى مركز وطنى يعقد المجلس العام فى مقر المنظمة .

المؤتمر

مادة (١٦)

يرأس رئيس المنظمة المؤتمر فى حالة انعقاده بمقر المنظمة. وفى حالة انعقاده بعيداً عن المقر يرأس الجلسة الافتتاحية ويقوم المسئول التنفيذى فى المركز القومى للدولة المضيفة برئاسة باقى الجلسات، ويقوم الرئيس ونواب الرئيس بمساعدته.

وتعقد اجتماعات المؤتمر كلما كان ذلك ممكناً ببلدان مختلفة بإفريقيا . وعلى أساس مبدأ الكفاءة والملائمة يتعين دعوة وقبول المركز النقابي فى البلد المعنى . وفى حالة عدم وجود دعوة من مركز قومى يعقد المؤتمر بمقر المنظمة . تقدم اللجنة التنفيذية تقريراً عن أنشطتها لكل مؤتمر .

مادة (١٧)

يدفع الاشتراك المستحق على كل دولة عضو/ مجموعة ودفعة واحدة للأوتو من

خلال بنوكها ويلتزم كل دولة عضو بدفع هذا المبلغ خلال النصف الأول من كل عام . ويحدد المؤتمر المبلغ المستحق للدفع من كل دولة عضو/ أو مجموعة .

الجزاءات

مادة (١٨)

قبل مجازاة أية منظمة عضو أو موظف مسئول يواجهها كتابة بالتهمة الموجهة إليهما، على أن تصل إلى المنظمة العضو أو الموظف المسئول ٢٨ يوماً على الأقل قبل الاجتماع . إذا لم تصل المنظمة أو الموظف المسئول للممثل أمام المجلس العام، يكون له مطلق الحرية في اتخاذ الإجراء المناسب، ويكون هذا الإجراء ملزماً للمنظمة العضو أو الموظف. ويجوز للمنظمة العضو أو الموظف تقديم التماس للمؤتمر للنظر في هذا الموضوع مرة أخرى. ويكون قرار المؤتمر نهائياً وياًتاً.

١٨ - ١ يمكن للجنة التنفيذية أو المجلس العام تحذير أعضاء لجنة التنفيذية في حالة ارتكاب الأخطاء.

١٨ - ٢ يوقع الأمين العام لتشار مع الأمناء العموم المساعدين العقوبات الخاصة بتعليق العضوية أو الفصل على موظف في الأمانة، يروونه غير كفؤ أو يكون سلوكه الوظيفي دون المستوى المطلوب.

١٨ - ٣ بالإضافة إلى الحالات الخطيرة أنفة الذكر ورغم التحذيرات واللوم أو المخالفات الأخرى غير المنصوص عليها في الدستور ، يجوز للمجلس العام توقيع نفس العقوبات.



النظام الداخلى للمؤتمر والمجلس العام لمنظمة الوحدة النقابية الإفريقية

قاعدة (١)

التشكيل:

يتكون مؤتمر منظمة الوحدة النقابية الإفريقية من وفود تمثل النقابات القومية الأعضاء .

قاعدة (٢)

التمثيل:

تمثل كل دولة بالمؤتمر بما لايزيد عن أربعة مندوبين يمثلون كل النقابات الوطنية المنضمة. وفى حالة المجلس العام تمثل كل نقابة قومية بعضو . ويكون أعضاء المجلس التنفيذي هم أيضا أعضاء المؤتمر والمجلس العام . ويقدم كل مركز قومى أوراق اعتماد وفد للمؤتمر والمجلس العام للأمانة العامة للأوتو مقدماً .

قاعدة (٣)

تبادل الزيارات:

الوفود الشقيقة التي يدعوها المجلس العام بناء على اقتراح اللجنة التنفيذية للمؤتمر يمكنها إلقاء كلمة في الجلسة العامة للمؤتمر بموافقة رئيس الجلسة .

قاعدة (٤)

الاجتماعات العامة والخاصة:

يسمح فقط للمندوبين المعتمدين للمراكز النقابية القومية بحضور اجتماعات المجلس العام.

قاعدة (٥)

لغات العمل:

لغات العمل في دورات المؤتمر المجلس العام واللجنة التنفيذية هي الإنجليزية والفرنسية والعربية .

قاعدة (٦)

هيئة مكتب المؤتمر:

تتكون هيئة مكتب المؤتمر من رئيس المنظمة، ويساعده أعضاء اللجنة التنفيذية.

قاعدة (٧):

غياب الرئيس:

في حالة غياب الرئيس يقوم بالأعمال نيابة عنه أحد نواب الرئيس. يقوم نواب الرئيس بالتناوب برئاسة الجلسات التي يتعذر فيها قيام الرئيس بذلك.

قاعدة (٨):

الأمين العام:

يقوم الأمين العام للأوتو بمهام أمين عام المؤتمر والمجلس العام ويكون مسئولاً عن تنظيم ومراقبة الامانة ويساعده أحد الأمناء العموم المساعدین.

قاعدة (٩):

ميزانية المؤتمر والمجلس العام:

يتم التشاور بين المنظمة المضيفة والأمين العام ومنظمة الوحدة النقابية الإفريقية حين تعقد اجتماعات المؤتمر والمجلس العام بعيداً عن مقر منظمة الوحدة النقابية الإفريقية لتحديد الميزانية ويتولى الأمين العام إخطار أعضاء اللجنة التنفيذية شريطة أن يتضمن ذلك على الأقل، وضمن أمور أخرى :

– إقامة الأعضاء

– تكاليف الترجمة الفورية أثناء الاجتماعات، تكاليف الترجمة والطبع وتوزيع الوثائق والتقارير والقرارات المتعلقة بالمؤتمر.

– تكاليف نقل الأمانة العامة للأوتو والفريق الفني والذين يعد وجودهم جوهرياً لإدارة المؤتمر والمجلس العام.

– فى حالة عدم وجود دعوة من عضو للمؤتمر أو مجلس العام يتحمل كل وفد مصاريفه الخاصة ومع ذلك تقدم اللجنة التنفيذية للأوتو الخدمات الأساسية لإدارة المؤتمر.

قاعدة (١٠)

جدول الأعمال:

تتولى اللجنة التنفيذية صياغة جدول أعمال المؤتمر أو المجلس العام المؤقت وتقوم بإرساله للأعضاء قبل بدء الاجتماعات بأربع أسابيع على الأقل.

ويتبغى أن يصاحب كل بند من بنود جدول الأعمال مذكرة تفسيرية من المركز العضو الذى اقترح إدراجه.

وفى حالة الجلسة غير العادية للمؤتمر أو المجلس العام يتم إرسال جدول الأعمال المؤقت للأعضاء قبل ٣٠ يوماً على الأقل من بدء الاجتماع.

ويتضمن فقط البنود المقدمة للدراسة بناء على طلب عقد الجلسة الطارئة المذكورة.

قاعدة (١١)

يحتوى جدول الأعمال المؤقت على:

- ١- حفل الافتتاح .
 - ٢- إقرار جدول الأعمال .
 - ٣- انتخاب لجنة وثائق التفويض .
 - ٤- تنظيم عمل الدورة .
 - ٥- إقرار محاضر جلسات الاجتماع السابق .
 - ٦- تقرير عن أنشطة المنظمة عن الفترة قيد الاستعراض .
 - ٧- الفقرات التي يقترحها المجلس العام للمؤتمر .
 - ٨- مقترحات لتعديل الدستور (إن وجدت) .
 - ٩- مكان وتاريخ انعقاد الجلسة العادية التالية .
 - ١٠- ما يستجد من أعمال .
- تنطبق نفس القاعدة على الدورة العادية للمجلس العام .

قاعدة (١٢)

المناقشات:

لايحق لأى وفد التحدث أثناء المناقشة دون موافقة رئيس الجلسة. ويعطى الرئيس حق الكلام فى المناقشة حسب ترتيب الطلبات. كما يمكنه أن يعرب عن نقطة نظام إذا خرج متحدث عن موضوع المناقشة.

قاعدة (١٣)

القرارات والمقترحات والتعديلات:

تقدم القرارات والمقترحات والتعديلات كتابة إلى أمانة المؤتمر، التى تقوم بدورها بتوزيع نسخ منها على الوفود. ويجوز للمؤتمر أو المجلس العام التصريح بمناقشة اقتراح لم يوزع من قبل بأغلبية بسيطة.

ويتم النظر فى القرارات والمقترحات حسب ترتيب تقديمها. وَمُنَح ذلك مناقش
القرارات أو التعديلات أو المقترحات المقترحة إذا صدق عليها عضو واحد على
الأقل.

ويجوز لمقدم القرار المقترح سحبه قبل تقديمه للتصويت. ويجوز لأي وفد إعادة
تقديم مقترح أو قرار تم سحبه من قبل ولكن بموافقة الرئيس أو بأغلبية بسيطة.
قاعدة (١٤)

نقاط النظام:

يمكن إثارة نقاط النظام شفهيًا ودون إخطار مسبق. ويقرر رئيس الجلسة على
الفور الإجراء المناسب وفق النظام الداخلي. ويمكن لأي عضو الاعتراض على حكم
رئيس الجلسة ويتم التصويت فوراً على الاعتراض ويتخذ قرار بشأن الأغلبية
البسيطة.

ويجوز للوفد الذى يثير نقطة النظام إن يتحدث فى موضوع خارج عن إطار
المناقشة.

قاعدة (١٥)

تحديد الوقت:

يجوز للمؤتمر تحديد الوقت المسموح به لكل متحدث حول أي موضوع. وفيما
يختص بالمسائل الإجرائية، يحدد رئيس الجلسة كل تدخل بحد أقصى خمس دقائق
وحين تكون المناقشة محددة ويتعدى التدخل الوقت المسموح به يطلب رئيس
الجلسة من المتحدث الالتزام بالوقت.

قاعدة (١٦)

إغلاق قائمة المتحدثين:

يجوز لرئيس الجلسة أثناء النقاش إعلان قائمة المتحدثين ، وبناء على موافقة
المؤتمر أو المجلس العام يعلن إقفالها بأغلبية بسيطة ويجوز لرئيس الجلسة اعطاء
حق الرد لأي مندوب إذا استصوب ذلك .

قاعدة (١٧)

إقفال باب المناقشة:

يجوز لأى عضو اقتراح أو تأجيل الاجتماع أو إقفال باب المناقشة بشأن بند يكون قد نوقش بما فيه الكفاية . ويجب السماح لعضوين للتحدث لصالح هذا الاقتراح واثنين آخرين ضده ويعتبر الاقتراح موافقاً عليه أو مقبولاً بأغلبية بسيطة .

قاعدة (١٨)

نظام المقترحات الإجرائية :

بمقتضى المادة ٢٢ يكون للمقترحات التالية بالترتيب الوارد فيما بعد السبق على أى مقترحات أخرى قبل الاجتماع .

أ - تعليق الاجتماع .

ب - تأجيل الاجتماع .

ج - إنهاء النقاش حول نقطة تجرى مناقشتها .

قاعدة (١٩)

الحصول على الغالبية:

يتم اتخاذ القرارات من خلال تصويت الأغلبية البسيطة للمندوبين الحاضرين وقت إجراء التصويت .

قاعدة (٢٠)

التصويت على القرارات:

يقوم الرئيس الجلسة بعد انتهاء النقاش بطرح القرارات وجميع التعديلات للتصويت ولايجوز مقاطعة التصويت إلا بناء على نقطة تتعلق بطريقة التصويت

قاعدة (٢١)

التصويت على التعديلات:

يمكن لأى وفد أن يقدم تعديلاً ولكن يطرح الأمر للتصويت أولاً . وحين يعرض تعديلاً على اقتراح ما يصوت المؤتمر أولاً على التعديل الذى يختلف فى جوهره عن الاقتراح الأصيل ثم على الاقتراح الثانى والذى يليه وهكذا حتى التصويت على كل التعديلات المقدمة وفى حالة إقرار أى من التعديلات ، يتم التصويت على الاقتراح بشكله الأصيل ، يعد الاقتراح بمثابة تعديلاً للنص إذا ما أضاف أو حذف أجزاء منه.

قاعدة (٢٢)

التصويت على أجزاء منفصلة من اقتراح:

يتم التصويت على أجزاء من قرار مقترح أو تعديل على نحو منفصل إذا طلب ذلك . ولو تم ذلك يطرح النص الناتج عن سلسلة مراحل التصويت السابقة ككل فى النهاية . وفى حالة رفض أجزاء المنطوق فى قرار أو اقتراح ، يعتبر الاقتراح برمته مرفوضاً .

قاعدة (٢٣)

طريق التصويت وتعليل التصويت:

يؤخذ التصويت برفع الأيدى ، ولكن يجوز لأى عضو طلب التصويت بندااء الأسماء ويتم ذلك حسب الترتيب الأبجدي للدول الممثلة بعد التصويت يجوز لأى ممثل أن يطلب الكلمة لتعديل تصويته. ويكون التصويت سرياً حين يقرر المؤتمر ذلك بأغلبية بسيطة .

قاعدة (٢٤)

فى حالة تساوى الأصوات:

يجوز للمؤتمر طرح القضية للتصويت ثلاث مرات . وإذا تساوت الأصوات بعد ذلك تؤجل القضية بأسرها للدورة التالية للمؤتمر أو المجلس العايم .

قاعدة (٢٥)

اللجنة: يجوز للمؤتمر أو المجلس العام تشكيل أية لجنة خاصة أو مجموعة عمل إذا دعت الضرورة لذلك. ويحكم هذه اللجان ومجموعات العمل الأحكام التالية :

١- تتصّب كل لجنة أو مجموعة عمل الرئيس ونائبيه للرئيس ومقرّر بأغلبية بسيطة وتنتهى فترة عملهم بانتهاء الجلسة إلا لو اتخذ المؤتمر أو المجلس العام قراراً مغايراً ، ويكون التصويت برفع الأيدي.

٢- يجب أن يعهد إلى المقرّر مهمة تقديم نتائج المداولات للمؤتمر أو المجلس العام بالإنبابة عن اللجنة أو مجموعة العمل. كما يجب إحالة تقريره إلى مسئولى اللجنة أو مجموعة العمل للموافقة عليها قبل إحالتها إلى المؤتمر أو المجلس العام

قاعدة (٢٦)

لجنة أوراق الاعتماد:

تتكون هذه اللجنة من أحد عشر فرداً من بلدان أعضاء مسيدة لاشتراكاتها بالكامل.

يتم انتخابهم من قبل المؤتمر أو المجلس العام فى الجلسة الأولى من بين الأعضاء الذين لا اعتراض على أوراق اعتمادهم. ويساعد هذه اللجنة أحد الأمناء العاميين الساعدين كسكرتير. وتكون مهمة هذه اللجنة فحص أوراق اعتماد هذه الوفود وتقديم تقرير للمؤتمر أو المجلس العام .

قاعدة (٢٧)

يقوم رئيس اللجنة أو مجموعة العمل بوضع جدول زمنى للاجتماعات بالاتفاق مع أمانة المؤتمر ويقوم بافتتاح ورفع الجلسات ويقوم بإخطار اللجنة أو مجموعة العمل بأية مراسلات قد تهمهم قبل افتتاح المناقشات فى كل جلسة.

ويمكن أن يختار الرئيس فى المناقشة وفى التصويت إلا فى حالة شغل بديل له مقعده فى اللجنة أو مجموعة العمل.

قاعدة (٢٨)

يجوز للأمين العام أو ممثله أن يتحدث أمام اللجنة أو مجموعة العمل ، إذا طلب منه ذلك، بإذن من الرئيس . ويمكن أن يعين الأمين العام مسئولاً للقيام بأعمال الأمانة في كل لجنة أو مجموعة عمل. ويطلب من هذا الممثل القيام بأى أعمال تعهد بها إليه اللجنة أو مجموعة العمل رئيسيهما .

قاعدة (٢٩)

التعديلات:

يجوز تعديل هذا النظام الداخلى بتصويت بأغلبية بسيطة من المندوبين الحاضرين فى المؤتمر.



ملحق رقم (٤)
اللائح الأفريقية
للمشاركة الشعبية فى التنمية والتحول
(أروشا ١٩٩٠) *

مقدمة :

١ - انعقد المؤتمر الدولى للمشاركة الشعبية فى عملية الصنحوه والتنمية فى إفريقيا، فى أروشا بجمهورية تنزانيا المتحدة من ١٢ إلى ١٦ فبراير ١٩٩٠م، كجهد تضامنى نادر بين المنظمات الشعبية الإفريقية والمنظمات غير الحكومية ووكالات الأمم المتحدة، بحثاً عن فهم جماعى لدور المشاركة الشعبية فى التنمية والتحول فى المنطقة. وكان المؤتمر أيضاً مناسبة لصياغة وإعادة تركيز التصورات عن التنمية الديمقراطية وتضامن الشعوب وقدرتها الأخلاقية واعتمادها على النفس، ومن أجل صياغة التوصيات السياسية اللازمة للحكومات الوطنية والمنظمات الشعبية والمجتمع الدولى، حتى يمكن تقوية

(*) منشور بمجلة التنمية والتقدم الاقتصادى والاجتماعى - القاهرة - العدد رقم ٤٩ - السنة الواجعة عشر - إبريل/يوليو ١٩٩٠م - ص ٧٠.

عمليات وأشكال المشاركة فى التنمية. وهو المؤتمر الثالث فى سلسلة المؤتمرات الدولية الكبرى بالتعاون مع بقية نظم الأمم المتحدة، للمساهمة فى تنفيذ برنامج الأمم المتحدة للعمل من أجل الصحة والتنمية الاقتصاديين فى أفريقيا فى ١٩٨٦ م - ١٩٩٠ م (بايرد). وقد جاء ذلك المؤتمر كملحق لمؤتمر أبوجا الدولى عن إفريقيا الذى انعقد فى ١٩٨٧ م، باسم (تحدى الصحة الاقتصادية والتنمية المعجلة)، وللمؤتمر الخرطوم الدولى عن البعد الإنسانى للصحة والتنمية الاقتصاديين فى إفريقيا فى ١٩٨٨ م. ومن المهم ملاحظة أن مبادرة هذا المؤتمر، جاءت من التقرير المتوسط الدولى الذى قديمته المنظمات غير الحكومية إلى اللجنة المختصة بهذا الموضوع، تبع مجموع الجمعية العامة، عن مراجعة وتقرير تنفيذ برنامج الأمم المتحدة المذكور (بايرد) فى سبتمبر ١٩٨٨ م.

١. نظم المؤتمر تحت رعاية قوى العمل بين الوكالات المشتركة للأمم المتحدة المختصة بمتابعة تنفيذ البرنامج المذكور (بايرد) على المستوى الإقليمى، وبالدعم التام وحسن الضيافة الحار من جمهورية تنزانيا. وفى مؤتمر اللجنة الاقتصادية لإفريقيا، اتخذ الوزراء المسئولون عن التنمية الاقتصادية والتخطيط القرار ٦٦٤ (٢٤) فى الدورة الرابعة والعشرين، حيث أيدوا ذلك المؤتمر وحثوا الدول الأعضاء فى اللجنة والمجتمع الدولى والمنظمات غير الحكومية ونظام الأمم المتحدة على تأييده والمشاركة الفعالة فيه. وقد اشترك فى المؤتمر أكثر من ٥٠٠ مشترك من دائرة واسعة من المنظمات الشعبية الإفريقية - بما فى ذلك بشكل خاص المنظمات والاتحادات غير الحكومات والقاعدية والفلاحية والنسائية والشبابية والنقابات وغيرها، مثلها مثل ممثلى الحكومات الإفريقية ووكالات نظام الأمم المتحدة، والمنظمات غير الإفريقية غير الحكومية، والمنظمات الإقليمية والفرعية والمشاركة بين الحكومات، والمفوضيات الثنائية، والمنظمات المتعددة الأطراف وكذلك التخصيصين من داخل ومن خارج إفريقيا كليهما. وافتتح المؤتمر صاحب الفخامة على حسن مدينى رئيس جمهورية تنزانيا. وكذلك أدلى بالبيانات الافتتاحية ممثل السكرتير العام لمنظمة الوحدة الإفريقية،

والسكرتير العام لمنظمة اتحاد نقابات الوحدة الإفريقية، وممثلو المنظمات غير الحكومية، والمنظمات النسائية الإفريقية والحركة الشبابية لكل إفريقيا. والمؤتمر يود أن يسجل هنا تقديره للدعم الثام وحسن الضيافة الحارة اللذين لقيهما من حكومة وشعب جمهورية تنزانيا المتحدة.

٢ - نظم المؤتمر نتيجة الاهتمام بالتدهور الخطير الذي حدث في الظروف الإنسانية والاقتصادية لإفريقيا في عقد الثمانينيات، والاعتراف بآفتقاد التقدم في إنجاز المشاركة الشعبية وافتقاد التقدير للدور الذي تلعبه المشاركة الشعبية في عملية الصحة والتنمية.

٤ - وأهداف المؤتمر هي :

- أ - الاعتراف بدور المشاركة الشعبية في جهود صحة وتنمية إفريقيا.
- ب - دفع الحكومات الوطنية والمجتمع الدولي إلى الإحساس بأبعاد وديناميكيات وعمليات وإمكانات التناول التتموي الذي تقاصل جذوره في المبادرات الشعبية وجهود الاعتماد على النفس.
- ج - التعرف على العقبات التي تعوق مشاركة الشعوب في التنمية ، وتحديد التناولات المناسبة التي تدفع المشاركة الشعبية في صياغة السياسة وفي التخطيط والتنفيذ والمراقبة وتقييم برامج التنمية.
- د - التوصية بالأفعال التي يجب أن تتخذها الحكومات ونظام الأمم المتحدة وكذلك الوكالات العامة والخاصة التي تقدم المساعدات، وذلك لبناء وإتاحة الوسط اللازم للمشاركة الشعبية الحقيقية في عملية التنمية وتشجيع الشعوب ومنظماتها على تولي مبادرات التنمية المعتمدة على النفس.
- هـ - تسهيل تبادل المعلومات والخبرة والمعرفة من أجل الدعم المتبادل بين الشعوب ومنظماتها.
- و - اقتراح المؤشرات اللازمة لمراقبة التقدم في تسهيل مشاركة الشعوب في عملية إفريقيا.

٥ - نحن - الذين انخرطنا في المناقشة والحوار حول القضايا المدرجة خلال فترة الدورات الخمس الكاملة وتجمعات (ورش) العمل الخمسة عشر في المؤتمر الدولي الطويل الذي استغرق خمسة أيام، وفي ضوء مشاوراتنا - قررنا أن نسجل تحليلاتنا واستنتاجاتنا وتوصياتنا الجماعية واقتراحات العمل التي نقدمها تحت أنظار الشعوب والحكومات الإفريقية والمجتمع الدولي.

١ - تأكيد دور المشاركة الشعبية:

١ - نحن مقتنعون في اقتناعنا بأن الأزمة التي تفرق إفريقيا حالياً، لم تكن فقط أزمة اقتصادية لكن أيضاً أزمة إنسانية وقانونية وسياسية واجتماعية . إنها أزمة ذات أبعاد غير مسبوقة وغير مقبولة ، تتجلى ليس فقط في الانحدارات السحيقة للمؤشرات والاتجاهات الاقتصادية ، لكن أيضاً وبطريقة أكثر مأساوية وظهوراً في المعاناة وصعوبات وفقر الأغلبية الواسعة من الشعب الإفريقي . وفي الوقت نفسه، نجد أن السياق السياسي للتنمية الاقتصادية الاجتماعية في أمثلة كثيرة، اتسم بزيادة التمرکز في السلطة وبالعراقيل التي تعوق المشاركة الفعالة للأغلبية الساحقة من الشعب في التنمية الاجتماعية والسياسية والاقتصادية بأقصى جهودهم في التنمية وفي تحسين رفاهيتهم وكذلك كلمتهم في التنمية الوطنية ، هي عملية تعرضت للتضييق الشديد والبت، وتعرضت امكانياتهم الخلاقة الجماعية والفردية للخفض في تقييمها وفي استعمالها.

٢ - نؤكد أن الأمم لا يمكن بناؤها بدون التأييد الشعبي والمشاركة التامة من الشعب، ولا يمكن حل الأزمة الاقتصادية وتحسين الظروف الاقتصادية والبشرية بدون المساهمة التامة الفعالة والإمكانيات الخلاقة والحماس الشعبي من الأغلبية الواسعة من الشعوب وفوق كل شيء فإن نفس فوائد التنمية يجب وينبغي أن تُرى لحساب الشعوب ونحن مقتنعون بأنه لا أزمة اقتصادية المستمرة لإفريقيا يمكن التغلب عليها، ولا المستقبل الباهر لإفريقيا يمكن أن يرى الضوء ما لم تقبل بالشكل المناسب هذا كل وأبغاط عملية التنمية الاقتصادية الاجتماعية وسياها السياسي.

٢ - لهذا، فليس لدينا شك في أن الهدف البعيد والأعلى للتنمية المتمركزة على الإنسان، ويجب أن تكون في قلب أهداف تنمية إفريقيا . فهذه هي التي تضمن الرفاهة الشاملة للشعب من خلال الإصلاح المدعوم في مستوياتهم المعيشية والمشاركة التامة الفعالة من الشعب في رسم سياسات وبرامج وعمليات التنمية الخاصة به وفي المساهمة في تنفيذها . وفضلاً عن ذلك ، فنحن نلاحظ أنه على أساس الموقف السياسى والاقتصادى العالمى الحالى تتحول إفريقيا إلى المزيد من الهامشية في الشئون الدولية ، على الصعيدين الجغرافى السياسى والاقتصادى كليهما . فيجب على البلدان الإفريقية أن تدرك، أكثر من أى وقت مضى، أن مصدرها الأكبر هو شعوبها ، وأنه من خلال مشاركتهم النشطة والكاملة تستطيع إفريقيا أن تتخطى الصعوبات التي تواجهها .

٤ - نحن مقتنعون بأن إنجاز الأهداف المذكورة سيحتاج إلى إعادة توجيه المصادر لإرضاء الحاجات الحرجة للشعب في المقام الأول ، ولتحقيق العدالة الاقتصادية والاجتماعية ولتأكيد الاعتماد على النفس من ناحية ، ولتمكين الشعب من ناحية أخرى بتحديد اتجاه ومحتوى التنمية ، وليساهم مساهمة فعالة في تعزيز الإنتاج والإنتاجية المطلوبة . وإننا إذ نضع هذا في أذهاننا ، وإذ نحلل باهتمام تركيب الاقتصاديات الإفريقية والعلل الجذرية للأزمة الاقتصادية المتكررة والاستراتيجيات والبرامج التي طبقت حتى الآن لمعالجتها ، فنحن مقتنعون بأن إفريقيا ليس أمامها بديل سوى أن تتولى مهمة تحويل تركيب اقتصادياتها لتحقيق التنمية والنمو الطويل المدى والمتكفل بذاته، الذى هو متمركز على الإنسان ومتشارك بطبيعته . وفضلاً عن ذلك، فإن أزمة إفريقيا البيئية الخطيرة ، لا يمكن حلها في غياب عملية تنمية قائمة بذاتها تفرض الدعم والمشاركة بالكامل من الشعب . ونحن نطرح في هذا السياق إطار (البديل الإفريقى لبرامج إصلاح الهياكل من أجل الصحة والتحويل الاقتصاديين الاجتماعيين) الذى اعتمدت الجمعية العامة الخامسة والعشرون لرؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الإفريقية المنعقدة في يولية ١٩٨٩م، ومؤتمر رؤساء دول وحكومات البلدان غير المنحازة المنعقد في بلجراد في سبتمبر ١٩٨٩م ، والدورة الرابعة

والعشرون الجمعية العامة للأمم المتحدة التي دعت المجتمع الدولي بما فيه من مؤسسات متعددة الأطراف ومالية ومشتغلة بالتنمية، بأن يعيد ذلك الإطار أساساً للجوار البناء والمشاركة المثمرة، ونعتقد أن هذا البديل يقدم أفضل إطار من أجل التفاوض المطلوب للأزمة. وفي هذا الصدد، نود أيضاً أن تسجل رفضنا لكل البرامج الاقتصادية، التي تقوض الظروف الإنسانية وتتغاضى عن إمكانيات ودور المشاركة الشعبية في التكفل الذاتي بالتنمية على غرار البرامج المتشددة لإصلاح الهياكل مثلاً.

٥ في رأينا المخلص، أن المشاركة الشعبية هي وسيلة وغاية كليهما معا. فالمشاركة الشعبية كأداة للتنمية، توفر القوة الدافعة للالتزام الجامعي بتحديد عمليات التنمية المرتكزة على الشعب، والتصميم الشعب على تحمل التضحيات وبذل طاقاته الاجتماعية من أجل تنفيذها. والمشاركة الشعبية كغاية في ذاتها، هي الحق الأساسي للشعب للمشاركة التامة الفعالة في تحديد القرارات التي تؤثر في حياته على كل المستويات وفي كل العصور.

٢ - دفع المشاركة الشعبية:

١ - نؤمن إيماناً قوياً بأن المشاركة الشعبية هي في الجوهر تمكين للشعب من أن يدخل بشكل فعال في عمليات خلق الهياكل ورسم السياسات والبرامج التي تخدم مصالح الجميع، وكذلك أن يساهم مساهمة فعالة في عملية التنمية ويشارك بشكل منصف في فوائدها، ولهذا، يجب أن يفتح الباب لعملية سياسية تقوم بتهيئة جرية الرأي والتسامح مع الخلافات وقبول الإجماع في القضايا وكذلك ضمان المشاركة الفعالة للشعب ومنظماته واتحاداته. وهذا يتطلب العمل من جانب الجميع أولاً وقبل كل شيء من جانب الشعب نفسه. لكن لا تقل أهمية عن ذلك أعمال الدولة والمجتمع الدولي، لخلق الظروف اللازمة من أجل تمكين الشعب بالشكل المذكور وتسهيل المشاركة الشعبية الفعالة في الحياة المجتمعية والاقتصادية. وهذا يتطلب أن يتطور النظام السياسي بحيث يسمح بالديمقراطية والمشاركة التامة من جانب كل قطاعات مجتمعاتنا.

٢. بالنسبة للمساهمة الخاصة للنساء فى المجتمعات والاقتصاديات الإفريقية والتعبية والتميز الشديدين اللذين تعاني منهما النساء فى إفريقيا، يرى إجماع المشتركين فى المؤتمر أن الوصول إلى الحقوق المتساوية للنساء فى المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية يجب أن تصبح سمة مركزية للنمط الديمقراطي القائم على المشاركة فى التنمية . فضلا عن ذلك، فإن إجماع هذا المؤتمر يرى أن الوصول إلى المشاركة التامة للنساء يجب أن يعطى أولوية أعلى من جانب المجتمع ، وكذلك من جانب كل الحكومات الإفريقية بشكل خاص. وهذا الحق يجب القتال من أجله والدفاع عنه من جانب المجتمع، والمنظمات الإفريقية غير الحكومية، ومنظمات التنمية الاختيارية ، وكذلك المنظمات غير الحكومية غير الإفريقية ومنظمات التنمية الاختيارية غير الإفريقية والحكومات ونظم الأمم المتحدة، على أساس الاعتراف المستحق بالدور الأول الذى تلعبه النساء الآن، وفى مسار طريق الصحة والتحويل لإفريقيا من أجل حياة أفضل.

دور الشعب:

٣. نريد أن نؤكد الحقيقة الأساسية، عن أن دور الشعب والمنظمات الشعبية مركزى بالنسبة لتحقيق المشاركة الشعبية . فيجب على الشعب ومنظماته أن تنخرط وتلتزم بها بالكامل، وأن تأخذ مبادراتها حقا . وفى هذا الصدد ، فمن الجوهرى أن تتولى إقامة منظمات شعبية مستقلة فى مختلف المستويات، تكون حقا ذات قواعد جماهيرية وتطوعية وديمقراطية بحيث تضمن تمكين الجماعة من التقدم والتنمية الذاتية . والجهاز الاستشارى فى مختلف المستويات يجب إقامته بالاشتراك مع الحكومات بمختلف أنواع المشاركة الديمقراطية . ومن المقطوع به أن الشعب والمنظمات الشعبية يجب أن يطوروا حلقات الاتصال عبر الحدود الوطنية، لدفع التعاون والعلاقات المتبادلة على أساس إقليمى وفعلى، وعلى أساس الجنوب مع الجنوب والجنوب مع الشمال . هذا ضرورى من أجل الاشتراك فى تحصيل دروس الخبرة وتنمية تضامن الشعوب ورفع الوعي السياسى بالمشاركة الديمقراطية.

٤ - بالنظر إلى الدور الحيوى والمركزى للنساء فى بقاء ورفاهية الأسرة ، وارتباطهن الخاص ببقاء وحماية وتنمية وكذلك بقاء المجتمع ، ودورهن المهم فى عملية الصحة وإعادة البناء فى إفريقيا ، يجب توجيه تأكيد خاص من كل الشعب فى موضوع إزالة الانحيازات ، وخصوصاً بصدد خفض أعباء النساء واتخاذ الأعمال الإيجابية التى تضمن مساواتهن التامة ومشاركتهن الفعالة فى عملية التنمية.

٥ - وأما إذ نقول ذلك ، يجب أن نؤكد بشكل خاص على أن المشاركة الشعبية تبدأ ويجب أن تمارس بجدية على المستوى الأسرى ، لأن البيت هو قاعدة التنمية، وكذلك يجب أن تمارس فى مكان العمل وفى كل المنظمات وفى كل دروب الحياة.

دور الحكومات الإفريقية،

٦ - نحن نؤمن إيماناً قوياً بأن المشاركة الشعبية تعتمد على طبيعة الدولة نفسها وفى قدرة الحكومات على التجاوب مع المطالب الشعبية - وحيث إن الحكومات الإفريقية عليها دور عصيب يجب أن تؤديه فى دفع المشاركة الشعبية ، فيجب عليها أن تعطى المجال للشعب، لأنه بدون ذلك سيكون فى الصعب تحقيق المشاركة الشعبية. وفى الغالب جداً، فإن القاعدة الاجتماعية للسلطة ولاتخاذ القرار تكون ضيقة جداً. ومن هنا تكون الحاجة ماسة إلى توسيعها ، وإلى كهرية وحفز طاقات الشعب والتزامه، ودفع للحاسبة السياسية للدولة من جانب الشعب. وأن هذا يجعل من الضرورى أن تقام بدون تأخير مشاركة جديدة بين الحكومات والشعوب الإفريقية، للمصالح المشترك لتنمية المجتمع تنمية اقتصادية اجتماعية معجلة. وهذه المشاركة الجديدة يجب ألا تعترف فقط بأهمية القضايا الجنسية، بل يجب أيضاً أن تتصرف فعليا بما تجعل لنفسها أهدافاً نوعية من أجل تعيين النساء فى مناصب السياسة العليا والإدارة فى كل قطاعات الحكومة.

٧ - نعتقد بأنه يجب ضمان حرية الشعب فى التعبير عن نفسه وتحرره من الخوف، من أجل أن يشارك مشاركة مفيدة فى التنمية الذاتية، ولا يمكن كفالة ذلك إلا

بتوسيع وحماية الحقوق الأساسية للإنسان - ونحن نحث كل الحكومات أن تنفذ بشدة اللائحة الإفريقية الخاصة بحقوق الإنسان والشعوب، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، واتفاق حقوق الطفل، واتفاق منظمة العمل الدولية رقم ٨٧ بخصوص حرية الاتحاد وحماية حق التنظيم، والاتفاق الخاص بإزالة كل أشكال التمييز ضد النساء.

٨ - نحن نؤمن أيضا بأن أحد الشروط المفتاحية لضمان المشاركة الشعبية فى إنهاء القارة، هو إنهاء كل الحروب والنزاعات المسلحة. إن ملايين اللاجئين الإفريقيين والنازحين، هم الأشخاص الذين يحصلون على أقل فرصة للمشاركة فى تحديد مستقبلهم. ونحن نحث الحكومات وكل الأحزاب فى المنازعات الإفريقية المحلية والخارجية، على أن يبحثوا عن وسائل سلمية لحل خلافاتهم وإقامة السلام فى أنحاء إفريقيا. وفى مواقف النزاعات المسلحة، نتمسك بحق المدنيين فى الحصول على الغذاء والحاجات الضرورية الأساسية الأخرى، ونؤكد أن المجتمع الدولى يجب أن يياشر سلطته الأدبية لضمان حماية هذا الحق.

٩ - لا نستطيع أن نبالغ فى التأكيد على الفوائد التى يمكن تحصيلها، لو أنه - باستبعاد النزاع الداخلى والمنازعات بين البلدان - أعيد توجيه المصادر التى تنفق على الدفاع إلى النشاطات الإنتاجية والخدمات الاجتماعية للشعوب. وكما لوحظ عن حق فى (إطار البديل الإفريقى لبرامج إصلاح الهياكل للصحة والتحويل الاقتصاديين الاجتماعيين) ورد ما يلى : (ليس من الصعب أن نتخيل ما يمكن أن يعنيه بالنسبة للرفاهة الاجتماعية فى إفريقيا بكل نتائجها الإيجابية المتضاعفة، أن يمكن تحقيق وفر فى الإنفاق العسكرى والنفقات غير الإنتاجية الأخرى). ونحن نؤمن بأن حكوماتنا تستطيع أن تحقق مثل هذه الوفورات، ونهيب بها أن تفعل ذلك حالاً.

١٠ - رغم ذلك نحن نعى بوجود مواقف معينة، خصوصاً بالنسبة لدول خط المواجهة التى تستمر فى مواجهة أعمال الاضطرابات من جنوب إفريقيا العنصرية وهذه الاضطرابات تؤدى إلى تشتيت وإضعاف المصادر، التى كان

يمكن بدون ذلك أن تستخدم في الوفاء بالاحتياجات الأساسية العصبية لشعوب تلك البلدان.

دور المجتمع الدولي،

١١ - نهيب بالمجتمع الدولي أن يدرس سجلاته عن المشاركة الشعبية، ومن ثم أن يؤيد الجهود المحلية التي تدفع عملية بروز البيئة الديمقراطية وتسهيل المشاركة الفعالة من الشعوب في الحياة السياسية لبلادها.

١٢ - كذلك نهيب بنظام الأمم المتحدة أن يكثف جهده لدفع عملية تطبيق العدالة في العلاقات الاقتصادية الدولية، والدفاع عن حقوق الإنسان، والمحافظة على السلام وتحقيق نزع السلاح ومساعدة البلدان الإفريقية والمنظمات الشعبية بتنمية المصادر البشرية والاقتصادية. كذلك نهيب بنظام الأمم المتحدة بأن ينفذ قراره الخاص بإعطاء ٣٠٪ على الأقل من الأوضاع العليا للنساء. وهناك حاجة إلى بذل جهود خاصة لضمان تمثيل النساء الإفريقيات تمثيلاً وافياً في المستويات الأعلى في وكالات الأمم المتحدة وخصوصاً تلك التي تعمل في إفريقيا.

٣ - المشاركة الشعبية في التنمية،

١٣ - على أساس ما سبق ذكره، نطرح فيما يلي الاستراتيجيات والطرق والأعمال الأساسية من أجل المشاركة الفعالة في التنمية:

أ - يجب على الحكومات،

١ - يجب على الحكومات الإفريقية أن تتخذ استراتيجيات وتناولات وبرامج التنمية، تكون محتوياتها وثوابتها متفقة مع مصلحة وتطلعات الشعوب، وبحيث تستوعب بدلاً من أن تستبعد القيم الإفريقية والوقائع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية والبيئية.

٢ - نحث الحكومات الإفريقية بشدة، على دفع عملية صياغة وتنفيذ برامج التنمية الوطنية داخل إطار التطلعات والمصالح والوقائع المذكورة من قبل، والتي

تتطور نتيجة عملية المشاركة الشعبية، وتستهدف تحويل الاقتصاديات الإفريقية لتحقيق التنمية المعتمدة على نفسها والمتكيفة بذاتها والمتمركزة على الشعب، على أساس المشاركة الشعبية والإجماع الديمقراطي.

٣ - يجب خلق بيئة قادرة عند تنفيذ استراتيجيات التنمية هذه المتطورة ذاتيا والمتمركزة على الشعب، وذلك لتسهيل المشاركة ذات القاعدة الواسعة في عملية التنمية على أساس غير مركزي. ومثل هذه البيئة القادرة هي شرط جوهري لازم مسبقاً من أجل تحريك المبادرات والإمكانات الخلاقة ومن أجل تعزيز المنتج والإنتاجية بأفعال من مثل :

١ - تزويد الشعب بالمزيد من القدرة الاقتصادية الواسعة من خلال التوزيع المنصف للدخل، ودعم قدرته الإنتاجية من خلال تعزيز دخوله في الإستخدامات الإنتاجية، مثل الأراضي والقروض والتكنولوجيا، إلخ ، وبطريقة تعكس الدور الذي تؤديه المرأة في الاقتصاد.

ب - دفع التعليم الجماهيري والتدريب المهني بشكل خاص، وتنمية المصادر البشرية بشكل عام.

ج - مزيد أكبر من المشاركة والسعى إلى الاتفاق في صياغة وتنفيذ السياسات الاقتصادية والاجتماعية على كل المستويات، بما في ذلك تحديد وإزالة القوانين والإجراءات البيروقراطية التي تضع عراقيل أمام المشاركة الشعبية.

د - زيادة فرص العمالة للفقراء الريفيين والحضرين، وتوسيع الفرص أمامهم ليساهموا في تكوين الإنتاج، وتعزيز المستويات الإنتاجية وخلق ظروف أفضل للتسويق من أجل منفعة المنتجين.

هـ - تقوية قدرات الاتصال والمواصلات من أجل التنمية الريفية والتعليم الجماهيري، إلخ.

٤ - يجب دفع تكوين المشروعات الخاصة المحلية الصغيرة المدى وتعاونيات المنتجين، ويجب إنجاز الأعمال التي تزيد إنتاجيتها.

ب - على مستوى الشعوب ومنظماتها :

من أجل تدعيم المشاركة والتنمية الديمقراطية، يجب على الشعوب ومنظماتها أن تراعى ما يلي :

- ١ - إقامة منظمات مستقلة ذاتيا وذات قواعد جماهيرية لتدفع التنمية القائمة على المشاركة على نفسها، ولتزيد ناتج وإنتاجية الجماهير.
- ٢ - تنمية قدرتها على المشاركة الفعالة فى المناقشات الخاصة بالسياسة الاقتصادية وقضايا التنمية. وهذا يتطلب بناء قدرة الشعب على صياغة وتحليل برامج وتنازلات التنمية.
- ٣ - دفع التربية والتعليم والتدريب المهني وتنمية المصادر البشرية كوسيلة لتعزيز المشاركة الشعبية.
- ٤ - نفخ الخمول والمعتقدات التقليدية التي تعتبر عقبات أمام التنمية، وخصوصاً العادات والممارسات التراثية التي تفرض وضع المرأة فى المجتمع، مع إقرار وتقييم المعتقدات والممارسات التي تساهم فى التنمية . وبالنسبة للمنظمات الريفية والحضرية، مثل منظمات العمال والفلاحين والنساء والشباب والطلبة، إلخ، يجب تشجيعها على مبادرة وتنفيذ الاستراتيجيات التي تدعم قدرتها الإنتاجية وتواجه احتياجاتهم الأساسية.
- ٥ - يجب بذل جهود منسقة لتغيير الأوضاع السائدة إزاء المعوقين من أجل استيعابهم وإدخالهم فى المجرى الأساسى للتنمية.
- ٦ - خلق وتعزيز شبكات وعلاقات تعاونية بين المنظمات الشعبية. والنتيجة التي تترتب على ذلك هى التداخل الاجتماعى القادر على حث التغيير الاجتماعى.
- ٧ - يجب على المنظمات الشعبية أن تزيد بقوة وأن تشارك فى جهود دفع التعاون والتكامل الاقتصادى على المستوى الإقليمى والفرعى، وكذلك فى التجارة بين بلدان إفريقيا.

ج - على مستوى المجتمع الدولي:

كذلك نهيب بالمجتمع الدولي أن يدعم المشاركة الشعبية إفريقيا، بالرسائل التالية:

- ١- دعم البلدان الإفريقية فى إعطاء عملية التنمية والتحويل طابعاً داخلياً، ونحث صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والمانحين الآخرين الثنائيين أو المتعددي الأطراف، أن يقبلوا ويدعموا المبادرات الإفريقية التى تتصور وتصوغ وتنفذ البرامج المصممة بالتطور الذاتى للتنمية والتحويل.
- ٢- توجيه برامج المساعدة الفنية، أولاً وقبل كل شئ فى اتجاه دعم القدرات الوطنية على تحليل السياسات وعلى تصميم وتنفيذ الإصلاح الاقتصادى وبرامج التنمية.
- ٣- تغذية عملية الديمقراطية والتنمية فى البلدان الإفريقية، بتدعيم لا مركزية العمليات التنموية، والمشاركة النشيطة للشعب ومنظماته فى صياغة استراتيجيات التنمية وبرامج الإصلاح الاقتصادى، وفتح عمليات النقاش المفتوح والسعى إلى الاتفاق حول قضايا التنمية والإصلاح.
- ٤- السماح بتحرير مصادر للتنمية على أساس المشاركة، مما يستلزم عكس اتجاه التدفق الصافى للمصادر المالية من إفريقيا إلى المؤسسات المالية المتعددة الأطراف والبلدان المانحة، ومن ثم استخدامهما من أجل أغراض التنمية ومن أجل منفعة الشعب.
- ٥- خفض ذو المفعول الشديد لرصيد الديون الإفريقية والتزامات خدمة الدين، وتوفير فترة طويلة المدى من تعليق الدفع (موراتوريوم) لسداد بقية التزامات خدمة الدين، من أجل تحرير مصادر لتمويل التنمية والتحويل على أساس المشاركة.
- ٦- ضمان أن يكون البعد الإنسانى مركزياً فى برامج الإصلاح التى يجب أن تتوافق مع أهداف وتطلعات الشعوب الإفريقية، ومع الوقائع الإفريقية، ويجب أن يكون تصورهما ورسمهما داخليا على يد البلدان الإفريقية، كجزء لا يتجزأ من الإطار والأهداف الطويلة المدى للتنمية والتحويل.

٧- دعم المنظمات غير الحكومية الإفريقية، المنظمات ذات القواعد الجماهيرية، ومنظمات النساء والشباب والنقابات فى نشاطها، مثل نشاطات التدريب وتكوين الشبكات والنشاطات البرنامجية الأخرى، وكذلك أيضا فى توثيق تجاربها والنشر الواسع عن هذه التجارب.

د - على مستوى المنظمات غير الحكومية والمنظمات التطوعية للتنمية،

المنظمات غير الحكومية الإفريقية وغير الإفريقية، والمنظمات التطوعية للتنمية لها دور مهم فى دعم جهود الصحة والتنمية ومبادرات ومنظمات المشاركة الشعبية فى إفريقيا. والمطلوب حثها على اتخاذ الأفعال التالية :

١ - المنظمات الإفريقية غير الحكومية والمنظمات التطوعية للتنمية، وشركائها ، يجب أن تتجه تماما إلى الديمقراطية وإلى أن تكون تحت الحساب.

٢ - المنظمات الإفريقية غير الحكومية والمنظمات التطوعية للتنمية والمنظمات ذات القواعد الجماهيرية يجب أن تطور - أو - تقوى هياكل المؤسسات على المستويات الإقليمية والفرعية والوطنية، مثل المنظمة التطوعية للتنمية مثل فافدوا، وذلك من أجل تجميعها.

٣ - المنظمات الإفريقية غير الحكومية والمنظمات التطوعية للتنمية والمنظمات ذات القواعد الجماهيرية، يجب أن توسع النشر عن المشاركة الإفريقية الشعبية الناجحة وعن تجارب القواعد الجماهيرية فى أنحاء القارة وعن تبادل الخبرة فى ذلك لتكوين تأثير متضاعف وإثارة إحساس صانعى السياسة.

٤ - المؤتمر الدولى عن المشاركة الشعبية، واضح فى اعترافه بقيمة مساهمة المنظمات ذات القواعد الجماهيرية والمنظمات غير الحكومية فى تنمية إفريقيا. وهو يؤكد أن الحوار الفعال بين الحكومات والمنظمات غير الحكومية والمنظمات ذات القواعد الجماهيرية جوهرى وذو قيمة كبيرة، وهذا المؤتمر يوصى بتأسيس منابر وطنية لتتبع الحوار الأمين المفتوح بين الحكومات الإفريقية والمنظمات ذات القواعد الجماهيرية والمنظمات غير الحكومية، من أجل أن تصل خبرة التنمية

ذات القواعد الجماهيرية والقائمة على المشاركة إلى إفادة صانعي السياسة الوطنية.

٥ - المنظمات غير الإفريقية غير الحكومية والمنظمات التطوعية للتنمية يجب أن تقدم المزيد من الدعم وتوجه عملياتها داخل إطار الإستراتيجيات الاقتصادية الوطنية وبرامج الإصلاح، والتي تهدف إلى تحويل هياكل الاقتصاديات الإفريقية، على أساس التركيز الداخلى للعملية التنموية وضمان قيامها بذاتها، مع التأكيد الخاص على البعد الإنسانى وعلى المشاركة الشعبية.

٦ - المنظمات غير الإفريقية غير الحكومية التطوعية للتنمية يجب أن تقدم ما يستحق من الاعتراف بالمنظمات غير الحكومية الإفريقية وبمبادرات التنمية القائمة على المشاركة والاعتماد على النفس، التى تطلقها المنظمات الإفريقية ذات القواعد الجماهيرية.

٧ - المنظمات غير الإفريقية غير الحكومية والمنظمات التطوعية للتنمية يجب أن تستخدم الخبرة الإفريقية إلى أقصى مدى ممكن، وذلك بالنسبة لعملها التنموى فى إفريقيا ولأعمال الدفاع والحملات على المستوى الدولى.

٨ - المنظمات غير الحكومية غير الإفريقية يجب أن تقوى عملها الدفاعى دوليا وفى بلدانها المحلية وبالنسبة للمانحين الثنائيين والنظام المتعدد الأطراف، وأن تراقب عن قرب استجاباتها للآزمة الإفريقية وتجعل الحكومات والوكالات المانحة مسئولة عن سياساتها وأفعالها. وعلى وجه التخصيص، يجب على المنظمات غير الحكومية الإفريقية وغير الإفريقية أن تصوغ برنامج عمل مجهز من أجل مشاركتها التامة فى المراجعة النهائية لبرنامج الأمم المتحدة للعمل من أجل الصحة والتنمية الاقتصاديين لإفريقيا.

٩ - التعاون والحوار بين المنظمات الإفريقية وغير الإفريقية غير الحكومية والمنظمات التطوعية، يجب تقويتها لزيادة مفعولية تدخلهما على مستوى المجتمع، ولبناء فهم اكبر لدى الزاى العام الدولى للأسباب الحقيقية للآزمة الاقتصادية الاجتماعية الإفريقية، وللأعمال المطلوبة لمعالجة جذور هذه الأسباب.

١٠ - اعتراف المنظمات غير الحكومية بأن تأثيرها كجهات مانحة يكون في الغالب على حساب ضمان الاشتراك الحقيقي للمنظمات الإفريقية غير الحكومية والمنظمات التطوعية للتنمية والمنظمات ذات القواعد الجماهيرية، وأن هذا يؤثر في البيئة القادرة على تمكين المشاركة الشعبية. وفي هذا الصدد يجب أن يكون التعاون في كل أشكاله شفافا ويعكس الأولويات الإفريقية.

١١ - المنظمات الإفريقية وغير الحكومية والمنظمات التطوعية للتنمية يجب أن تعمل - بالإضافة إلى نشاطاتها التقليدية الإنسانية - على زيادة تقديم الدعم للقدرات الإنتاجية للفقراء الإفريقيين، ومن أجل دفع الأشكال السليمة بيئيا من التنمية المحلية.

هـ- على مستوى وسائل الإعلام والتواصل :

١- يجب على وسائل الإعلام الوطنية والإقليمية أن تبذل كل جهد لتحارب وتدافع من أجل حريتها مهما كان الثمن، وأن تبذل جهداً خاصاً لتناصر قضية المشاركة الشعبية، وأن تنشر النشاطات والبرامج عن ذلك، وأن توفر وسائل الوصول إلى نشر برامج الإعلام والتعليم بخصوص المشاركة الشعبية.

٢- يجب على الجماعات والمنظمات غير الحكومية والمنظمات التطوعية للتنمية والنقابات وغيرها من المنظمات في إفريقيا، أن تقوى قدراتها التواصلية من أجل التنمية وذلك بالجمع بين نظمها التواصلية المحلية وبين الاستخدام الملائم لتكنولوجيا الاتصالات المنخفضة التكاليف. ويجب على المنظمات غير الحكومية الإقليمية والوطنية، أن تشارك في تقدير ما يجب توفيره من احتياجات التواصل لدعم التنمية في إفريقيا تحت رعاية لجنة التسيير التابعة للأمم المتحدة والوكالة المشتركة لقوة العمل التابعة للأمم المتحدة لبرنامج العمل من أجل الصحة والتنمية الاقتصادية.

و- على مستوى المنظمات النسائية :

مع التأكيد على أن مشاركة النساء في التنمية متقدمة وقوية، يجب على المنظمات النسائية الشعبية ما يلي :

- ١ - أن تستمر فى تقوية قدراتها كمنظمات بناء للثقة بين النساء.
- ٢ - أن تسعى إلى الوصول إلى السياسات والبرامج التى تعكس وتعترف بدور النساء كمنتجات وكأمهات وكقائمات بالتبعية النشيطة للمجتمع وكحارسات للثقافة.
- ٣ - العمل لضمان وصول الرجال بشكل خاص والمجتمع بشكل عام إلى الفهم الكامل لدور النساء فى صحة وتحويل إفريقيا، من أجل أن يتمكن الرجال والنساء معاً من ترتيب ومتابعة مسارات العمل الملائمة.
- ٤ - تنفيذ الإجراءات لخفض العبء الذى تتحمله النساء وذلك من خلال :
 - الدعوة فى المجتمع على اتساعه - بما فى ذلك المستويات الحكومية المركزية والمحلية - إلى أهمية الاشتراك فى المهام فى البيت والمجتمع، وخصوصاً فى مجالات البحث من الماء والغذاء ورعاية الأطفال ، إلخ.
 - دفع عملية التكوين والتشغيل الصحيح لمراكز الرعاية النهارية ذات القاعدة الاجتماعية فى كل الجماعات.
 - السعى إلى الوصول إلى المساواة الاقتصادية بالدعوة إلى حقوق النساء فى الأرض وفى المزيد من الإمكانات الائتمانية.
- ٥ - يجب على المنظمات النسائية أن تكون منظمات ديمقراطية ومستقلة ذاتياً وخاضعة للحساب.
- ز- على مستوى العمل المنظم :
 - ١ - أن تكون منظمات ديمقراطية واختيارية ومستقلة ذاتياً وخاضعة للحساب.
 - ٢ - أن تبادر وتنشط وتدفع برامج التعلم الجماهيرى للقراءة والكتابة وبرامج التدريب.
 - ٣- أن تنظم وتعبئ العمال الريفيين بما يتفق مع اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٤١، التى تحت الحكومات الإفريقية بشدة على اعتمادها.

- ٤ - أن تدافع عن الحقوق النقابية، وخصوصاً حق الإضراب.
- ٥ - أن تساعد على تكوين تعاونيات العمال.
- ٦ - أن تساعد على تنظيم المتعطلين من أجل النشاطات الإنتاجية، مثل إقامة مشروعات صغيرة أو متوسطة المدى.
- ٧ - أن تعطى اهتماماً خاصاً للمشاركة الفعالة والديمقراطية للنساء الأعضاء في كل المستويات النقابية.
- ٨ - دفع الديمقراطية في مواقع العمل، من خلال الدعوة إلى حماية حقوق العمال في حرية الاتحاد والمساومة الجماعية والإدارة القائمة على المشاركة.
- ح - على مستوى الشباب والطلبة وتنظيماتهم :**
- بالنظر إلى الوضع المركزي للشباب والطلبة من سكان إفريقيا وفي عملية الصحوة والتنمية، يجب القيام بالأعمال التالية :
- ١ - تحضير وإقرار لائحة إفريقية عن حقوق الشباب والطلبة تتضمن حق التنظيم والتعليم والاستخدام والتعبير الحر والعام.
- ٢ - تتطلب المشاركة الديمقراطية الثامة للشباب والطلبة في المجتمع الإفريقي، خطوات مباشرة من جانب الحكومات والمنظمات الشعبية والآباء والشباب أنفسهم لاستبعاد العراقيل الكبرى أمام مشاركة الشباب، من مثل قرارات الحرمان التي تصدر كثيراً ضد المنظمات الشبابية والطلابية، ووحشية البوليس ضد احتجاجات الطلبة غير المسلحين، والحجز أو الاعتداء على حرمان المدارس، والطرد من الدراسة، والغلق التعسفي المتكرر للمعاهد التعليمية.
- ٣ - يجب على الشباب والطلبة والحكومات والمجتمع الدولي أن يضموا صفوفهم على الفور لمكافحة التداول المتزايد للمخدرات واستعمال المخدرات، كذلك نحث الحكومات على أن توقع وتعتمد الاتفاقية الدولية الخاصة بالتداول غير الشرعي للمخدرات ومواد القفاير الذهبية.

٤ - كذلك يتطلب تقدم مشاركة الشباب فى التنمية حماية الشبان القصر فى افريقيا من الخدمة العسكرية الإجبارية، سواء فى المجموعات الوطنية أو فى المجموعات المتمردة الثائرة.

٥ - يجب على الشباب والطلبة الإفريقيين أن ينظموا اتحادات وطنية مستقلة ذاتيا للمشاركة والمساهمة فى نشاطات وبرامج التنمية، مثل تعليم القراءة والكتابة وإعادة تشجير الغابات والزراعة وحماية البيئة.

٦ - يجب على منظمات الطلبة والشباب أن تسعى إلى أن تكون ديمقراطية وخاضعة للحساب وتطوعية ومستقلة ذاتيا، ويجب أن تنسق نشاطاتها مع منظمات العمال والنساء والفلاحين.

٧ - يجب على المنظمات الوطنية للشباب والطلبة أن تتخذ خطوات فورية لتقوية ولزيادة مقرطة منظمات الشباب والطلبة القائمة لكل إفريقيا، من أجل أن تجعلها تلعب دورها بفعالية أكثر فى عملية تنمية إفريقيا.

٤- مراقبة المشاركة الشعبية؛

١٤- إننا نعلن أن الحاجة ماسة إلى إدخال الشعب فى مراقبة المشاركة الشعبية فى إفريقيا على أساس مؤشرات متفق عليها، ونحن نقترح استخدام المؤشرات التالية - التى لا تعتبر بالضرورة شاملة - وذلك من أجل قياس التقدم فى تنفيذ توصيات اللائحة :

١ - معدل معرفة القراءة والكتابة، والتى هى مؤشر إلى قدرة الجماهير على المشاركة فى المناقشات العامة وصناعة القرارات وعمليات التنمية العامة.

٢ - حرية الاتحاد، وخصوصاً الاتحاد السياسى، وقيام المؤسسات الديمقراطية، من مثل الأحزاب السياسية والنقابات والمنظمات الشعبية ذات الجنور الجماهيرية والاتحادات المهنية وضمان الحقوق الدستورية.

٣ - تمثيل الشعب ومنظماته فى الأجهزة الوطنية.

٤ - حكم القانون والعدالة الاجتماعية والاقتصادية، بما فى ذلك التوزيع المنصف للدخل وخلق فرص العمالة الكاملة.

- ٥ - حُمَاية البيئة الطبيعية والبشرية والقانونية.
- ٦ - حرية الصحافة والوسائل الإعلامية فى تسهيل المناقشة العامة للقضايا الكبرى.
- ٧ - عدد ومجال المنظمات ذات القواعد الجماهيرية التى تمارس المشاركة الفعالة فى نشاطات التنمية، وتعاونيات المنتجين والمستهلكين ومشروعات المجتمع.
- ٨ - مدى تنفيذ إعلان أبوجا عن النساء (١٩٨٩م) ، وذلك فى كل بلد.
- ٩ - خضوع القيادة فى كل مستوى للمحاسبة السياسية، بمقياس الحسابات الموثقة والميزانيات.
- ١٠ - لا مركزية عمليات صناعة القرار والمؤسسات.
- ١٥- نحن مقتنعون بالضرورة الحتمية لمتابعة ومراقبة تنفيذ هذه اللائحة، وكتابة تقارير دورية عنها، بخصوص ما ينجز من تقدم وكذلك ما يبرز من مشاكل. وبناء على ذلك نوصى ببرنامج تسلسل حتمى للمتابعة (ميكانيزم للمتابعة) على المستوى الوطنى، يشترك فيه كأعضاء : ممثلون من المستوى الأعلى للحكومة وللنقابات وللمنظمات النسائية غير الحكومية والمنظمات التطوعية للتنمية والمنظمات ذات القواعد الجماهيرية والشبابية والطلابية.
- ١٦- على المستوى الإقليمى، نقترح تكوين جهاز متابعة إقليمية مشترك لمنظمة الوحدة الإفريقية واللجنة الاقتصادية لإفريقيا، بحيث يشترك فى عضويته ممثلو هاتين المنظميتين إلى جانب ممثلى شبكة المنظمات المذكورة أعلاه. ومجموعة المراقبة الإقليمية هذه، يمكن أن تقدم تقارير كل سنتين عن التقدم فى تنفيذ اللائحة، إلى مؤتمر وزراء اللجنة الاقتصادية لإفريقيا، وإلى الجمعية العامة لرؤساء الدول والحكومات لمنظمة الوحدة الإفريقية.

خلاصة:

- ١٧ - انعقد هذا المؤتمر خلال فترة استمرّ العالم يشهد فيها تغيرات فى شرق أوروبا. والأكثر إثارة للانفعال، أن هذا المؤتمر انعقد خلال نفس الأسبوع الذى انتهجت فيه كل إفريقيا وتكهرب المجتمع الدولى بالإفراج عن نيلسون مانديلا.

١٨ - ثمة خيط من الاستمرارية التي لا مفر منها بين هذه الأحداث وبين مؤتمرنا، هو قدرة الشعوب على إحداث التغيير الخطير. فلم يكن للمشاركة الشعبية في أى وقت آخر في فترة ما بعد الحرب مثل هذا التأثير المدهش العميق.

١٩ - يعلمنا التاريخ والخبرة كلاهما أن هذا العالم لا يعمل أبدا بطريقة الشقاق. فقوى الحرية والديمقراطية ذات تأثير معدي. ومن المحتوم الذي لا يمكن مقاومته أن المشاركة الشعبية سيكون لها دور حيوي تلعبه في قارة إفريقيا. وسوف تلعب هذا الدور.

٢٠ - من الجلى أنه غير مقبول أن التنمية والتحويل في إفريقيا يمكن أن يتقدما بدون المشاركة التامة لشعوبها. ومن الجلى أنه غير مقبول أن تكون الشعوب ومنظماتها مستبعدة من عملية إصدار القرار. ومن الجلى أنه غير مقبول أن ينظر إلى المشاركة الشعبية باعتبارها أقل بأية درجة من أن تكون نقطة المركز في الكفاح من أجل تحقيق العدالة الاقتصادية والاجتماعية للجميع.

٢١ - في عملية دفع المشاركة الشعبية ، من الضروري أن نعترف بأنه يجب صياغة نوع جديد من الاشتراك والاتفاق بين كل (الفاعلين) في عملية التغيير الاجتماعي والسياسي والاقتصادي. وبدون هذا الالتزام الجماعي، فإن المشاركة الشعبية لن تستطيع ولن تكون قادرة على تحقيق نتائج. لهذا، فنحن نتعهد بأن نعمل معا في هذا الاتجاه المشترك الجديد من أجل دفع المشاركة التامة الفعالة من جانب الجماهير ومعها الحكومات في عملية الصحة والتنمية في إفريقيا.

٢٢ - نحن - الشعوب المجتمعة هنا - ليس لدينا أى وهم عن أن هذه اللائحة سيتبناها في ليلة واحدة كل هؤلاء الذين وجهت إليهم. لكننا على ثقة من أن هذه الوثيقة هي خطوة لا غنى عنها في الطريق إلى كل شيء نريده من أجل إفريقيا.

صدرت في أروشا

بجمهورية تنزانيا

في ١٦ فبراير ١٩٩٠م



ملحق رقم (٥) ملحق لتقرير الوزراء البريطانى عن السياسة فى إفريقيا *

تقديم:

تميز المؤتمر السادس للاتحاد الدولى للنقابات الحرة I.C.F.T.U المنعقد فى بروكسل فى أوائل ديسمبر ١٩٥٩م بنزاع خطير بين الوفد النقابى البريطانى والمندوبين الأمريكىين حول مستقبل الحركة النقابية فى إفريقيا.

وهذا النزاع علاوة على إثارة تعليقات صحفية يؤسف لها، أصبح موضع تباحث فى المستوى الرسمى بين المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية.

● قام بنشر الملحق الاتحاد العام لنقابات عمال إفريقيا عام ١٩٦٠م تحت عنوان:
the GRET Conspiracy Against Africa - Annexe to Cabinet Paper on Policy in Africa
Sponsored by the All - African Trade Union Federation.

وصدرت طبعة مترجمة إلى العربية موجهة للنقابات العربية.

● هذا المشروع الأول قابل للتعديل والحذف والإضافة من الـ C. R.O والـ C.O وعلى الأخص إدارة المخابرات وكلها ساهمت فى تهيئة مادة المشروع.

ويستهدف هذا الملحق فحص المبادئ السياسية والصناعية التي بنى عليها الصدام بين نقابات عمال بريطانيا والنقابات الأمريكية، والتقدم ببعض التوصيات التي نأمل أن تتبعها نقاباتنا وإدارتنا الحكومية المختصة.

ليست السياسة التي ينتهجها ممثلو نقابات العمال البريطانية في الاتحاد الحر، إلا ثمرة مناورات سرية دارت لعدة سنين، بين الموظفين المختصين وحزب العمال وزعماء النقابات، وهدفها الأول حماية المصالح البريطانية. ومثل هذه الحماية تتضمن قبل أى شىء آخر الكفاح ضد الشيوعية في المجال النقابى:-

ولقد كان هذا الهدف هو الذى حدا بوزير الخارجية الزعيم الراحل (إرنست بيفن) إلى تزعم حركة الانسحاب من الاتحاد العالمى للنقابات وتكوين الاتحاد الدولى للنقابات الحرة.

سياسة المملكة المتحدة السرية في الاتحاد الحر:

لم يحدث أن حددت تفاصيل سياستنا إزاء الاتحاد الحر فى صورة منتظمة، أو دونت فى تعليمات مكتوبة، إلا أنه من المهم أن نبرز أن القادة النقابيين المتشاور معهم، كانوا دائما على استعداد لاتباع هذه السياسة. كما كان الجانب الرسمى على استعداد للإفادة من خبرة النقابات، وبالمثل أظهر القادة النقابيون دائما استعدادهم لتقبل نصائح الرسميين، والتعاون مع وزارة الخارجية، ومع عدد من خبراء إدارات المخابرات، الذين كانوا بحكم طبيعة الموضوع على صلة به منذ بداية الاتحاد الحر.

لقد كان من المتفق عليه فى المحادثات الودية التى سبقت المؤتمر والتي دارت فى أروقته، أن المتحدثين باسم مؤتمر النقابات البريطانى T.U.C ملزمون باتباع الخط التالى ببيانه:

١- إن التدرج فى التنازل عن الحكم المباشر لبريطانيا والدول الأوروبية الأخرى فى إفريقيا، لصالح الاستقلال المحلى يجعل الاحتفاظ باتصالات إفريقية، عن طريق تنمية وسائل اتصال غير سياسية، أكثر ضرورة من قبل. وفى هذه الظروف أصبح دور الحركة النقابية، ومن ثم دور الاتحاد الحر، بالغ الأهمية بالنسبة لنا.

وما كان هذا ليتنبأ به إلا جزئياً بالنسبة لإفريقيا وقت تأسيس الاتحاد الحر، ولكن التطورات الحديثة زادت إلى حد كبير أهمية النقابات كأداة بديلة للنفوذ الغربي، وبوجه خاص كفرملة للحركات السياسية والوطنية التي لاتخضع لرقابتنا ولما كان من المتغذر اتهام نقابات العمال بأنها تتوخى أغراضاً استعمارية، فإنه يمكن - بمعاونتها - إقامة علاقات منسجمة مع الأنظمة الاجتماعية والسياسية الجديدة فى إفريقيا، التى يجرى خلقها الآن، ومع إدارة المصالح الصناعية والزراعية التى نأمل الاحتفاظ بها عقب أى تغييرات سياسية. وسوف نحتاج إلى النقابات فى وقت عمليات التأميم غير المسنولة، والاحتفاظ بالسيطرة على القطاعات الرئيسية فى اقتصاد الدول الإفريقية التى استقلت حديثاً.

٢- يجب ان يكون الهدف الأساسى تنمية حركة نقابية صلبة فى إفريقيا، على النمط المعروف لنا فى بريطانيا والقارة الأوروبية، وهذا مايجب أن ينجز بمساعدتنا وتحت نفوذنا منذ البداية. وعلى مثل هذه الحركة أن تعنى بظروف العمال وحقهم فى التنظيم النقابى أخذة فى اعتبارها دائماً الحدود التى تقتضيها الظروف المحلية.

ولقد كان قادتنا النقابيون ومازالوا، يسلمون تماماً بحقيقة كون الحركة النقابية ليست المجرى الملائم للمطالب السياسية البحتة وعمليات الإثارة. وإن فى فتح أبواب الحركة النقابية للإثارة السياسية، مايفتح الباب للشيوعية، حتى ولو كان الزعماء السياسيون يرفعون أعلاماً وطنية. وفى خلال المحادثات يتذكر ممثلو النقابات فى مناسبات عدة تاريخ (سبرات) Sprat وبراڊلى Bradley فى الهند، ومانجم عن ربط الحركة النقابية بحزب سياسى فى غانا البريطانية^(١). وتجد نفس هذه الأخطار بصورة أشد فى إفريقيا.

٣- أبدى الزعماء النقابيون أن الخطر الرئيسى فى إفريقيا قد ينشأ عن الإضراب السياسى. وهذا الإضراب قد يشكل فى إفريقيا نوعاً أولياً وخطيراً من الجلف

(١) قد يكون هذا التحليل غير كامل، فكل من سبرات وبراڊلى فى الهند والحركة البريطانية فى غانا تمثل ابتداء تهديداً شيوعياً

بين الوطنية والنقابية. ولأنحسب أحداً يستطيع أن يتحكم فى تطور إضراب سياسى، أو يحول دون وقوع قيادته فى الأيدى الخاطئة. ولقد حاربت الحركة النقابية فى المملكة المتحدة بنجاح دائما ضد الإضراب السياسى. ونحن فى مباحثاتنا مع ممثلى النقابات، كنا نعرب عن أملنا فى أنهم لو بذلوا قصارى جهدهم لمنع الإضرابات السياسية، فإننا من جانبنا نصدر تعليماتنا للسلطات المحلية بالألا تنظر إلى الحركات الصناعية البريئة كنوع من التحدى السياسى.

المملكة المتحدة ترقب سراً السياسة والأهداف الأمريكية

وقفنا على الأسرار الحقيقية للمباحثات التى سبقت المؤتمر بين وزارة الخارجية الأمريكية وبين نقابات العمال، وهى تكشف عن حقيقة أغراض اشتراك نقابات العمال الأمريكية فى الاتحاد الدولى للنقابات الحرة، واتخاذها منه أداة لتنمية المصالح السياسية والاقتصادية للولايات المتحدة الأمريكية فى إفريقيا.

تدل التقارير والمعلومات الواردة عن المؤتمر السرى الأخير للسفراء وكبار الموظفين الأمريكين المنعقد فى (لورنزوماركيز) على أن السياسة الأمريكية العامة تجاه إفريقيا، تقوم على القرارات المتخذة بناء على تقرير السياسة السرية الذى كتبه المستر (ريتشارد نيكسون) عقب زيارته لإفريقيا عام ١٩٥٧، ووثيقة الأحداث التى وضعتها لجنة الشؤون الخارجية فى مجلس السنوات (وقد نشرت كبحث رقم ٤ تؤكد ذلك أيضا).

وما أحوجنا لأن ندرك مع الأسف، أن السياسة الأمريكية لا تلتقى قليلا بل لا تلتقى كلية مع أغراضنا من الاتحاد الحر، ومع سياستنا العامة فى إفريقيا. بل إن هدف هذه السياسة، على نقيض ذلك، هو الإفادة من الموقف الصعب، الذى تجد فيه بريطانيا ودول أوروبية أخرى نفسها، فى استبدال نفوذ هذه الدول ومصالحها، بتغلغل أمريكى مباشر فى إفريقيا، مع استخدام أداة الاتحاد الحر، والاتصالات الأمريكية التى تمت مع بعض القادة الإفريقيين لهذا الغرض.

(إن فى أزمة الاستعمار الغربى فى إفريقيا تحدياً لنا وفرصة للإمتداد النفوذ الأمريكى المباشر). هكذا كتب نيكسون، كما نجد فى تقرير لجنة الشؤون الخارجية لمجلس السنوات: (توجد أكثر مما أدركنا، فرص أكبر للعمليات المربحة فى إفريقيا).

فقد كان هناك نزوع فى الماضى، فيما يختص بمشكلة التزماتنا قبل حلقاتنا الأوروبية، إلى ترك سياسة الولايات المتحدة إزاء إفريقيا، ترسم فى عواصم أوروبا. ولكن سير الأحداث فى إفريقيا ذاتها، والتغييرات المستحدثة فى التنظيم الداخلى لوزارة الخارجية، قد رفعت إفريقيا إلى مستوى السياسة، واستدعت إعادة تقدير موقفنا، كإجراء من الواضح والضرورى اتخاذه كخطوة أولى نحو العمل الأمريكى المستقل والمجدى).

وكتب المستر نيكسون أيضا (يجب الاعتراف من وجهة النظر السياسية بأن الدول الأوروبية فى إفريقيا بما فيها بريطانيا وفرنسا، قد لطخت وجهها بماضيها الاستعماري، وأن أمريكا هى الوريث الذى يمكنه استغلال مثل هذا الماضى فى إفريقيا. وفى هذه الحقيقة مايجعلها وريثة مستقبل إفريقيا).

واستمر المستر نيكسون قائلا: (أعتقد أنه من الضرورى أن أبرز أن أمريكا من الآن فصاعدا يجب أن تتقدم بخطوات أسرع نحو تعزيز مركزها فى إفريقيا. ومع وضع هذا الغرض فى ذهنها يجب أن تقدم على زيادة بعثاتها الدبلوماسية هناك، موفدة أكثر خبرائها السياسيين والاقتصاديين تجربة، مع إنشاء مراكز للاستعلامات والثقافة وتشجيع تدفق مقادير كبيرة من رأس المال الخاص، وإن المصالح الأمريكية ستكون فى المستقبل من الكبر بحيث تبرر عدم تردنا فى المعاونة على رحيل الدول الاستعمارية من إفريقيا. وإذا استطعنا بهذه العملية أن نكسب الرأى العام الوطنى لضمنا بذلك مستقبل أمريكا فى إفريقيا).

ويبدو أن كل تنازل نقوم به أو تقوم به دول أوروبية أخرى، فى محاولتنا لأن نبني مستقبلا تكتب له الحياة فى إفريقيا، سوف يحول بواسطة الأمريكين فى غير صالحنا. ويعزز هذا الرأى أن لجنة الشئون الخارجية لمجلس السنين، كتبت تقول: (إن كل خطوة تتخذها الدول الأوروبية لتعديل أو تخفيف قيودها الاستعمارية فى أية جهة كان، تتيح لنا (أى لأمريكا) مجالا أوسع للمناورات الدبلوماسية)

وفى إتهام الاستعمار فى نظر هذه اللجنة مادة يجب أن يستخدمها الأمريكيون (وليس الشيوعيون وحدهم) وأن يبرزوها فى عملياتهم من وقت لآخر فى إفريقيا فيما يختص بالتعامل مع الدول الإفريقية وفيما يختص بموقفهم وجهاً

لوجه من الدول الاستعمارية والدول المتعددة العنصر في إفريقيا، والمناطق
البرتغالية والكونغو.

وفي مؤتمر «لورنوزوما ركين» سالف الذكر ثبت أن (جوزيف ساترت هويت) وكيل
وزارة الخارجية المساعد للشئون الإفريقية، قد بسط المشكلة عياناً جهاراً بقوله: (يجب أن نبذل قصارى جهدنا للتأثير في الشعوب الإفريقية. وهذا ما يمكن تحقيقه
بنجاح عن طريق استغلال الكفاح ضد الاستعمار الأوروبي. وقد يكون من العسير
عليكم، كموظفين حكوميين، أن تهاجموا على المكشوف دولا هي حليفتنا في حلف
شمال الأطلسي. ولكن هناك طرقا أخرى لعمل ذلك، ومن بينها الهجوم بواسطة
ممثلي الاتحادات العمالية الأمريكية المتصلين بالحركة النقابية الإفريقية. وهؤلاء في
الوقت الحاضر يسمح لهم أن يصلوا إلى حد المطالبة باتخاذ خطوات مجدية
مباشرة لضمان إقامة جمهورية ديموقراطية مستقلة في الجزائر، وتكوين اتحاد
فيدرالي لشمال إفريقيا يضم تونس والجزائر.

والأمر الخطير أن هو عين ما ينفذه النقايبون الأمريكيون بالفعل. ففي تقرير قدمه
المستر (ميني) الى المؤتمر الثالث لاتحاد العمال الأمريكي، نراه يطالب الحكومة
الأمريكية بالحاج (بأن تقوى إلى حد كبير بعثاتنا الدبلوماسية في سائر أنحاء
إفريقيا، مع الاعتراف بأهمية دور العمال في الدول الإفريقية الجديدة، وزيادة قوة
المحققين العماليين) ...و. (تهيئة برنامج لتبادل الزيارات في المنطقة مع توجيه عناية
خاصة إلى مشاركة العمال في هذا البرنامج)

ويصر الأمريكيون ضمناً على أهمية الاحتياط ضد الاستعمار السوفيتي، ولكن
الواقع أن النفوذ الشيوعي في إفريقيا محصور في أدنى الحدود. ولجنة السنوات
للشئون الخارجية تعجب أنه يوجد في أكرا وحدها ٦ دبلوماسيين سوفيتيين مقابل
١٠ دبلوماسيين أمريكيين وتتمثل عما إذا كانت هناك أدلة خاصة على نفوذ
الشيوعيين في إفريقيا.

ولا يهتم الأمريكيون بخلق نقابات عمال إفريقية أصيلة كتلك التي نعرفها. فليس
لامريكا حزب عمال، وقد بنيت حركتها النقابية ولم تبني على القاعدة كما هو الحال
في بريطانيا وأوروبا. وقادتها النقايبون في عزلة عن صفوف العمال، وتجربتهم

قليلة أو ليست لهم تجربة قط بالعمل النقابي كما نعرفه، بل إنهم بقدر ما يكون فهمهم لنشاطنا النقابي يدينونه (بالاشتراكية). ونتيجة لذلك فإن القادة النقابيين الأمريكيين أمثال (ميني) و (رويث) و (دوينسكي) يمكنهم أن ينفذوا مباشرة وعلى المكشوف السياسات الحكومية، وعلى الأخص سياسة وزارة الخارجية وإدارة المباحث المركزية.

وهكذا يحاول القادة النقابيون الأمريكيون دائما أن يبنوا الحركة النقابية في إفريقيا على أساس القادة المميزين. وسلاحهم الأساسي، وفقاً للتجربة الأمريكية، هو رشوة العناصر المناهضة للشيوعية والاستعمار في الحركتين النقابية والوطنية، وقد كفل النقابيون الأمريكيون؛ بالاتفاق مع وزارة الخارجية وإدارة المباحث المركزية، تأييداً مستتراً لبعض القادة النقابيين الإفريقيين أمثال (توم مبوبيا) السكرتير العام لاتحاد عمال كينيا ورئيس لجنة الاتحاد الحر الإقليمية لشرق ووسط وجنوب إفريقيا ، و(اليوني كيسو) سكرتير اليوجيتان أي الاتحاد العام لعمال أفريقيا السوداء، فرع السنغال ، وجاك نجوم ومبيلاماركوس من الاتحاد العام لنقابات الكيمرون الفرنسي، وماكراي في يوغندا وعدد من الأفراد في نياسلاند وتوجولاند الخ... وما هذه إلا سياسة فجأة قصيرة النظر، وهي قبل كل شيء سياسة خطيرة. فإفريقيا ليست أمريكا. ولكي نأمن على أغراضنا يجب أن تبدو نقابات العمال في إفريقيا منظمة من القاعدة على مبادئ نقابية أصيلة.

والنموذج الذي يجتذى يجب أن يكون كما وضعه أحد موظفي النقابات (جون ل. لويس) أو (إرنست بيفن) في أيامهم الأولى وليس (هوفيا) أو (أناستاسيا) في أيامهم الأخيرة.

ولقد تبين أن الموضوع الحاسم في المؤتمر السادس للاتحاد الحر يرجع أن يكون مركز النقابات الإفريقية وعلاقتها بالاتحاد الحر ولهذا الموضوع ثلاث جوانب:

(١). أن خطة مؤتمر أگرا لإنشاء اتحاد إفريقي مستقل للنقابات، التي يؤيدها نقابات غانا، تعد تهديداً بالغ الخطورة، وهي إنطلقت من هولت من بشأن الانتخاب الحر وأضعفت مركزه، وأسبغت في المدى الطويل إلى مركزنا العام في إفريقيا،

ومن شأن مثل هذه الحركة، إن تحقق أخطر صور الوحدة، بين الحركة النقابية وبين سياسة التحرير الوطنى . وسياستنا إزاء هذه الخطة تلتقى إلى حد ما مع السياسة الأمريكيتين، والخلاف الوحيد بيننا هو أنهم _ كما نعرف _ نظروا فى مناسبات معينة بعين الاعتبار، إلى استخدام خطة أكرا، كوسيلة للضغط على ما يسمونه بالدول الاستعمارية.

(ب) طالب مؤتمر لاجوس بتقوية ذاتية وحرية النقابات العمالية الإفريقية، كما قرر هذا المؤتمر إنشاء منظمة إقليمية إفريقية afro لها مجلس تنفيذى مكون من ستة أعضاء (لم ينتخبوا بعد) يختارون من المناطق الإفريقية الرئيسية، وتخول له سلطة تقبل وتوزيع المعونات والمساعدات للنقابات الإفريقية، وبينما تظل هذه المنظمات مرتبطة رسمياً بالاتحاد الحر، يجب أن تتمتع بدرجة مقلقة من الاستقلال الذاتى.

ونحن لا نعارض، ولا نستطيع أن نعارض كلية فى توسع حقوق المنظمة النقابية الإقليمية الإفريقية داخل إطار الاتحاد الحر، فالمنظمات النقابية الإقليمية فى أوروبا وآسيا وأمريكا اللاتينية تتمتع بسلطات كبيرة، ولكن البلاء فى كلمة (الاستقلال الذاتى) فقد قبلت المنظمات الإقليمية الأخرى خضوعها للإشراف المركزى للاتحاد الحر : فالمنظمة الإقليمية الآسيوية مثلاً ، التى يرأسها صديقنا الطيب (ف . م . ن مينون) نجحت تماماً فى إقناع نقابات العمال الهندية بقبول توجيهات الاتحاد الحر، ولكن هناك من الأسباب المعينة ما يجعلنا نشك فى أن نقابات العمال الإفريقية سوف تسير فى نفس الخط.

وقد علمنا قبل افتتاح مؤتمر بروكسل، إن اقتراحاً بزيادة استقلال المنظمة الإقليمية الإفريقية، سوف يتقدم به المستر (توم مبيويا) وفى الواقع لدينا من الأسباب ما يجعلنا نعتقد أن هناك تفاهماً بينه وبين الأمريكيتين. وأن كل الخطة المستهدفة لتوكيد الاستقلال الذاتى للمنظمة الإقليمية الإفريقية، إنما رسمت ليستغلها الأمريكيون كوسيلة غير مباشرة لسيطرتهم فى إفريقيا.

(ج) من المحتمل أن تكون المعونة المالية ضرورية لتأييد مشروع لاجوس وللمساعدة القادة الإفريقيين. والصعوبة من وجهة النظر الأمريكية ترجع إلى كون صندوق

التضامن الدولي تحت إشراف السيد (فينست تيوسون) ولقد رأت وزارة الخارجية والمخابرات الأمريكية لتذليل هذه الصعوبة إن تعد (مينى) و (رويتز) بتقديم أى أموال ضرورية من موارد المساعدات غير المنظورة.

ولقد كان معروفا خلال انعقاد المؤتمر أن الأمريكيين سوف يحاولون تغيير تكوين الاتحاد وموظفيه على النحو الذى ييسر تنفيذ سياستهم العامة. وبالرجوع إلى القرار رقم ١١٠ الذى اتخذته المؤتمر الدستوري الثالث للاتحاد العمالي الأمريكي afl-cto نجده يعتبر تجاوب الاتحاد الحر مع البرامج التنظيمية والثقافية المطبقة فى المناطق المتخلفة من العالم كإفريقيا إليه ، حول ما إذا كان مجهزاً تجهيزاً كافياً، وقادراً من الناحية الإدارية على النهوض بالمهام التى نيّطت به. وقد أصبح من الواضح ضرورة اتخاذ تدابير مصححة .

ولهذا الموضوع أيضا ثلاثة جوانب :

(١) تغيير السكرتير العام :

علمنا أن الأمريكيين يسعون لتغيير السكرتير العام (جاكوبس أولد نبروك) أو الحد من سلطاته، لأنهم يعتبرونه الأداة الأساسية للسيطرة البريطانية على الاتحاد ولقد كان المستر أولد نبروك خلال الحرب على اتصال وثيق بالمرحوم (ايدوفيمن) بالاتحاد الدولي للنقل ، ولقد تراسى إلى علم الأمريكيين، كما اتضح ، أننا قد دفعنا بفيمن وأولد نبروك إلى وضع أنفسهما ومنظماتها تحت تصرف مخابراتنا السرية لأغراض معينة غير منظورة.

ونحن ننظر إلى مستر أولدنبروك كسكرتير عام فائق القدرة للاتحاد الحر فهو أولا واسع الشهرة فى الحركة النقابية الدولية، وموضع ثقة مؤتمر نقابات العمال كما أنه معروف ثانيا للسلطات البريطانية وموضع ثقته. وثالثا له ميزة أنه غير بريطانى.

ولهذا قاوم ممثلونا النقابيون المحاولات الأمريكية لتغيير (أولد نبروك) أو الحد من سلطاته، ولقد استمرت هذه المحاولات منذ عام ١٩٥٥م. ففى هذا التاريخ دعا المستر (لرفنج پروان) الممثل الأوروبي لنقابات العمال الأمريكية إلى استقالة

(أولدنبرك) وتغييره وقد هزمت هذه المحاولة بفضل تأييد بلجيكا ، وأيضا مستر (أوماريكو) الذي رشحه الأمريكيون خلفاً له ، ومستر بيكو هو السكرتير العام البلجيكي للاتحاد الدولي لعمال النقل.

وقد كان صديقاً حميماً للمستر أولدنبورك لسنوات عدة، وفي استطاعتنا أن نستمر في الاعتماد على رفض بيكو أن يكون طرفاً في خلع أولدنبروك . وفي اعتقادنا أن الأمريكيين لن يجدوا فيما يبدو أى مرشح آخر مقبول من المؤتمر ، فيما عدا بيكو. ولن يظفر (إرفنج بروان) بالقبول .

(ب) الحد من سلطات السكرتير العام:

عندما فشلت الولايات المتحدة عام ١٩٥٥م في تنحية المستر (أولدنبروك) غيرت خط سياستها وسعت لتحقيق غرضها عن طريق الحد من سلطات السكرتير العام وزيادة سلطات الرئيس، وهو المستر «إرنى جيجر» السويدي الجنسية، فلدينا ولدى قادة الحركة النقابية من الأسباب ما يجعلنا نشك في أن هناك ثمة تفاهم سرى بين المستر جيجر والأمريكيين. وقد كشف المستر جيجر عن هذا التفاهم ، عندما اقترح في اجتماع ودى في نوفمبر الماضى وجوب تعيين أربعة مساعدين جدد للسكرتير العام ، وهذا فى حد ذاته يمكن اعتباره حلاً وسطاً مع الأمريكيين للحد من سلطات أولدنبروك، والذي لم نكن لنقبله قط، هو أن يكون كل سكرتير عام مساعداً دائماً ، مسنولاً عن منطقة معينة، (وهنا يكمن الخطر) وأن يكون السكرتير العام المساعد الأمريكى مسنولاً عن إفريقيا . ومثل هذا الاقتراح من جانب (جيجر) إنما يلتقى مع السجل الأمريكى، وفي تقدمه به ما يجعلنا نعتقد أنه يعمل لحسابهم ، ولدينا أيضاً معلومات عن نشاط المستر (جيجر) في الدعوة للقضية الأمريكية ضد أولدنبروك وفي صالح إرفنج بروان.

(ج) زيادة التمثيل الإفريقى فى الهيئات المركزية للاتحاد الحر :

نحن نرى أنه من المستطاع إدخال عدد إضافى من القادة النقابيين الإفريقيين فى الهيئات المركزية للاتحاد الحر. كما نرى فى تمثيل إفريقيا فى المركز، ما يكفل بعض الضمان جيد إجراء الاستقلال التام الذى اضطربنا لفجحه . وذلك لأننا

نأمل ان نقنع هؤلاء القادة بانتهاج سبل معقولة ، وهم يعملون مع زملائهم الأوروبيين المعقولين بعيداً عن الضغط المحلى للوطنية الإفريقية. إلا اننا نعتزم أن نقوم فقط بانتخاب قادة نقابيين تدل المعلومات تحت أيدينا على اتصالاتهم السرية بالأمريكيين.

نحن على علم بأن ثمة تعقيدات قد تنشأ حول مركز ألمانيا فقد زج «باديناور» ليعد بتأييد وفد اتحاد نقابات ألمانيا الاتحادية للأمريكيين ولكن وزارة الخارجية الأمريكية لم تقنع تماماً بهذا الوعد الذي يشتمل على ما يؤهل ألمانيا للقيام بدور يتفق مع حاضرها ومصالحها الإفريقية المرتقبة.

بعض النتائج الأولية لمؤتمر بروكسل:

إن التحليل السابق للسياسة البريطانية والأمريكية ليكفى وحده لتوضيح أن الصدام بينهما لا مفر منه في المؤتمر، وطالما أن الوفود تمثل وجهات نظر حكوماتها ، فلا ينتظر أن تسوى هذه الخلافات السياسية العميقة في اجتماعات ودية ، أو بالأحرى في مؤتمر علني.

ولقد تم بالفعل تداول سجل مفصل للمؤتمر . وظهر على أنه حال في الصحف، ولسنا في حاجة إلى تكراره هنا . وقد تمسك الوفدان البريطاني والأمريكي كل بمبادئه . ويمكن تلخيص النتائج العامة فيما يلي:

١ - اتخذ المؤتمر قراراً خاصياً بالكفاح ضد الاستعمار والتفرقة العنصرية . وقد وجه عناية خاصة في هذا القرار إلى (جبال الطوارئ) وإصدار تشريعات طوارئ في نياسالاند وأوغندا وروديسيا الجنوبية ومالطا ، وإلى وجود اتحاد فيدرالي بين روديسيا ونياسالاند (داعياً إلى تعديل دستور نياسالاند وإلى التفكير بمنح الاستقلال لتنجانيقا ودول أخرى غير مستقلة)

وقد ختم القرار بتوكيد تصميم الاتحاد الحر على أن يبذل قصارى جهده في الكفاح لإزالة جميع العوائق التي لاتزال قائمة في طريق الاستقلال الذاتي وحق تقرير المصير لجميع شعوب العالم.

٣- ولقد نهبت الولايات المتحدة إلى أبعد مما كان متوقعاً في حملاتها على الاستعمار ، بغية زيادة نفوذها في الاتحاد ولكسب تزعمها للنقابات الإفريقية عن طريق تأييد الزعماء السياسيين الإفريقيين ومطالبهم الخاصة بالاستقلال.

ولقد هاجم الأمريكيون علانية القادة النقابيين والبريطانيين، لأنهم يعملون كمجرد عملاء لوزارة المستعمرات في نواحي نشاطهم ، ولأنهم يعنون بالإبقاء على الاستعمار في إفريقيا، وليس بالحركة النقابية ذاتها.

ورب كلمات قليلة من تقرير المستر ميني تكفى لتصوير مدى استعداد حلفائنا الأمريكيين لمواصلة الهجوم علينا. لقد قال ميني: (الاستعمار الغربى خطيئة من الناحية الأخلاقية وتخريب سياسى) ثم ذهب إلى حد المطالبة (بالاستئصال الكامل والمبكر) لما لا يمكن إلا أن يكون نحن أنفسنا وفرنسا وبلجيكا وإسبانيا والبرتغال من إفريقيا. وأخطر من هذا أن ميني لم يكن مستعداً للتقدم بتقرير ميني ، بما فى ذلك العبارات المقتبسة ، وهو مستقى فى الواقع من التقرير السرى للمستر نيكسون لعام ١٩٥٧م الذى سبق الإشارة إليه فى هذا الملحق.

وعلى أية حال فإن عنف هذا الهجوم الذى قام به ميني قد انقلب عموماً ضده، فمع أن تقريره قد ظفر بأغلبية ضئيلة، إلا أن الألمان الذين أيدوا الأمريكيين من قبل (بناء على وعد أديتاور عادوا فأنحازوا إلى جانبنا) لأن لهم خطتهم الإفريقية الخاصة فى ذهنهم).

ولكن هذا يمكن اعتباره بمثابة موقف مؤقت أملت الظروف ولا يزال الخطر الأساسى كامناً. ومما يدعو إلى القلق أن المندوبين الكنديين قد صوتوا إلى جانب الأمريكيين.

٤- فيما يختص بأولدنبورك علينا أن نقبل حلاً وسطاً. وهذا ماتم عليه الاتفاق فى اجتماع ودى فى نوفمبر قبل المؤتمر. فقد تآلفت لجنة خاصة للتقدم بتوصياتها بشأن تنظيم الإدارة المركزية للاتحاد خلال ستة شهور. وعلينا أن نوافق مبدئياً على وجوب إعتزال أولدنبورك ونسوف يجل محله بىكو (إذا وافق) وعلى أية حال فإن دور السكرتين العام سيتقلص فى الهمة نتيجة

لتعيين أربعة سكرتيرين مساعدين دائمين. لقد اتخذ القرار بشأن (أولدنبروك) في اجتماع ودى بين ممثلى الولايات المتحدة وبريطانيا وألمانيا الاتحادية والسويد. وفى الواقع إن الصراع حول الإشراف قد انتقل مؤقتاً من المؤتمر إلى تلك اللجنة. ولا يزال الأمريكيون يعلقون آمالهم على (بيكو) وهم لا يعلمون باتفاقنا معه. ومن بين السكرتيرين العاملين المحتملين (فيكتور فيذر) السكرتير العام المساعد لمؤتمر نقابات العمال (البريطانى) وإرفنج بروان الممثل الأوروبى للاتحاد الأمريكى، والمستر (هميلارد) وهو كندى يشغل الآن وظيفة مدير الاتحاد الحر.

٥ - ولئن كان الاسكندنافيون غير مباينين بالجملة على الاستعمار إلا أنهم انزعجوا للمحاولة المكشوفة لتحويل الاتحاد الحر إلى إدارة للنفوذ المالى والسياسى الأمريكى، وقد جعلتهم تجربتهم فى التنظيم النقابى يفضلون سياستنا القائمة على أبناء نقابات عمال أصيلة من القاعدة إلى القمة، وكما قالوا فى مستوى ودى (بالنسبة للظروف القائمة فى إفريقيا هذا هو أفضل ضمان إن لم يكن الضمان الوحيد للاحتفاظ بمركزكم).

٦ - لعل أكثر الأخطار جدية فى المستقبل من وجهة نظرنا هو الوضع فى نقابات العمال الإفريقية، إذ هو يسير فى الخطوط التى نتوقعها ونخشىها فلقد أعطى الأمريكيون تأييداً غير مشروط للمستر (توم مبيوا) ولبرنامج لاجوس بكامله. ويبدو واضحاً أنهم قد وصلوا فى الواقع إلى ترتيبات خاصة مع توم مبيوا ليست سياسية فحسب، ولكن يحتمل أن تكون شخصية ومالية. فمن جهة طالب الأمريكيون ببرنامج لاجوس بالكامل وهددوا ليس بتقديم تأييد مالى مستقل للاتحادات الإفريقية فحسب، بل أيضاً بسحب معاونتهم المالية للاتحاد الحر عموماً. ولقد أيدوا المطالب الإفريقية المتطرفة فيما يختص بالاستقلال الإقليمى، وأمكن الوصول إلى حل وسط يكفل الاستقلال الذاتى للاتحادات الإفريقية. ولئن كانت التفاصيل الدقيقة لدرجة هذا الاستقلال لم تحدد بعد بصفة نهائية، إلا أنه يتحمل أن تكون أوسع مما نرغب.

ولقد وافقنا أيضا على زيادة التمثيل الإفريقي في الهيئات المركزية للاتحاد الحر ووعدنا نائب رئيس الاتحاد البحر وممثل الاتحاد العام لعمال تونس بتأييدنا كل التأييد في مقاومة خلق حركة نقابية مستقلة في إفريقيا، وفي ضمان حصر الاستقلال الذاتي في أضيق الحدود داخل الاتحاد الحر. ولكن لا يجب استبعاد إمكان محاولة الأمريكيين التسرب في مصالح العمل بالدول المستقلة حديثا ووضع خرائطهم النقابيين بها.

٧- (زعم توم مبوبا) في خطاب عام أنه أحرز نصرا كاملا بالنسبة لسياسة لاجوس الاستقلالية، وهذا ليس بالصحيح تماما، فلقد صيغ الخطاب بهذه اللهجة بغية تثبيط حملات غانا وغينيا ومؤيدي تكوين اتحاد عام إفريقي مستقل، ونحن بالطبع نقر ذلك.

حيث ائذونا وتشاور معنا بصفة ودية (توم مبوبا) بشأن خطابه هذا، ولدينا من الأدلة الأخرى ما ينم عن رغبته في التعاون الودي معنا (بشرط الإبقاء على التعاون في المستوى الودي فقط) ولعله يفكر فيما يبدو في أنه قد حصل على كل ما يستطيع الحصول عليه من الأمريكيين، ولقد أدخل بناء على طلبنا فقرة في خطابه شجبت بها استخدام صندوق التضامن الدولي في أغراض سياسية.

٨- يحتمل أن تكون النقابات الأمريكية قد تهابت أكثر مما يجب مع توم مبوبا حتى لقد زعم في خطابه المشار إليه أن الاستقلال الذاتي والذي حصلت عليه النقابات الإفريقية أكثر من ذلك الذي تتمتع به النقابات الآسيوية والأمريكية اللاتينية بل والنقابات الأوروبية أيضا، ومثل هذه المزاعم عن آسيا وأمريكا الجنوبية لن تسر وزارة الخارجية الأمريكية أو المخابرات الأمريكية. ومن المحتمل أن تدعو وزارة الخارجية كلا من ميني رويثر لتقديم حسابهما عن ذلك. وإلا فنحن نوجه انتباههم إلى المتاعب التي سيقبض عنها موقفهم في آسيا وأمريكا اللاتينية.

الخلاصة والتوصيات

نحن نقترح أن الخلاصة الأساسية التي تخرج بها من النزاع بين السياستين الإنجليزية والأمريكية كما يبدو في المناجشات وفي التطبيق العملي في المؤتمر، هي

أنه من الواضح الآن أن المسائل السياسية المثارة من الجسامة بحيث لا يمكن معالجتها في المستوى النقابي.

فمنذ شهر مضى وقبل انعقاد المؤتمر بمدة طويلة وصل مؤتمر النقابات (البريطاني) نفسه إلى هذه النتيجة ورغب في الاتصال بالرئيس أيزنهاور كمحاولة للتوفيق في الخلافات الإنجليزية الأمريكية، التي ستتفاهم في نظرهم داخل المؤتمر، وتجعل من غير المستطاع تحقيق أى تقدم. بل ستهدد في المدى الطويل الموقف العام في إفريقيا.

ولقد وافقنا على هذه النصيحة ولكننا لم نتفق على التوقيت. وقد كان في رأينا أنه من الأفضل ترك المسائل تمتص في المؤتمر، مع إرجاء المباحثات الدولية إلى أن تتضح المسائل تماما، وكان غرضنا من اتخاذ هذا القرار أن نقوى الروابط بيننا وبين الدول الأوروبية الأخرى داخل الاتحاد الحر.

وأنه ل يبدو ضروريا أن نعمل على الحصول على أقصى تأييد دولي ممكن قبل أى اتصال بالحكومة الأمريكية. لأنه لا يمكننا أن نضغط بقوة على سعيينا لتغيير سياسة، ليست بمجرد سياسة مؤقتة حمقاء تقدمها نقابات العمال الأمريكية، ولكنها سياسة رسمية عميقة الجذور رسمتها من وراء ستار وزارة الخارجية والمخابرات الأمريكية.

وفي اعتقادنا أن الوقت قد حان للاتصال رسمياً بالحكومة الأمريكية، ولمحاولة جعلها تصدر تعليماتها للقادة النقابيين الأمريكيين بأن لا يقللوا من شأن مصالحنا في إفريقيا، وبأن يتعاونوا معنا ومع الأعضاء الآخرين في حلف شمال الأطلسي داخل الاتحاد الحر. وهذا يتطلب بالطبع تغييراً جوهرياً في سياسة أمريكا الإفريقية.

كما نقترح أيضاً أن نسعى للحصول على أقصى تأييد من الدول الأوروبية الأخرى وحركاتها النقابية فيما يختص بالنقط الآتية:

١ - على نقابات العمال الأمريكية أن توقف حملاتها على الاستعمار. فمثلا هذه الحملات أبعد ما تكون عن إقامة سلاح ضد الشيوعية، بل هي في الواقع تفتح

الباب لها. وأية حملة ضد الاستعمار يجب أن تصدر عن الدول الاستعمارية السابقة ويفضل سياساتها الحاضرة.

٢ - أن يمنع الاتحاد العمالي الأمريكي AFL- CIO من مباشرة الدعاية عن طريق مراكزه وعملائه في إفريقيا، وأن يعمل فقط خلال الاتحاد الحر وعليه كعضو في الاتحاد الحر أن يمتنع عن القيام بأي اتصال مباشر أو تقديم أية معاونة مالية إلى نقابات العمال الإفريقية أو إلى المنظمات السياسية الإفريقية ، أو أخطر من هذا إلى جميع الزعماء الوطنيين الإفريقيين كأفراد. ويجب أن تمر مثل هذه الاتصالات مستقبلا عبر الاتحاد الحر . ولهذا فمن الضروري أن يكون للاتحاد الإشراف الكامل على كيفية إنفاق الأموال التي يتبرع بها الأمريكيون لنقابات العمال الإفريقية.

٣ - فضلا عن الخطوات السياسية العامة المتخذة الآن، بواسطة الدول الاستعمارية السابقة في إفريقيا، وبوجه خاص بواسطة نحن وبلجيكا ، فإن أفضل دفاع محلي ضد الشيوعية في إفريقيا إنما يوجد في بناء الحركة النقابية هناك. ومع التسليم بأن مهمة نقابات العمال هي المفاوضة الصناعية والاقتصادية وليست الإثارة السياسية.

وفي استبعاد المبدأ الأمريكي ، أي مبدأ (الرئيس) من الحركة النقابية الإفريقية ما يمنع تحولها بسهولة في الظروف القائمة في إفريقيا إلى ديمقراطية وطنية.

٤ - يجب أن نحدد بوضوح إنه ليس في صالح الغرب السماح بإنشاء اتحاد عام مستقل لنقابات العمال الإفريقية، وعلينا أن نحتاط ضد إتمام تكوين هذا الاتحاد في مؤتمر الدار البيضاء لجميع نقابات العمال الإفريقية.

وإذا فشلنا في ذلك وجب علينا أن نتخذ التدابير الكفيلة بمنع النقابات الإفريقية المنظمة للاتحاد الحر من الانضمام إلى أية حركة نقابية لجميع إفريقيا.

٥ - يجب اتخاذ تدابير خاصة بمسائل معينة متعلقة بقيادة عمالنا. فلدينا ما ينم عن وجود ضلالت وثيقة بين البعض من قاداتنا النقابيين موضع الثقة وبين المخابرات الأمريكية وأنهم يمدونها بالبيانات السرية عبر القارة الأمريكية في لندن.

فصل ختامي

لعل هذه الدراسة قد نجحت في عرضها التحليلي لنشأة وتطور الحركة النقابية الإفريقية عبر مراحل زمنية كان لكل منها ملامساتها وتداعياتها.

ولعل العرض التحليلي المقدم يجعل في الإمكان الخلوص بعدد من النتائج والملاحظات الأساسية كما يلي:

أولاً: من الأهمية بمكان ألا تتحدد الرؤية المستقبلية لمنظمة الوحدة النقابية الإفريقية ومقرها أكرا (غانا) وأنشئت عام ١٩٧٣م بمعزل عن منظمة الوحدة الإفريقية وأنشئت عام ١٩٦٣م ومقرها أديس أبابا (أثيوبيا) وعن الاتحاد الإفريقي لأصحاب الأعمال (١). وأنشئ عام ١٩٨٦ ومقره (القاهرة)، والأطراف الثلاثة (الحكومة - العمال - أصحاب الأعمال) يشكلون الشركاء الاجتماعيين الثلاثة باعتبارهم قوى الإنتاج سواء على المستوى القطري (٢). أو القاري ويقدر ما تنجح أساليب الاتصال أو المفاوضات فيما بين الأطراف الثلاثة بتحقيق للمجتمع القطري أو للمجتمع الإفريقي سبل الأخذ بأساليب التنمية الشاملة. وجاء تصريح النقابي حسن سنمونو الأمين العام لمنظمة الوحدة النقابية الإفريقية ليكشف جانباً من جوانب الضعف لدى منظمة الوحدة النقابية الإفريقية. كطرف من الأطراف الثلاثة قائلاً إن (الحركة النقابية الإفريقية تمثل أضعف طرف بين الشركاء الاجتماعيين

الثلاثة ومن ثم فهي معرضة لمخاطر التهميش إذا فشلت في تحقيق الوحدة فيما بينها (٣) .

ورغم أن لجنة العمل الإفريقية (٤) تجمع الأطراف الثلاثة في اجتماع سنوي يسبق عادة اجتماعات مؤتمر العمل الدولي بجنيف لمحاولة التنسيق بين الأطراف الإفريقية الثلاثة لصالح القضايا الإفريقية داخل منظمة العمل الدولية بصفة عامة. فإن لجنة العمل الإفريقية لم يعد في وسعها كمنتدى سنوي ملاحقة المتغيرات التي تحدث في شئون العمل والعمال والإنتاج والتنمية الإفريقية وأن الأوان أكثر من أي وقت مضى لتحقيق التي طرحها مؤتمر وزراء العمل الأفارقة منذ عام ١٩٧٧م (خلال اجتماعه في أبيدجان) بتكوين منظمة العمل الإفريقية حيث تستطيع منظمة الوحدة النقابية الإفريقية من خلالها ممارسة دورها بفاعلية أكثر نتيجة تبني مثل تلك المنظمة مجموعة اتفاقيات للحريات والحقوق النقابية مثلها مثل منظمة العمل الدولية ومنظمة العمل العربية.

ولا شك أن تطوير لجنة العمل الإفريقية إلى منظمة عمل سوف يلقي بدوره بمسئوليات متجددة على منظمة الوحدة النقابية الإفريقية كعضو فاعل في المنظمة الجديدة إذا قدر لها الإنشاء والتكوين. ومن الأهمية أن ترقى منظمة الوحدة النقابية الإفريقية في هذه الحالة إلى مستوى الطرفين الآخرين من حيث اكتساب المهارات والمعرفة والخبرة والمعلوماتية التي تؤهلها للمناقشة والتفاوض. ولعل تطلع المنظمة إلى الارتفاع إلى مستوى الند للند مع الطرفين الآخرين يشكل رهان نجاح المنظمة في السنوات القادمة. ولن يتحقق هذا إلا بتأهيل المنظمة لتكون بيت خبرة له آلياته وله كوادره.

ثانياً: إن إفريقيا لم تكن في منأى عن رياح التغيير التي عصفت بالأنظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية في أوروبا الشرقية فقد تقبلت كثير من الدول الإفريقية حتمية التعددية السياسية وتبنتها بفعل عوامل عديدة من أبرزها تعاظم الوعي الديمقراطي في عدد من الدول والضغط الأدبية التي تعرض لها العديد من نظم الحكم الإفريقية من قبل الديمقراطيات الغربية المانحة للمساعدات الإنمائية للالتزام بالتعددية السياسية وليس أدل على هذا من وجود قرار للمجموعة الأوروبية

والولايات المتحدة وبريطانيا وكندا وألمانيا بعدم تقديم معونة إلا إلى الدول التي تحترم قوانين حقوق الإنسان الأساسية لشعوبها والتي تبدأ في السير على طريق الإصلاح السياسى المؤدى إلى الديمقراطية التعددية.

وقد شهدت إفريقيا منذ بداية التسعينيات موجات متتالية من التحول إلى النظام السياسى متعدد الأحزاب وإجراء انتخابات عامة (مبكرة عادة) تقوم على أساس التنافس بين المرشحين والقوى السياسية بدلا من انتخابات الاتجاه الواحد والحزب الواحد وحتى الشخص الواحد.

ولم تكن الحركات النقابية فى الدول الإفريقية بعيدة عن المشاركة فى عملية التحول هذه بل كانت فى طليعة القوى الاجتماعية التى أسهمت بفاعلية فى تسيير عملية الإصلاح السياسى التى قادت إلى نظام تعدد الأحزاب السياسية ومن ثم إرتاح هذا للحركة النقابية داخل كل دولة إفريقية مزيدا من الاستقلالية عن النظام السياسى الحاكم أو الحزب الحاكم. ولا عجب أن تبادر كثير من الاتحادات النقابية للانفصال رسميا عن الحزب الحاكم والمشاركة باستقلالية فى صياغة النظام السياسى الجديد. ولم يكن هذا طريقاً مفروشا بالورود فلقد تعرضت الاتحادات النقابية وفى عدد من الدول الإفريقية لضغوط ومضايقات متزايدة أو لمخطط تفتيت الاتحادات النقابية بالدعوة إلى التعددية النقابية على نسق التعددية السياسية.

يبدو واضحا من العرض التحليلى لهذه المسألة فى متن الدراسة أن نظم الحكم الإفريقية على اختلاف هويتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية قد قبلت مبدأ التعددية السياسية وواكب ظهور الأحزاب الجديدة أما انفصال الحركة النقابية عن الحزب الواحد الحاكم أو ظهور اتحادات نقابية جديدة بما يعنى مواكبة التعددية النقابية للتعددية الحزبية. ويبدو أن وجهة نظر معظم السياسيين فى الدول الإفريقية تذهب إلى أن استمرارية وحدة الصف النقابى فى الدولة تشكل تهديداً للسلطة السياسية. وينسب إلى روبرت موجابى رئيس زيمبابوى قوله فى عيد أول مايو ١٩٩١م فى هرارى أن أعضاء الاتحادات النقابية الذين ينادون بالتعددية الحزبية لا ينبغى عليهم أن يتوقعوا أن يكون لهم اتحاد نقابى وحيد بعد إدخال التعددية الحزبية فى زيمبابوى.

ورغم هذا فإن الحركة النقابية الإفريقية أعلنت تمسكها بالوحدة النقابية سواء على المستوى القارئ الوطنى بدعوى أن العامل أو النقابى كمواطن فرد له الحق للانتماء السياسى إلى أى حزب سياسى بمحض اختياره. وأن العمال أو النقابيين كجماعة ومن خلال اتحاداتهم النقابية يمكن أن يساندوا الحزب السياسى الذى تتفق أهدافه وبرامجه مع أهداف وبرامج أعضائهم واتحاداتهم ويبرر أصحاب هذا التوجه أداؤهم بتجارب الدول الأوروبية نفسها ويقولون إنه فى بريطانيا ينتمى العمال البريطانيون فرادى للأحزاب السياسية الرئيسية الثلاثة (وأغلبهم لحزب العمال) بينما تساند الاتحادات النقابية البريطانية حزب العمال البريطانى، وبالمثل فى الولايات المتحدة الأمريكية فإن الاتحاد الأمريكى للعمل ومؤتمر المنظمات الصناعية ساند الحزب الديمقراطى. وكذا فإن اتحاد النقابات الألمانية يساند الحزب الديمقراطى الاجتماعى الألمانى ومع ذلك ففي فرنسا وإيطاليا توجد اتحادات نقابية متعددة وليس ضرورياً أن تقلدها الاتحادات الإفريقية حيث لا يستطيع أحد الاتحادات النقابية فى هاتين الدولتين بمفرده أن يدعو ٤٠٪ من العمال إلى الإضراب فى هذه البلاد، ولذلك فإن العمال الأفارقة فى تصور دعاة التنظيم النقابى الواحد لا ينبغى عليهم أن يسمحوا لصفوفهم بالانقسام تحت أى شكل وأى ظروف.

من هذا المنطلق رفضت اتحادات نقابية فى عدد قليل من الدول الإفريقية (يتقدمها الاتحاد العام لنقابات عمال مصر) مبدأ التعددية النقابية برمته دون محاولة دراسة المسألة دراسة شاملة والتحسب لمتغيرات جديدة قد تفرض نفسها على تطورات الأحداث، أو اتخاذ موقف مرن تجاه تحدى التعددية النقابية باستحداث الإصلاح النقابى داخل الاتحادات النقابية مع إنشاء ما يمكن تسميته "منابر نقابية" داخل الاتحاد النقابى استفادة من فكرة تطور التنظيم السياسى المصرى الواحد إلى تعددية سياسية ابتداء من منتصف السبعينيات. أيا كان الأمر فقد جاء تحذير الرئيس روبرت موجابى (المشار إليه فى سياق مناقشة تلك القضية فى متن الباب الثالث) ليؤكد أن رياح التغيير سوف تطول دعاة التنظيم النقابى الواحد قائلاً: "إن أعضاء الاتحادات العمالية الذين ينادون بالتعددية الحزبية لا

ينبغي عليهم أن يتوقعوا أن يكون لهم مركز وطني وحيد بعد إدخال التعددية الحزبية في زيمبابوي" (٥).

ثالثًا: أوضحت الدراسة في الباب الأول نشأة وتطور الحركة النقابية الدولية الحديثة والمعاصرة والتي تركت مؤثراتها على نشأة وتطور الحركة النقابية والإفريقية. ولقد تبلورت الحركة النقابية الدولية المعاصرة بعد أن وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها، وبرز على الساحة اتحاد نقابي رئيسي هو الاتحاد العالمي للنقابات حيث أعلن تكوينه في الثالث من أكتوبر ١٩٤٥م بحضور الاتحادات العمالية الكبرى بالعلم باستثناء اتحاد العمال الأمريكي حيث لم يتقدم لعضوية الاتحاد العالمي سوى مؤتمر المنظمات الصناعية الأمريكي. وكان قيام هذا الاتحاد يمثل الهدنة السياسية المؤقتة التي شهدتها العالم في أعقاب الحرب بين دول الحلفاء الذين خاضوا الحرب معا رغم الخلاف العقائدي بينهم. وكان من أبرز دوافع إنشاء هذا الاتحاد أيضا الألام والمآسى التي يعاني منها العمال بسبب ويلات الحرب وتشكل الاتحاد بهدف توحيد الحركة النقابية الدولية بعد مرحلة الانقسامات التي سادت منذ انشاء الدولية العمالية الأولى عام ١٨٦٤م.

ولم يمض وقت طويل حتى بدأت الخلافات تدب بين حلفاء الأمم، وكان مشروع مارشال للإنعاش الأوروبي نقطة الخلاف الأولى، فقد أدانت نقابات المعسكر الاشتراكي، وحاول كل من مؤتمر المنظمات الصناعية الأمريكية (من داخل الاتحاد العالمي للنقابات) واتحاد العمال الأمريكي من خارجه تصعيد دواعي الانقسام، ونجح المخطط الأمريكي عندما أعلن في ٩ ديسمبر ١٩٤٩م إنشاء الاتحاد الدولي لنقابات العمال الحرة بعد المؤتمر التأسيسي المعقود في لندن. وهكذا لم تستمر وحدة الحركة النقابية الدولية إلا أربع سنوات، وبعدها بدأت الحرب الباردة بين الاتحاد العالمي للنقابات والاتحاد الدولي لنقابات العمال الحرة، وحاول كل اتحاد استقطاب نقابات عمال العالم الثالث وبرزت توجهات وسياسات كل اتحاد من خلال المواقف المعلنة تجاه حركة التحرر الوطني التي سادت منذ بداية الخمسينيات. وجاء انضمام الهستدورت الإسرائيلي للاتحاد الحر عام ١٩٥٣م ليمارس تأثيره في مواقف هذا الاتحاد تجاه قضايا الثورة والتحرر في العالم العربي وإفريقيا.

ومع محاولات كل من الاتحادين استقطاب نقابات القارة الإفريقية منذ بداية الخمسينيات فقد انعكست مؤثرات هذا على الحركة النقابية الرافريقية طوال مسيرتها في سنوات الحرب الباردة، حيث تعرضت للانقسام حتى عام ١٩٧٣م. وظلت أيضا في تعديل دستور منظمة الوحدة النقابية الإفريقية مرتين. حيث انتصر رأى أغلبية الاتحادات النقابية الإفريقية الرافضة لمبدأ الانتماء لاتحادات الحركة النقابية الدولية الثلاثة (الاتحاد العالمى للنقابات، الاتحاد الدولى لنقابات العمال الحرة، الاتحاد العالمى للعمال)، وبينما كانت منظمة الوحدة النقابية الإفريقية في خطابها العام تقيم صداقة وتنسيقا مع الاتحاد العالمى للنقابات لموازته القضايا الإفريقية في المحافل الدولية، فإن الاتحاد الحركى كان له أنصاره ومريدوه ونفوذته داخل المنظمة وهو الأمر الذى أدى إلى انقسام المنظمة عامى ١٩٨٦م/٨٥.

وبعد بروز الأحداث والمتغيرات التى وقعت فى أوروبا الشرقية والوسطى عشية وأوائل التسعينيات لم تجد منظمة الوحدة النقابية الإفريقية بدا من إعلان موقف متوازن تجاه الاتحادات الثلاثة ومخاطبتها على قدم المساواة بالآى ينبغي عليها أن تستغل بشكل غير عادى الضعف الحالى للاتحادات العمالية الإفريقية وتمزق صفوفها بما يسئ من أحوالها الاجتماعية والاقتصادية السيئة سلفا بل يتعين عليها تشجيع الوحدة بين العمال الأفارقة والاتحادات العمالية وتقديم لهم التضامن العملى فى مجالى تنمية الموارد البشرية وبناء القدرة البشرية. ويجب عليها أن تعرب عن استحسانها لا أن تقوض جهود منظمة الوحدة النقابية الإفريقية وأعضائها والمنظمات الإقليمية الفرعية والهيئات المتخصصة فى نضالها من أجل المشاركة الشعبية وسلطة الشعب والمسئولية والديمقراطية وحقوق الإنسان والحقوق النقابية والعدالة الاجتماعية والاقتصادية فى إفريقيا (٦).

ويبدو واضحا أن منظمة الوحدة النقابية الإفريقية قد أرادت بهذا الخطاب أن تؤمن عملية الانتقال السلمى (إن صبح هذا التعبير) لإقامة مزيد من العلاقات مع الاتحاد العالمى للنقابات الحرة الذى بدأ يستقبل أعضاء جدد من مختلف قارات العالم على حساب الاتحاد العالمى للنقابات الذى أوضحنا أبعاد الهزة التى أصابته مع بروز تلك التحولات.

رابعاً: بينما انسأقت معظم الدول الإفريقية إلى التفسير الضيق لحقوق الإنسان فإن منظمة الوحدة النقابية الإفريقية أعلنت عندما يتحدث الناس عن حقوق الإنسان. ينسى معظمهم أن الحريات النقابية هي أيضاً جزء من حقوق الإنسان. ومن هنا أدانت المنظمة ورفضت تجرؤ بعض الحكومات وأصحاب الأعمال على انتهاك الحقوق النقابية تحت الادعاء بمسايرة ما تفرضه العولة. وأعلنت المنظمة أنها ستستمر ومنظماتها الأعضاء فى دفاعها الشديد عن الحقوق النقابية والتشجيع على التصديق على معايير العمل الدولية واحترامها وتطبيقها لا فى إفريقيا فحسب، بل فى كافة أنحاء العالم. وطالبت المنظمة الحكومات وأصحاب الأعمال فى إفريقيا باحترام حقوق العمال والتنظيمات النقابية بوصفها أعضاء فى منظمة العمل الدولية، وإعراباً عن التزاماتهم وتمسكهم بحقوق الإنسان والديمقراطية. وأكثر من هذا أشارت المنظمة إلى محاولة إضعاف منظمة العمل الدولية - وهى المنظمة الوحيدة فى منظومة الأمم المتحدة التى تعمل بنظام التمثيل الثلاثى وهى أكثرها ديمقراطية لكى تختطف مهامها مؤسسات أخرى أقل ديمقراطية وأقل شفافية. وطالبت المنظمة الأفارقة أعضاء منظمة العمل الدولية العمل بوجوب تقويتها حتى تتمكن من مواصلة القيام بدورها الكبير فى تقديم المعونة الفنية اللازمة لتحسين القدرات المؤسسية لأعضاء المنظمة فى إفريقيا وفى بقية أنحاء العالم.

هكذا استطاعت منظمة الوحدة النقابية الإفريقية أن تجعل من قضايا الحريات النقابية فى إفريقيا ضمن أولويات نشاطها خاصة وأن قضايا الحقوق والحريات النقابية فى إفريقيا قد وردت أساساً ضمن أهداف منظمة الوحدة النقابية الإفريقية (المادة الخامسة من الميثاق) وفى مقدمتها: اكتساب وتقوية الدفاع عن الحريات الديمقراطية للنقابات والعمل على تجانس التشريعات العمالية والاتفاقيات الجماعية فى القارة الإفريقية وحماية وتأكيد استقلال وشخصية الحركة العمالية الإفريقية على كل المسنويات والتمثيل والدفاع عن مصالح المنظمات النقابية والعمال فى كل المنظمات الإقليمية والدولية.

وفى المؤتمر الخامس العادى لمنظمة الوحدة النقابية الإفريقية والمعقد فى

طرابلس (منتصف ديسمبر ١٩٩٠م) أدانت المنظمة فى قراراتها الختامية كافة أشكال العنف ضد حقوق النقابات العمالية، ودعا المؤتمر إلى الاحتراس من مثل هذه الممارسات بغض النظر عن الوضع السياسى أو الاقتصادى. كما تعززت دعوة المنظمة لمزيد من الحريات والحقوق النقابية فى رؤيتها المستقبلية التى صاغها فريق العمل عام ١٩٩١م.

وفى هذا المجال تابعت الدراسة عملية رصد تصديقات حكومات الدول الإفريقية على الاتفاقيات السبع باعتبار أن التصديق أو عدم التصديق موقف مبدئى يبرهن على توجه حكومة ما إلى تطبيق مثل هذه الاتفاقيات وأن هذا التوجه لو تحقق فعلا على أرض الواقع ومن خلال الممارسة لأصبح موقفا حضاريا لهذه الحكومة فى إطار الدعوة الدولية المعاصرة لتأكيد حقوق الإنسان والأخذ بأسباب الديمقراطية والتعددية السياسية.

ومن هنا تكتسب عملية رصد تصديقات الدول الإفريقية على مثل هذه الاتفاقيات ومتابعة تنفيذ بنودها أهمية فى إطار الحركة النشطة فى إفريقيا الآن لتعديل وتنقيح معظم الدساتير والمواثيق السياسية والقوانين والتشريعات المختلفة لإقرار المزيد من الحريات المدنية والمشاركة السياسية إلخ.

على الرغم من أن تصديق الدول الإفريقية على اتفاقيات منظمة العمل الدولية المتعلقة بحرية العمل والحريات النقابية وعدم التمييز يبدو أمرا مقبولا إذا نظرنا إلى الموضوع من زاوية الانضمام معظم الدول الإفريقية إلى منظمة العمل الدولية منذ بداية الستينيات فصاعدا، إلا أن التصديق لا يعنى بالضرورة السماح لهذه الاتفاقيات بالتنفيذ على أرض الواقع وهذا ما يحدث بالفعل فثمة عشرات الشكاوى التى قدمتها المنظمات النقابية الإفريقية للجنة الشكاوى فى مكتب العمل الدولى بصدد ممارسات السلطات الإفريقية خلافا لما تعهدت به من خلال تصديقها على اتفاقيات العمل الدولية.

ولعل الاقتراح الخاص بإنشاء منظمة عمل إفريقية يكون أجدى بالمنظمة تستطيع المتابعة والتحقيق فى هذا المجال بدلا من اللجوء إلى المنظمة الدولية.

خامساً: يبدو واضحاً من خلال العرض التحليلي لمواقف منظمة الوحدة النقابية الإفريقية تجاه القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية أنها اتسمت بالراديكالية مقارنة بمواقف منظمة الوحدة الإفريقية واتضح هذا فيما يلي:

أولاً: بينما طالبت منظمة الوحدة الإفريقية بجدولة ديون القارة فإن منظمة الوحدة النقابية الإفريقية قد أطلقت منذ عام ١٩٨٧م دعوتها بإلغاء الديون. وعبرت المنظمة عن ارتباطها بترديد تلك الدعوة على نطاق دولي أوسع وحددت المنظمة بذلك مطلع عام ٢٠٠٠م كإطار زمني لإلغاء ديون جميع دول العالم الثالث.

وبرت منظمة الوحدة النقابية الإفريقية هذا التوجه بتعرض دول إفريقيا للابتزاز على أيدي المؤسسات المالية الدولية التي توصى بخصخصة المؤسسات المملوكة للدولة والاستيلاء على حصيلة بيعها لتسديد الديون، ومن هنا أصبحت الموارد المتاحة لدى معظم الحكومات الإفريقية محدودة ولا تكفى لتوفير احتياجات شعوبها الأساسية.

ومع الدولة إلى إلغاء الديون طالبت منظمة الوحدة النقابية الإفريقية دول القارة بعدم التخلي عن مسؤولياتها في مراعاة الأمانة والشفافية والإدارة الحكيمة لموارد إفريقيا البشرية والطبيعية والمحاسبة الحكومات الإفريقية والمؤسسات (بما فيها نقابات العمال) والقطاعين العام والخاص كما طالبت بالشيء نفسه من المنظمات والمؤسسات الدولية لضمان التنمية الاجتماعية والاقتصادية لجميع الشعوب وجميع الدول.

سادساً: بينما تراوحت مواقف الدول الإفريقية تجاه إتفاقيات الجات منذ بدء المفاوضات بشأنها بين الموافقة والتحفظ والرفض الكامل فإن منظمة الوحدة النقابية الإفريقية اخذت موقفاً أكثر شدة وصلابة وصل إلى حد مناشدة وزراء التجارة والخبراء الأفارقة توخي اليقظة في اجتماعات الجات استناداً إلى أهمية التجارة الدولية والحاجة إلى العدل في العلاقات الاقتصادية الدولية ولأن الظلم الذي تنطوي عليه إتفاقيات الجات يعد من ضروب الانتحار وطالبت منظمة الوحدة النقابية الإفريقية من الوفود الإفريقية المشاركة في إجتماع منظمة التجارة العالمية (جنيف - مايو ١٩٩٨م) في جنيف بالاعتراض على تقديم الآليات الجديدة في

منظمة التجارة العالمية والخاصة بالاتفاقية متعددة الأطراف حول الاستثمار وسياسة الشراء وسياسة المنافسة إلى أن يتم حسم المشاكل التي فرضها تنفيذ الاتفاقية الحالية لمنظمة التجارة العالمية. وأبرزت منظمة الوحدة النقابية مسألة خطيرة بشأن النقص الشديد في عدد الخبراء ممثلي إفريقيا التجاريين والقانونيين في اجتماع منظمة التجارة العالمية في جنيف بسبب ارتفاع تكاليف المعيشة هناك.

سابعاً: بينما عبرت منظمة الوحدة النقابية الإفريقية عن موافقتها على اتفاقية الجماعة الاقتصادية الإفريقية (أبوجا - ١٩٩١م) فإنها حثت منظمة الوحدة الإفريقية على الإسراع بنكامل الاقتصاديات الإفريقية وتقوية المشاركة الشعبية والديمقراطية بإتاحة الفرصة لجمعيات ومنظمات المجتمع المدني المعنية بالشئون الاجتماعية والاقتصادية الإفريقية لتحقيق هدف الإسراع بالتكامل الاقتصادي. وأكدت المنظمات أن التكامل الاقتصادي الذي حددته اتفاقية أبوجا يعنى التكامل التام بين شعوب وحكومات واقتصاديات الدول الإفريقية ولا يجوز تجاهل الشعوب الإفريقية وهي المستفيدة من التكامل الاقتصادي في عمليات التكامل الاقتصادي الإفريقي وحتى يمكن تحقيق المشاركة الشعبية على أرض الواقع.

ثامناً: أثارت منظمة الوحدة النقابية الإفريقية مسألة الأخذ بأسباب الديمقراطية استجابة لروح العصر مؤكدة أن استمرار عملية الديمقراطية في إفريقيا يفتح الباب للتفاؤل ولم تتخوف في إبداء رأيها في المسار الديمقراطي لنظم الحكم الإفريقية عندما أشارت تقارير المنظمة إلى أن الأقاليم الفرعية في وسط وغرب إفريقيا ما تزال تمثل نقاط ضعف بالنسبة للديمقراطية في إفريقيا وعلى هذا رأت المنظمة أنه يجب على الدول الإفريقية أن تتصدى وتحسم أوضاع الظلم الاقتصادي والسياسي التي تفتح المجال أمام القلاقل السياسية والاجتماعية التي تشهدها عدة دول إفريقية كما سجلت التقارير نفسها أن المنظمة الأم ومنظماتها الأعضاء ترفض الديكتاتورية في كافة أشكالها سواء الديكتاتورية العسكرية أو ديكتاتورية الحزب الواحد ولم ترد مثل تلك الآراء في صياغات أية قرارات لمنظمة الوحدة الإفريقية التي اكتفت بالقول بأن يظل الميثاق الإفريقي للمشاركة الشعبية الذي تبنته منظمة الوحدة الإفريقية في أديس أبابا في يوليو ١٩٩٠م حجر الزاوية

بالنسبة للديمقراطية الإفريقية لأنه يتمسك بما يلي: مشاركة الشعوب وتمكينها - محاسبة القادة - العدالة الاجتماعية والاقتصادية - حقوق الإنسان والحقوق النقابية وسيادة القانون.

تاسعاً: إن المتغيرات الدولية قد لا تشكل بالضرورة تحدياً للحركة النقابية الإفريقية فقد تحمل تلك المتغيرات مكتسبات جديدة للحركة النقابية الإفريقية ولغيرها من حركات دول العالم الثالث إذا ما أحسنت التعامل والتكيف مع تلك المتغيرات وليس أدل على هذا من بروز ما يسمى بحقوق العمال خلال مباحثات التوقيع على الوثيقة الختامية لجولة أوجواي في إطار الاتفاقية العامة للتعريف والتجارة المدونة باسم (الجات) فقد أثارت الولايات المتحدة الأمريكية قضية حقوق العمال وفتحت آنذاك باباً آخر للخلافات هددت التوقيع على الوثيقة الختامية فقد رأت الولايات المتحدة وضع شروط معينة للعمالة يجب أن تلتزم بها جميع الدول التي تريد أن تتمتع بمزايا التجارة الحرة في العالم وتنص هذه الشروط على منع تشغيل الأطفال ولا تسمح بالعمل الجبري مثل (تشغيل المسجونين) مع وضع حدود دنيا للأجور وكذلك حماية حرية تشكيل النقابات أما الدول التي لا تلتزم بتلك الشروط فيجب إخضاعها لعقوبات ما.

وترى الدول الصناعية الكبرى أنها بتلك الشروط تضمن للجميع التنافس في ظل ظروف متشابهة إلى حد ما، أما الدول النامية فتري أن حقوق العمالة هذه ما هي إلا حيلة لسلب تلك الدول من الميزة الوحيدة التي تتمتع بها وهي انخفاض أجور العمالة.

وتحت ضغط الدول النامية تم استبعاد قضية حقوق العمالة من اتفاقيات الجات على أن يتم بحثها من خلال اللجان التحضيرية لمنظمة التجارة العالمية إلا أن الدول الصناعية الكبرى صعدت القضية إلى منظمة العمل الدولية تحت بند الإعلان العالمي المبادئ ولحقوق الإنسان للعمال وتم إقراره بالفعل في مؤتمر العمل الدولي لجنيف في ١٨ يونيو ١٩٩٨م رغم معارضة الدول النامية وفي مقدمتها مصر الإعلان ومحاولتها تعديله على الأقل خاصة وأن عدداً من الاقتصاديين الغربيين كان يرى أن هذه الشروط التي يتضمنها الإعلان لن تغير شيئاً يذكر فالتأمينات المختلفة يتحملها العامل نفسه أيا كان أجره ومن ناحية أخرى فقد تؤدي هذه الاشتراكات إلى تحسين

مناخ العمل وبالتالي ستدفع الكثيرين إلى دخول هذه السوق مما سيعنى فى النهاية انخفاضاً لأسعار العمالة:وبالإضافة إلى حقوق العمال تسعى الدول الصناعية أيضاً إلى وضع قواعد معينة خاصة بحماية البيئة قد تؤدى هى الأخرى إلى تقليل فرص التصدير أمام الدول النامية.

ولعل هذا يتطلب من الحركة النقابية الإفريقية وحدة العنف والهدف للتعامل مع متغيرات العصر.

■ ■ ■

الهوامش

(١) وأهدافه الرئيسية: النهوض بالبعد الاجتماعى والوعى لدى أصحاب العمل الإفريقيين بالنسبة لدورهم فى تحسين مستوى المجتمع - الاجتماع فى هيئة منتدى لإجراء مشاورات بين أصحاب العمل الإفريقيين - التأكيد على احترام المبادئ التى يركز عليها النظام الاقتصادى والاجتماعى لكل من الدول الإفريقية وحصل الاتحاد عام ١٩٩٠م على صفة مراقب لدى منظمة الوحدة الإفريقية. ويدافع الاتحاد عن مبدأ الثلاثية الذى تنتهجه لجنة العمل التابعة لمنظمة الوحدة الإفريقية راجع بتوسع

جدول أعمال لجنة العمل الإفريقية - الدورة الـ ١٦ - القاهرة - ص ٥٥.

(٢) تاريخ منظمات أصحاب العمل فى إفريقيا أحدث عهداً من تاريخ النقابات فيها وباستثناء دول قليلة مثل مصر توجد فيها رابطة للصناعات (اتحاد الصناعات المصرية) منذ عام ١٩٩٢م والسنگال منذ بداية الخمسينيات فإن أغلب منظمات أصحاب العمل فى إفريقيا أنشئت فى بداية الستينيات راجع

— تقرير المدير العام حول الجوانب الاجتماعية للتنمية فى إفريقيا، م. س ذ، ص ٤١.

(٣) وقائع اجتماع اللجنة التنفيذية الموسعة لمنظمة الوحدة النقابية الإفريقية (النسخة العربية) - أبوجا - ١٢، ١٣ مارس ١٩٩٢م.

(٤) كانت وزراء العمل الأفارقة يجتمعون سنوياً منذ عام ١٩٦٣م ويناقشون قضايا العمل والعمال والإنتاج والثقافة العمالية واستمرت المؤتمرات حتى عام ١٩٧٧م حيث تقرر إنشاء لجنة العمل الإفريقية، وفى مايو ١٩٩٢م اعتمدت الدورة العادية الـ ١٥ للجنة تعديلاً على اللائحة الداخلية بعد تبنى مبدأ ثلاثية الأطراف فى عضوية اللجنة (الحكومات - العمال - أصحاب الأعمال)

(5) _ FURTHER P.86

(6) - REPORT AND RECOMMENDATIONS OF THE OATUU TASK FORCE, OP CIT., p. 12.

محتويات الكتاب

مقدمة ..	٥
الباب الأول	
نشأة وتطور الحركة النقابية الدولية (١٨٦٤م - ١٩٩٠م) ..	١١
مقدمة : فى تحديد مفهوم الحركة النقابية ..	١٣
الفصل الأول: مراحل الحركة النقابية الدولية (١٨٦٤م - ١٩٤٥م).....	١٧
المبحث الأول: المرحلة الأولى من الثورة الصناعية إلى الدولية الثانية	
(١٨٦٤م - ١٩١٩م) ..	١٩
المبحث الثانى: المرحلة الثانية من الدولية الثالثة إلى سقوط الكومنترن	
(١٩١٩م - ١٩٤٣م) ..	٢٩
الفصل الثانى: الحركة النقابية الدولية المعاصرة	
(١٩٤٥م - ١٩٩٠م) ..	٣٧
المبحث الأول: مرحلة وفاق الحلفاء (١٩٤٥م - ١٩٤٩م).....	٣٩
المبحث الثانى: مرحلة الحرب الباردة (١٩٤٩م - ١٩٩٠م).....	٤٣
مراجع الباب الأول.....	٥٣

الباب الثاني

نشأة وتطور الحركة النقابية الإفريقية

٥٧ (١٩١٩م - ١٩٧٣م)

الفصل الأول: مرحلة الإمبراطوريات الاستعمارية

٥٩ (١٩١٩م - ١٩٥٧م)

المبحث الأول: مرحلة ما بين الحربين الأولى والثانية

٦١ (١٩١٩م - ١٩٤٥م)

المبحث الثاني: مرحلة مقاومة الوعي النقابي

٧١ (١٩٤٥م - ١٩٦١م)

الفصل الثاني: جذور الخلاف وثنائية الحركة النقابية

٧٩ (١٩٥٨م - ١٩٧٣م)

٨١ (١٩٥٨م - ١٩٦١م)

٩١ (١٩٦١م - ١٩٧٣م)

٩٧ مراجع الباب الثاني

الباب الثالث

١٠١ منظمة الوحدة النقابية الإفريقية

١٠٣ الفصل الأول: إرهاصات إنشاء المنظمة (١٩٧٣م - ١٩٧٥م)

١١٩ الفصل الثاني: الدستور - الأهداف - الهيكل التنظيمي

١٢٩ مراجع الباب الثالث

الباب الرابع

١٣٣ القضايا التنظيمية

١٣٥ الفصل الأول: أزمة انقسام المنظمة عام ١٩٨٥م / ١٩٨٦م

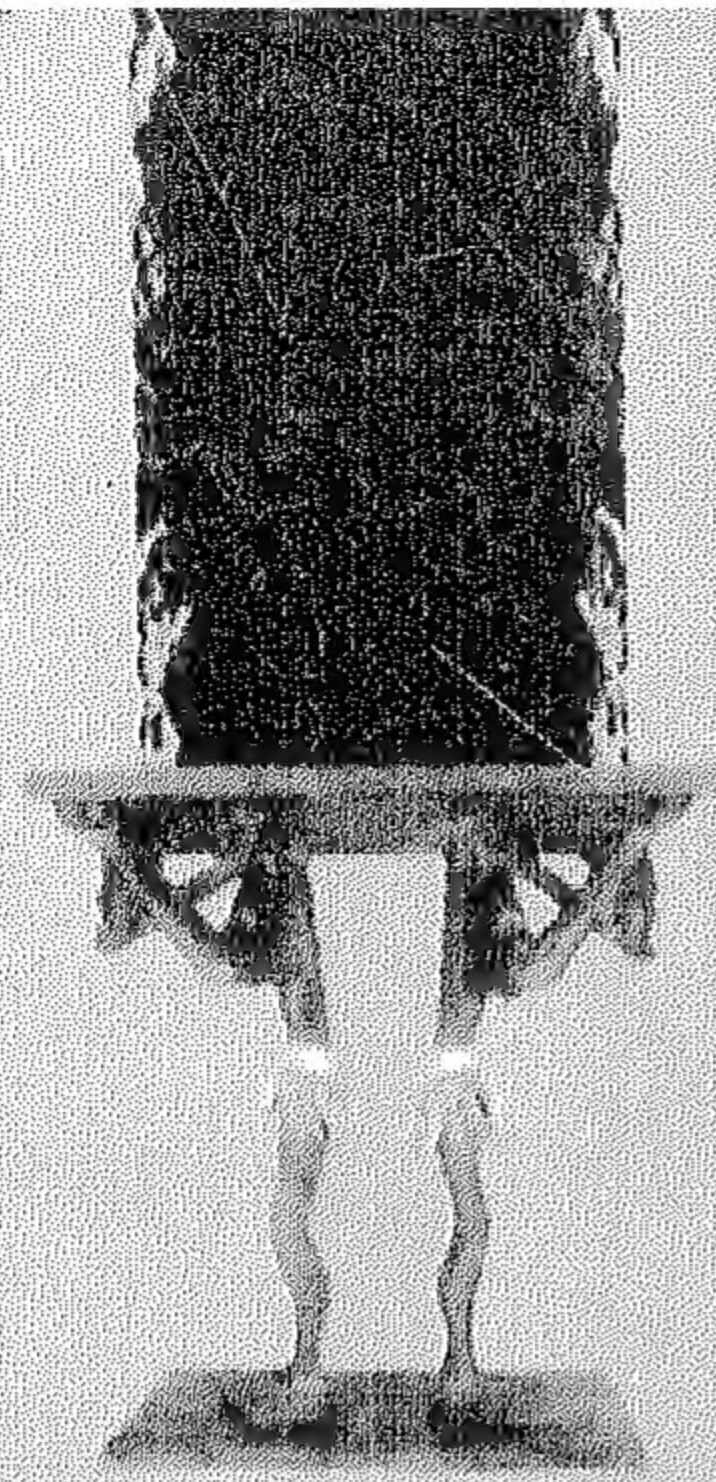
١٤٧ الفصل الثاني: أزمة العضوية المشروطة

١٥٧ مراجع الباب الرابع

الباب الخامس

قضايا الحريات النقابية والتعددية والتنمية.....	١٥٩
الفصل الأول: مدى الالتزام بالحريات النقابية فى الدول الإفريقية	١٦١
الفصل الثانى: التعددية السياسية والتعددية النقابية	١٧٩
الفصل الثالث: قضايا المشاركة فى التنمية	١٩٣
مراجع الباب الخامس.....	٢٠٩
الملاحق الوثائقية.....	٢١٣
ملحق رقم (١) : دستور منظمة الوحدة النقابية الإفريقية المعدل عام ١٩٨٧م.....	٢١٥
ملحق رقم (٢) : دستور منظمة الوحدة النقابية الإفريقية المعدل عام ١٩٩٣م.....	٢٣١
ملحق رقم (٣) : اللوائح الداخلية لمنظمة الوحدة النقابية الإفريقية	
(أواتو) المعدلة عام ١٩٩٣ م	٢٣٧
ملحق رقم (٤) : اللائحة الإفريقية للمشاركة الشعبية فى التنمية والتحول	
(أروشا ١٩٩٠م)	٢٦٥
ملحق رقم (٥) . ملحق لتقرير مجلس الوزراء البريطانى	
عن السياسة فى إفريقيا ١٩٥٩م.....	٢٨٧
محتويات الكتاب	٢١٧

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب
ص.ب . ٢٣٥ الرقم البريدى . ١١٧٩٤ رمسيس
WWW.egyptianbook.org
E-mail : info@egyptianbook.org



يتناول الكتاب نشأة وتطور الحركة النقابية الإفريقية، وهو موضوع لم يحط بعد بكتابات أكاديمية عربية رغم تزايد أهمية وضرورة قيام الحركة النقابية الإفريقية بدورها تجاه التغيرات العديدة التي طرأت على النظم السياسية الإفريقية بصفة خاصة وعلى النظام القارى الإفريقى بصفة عامة فى عالم تسوده المستجدات بين حين وآخر، بعد أن أصبحت أدبيات جماعات المصالح كالنقابات والاتحادات المهنية والهيئات الشعبية تشغل اهتماما متزايدا فى الأدبيات السياسية المعاصرة، ولا غرو فى ذلك فهذه الجماعات تعتبر فى مفهوم النظم السياسية مؤسسات سياسية غير حكومية تؤدى وظائف مهمة تتصل بالتعبير عن مصالح الجماهير، وإثراء الديمقراطية وممارسة نوع من الرقابة على الممارسات الحكومية.

Bibliotheca Alexandrina



0640084

الهيئة المصرية العامة للكتاب

٨ جنيهات

ISBN# 977419604X



6 221149 000605